Black plate (714,1)

ضَرْبَكَ زيدًا ضربًا شديدًا)، أو[١] بالفعلِ[٢]، نحوُ: (ضَرَبْتُ زيدًا ضَرْبًا)، و[٣]: بالوصفِ[٤]، نحوُ: (أنا ضارِبٌ زيدًا ضَرْبًا).

ومَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ: أنَّ المصدرَ أصلٌ، والفعلَ والوصفَ مُشْتَقَّانِ منه، وهذا معنى قولِه: (**وكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ**)؛ أي: المختارُ[٥]:

---

(١) في (س)، (ع): «و».

(٢) يُشْتَرَطُ فِي الفِعْلِ الَّذِي يَنْصِبُ المفعولَ المُطْلَقَ ثلاثةُ شروطٍ:
الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا.
والثاني: أنْ يَكُونَ تامًّا.
والثالثُ: أَلَّا يَكُونَ مُلْغًى عن العملِ، فَإِنْ كَانَ الفعلُ جامدًا؛ كَعَسَى وليسَ وفِعْلِ التعجُّبِ ونِعْمَ وبِئْسَ، أو كَانَ ناقصًا؛ ككانَ وأَخَوَاتِها، أو كَانَ مُلْغًى: كظَنَّ وأَخَوَاتِها، إنْ تَوَسَّطَتْ بينَ المفعولَيْنِ أو تَأَخَّرَتْ عنهما، فإنَّه لا يَنْصِبُ المفعولَ المطلَقَ.

(٣) في (ك)، (م): «أو».

(٤) يَشْتَرِكُ فِي الوصفِ الَّذِي يَنْصِبُ المفعولَ المُطْلَقَ شرطانِ:
أحَدُهما: أنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا.
وثانيهما: أنْ يَكُونَ إمَّا اسمَ فاعلٍ، وإمَّا اسمَ مفعولٍ، وإمَّا صيغةَ مبالغةٍ، فَإِنْ كَانَ اسمَ تفضيلٍ لم يَنْصِبِ المفعولَ المُطْلَقَ بغيرِ خِلافٍ فيما نَعْلَمُ، وأمَّا قولُ الشاعرِ:

أَمَّا المُلُوكُ فأنتَ اليومَ أَلأَمُهُمْ ... لُؤْمًا وأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فإنَّ قَوْلَه: (**لُؤْمًا**) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، لكنَّ ناصِبَه ليسَ هو قولَه: (**أَلأَمُهُمْ**) الَّذِي هو أَفْعَلُ تفضيلٍ، ولكنَّ ناصبَه محذوفٌ، يَدُلُّ عليه (**أَلأَمُهُم**)، وتقديرُ الكلامِ عَلَى هذا: فأنتَ اليومَ أَلأَمُهُم، تَلْؤُمُ لُؤْمًا.
واخْتَلَفُوا فِي الصفةِ المُشَبَّهَةِ، فحَمَلَها قومٌ عَلَى أفعلِ التفضيلِ، ومَنَعُوا مِن نَصْبِها المفعولَ المُطْلَقَ، وذَهَبَ ابنُ هِشَامٍ إِلَى جَوَازِ نَصْبِها إيَّاهُ؛ مُسْتَدِلًّا بقولِ النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ:

وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ ... طَرَبَ الوَالِهِ أَوْ كَالمُخْتَبَلْ

فإنَّ قَوْلَه: (**طَرَبَ الوالِهِ**) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وزَعَمَ أنَّ ناصبَه قولُه: (طَرِبًا) الَّذِي هو صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وغيرُه يَجْعَلُ هذه الصفةَ المُشَبَّهَةَ دَلِيلًا عَلَى العَامِلِ، ولَيْسَتْ هِيَ العاملَ، والتقديرُ: أَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِم أَطْرَبُ طَرَبَ الوَالِهِ... إلخ، عَلَى نَحْوِ مَا قالوه فِي أَفْعَلِ التفضيلِ.

(٥) في (ع): «اختير».

ما يشترط في الفعل الذي ينصب المفعول المطلق

ما يشترط في الوصف الذي ينصب المصدر

(م)

سحب ثاني/ شرح ابن عقيل z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press

Black plate (715,1)

أنَّ المصدرَ أصلٌ لهذيْنِ؛ أي: [الفِعْلِ والوصفِ][1]، ومذهَبُ الكُوفِيِّينَ: أنَّ الفعلَ أصلٌ، والمصدرَ [مُشْتَقٌّ مِنه.

وذَهَبَ **قومٌ** إلى أنَّ المصدرَ أصلٌ، والفعلَ][2] مُشْتَقٌّ منه، والوصفَ [١٠٠/ظ] مُشْتَقٌّ مِن الفعلِ.

وذَهَبَ **ابنُ طَلْحَةَ** إلى أنَّ كُلًّا مِن المصدرِ والفعلِ أصلٌ برأسِه، وليسَ أَحَدُهما مُشْتَقًّا مِن الآخرِ.

والصحيحُ: المذهَبُ الأوَّلُ؛ لأنَّ كلَّ فَرْعٍ يَتَضَمَّنُ الأصلَ وزيادةً، والفعلُ والوصفُ بالنسبةِ إلى المصدرِ كذلك؛ لأنَّ كُلًّا مِنهما يَدُلُّ على المصدرِ وزيادةٍ، فالفعلُ يَدُلُّ على المصدرِ والزمانِ، والوصفُ يَدُلُّ على المصدرِ والفاعلِ. [والله ﷻ أعلم][3].

[ص] [٢٨٨] **تَوْكِيدًا اوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ كَـ(سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ، سَيْرَ ذِي رَشَدْ)**

[ش] المفعولُ المُطْلَقُ يَقَعُ[4] على ثلاثةِ أحوالٍ ـ كما تَقَدَّمَ: **أَحَدُها**[5]: أنْ يكونَ مُؤَكِّدًا، نحوُ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا). **الثاني**: أنْ يكونَ مُبَيِّنًا للنوعِ[6]، ....

(١) بالتقديم والتأخير في (ص).

(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ص). (٣) من (ص)، (ح).

(٤) في (ك): «يدل». (٥) في (ص): «إحداهن».

(٦) المَفْعُولُ المُطْلَقُ الَّذِي يُبَيِّنُ نَوْعَ عامله هو: مَا يَكُونُ عَلَى واحدٍ مِن **ثلاثةِ أحوالٍ**:
الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ مُضَافًا، نحوُ قولِكَ: اعْمَلْ عَمَلَ الصالحينَ، وجِدَّ جِدَّ الحريصِ عَلَى بُلُوغِ الغايةِ. وهذا النوعُ مِن بابِ النيابةِ عن مصدرِ الفِعْلِ نفسِه؛ لاستحالةِ أنْ يَفْعَلَ إنسانٌ فِعْلَ غيرِه، وإنما يَفْعَلُ فِعْلًا مُماثِلًا لِفِعْلِ غَيْرِه، فالحقيقةُ فِي هذين المثالَيْنِ أنْ تقولَ: اعْمَلْ عَمَلًا مُشَابِهًا لِعَمَلِ الصالحينَ، وجِدَّ جِدًّا مُماثِلًا لِجِدِّ الحريصِ.
الثاني: أنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا، نحوُ قَوْلِكَ: اعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا، وسِرْتُ سَيْرًا وَئِيدًا، وليسَ هَذَا من بابِ النيابةِ قَطْعًا.
الثالثُ: أنْ يَكُونَ مَقْرُونًا بـ(ألِ) العَهْدِيَّةِ، نحوُ قولِكَ: اجْتَهَدْتُ الاجتهادَ، =

أنواع المصدر

أحوال المصدر الذي يبينه نوع عامله

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

نحوُ: (سِرْتُ سَيْرَ ذي رَشَدٍ)، و(سِرْتُ[١] سَيْرًا حَسَنًا). الثالِثُ: أنْ يَكُونَ مُبَيِّنًا للعددِ، نحوُ: (ضَرَبْتُ[٢] ضَرْبَةً وضربتيْنِ وضَرَبَاتٍ). [والله تعالى أعلم][٣].

[ص] [٢٨٩] وقد يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ كَـ(جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَافْرَحِ الْجَذَلْ)

قد[٤] ينوبُ عن المصدرِ ما يَدُلُّ عليه؛ ككُلٍّ وبَعْضٍ مضافيْنِ إلى المصدرِ، نحوُ: (جِدَّ كلَّ الجِدِّ)[٥]، وكقولِهِ تعالى: ﴿فَلَا[٦] تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، و(ضَرَبْتُه بعضَ الضربِ).

وكالمصدرِ المرادِفِ لمصدرِ الفعلِ المذكورِ[٧]، ....

= وجَدَدْتُ الجِدَّ، وهذا يَحْتَمِلُ الأمريْنِ جَمِيعًا، فإذا كَانَ المعهودُ بينَ المُتَكَلِّمِ والمخاطَبِ: فِعْلَ شخصٍ آخَرَ، كَانَ من بابِ النيابةِ، وكَانَ المُتَكَلِّمُ يقولُ: اجْتَهَدْتُ اجْتِهَادًا مثلَ ذلك الاجتهادِ الَّذِي تَعْلَمُ أنَّ فُلانًا قد اجْتَهَدَهُ، وإنْ كَانَ المعهودُ بينَهما: هو اجتهادَ المُتَكَلِّم نفسِه، وأنه قَصَدَ بِدُخُولِ (أل) عليه اسْتِحْضَارَ صُورَتِهِ، لم يَكُنْ مِن بابِ النيابةِ؛ لأنَّه فِعْلُه.

(١) في (س): «وأسير»، وفي (ك)، (ع): «والسير».

(٢) في (ع): «ضربته».

(٣) من (ص)، (ح).

(٤) ليس في (ص)، (ح).

(٥) (م) ومنه: قولُ مَجْنُونِ بني عامرٍ قَيْسِ بنِ المُلَوَّحِ:

وقد يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أنْ لَا تَلَاقِيَا (م)

(٦) في (س)، (ك): «ولا». كأنه اقتباس من الآية.

(٧) اعْلَمْ أنَّهُ إذا وَقَعَ المصدرُ المنصوبُ بعدَ فعلٍ مِن معناه، لا مِن لفظِه، فلكَ في إعْرَابِهِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ:

الأوَّلُ: أنْ تَجْعَلَهُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، والنُّحَاةُ فِي هَذَا الوجهِ مِن الإعرابِ عَلَى مذهبيْنِ؛ فذَهَبَ المَازِنِيُّ والسِّيرَافِيُّ والمُبَرِّدُ - إلَى أنَّ العَامِلَ فيه هو نَفْسُ الفِعْلِ السابقِ عليه، واختارَ ابنُ مالِكٍ هَذَا القولَ، وذَهَبَ سِيبَوَيْهِ والجمهورُ - إِلَى أنَّ العَامِلَ فيه فِعْلٌ آخَرُ من لفظِ المصدرِ، وهذا الفعلُ المذكورُ دليلٌ عَلَى المحذوفِ.

الثاني: أنْ تَجْعَلَ المصدرَ مَفْعُولًا لأجلِهِ إنْ كَانَ مُسْتَكْمِلًا لشروطِ المفعولِ لأجلِهِ.

الثالِثُ: أنْ تَجْعَلَ المصدرَ حَالًا بتأويلِ المشتَقِّ، فإذا قُلْتَ: (فَرِحْتُ جَذَلًا)، =

نحوُ[1]: (قَعَدْتُ جُلوسًا، وافْرَحِ الجَذَلَ)، فالجلوسُ: نائبٌ مَنابَ القعودِ؛ لِمُرادَفَتِهِ[2] له، و(الجَذَلُ) نائِبٌ مَنابَ (الفرَحِ)؛ لِمُرادَفَتِهِ له.

وكذلك ينوبُ منابَ المصدرِ: اسمُ الإشارةِ، نحوُ: (ضَرَبْتُهُ ذلك[3] الضَّرْبَ)، وزَعَمَ بعضُهم: أنه إذا نابَ اسمُ الإشارةِ منابَ المصدرِ؛ فلا بُدَّ مِن وَصْفِهِ بالمصدرِ [١٠١/و]؛ كما مَثَّلْنا[4]. وفيه نَظَرٌ؛ فمِن أمثلةِ سِيبَوَيْهِ: (ظَنَنْتُ ذاكَ)؛ أي: ظَنَنْتُ ذاكَ الظنَّ، فذاكَ إشارةٌ[5] إلى الظنِّ، ولم يُوصَفْ[6] به.

وينوبُ عن المصدرِ أيضًا: **ضميرُه**، نحوُ: (ضَرَبْتُهُ زَيْدًا)؛ أي: ضَرَبْتُ الضربَ، [ومنه: قولُه تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ١١٥﴾ [المائدة: ١١٥]؛ أي: لا أُعَذِّبُ العذابَ][7].

وعَدَدُهُ، نحوُ: (ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ ضَرْبَةً)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. **والآلةُ**، نحوُ: (ضَرَبْتُهُ سَوْطًا)، والأصلُ: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ، فحُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَه. [واللهُ تعالَى أَعْلَمُ][8].

[ص] [٢٩٠] وما لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا   وثَنِّ واجْمَعْ غَيْرَهُ وأَفْرِدَا

[ش] لا يَجُوزُ تَثْنِيَةُ المصدرِ المؤكِّدِ لعامِلِهِ[9]، ولا جَمْعُهُ؛ بل يَجِبُ

حكم المصدر من حيث الإفراد والتثنية والجمع

= فـ(جَذَلًا) عندَ المَازِنِيِّ ومَن معَه: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ بفَرِحْتُ، وعندَ سِيبَوَيْهِ: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ بفعلٍ محذوفٍ، وتقديرُ الكلامِ عَلَى هذا: فَرِحْتُ وجَذِلْتُ جَذَلًا، وَعَلَى الوجهِ الثاني: هو مَفْعُولٌ لأجلِه، بتقديرِ: فَرِحْتُ لأجلِ الجَذَلِ، وَعَلَى الوجهِ الثالثِ: حالٌ، بتقديرِ: فَرِحْتُ حالَ كَوْنِي جَذْلَانَ (م).

(١) ليس في (ك).
(٢) في (ع): «لموافقته».
(٣) في (ك): «هذا».
(٤) في (س)، (ص)، (ح): «مثلناه».
(٥) في (ك): «اسم إشارة».
(٦) في (ك): «توصف».
(٧) ما بين المعكوفين من (س)، (ع)، (م).
(٨) ليس في (ص).
(٩) من (ص)، (ح)، (م).

Black plate (718,1)

إفرادُه، فتقولُ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)؛ وذلك لأنه بِمَثابَةِ تَكَرُّرِ[١] الفعلِ، والفعلُ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ.

وأما **غيرُ المؤكِّدِ**، وهو المُبَيِّنُ للعددِ والنوعِ، فذَكَرَ المصنِّفُ: أنه يَجُوزُ تثنيتُه وجمعُه.

فأمَّا **المُبَيِّنُ للعددِ**: فلا خلافَ في جوازِ تثنيتِه [وجمعِه، (نحوُ[٢]: ضَرَبْتُ ضربتَيْنِ وضَرَبَاتٍ)[٣]].

وأمَّا **المُبَيِّنُ للنوعِ**: فالمشهورُ: (أنه يَجُوزُ)[٤] تَثْنِيَتُه][٥] وجمعُه؛ إذا اخْتَلَفَتْ أنواعُه، نحوُ: (سِرْتُ سَيْرَيْ[٦] زَيْدٍ[٧]؛ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ).

وظاهرُ كلامِ سِيبَوَيْهِ: أنه لا يَجُوزُ تَثْنِيَتُه ولا جَمْعُه قِياسًا؛ بل يُقْتَصَرُ فيه على السماعِ، وهذا[٨] اختيارُ الشَّلَوْبِينِ. [والله أعلم][٩].

[ص] [٢٩١] وحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ   وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

حذف عامل المصدر جوازًا

[ش] **المصدرُ المؤكِّدُ**: لا يَجُوزُ حذفُ عاملِه؛ لأنَّه مَسُوقٌ لتقريرِ عاملِه وتَقْوِيَتِهِ، والحذفُ مُنافٍ لذلك.

وأمَّا **غيرُ المؤكِّدِ**: فيُحْذَفُ عامِلُه؛ [للدَّلالةِ عليه][١٠] جَوَازًا و[١١]وُجُوبًا.

فالمحذوفُ جَوَازًا: كقولِكَ: (سَيْرَ زَيْدٍ) ـ لِمَن قالَ: (أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ؟)، و(ضَرْبَتَيْنِ) ـ لِمَن قالَ: (كم ضَرَبْتَ زَيْدًا؟)، والتقديرُ: (سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ).

---

(١) في (س)، (ك)، (ع): «تكرير».
(٢) في (ع): «فتقول».
(٣) ما بين القوسين ليس في (س)، (ك).
(٤) مكانها في (ع): «أن».
(٥) وما بين المعكوفين ساقط في (ص).
(٦) في (س): «سير».
(٧) ليس في (ص).
(٨) في (ع): «وعلى هذا».
(٩) من (ص).
(١٠) في (ص): «لدلالته».
(١١) في (ع): «أو».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

Black plate (719,1)

وقولُ(١) ابنِ المُصَنِّفِ: [(إنَّ قولَه)(٢): (وحذفُ عَامِلِ المؤكِّدِ امْتَنَعْ) سَهْوٌ منه؛ لأنَّ قولَكَ: (ضَرْبًا زيدًا): مصدرٌ مؤكِّدٌ، وعاملُه: محذوفٌ وُجُوبًا، كما سيأتي ـ وهذا(٣)](٤) ليسَ بصحيحٍ، وما اسْتَدَلَّ به على دَعْوَاهُ مِن وُجُوبِ(٥) حذفِ عاملِ المؤكِّدِ (بما(٦) سيأتي)(٧): ليسَ منه؛ وذلك أنَّ(٨) (ضَربًا زيدًا): ليسَ من التأكيدِ(٩) في شيءٍ؛ بل هو أمرٌ خالٍ مِن التأكيدِ، بمثابةِ: (اضْرِبْ زَيْدًا)؛ لأنَّه واقعٌ(١٠) مَوْقِعَه، فكما أنَّ (اضْرِبْ زيدًا) لا تأكيدَ فيه، كذلك ضَرْبًا زيدًا.

وكذلك جميعُ الأمثلةِ التي ذَكَرَها: لَيْسَتْ مِن بابِ التأكيدِ [في شيءٍ](١١)؛ لأنَّ المصدرَ فيها نائبٌ مَنَابَ العاملِ دالٌّ على ما يَدُلُّ عليه(١٢)، وهو عِوَضٌ منه، ويَدُلُّ على ذلك عدمُ جوازِ الجمعِ بينَهما، ولا شيءَ مِن المؤكِّدَاتِ يَمْتَنِعُ الجمعُ بينَها(١٣) وبينَ المؤكَّدِ.

ويَدُلُّ(١٤) (أيضًا على)(١٥): أنَّ (ضَرْبًا زَيْدًا) ونحوَه، ليسَ مِن المصدرِ(١٦) المؤكِّدِ لعاملِه: أنَّ(١٧) المصدرَ المؤكِّدَ(١٨) ـ لا خِلافَ في(١٩)

---

(١) في (س)، (ص)، (ح): «قال».

(٢) في (ص): «قوله»، وفي (س)، (ح): «وقوله». وكتب في حاشية (ع): أي: والده الناظم.

(٣) من (ص).

(٤) العبارة في (ك): «إن منع والده حذف عامل المؤكد سهو منه».

(٥) ليس في (ص)، (ح)، (ك).

(٦) في (س): «مما»، وفي (ع): «كما».

(٧) ليس في (ك).

(٨) في (م): «لأن».

(٩) في (ك): «باب التأكيد».

(١٠) في (ك): «وقع».

(١١) ليس في (ص).

(١٢) ليس في (ص).

(١٣) في (س)، (ع): «بينهما».

(١٤) في (م): «ومما يَدُلُّ».

(١٥) العبارة في (ك): «على ذلك أيضًا».

(١٦) في (ك): «باب المصدر».

(١٧) في (س)، (ك)، (ع): «لأن».

(١٨) ليس في (س).

(١٩) ليس في (ك).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

أنه لا يَعْمَلُ، واخْتَلَفُوا في المصدرِ الواقعِ موقعَ الفعلِ هل يَعْمَلُ [١٠٢/و] أم[1] لا؟

والصحيحُ: أنه يَعْمَلُ؛ فـ(زيدًا) في قولِكَ: (ضَرْبًا زَيدًا) منصوبٌ بـ(ضَرْبًا) على الأصحِّ، وقيلَ: إنه منصوبٌ بالفعلِ المحذوفِ، وهو (اضْرِبْ).

فعلى القولِ الأوَّلِ: نابَ (ضَرْبًا) عن (اضْرِبْ) في الدَّلالةِ على معناه وفي العملِ، وعلى القولِ[2] **الثاني**: نابَ عنه في الدَّلالةِ على المعنى دونَ العملِ. [والله أعلم][3].

[٢٩٢] [ص] والحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا ... مِنْ فِعْلِهِ، كَـ(نَدْلًا) اللَّذْ كَـ(انْدُلَا)

يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوبًا في مواضِعَ: **منها**: إذا وَقَعَ المصدرُ بَدَلًا مِن فِعْلِه[4]، وهو مَقِيسٌ في الأمرِ والنهيِ، نحوُ: (قِيَامًا لا[5] قُعُودًا)؛ أي: [قُمْ لا تَقْعُدْ][6]، والدعاءِ نحوُ: (سَقْيًا لَكَ)؛ أي: سَقَاكَ اللهُ.

وكذلك يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوبًا إذا وَقَعَ المصدرُ بعدَ الاستفهامِ المقصودِ به التوبيخُ، نحوُ: (أَتَوَانِيًا وقد عَلَاكَ الشَّيبُ[7]؟)؛ أي: أَتَتَوَانَى توانيًا[8][9].

---

(١) في (ح)، (م): «أو».
(٢) ليس في (ع).
(٣) من (ص)، (ع).
(٤) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «الفعل».
(٥) في (ع): «لا تقعد».
(٦) العبارة في (س): «قُمْ قِيَامًا»، وهي في (ع): «قُمْ قِيَامًا لا قعودًا».
(٧) في (ك)، (م): «المشيب».
(٨) مكانها في (ك)، (م): «وقد عَلَاكَ». وليست العبارة في (ع). والمثبت أصحُّ؛ لأنه المراد إيضاحه، وباقي الجملة فضلةٌ.
(٩) اعْلَمْ أنَّ المصدرَ الآتِيَ بَدَلًا مِن فِعْلٍ عَلَى ضَرْبَيْنِ:
أَحَدُهما: المرادُ بِهِ طَلَبٌ.

=

مواضع حذف عامل المصدر وجوبًا

أضرب المصدر البدل

ويَقِلُّ حَذْفُ عاملِ المصدرِ وإقامةُ المصدرِ مُقامَه في الفعلِ المقصودِ به الخبرُ، نحوُ: (أَفْعَلُ وكَرَامَةً)؛ أي: وأُكْرِمُكَ كَرَامَةً[1].

فالمصدرُ في هذه الأمثلةِ[2] ونحوِها: منصوبٌ بفِعْلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والمصدرُ نائبٌ منابَه في الدَّلالةِ على معناه، وأشارَ بقولِهِ: (كَنَدْلًا) إلى ما أَنْشَدَهُ[3] سِيبَوَيْهِ[4]، وهو قولُ الشاعرِ[5]:

١٦٢ ـ [يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ ... وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ][6]

على حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدْلًا زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثعالِبِ

= وثانيهما: المرادُ بِهِ خَبَرٌ.

فأمَّا المرادُ بِهِ طَلَبٌ فأربعةُ أنواعٍ:

الأوَّلُ: مَا كَانَ المرادُ بِهِ الأمرَ؛ كبَيْتِ الشاهدِ الآتي (رَقْم ١٦٢).

والثاني: مَا كَانَ المرادُ بِهِ النهيَ؛ كقَوْلِكَ: قِيَامًا لا قُعُودًا.

والثالثُ: مَا كَانَ المرادُ بِهِ الدعاءَ، نحوُ: سَقْيًا لكَ.

والرابعُ: مَا كَانَ المرادُ بِهِ التوبيخَ؛ كقولِهِم: أَتَوَانِيًا وقد جَدَّ الجِدُّ؟

وأمَّا المرادُ بِهِ خبرٌ: فعلى ضَرْبَيْنِ: سَمَاعِيٌّ، ومَقِيسٍ، فأمَّا السماعيُّ: فنحوُ قولِهِم: لا أَفْعَلُ ولا كَرَامَةَ، وأما المَقِيسُ فهو أنواعٌ كثيرةٌ:

منها: مَا ذُكِرَ تَفْصِيلًا لعاقِبَةِ جملةٍ قَبْلَه.

ومنها: **مَا كَانَ مُكَرَّرًا**، أو مَحْصُورًا.

ومنها: **مَا جاءَ مُؤَكِّدًا لنفسِه**، أو لغيرِه، وقد تَكَفَّلَ الشارحُ بِبَيَانِ ذلك النوعِ بَيَانًا وَافِيًا. (م)

(١) من (ع)، وبعدها علامة التصحيح.

(٢) في (ك): «المسألة».   (٣) في (ص): «أنشد».

(٤) «الكتاب» (١/ ١١٥).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٤١): «قائل هذين البيتين: هو الأحوص، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، وذكر في «الحماسة البصرية» (٢/ ٢٦٢): أن قائلهما هو أعشى همدان يهجو بهما لصوصًا.

وقال الجوهري [«الصحاح» ٥/ ١٨٢٧]: قال جرير يصف ركبًا: (**يمرون بالدهنا**...) إلى آخره، والأظهر: ما قاله في «الحماسة»».

(٦) من (ع)، (م).

فـ(**نَدْلًا**) نائبٌ(١) مَنَابَ فعلِ الأمرِ، وهو (انْدُلْ)، و(النَّدْلُ): [خَطْفُ الشيءِ](٢) بسرعةٍ(٣)، و(**زُرَيْقُ**) مُنادًى، والتقديرُ: نَدْلًا(٤) يا زُرَيْقُ(٥). و(**زُرَيْقُ**) اسمُ رَجُلٍ، وأجازَ المصنِّفُ أنْ يكونَ مرفوعًا بـ(نَدْلًا). وفيه نَظَرٌ(٦)؛ لأنَّه إنْ جَعَلَ (نَدْلًا)(٧) نائبًا منابَ فعلِ الأمرِ للمخاطَبِ، والتقديرُ: (انْدُلْ) ـ لم يَصِحَّ أنْ يكونَ مرفوعًا به؛ لأنَّ فعلَ الأمرِ إذا كانَ للمخاطَبِ لا(٨) يَرْفَعُ ظاهرًا، فكذلك ما نابَ مَنَابَه، وإنْ جُعِلَ(٩) نائبًا منابَ فعلِ الأمرِ للغائبِ، والتقديرُ: (لِيَنْدُلْ)(١٠) ـ صَحَّ أنْ يكونَ مرفوعًا به، [لكِنَّ المنقولَ](١١) أنَّ المصدرَ لا ينوبُ منابَ فعلِ الأمرِ للغائبِ، وإنما يَنُوبُ منابَ فعلِ الأمرِ للمخاطَبِ، نحوُ: (ضَرْبًا زَيْدًا)؛ أي: اضْرِبْ زَيْدًا. واللهُ أَعْلَمُ.

[ص] **[٢٩٣] وما لِتَفْصِيلٍ كـ(إِمَّا مَنًّا) عامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا**

[ش] يُحْذَفُ أيضًا عاملُ المصدرِ وُجُوبًا إذا وَقَعَ تَفْصِيلًا لعاقبةِ ما تَقَدَّمَه(١٢)، كقولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا

---

(١) في (س)، (ك): «ناب».

(٢) في (ص): «المشي». وهي مطموسة في (ح).

(٣) ينظر: «الصحاح» للجوهري (٥/ ١٨٢٧).

(٤) ليس في (ك).

(٥) بعدها في (م): «المال». وينظر: «الكامل» للمبرد (١/ ١٥٠).

(٦) ولو كَانَ (**زُرَيْقُ**) فاعلًا لجاءَ بِهِ مُنَوَّنًا؛ لأنَّه اسمُ رجلٍ كَمَا عَلِمْتَ، فلَمَّا جاءَ بِهِ غيرَ مُنَوَّنٍ: عَلِمْنَا أنَّهُ مُنادًى بحرفِ نداءٍ محذوفٍ، ومِن هنا تَعْلَمُ: أنَّهُ لا دَاعِيَ لمناقشةِ الشارحِ التي رَدَّ بها عَلَى المُصَنِّفِ زَعْمَهُ أنَّ (**زُرَيْق**) فَاعِلٌ.

(٧) في (س)، (ع): «ندل».

(٨) في (ص): «لم».

(٩) بعدها في (س): «ندل».

(١٠) في (ص): «وليندل».

(١١) في (ص): «والمنقول».

(١٢) يُشْتَرَطُ لِوُجُوبِ حذفِ العَامِلِ مِن هَذَا النوعِ ثلاثةُ شُرُوطٍ:

الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ المقصودُ بِهِ تَفْصِيلَ عاقِبَةٍ؛ أي: بيانَ الفائدةِ المُتَرَتِّبَةِ عَلَى مَا =

﴿فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]، فـ﴿مَنًّا﴾ و﴿فِدَآءً﴾: مصدرانِ منصوبانِ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والتقديرُ ـ واللهُ أعلَمُ: فإمَّا تَمُنُّونَ مَنًّا وإمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً، وهذا[1] معنى قولِه: (وما لتفصيلٍ كـ[إما منًّا....][2]) إلى آخرِه؛ أي: يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ المَسُوقِ للتفصيلِ (حيثُ عَنَّ) أي: حيث[3] عَرَضَ. [والله أعلم][4].

[ص][٢٩٤] كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ   نَائِبَ فِعْلٍ لاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

أي: كذلك يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوبًا إذا نابَ المصدرُ[5] عن فعلٍ (اسْتَنَدَ لاسم)[6] عينٍ ـ أي[7]: أُخْبِرَ به عنه ـ وكانَ المصدرُ مُكَرَّرًا أو محصورًا[8]، فمثالُ المكرَّرِ: (زيدٌ سَيْرًا سَيْرًا)، والتقديرُ:

= قبلَه، والحاصلةِ بعدَه.

والشرطُ الثاني: أنْ يَكُونَ مَا يُرَادُ تَفْصِيلُ عاقبتِه جُمْلَةً، سواءٌ أكانَتْ طَلَبِيَّةً كالآيةِ الكريمةِ التي تلاها الشارحُ، أم كانَتِ الجُمْلَةُ خَبَرِيَّةً؛ كقولِ الشاعِرِ:

لأَجْهَدَنَّ فَإِمَّا رَدَّ وَاقِعَةٍ   تُخْشَى وإمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ والأَمَلِ

فإنْ كَانَ مَا يُرَادُ بيانُ الفائدةِ المترتِّبَةِ عليه مُفْرَدًا ـ نحوُ أنْ تقولَ: لِزَيْدٍ سَفَرٌ، فإمَّا صِحَّةً وإمَّا اغْتِنَامَ مالٍ ـ لم يَجِبْ حَذْفُ العَامِلِ؛ بل يجوزُ حَذْفُه ويجوزُ ذِكْرُه.

والشرطُ الثالِثُ: أنْ تكونَ الجُمْلَةُ المرادُ بيانُ عاقِبَتِها مُتَقَدِّمَةً عليه، فَإِنْ تَأَخَّرَتْ، مِثْلُ أنْ تقولَ: إمَّا إهلاكًا وإما تأديبًا فاضْرِبْ زَيْدًا ـ لم يَجِبْ حَذْفُ العَامِلِ أيْضًا.

(١) في (ك): «وهو».
(٢) ليس في (ع).
(٣) ليس في (ص)، (ح).
(٤) من (ص)، (ح).
(٥) ليس في (ص).
(٦) في (ع): «أسند إلى اسم».
(٧) ليس في (ع).
(٨) (م) يُشْتَرَطُ لوجوبِ حذفِ العَامِلِ من هَذَا النوعِ أربعةُ شروطٍ:
الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ العاملُ فيه خَبَرًا لمبتدأٍ، أو لِمَا أَصْلُه المُبْتَدَأُ.
والثاني: أنْ يَكُونَ المخبَرُ عنه اسمَ عَيْنٍ.
والثالثُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ مُتَّصِلًا إِلَى وقتِ التكلُّمِ، لا مُقْتَطَعًا، ولا مُسْتَقْبَلًا.
والرابعُ: أحدُ أمريْنِ:
أَوَّلُهما: أنْ يَكُونَ المصدرُ مُكَرَّرًا أو مَحْصُورًا، كَمَا مَثَّلَ الشارحُ، أو معطوفًا =

(زيدٌ[١] يَسِيرُ سيرًا)، فحُذِفَ (يَسِيرُ) وُجُوبًا؛ لِقِيَامِ التكريرِ مَقامَه، ومثالُ المحصورِ: (ما زيدٌ إلَّا سَيْرًا)، و(إنما زَيْدٌ سَيْرًا)، والتقديرُ: (ما زيد)[٢] إلَّا يَسِيرُ سَيْرًا، [وإنما زيد يسير سيرًا][٣]؛ فحُذِفَ (يَسِيرُ) وُجُوبًا؛ لِمَا في الحَصْرِ مِن التأكيدِ القائمِ مَقامَ التكريرِ، فإنْ لم يُكَرَّرْ و[٤]لم يُحْصَرْ: لم يَجِبِ الحذفُ، نحوُ: (زيدٌ سَيْرًا)، التقديرُ: زيدٌ[٥] يَسِيرُ سَيْرًا، فإنْ شِئْتَ حَذَفْتَ (يَسِيرُ)، وإنْ شِئْتَ صَرَّحْتَ به. واللهُ أَعْلَمُ.

[ص] [٢٩٥] وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا ... لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْمُبْتَدَا ـ
[٢٩٦] نَحْوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا) ... والثانِ كـ(ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا)

[ش] أي: مِن المصدرِ المحذوفِ عاملُه وُجُوبًا[٦] ما يُسَمَّى المؤكِّدَ لِنَفْسِهِ والمُؤَكِّدَ لغيرِه.

فالمؤكِّدُ لنفسِه: هو[٧] الواقِعُ بعدَ جُمْلَةٍ لا تَحْتَمِلُ[٨] غيرَه، نحوُ: له عليَّ أَلْفٌ (عُرْفًا؛ أي)[٩]: اعْتِرَافًا، فاعْتِرَافًا: مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والتقديرُ: (أَعْتَرِفُ اعْتِرَافًا)، ويُسَمَّى[١٠] مُؤَكِّدًا لنفسِه؛ لأنَّه مُؤَكِّدٌ للجملةِ[١١] قبلَه، وهي نفسُ المصدرِ، بمعنى: أنَّها لا تَحْتَمِلُ سِوَاهُ، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: (فالمُبْتَدَا)؛ أي: فالأوَّلُ مِن القِسْمَيْنِ المذكورَيْنِ في البيتِ الأوَّلِ.

والمؤكِّدُ لغيرِه: هو الواقِعُ بعدَ جُمْلَةٍ [تَحْتَمِلُه، وتَحْتَمِلُ][١٢] غيرَه،

= عليه، نحوُ: أنتَ أَكْلًا وشُرْبًا.
وثانيهما: أنْ يَكُونَ المُخْبَرُ عنه مُقْتَرِنًا بهمزةِ الاستفهامِ، نحوُ: أَأَنْتَ سَيْرًا؟ (م).

(١) ليس في (ع).
(٢) من (ص)، (ح).
(٣) من (س)، (ك)، (ع).
(٤) في (ص)، (ح): «أو».
(٥) ليس في (س).
(٦) من (م). وكتبت ـ أيضًا ـ بين السطرين بخط رفيع في (ع).
(٧) ليس في (م).
(٨) في (س): «يحتمل».
(٩) ليس في (ص)، (ح)، (ك).
(١٠) في (ع): «وسمي».
(١١) في (ص)، (ح): «الجملة».
(١٢) في (س): «يحتمله ويحتمل».

فتَصِيرُ[1] بذِكْرِهِ نَصًّا فيه، نحوُ: (أنتَ ابْنِي حَقًّا)، فـ(حقًّا): مصدرٌ[2] منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والتقديرُ: أَحُقُّهُ حقًّا، وسُمِّيَ مُؤَكِّدًا لِغَيْرِهِ؛ لأنَّ الجملةَ قبلَه تَصْلُحُ له ولغيرِه؛ لأنَّ[3] قَوْلَكَ: (أنتَ ابني): يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ [١٠٣/ظ] **حقيقةً**، وأنْ[4] يكونَ **مجازًا**؛ على معنى: أنتَ عندي في الحُنُوِّ[5] بمنزلةِ ابْنِي، فلَمَّا قالَ: (حَقًّا): صارَتِ الجملةُ [نصًّا في أنَّ المرادَ البُنُوَّةُ حقيقةً، فتَأَثَّرَتِ الجملةُ بالمصدرِ؛ لأنها صارَتْ به][6] نَصًّا، فكانَ مُؤَكِّدًا لِغَيْرِهِ؛ لِوُجُوبِ مُغَايَرَةِ [المُؤَثِّرِ للمُؤَثَّرِ فيه[7]][8]. (والله أعلم)[9].

[ص] [٢٩٧] كذاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كـ(لِي بُكًا بُكَاءَ ذاتِ عُضْلَهْ)

[ش] أي: كذلك[10] [يَجِبُ حَذْفُ][11] عاملِ المصدرِ إذا قُصِدَ به التشبيهُ بعدَ جملةٍ مُشْتَمِلَةٍ على فاعلِ المصدرِ في المعنى[12]، نحوُ: (لِزَيْدٍ

---

(١) في (س)، (ك): «فيصير».
(٢) ليس في (ص).
(٣) في (ص): «فإن».
(٤) في (ك): «ويحتمل أن».
(٥) في (ص): «الحب».
(٦) ما بين المعكوفين ساقط في (ك).
(٧) في (س)، (ك): «المتأثر للمؤثر». وهي: بالتقديم والتأخير في (ع).
(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ص).
(٩) من (ص).
(١٠) من (ص)، (ح)، (م).
(١١) في (ص): «يحذف».
(١٢) الشروطُ التي تُشْتَرَطُ فِي هَذَا الموضِعِ **سَبْعَةُ شُرُوطٍ**؛ ثلاثةٌ مِنها تُشْتَرَطُ فِي المفعولِ المطلَقِ نفسِه، والأربعةُ الباقيةُ فِي الكلامِ الَّذِي يَسْبِقُه.
فأمَّا الثلاثةُ التي يَجِبُ أنْ تَتَحقَّقَ فِي المفعولِ المُطْلَقِ، فهي: أنْ يَكُونَ مَصْدَرًا، وَإنْ يَكُونَ مُشْعِرًا بالحدوثِ، وَإنْ يَكُونَ المرادُ بِهِ التشبيهَ.
وأمَّا الأربعةُ التي يَجِبُ أنْ تَتحقَّقَ فيما يَتَقَدَّمُه، فهي: أنْ يَكُونَ السابِقُ عليه جُمْلَةً، وَأنْ تكونَ هذه الجُمْلَةُ مُشْتَمِلَةً عَلَى فَاعِلِ المصدرِ، وَأنْ تكونَ أَيْضًا مُشْتَمِلَةً عَلَى معنى المصدرِ، وَأنْ يَكُونَ فِي هذه الجُمْلَةِ مَا يَصْلُحُ للعملِ فِي المصدرِ.
فإنْ لم يَكُنِ المصدرُ مُشْعِرًا بالحُدُوثِ، نحوُ قولِكَ: لِفُلانٍ ذَكَاءٌ ذَكَاءُ الحُكَمَاءِ، أو لم تَتَقَدَّمْه جملةٌ؛ بل تَقَدَّمَهُ مُفْرَدٌ؛ كقولِكَ: صَوْتُ فُلانٍ صَوْتُ حِمَارٍ، أو تَقَدَّمَتْهُ =

صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، و[١]له بُكاءٌ بُكَاءَ الثَّكْلَى)، [فـ(صوتَ حمارٍ) مصدرٌ تَشْبِيهِيٌّ، وهو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والتقديرُ: يُصَوِّتُ صوتَ حِمَارٍ، وقبلَه جملةٌ، وهي (لَهُ[٢] صَوْتٌ)، وهي: مشتمِلَةٌ على الفاعلِ في المعنَى، وهو (زَيْدٍ)، وكذلك (بُكَاءَ الثَّكْلَى: [منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والتقديرُ[٣]: (يَبْكِي بُكَاءَ الثَّكْلَى)][٤]، فلو لم يَكُنْ قبلَ هذا المصدرِ جملةٌ: وَجَبَ الرفعُ، نحوُ: (صَوْتُهُ صوتُ حِمَارٍ، وبُكَاؤُهُ بكاءُ الثَّكْلَى)، وكذا لو كانَ[٥] قبلَه جملةٌ ولَيْسَتْ مُشْتَمِلَةً على الفاعلِ في المعنى، نحوُ: (هذا بكاءٌ بُكَاءُ الثَّكْلَى، وهذا صوتٌ صَوْتُ حِمَارٍ).

ولم يَتَعَرَّضِ المصنِّفُ لهذا الشرطِ، ولكنَّه مفهومٌ مِن تمثيلِه. [والله أعلم][٦].

= جُملةٌ ولكنَّها لم تَشْتَمِلْ عَلَى فَاعِلِ المصدرِ؛ كقولِكَ: دَخَلْتُ الدارَ فإذا فيها نَوْحٌ نَوْحُ الحَمامِ - ففي كلِّ هذه المُثُلِ وَمَا أَشْبَهَهَا لا يَكُونُ المصدرُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا والعاملُ فيه محذوفٌ وجُوبًا؛ بل هو فيما ذَكَرْنَا مِمَّا تَقَدَّمَتْه جُمْلَةٌ مِن الأمثلةِ بَدَلٌ ممَّا قبلَه (م).

(١) في (ع): «أو».

(٢) في (ك)، (م): «لزيد».

(٣) في (ص): «التقدير».

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).

(٥) في (ك): «كانت».

(٦) من (ص).

المَفْعُولُ لَهُ

تعريف المفعول له وشروطه وحكمه

[ص] [٢٩٨] يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا، كَـ(جُدْ شُكْرًا ودِنْ)

[٢٩٩] وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ وَقْتًا وفَاعِلًا، وإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ –

[٣٠٠] فاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ، كَـ(لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ)

[ش] المفعولُ له: هو المصدرُ المُفْهِمُ عِلَّةً، المشارِكُ لعامِلِه في الوقتِ[1] والفاعلِ، نحوُ: (جُدْ شُكْرًا)، فـ(شُكْرًا) مصدرٌ، وهو مُفْهِمٌ للتعليلِ؛ لأنَّ المعنى جُدْ لأجلِ الشكرِ، و[2]مُشارِكٌ لعامِلِه، وهو جُدْ[3] في الوقتِ؛ لأنَّ زَمَنَ الشكرِ هو[4] زَمَنُ الجُودِ، وفي الفاعلِ؛ لأنَّ فاعلَ الجُودِ هو المخاطَبُ، وهو فاعلُ الشكرِ، وكذلك [١٠٤/و] (ضَرَبْتُ ابْنِي تأْديبًا)، فـ(تأديبًا)[5] مَصْدَرٌ، وهو[6] مُفْهِمٌ للتعليلِ؛ إذ يَصِحُّ أنْ يَقَعَ في جوابِ (لِمَ فَعَلْتَ[7] الضربَ؟) وهو مُشارِكٌ لِـ(ضَرَبْتُ)[8] في الوقتِ والفاعلِ، وحُكْمُه: جوازُ النصبِ إنْ وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثةُ؛ أعني: [المصدريَّةَ (وإبانةَ التعليلِ)[9]][10] واتحادَه معَ عامِلِه في الوقتِ والفاعلِ، فإنْ فُقِدَ شرطٌ مِن هذه الشروطِ تَعَيَّنَ جَرُّهُ بحرفِ التعليلِ، وهو (اللامُ) أو (مِن) أو (في) [أو الباءُ][11].

---

(١) في (ح): «الزمان».
(٢) في (ك): «وهو».
(٣) في (ك): «متحد».
(٤) في (م): «وهو».
(٥) ليس في (ح).
(٦) ليس في (ص)، (ح).
(٧) في (س): «تفعل».
(٨) في (س): «للضرب»، وفي (ص): «الضرب».
(٩) ما بين القوسين ليس في (س)، (ح)، (ك).
(١٠) مكان ما بين المعكوفين في (ص): «المصدر».
(١١) في (س): «والباء». وليس في (ع).

فمِثالُ ما عُدِمَتْ فيه المصدريَّةُ: قولُكَ: (جِئْتُكَ للسَّمْنِ).

ومثالُ ما لم يَتَّحِدْ معَ[(١)] عامِلِه في الوقتِ: جِئْتُكَ[(٢)] اليومَ للإكرامِ غدًا).

ومثالُ ما لم يَتَّحِدْ معَ عامِلِه في الفاعلِ: (جاءَ زَيْدٌ لإكرامِ عمرٍو له).

ولا يَمْتَنِعُ الجرُّ بالحرفِ معَ استكمالِ الشروطِ، نحوُ: (هذا قَنِعَ لِزُهْدٍ).

وزَعَمَ **قومٌ**: أنه لا يُشْتَرَطُ في نَصْبِهِ إلَّا كَوْنُه مصدرًا، ولا يُشْتَرَطُ اتِّحادُه معَ عامِلِه في الوقتِ ولا في الفاعلِ، فجَوَّزُوا نَصْبَ إكرامٍ[(٣)] في المثالَيْنِ السابقَيْنِ. واللهُ تعالى أَعْلَمُ.

[ص] [٣٠١] وقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ ... وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ) وَأَنْشَدُوا: ـ

[٣٠٢] (لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ)

أحوال المفعول له

[ش] المفعولُ له المُسْتَكْمِلُ للشروطِ[(٤)] المتقدِّمَةِ له ثلاثةُ[(٥)] أحوالٍ: **أَحَدُها**: أنْ يكونَ[(٦)] مجرَّدًا عن الألِفِ واللامِ والإضافةِ. و[(٧)] **الثاني**: أنْ يكونَ مُحَلًّى بالألِفِ واللامِ. **والثالثُ**: أنْ يكونَ مُضافًا.

وكلُّها يَجُوزُ أنْ تُجَرَّ بحرفِ التعليلِ، لكنَّ الأكثرَ فيما تَجَرَّدَ[(٨)] عن (الألِفِ واللامِ) والإضافةِ النصبُ، نحوُ: (ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبًا)، ويَجُوزُ جَرُّهُ، فتقولُ: (ضَرَبْتُ ابْنِي لِتَأْدِيبٍ) [١٠٤/ظ]، وزَعَمَ الجُزُولِيُّ: أنه لا يَجُوزُ جَرُّهُ، وهو خِلافُ ما صَرَّحَ به النَّحْوِيُّونَ، وما صَحِبَ الألِفَ واللامَ بعكسِ المجرَّدِ: الأكثرُ[(٩)] جرُّه، ويَجُوزُ النصبُ[(١٠)]، فـ(ضَرَبْتُ

(١) ليس في (ص).
(٢) في (ص)، (ح): «جئني».
(٣) في (ك): «طمع وإكرام».
(٤) في (ص)، (ح): «الشروط».
(٥) في (ك): «ثلاث».
(٦) في (ع): «تكون».
(٧) ليس في (ك).
(٨) في (س): «يجرد».
(٩) في (م): «فالأكثر»، وهو الجادة. والمثبت سائغ أيضًا.
(١٠) في (ك): «نصبه».

ابني للتأديبِ) أكثرُ مِن [أن تقول][1] : (ضَرَبْتُ ابني التأديبَ)، وممَّا جاءَ فيه[2] منصوبًا ما أَنْشَدَهُ المصنِّفُ[3] :

١٦٣ ـ لا أَقْعُدُ الْجُبْنَ [عَنِ الْهَيْجَاءِ][4][5] الـبـيـتَ.

فـ(**الجُبْنَ**) مفعولٌ له؛ أي: لا أَقْعُدُ لأجلِ الجُبْنِ، ومِثْلُه قولُه[6][7] :

(١) من (ص). (٢) في (س): «به».

(٣) في «شرح التسهيل» (١٩٨/٢).

(٤) من (ع).

(٥) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**الجُبْنَ**)؛ حَيْثُ وَقَعَ مَفْعُولًا لأجلِهِ، ونَصَبَه مَعَ كونه مُحَلًّى بـ(أَلْ).

وقد اخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي جوازِ مَجِيءِ المفعولِ لأجلِه مُعَرَّفًا؛ فذَهَبَ سِيبَوَيْهِ «الكتاب» (١٢٦/٣) ـ وتَبِعَه الزَّمَخْشَرِيُّ «شرح المفصل» (٣١٠/٤) ـ إِلَى جوازِ ذلكَ؛ مُسْتَدِلِّينَ عَلَى هَذَا بِمَجِيئِهِ عن العربِ فِي نحوِ بيتِ الشاهدِ الَّذِي نَحْنُ بِصَدَدِ شَرْحِهِ، والبيتَيْنِ (رَقْم ١٦٤، ١٦٥) وقولِ شاعرِ «الحماسةِ» (١٥١/١):

كَرِيمٌ يَغُضُّ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَائِهِ ... ويَدْنُو وأَطْرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِي

فقولُه: (**فَضْلَ حَيَائِهِ**) مَفْعُولٌ لأجلِهِ، وَهوَ مُعَرَّفٌ بالإضافةِ؛ إذ هو مُضَافٌ إِلَى مضافٍ إِلَى الضَّمِيرِ.

وذَهَبَ الجَرْمِيُّ إِلَى أنَّ المفعولَ لأجلِه يَجِبُ أنْ يَكُونَ نكرةً؛ لأنَّه ـ فيما زَعَمَ ـ كالحالِ والتمييزِ، وكلٌّ مِنْهُمَا لا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً، فَإِنْ جاءَ المَفْعُولُ لأجلِه مُقْتَرِنًا بـ(أَلْ)، فأَلْ هذه زائدةٌ لا مُعَرِّفَةٌ، وَإِنْ جاءَ مُضَافًا إِلَى معرفةٍ فإضافتُه لَفْظِيَّةٌ لا تُفِيدُ تعريفًا. **والصحيحُ** مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ فِي هذه المسألةِ؛ لِوُرُودِ الشواهدِ الكثيرةِ فِي النظْمِ والنثْرِ، ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ وُرُوده فِي قولِ اللهِ تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، والقولُ بزيادةِ الحرفِ أو بأنَّ الإضافةَ لفظيَّةٌ: خلافُ الأصلِ، فلا يُصَارُ إليه (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١٠٥٨/٣): «قائله: هو قريط بن أنيف، من بلعنبر شاعر إسلامي».

(٧) في (ص)، (ح): «قولهم».

اختلاف النحاة في جواز مجيء المفعول لأجله معرفًا

المُوجَبِ، سواءٌ كانَ مُتَّصِلًا أو مُنْقَطِعًا[١]، نحوُ: (قامَ القومُ إلَّا زيدًا،

= متصلًا، ومنفصلًا. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٤٤).

(١) (م) قد وَقَعَ فِي كلامِ العربِ مَا ظَاهِرُه: أنَّ المُسْتَثْنَى بـ(إلَّا) بعدَ كلامٍ تامٍّ مُوجَبٍ: لم يَنْتَصِبْ عَلَى الاستثناءِ؛ بل جاءَ تابعًا لِمَا قبلَه فِي إعرابِهِ.

من ذلك قولُ الأخطلِ التَّغْلِبِيِّ:

وبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ   عافٍ تَغَيَّرَ إلَّا النُّؤْيُ والوَتِدُ

ومَحَلُّ الاستشهادِ من هَذَا البيتِ: قَوْلُهُ: (تَغَيَّرَ إلَّا النُّؤْيُ والوَتِدُ)؛ فإنَّ الكلامَ - بحَسَبِ الظاهرِ - مُوجَبٌ؛ إذ لم يَتَقَدَّمْه نفيٌ ولا شِبْهُهُ، وَهوَ تامٌّ؛ لأنَّه قد تقدَّمَ فيه ذِكْرُ المُسْتَثْنَى منه؛ وَهوَ الضَّميرُ المستترُ فِي (تَغَيَّرَ)؛ العائدُ عَلَى المَنْزِلِ، فكانَ مِن حَقِّ الكلامِ عَلَى هَذَا: أنْ يَنْتَصِبَ مَا بعدَ (إلَّا) عَلَى أنَّهُ مُسْتَثْنًى، لكنَّ الشاعرَ قد جاءَ بِهِ مرفوعًا عَلَى أنَّهُ بَدَلٌ مِن الضَّمِيرِ المستَتِرِ فِي (تَغَيَّرَ)؛ الَّذِي هو المُسْتَثْنَى منه.

ومن ذلك قولُ الآخَرِ:

لِـدَمٍ ضَائِعٍ تَـغَـيَّـبَ عَـنْـهُ   أَقْـرَبُـوهُ إلَّا الـصَّـبَـا والـدَّبُـورُ

ومَحَلُّ الشاهدِ من هَذَا البيتِ، قَوْلُهُ: (تَغَيَّبَ... أَقْرَبُوه إلَّا الصَّبَا والدَّبُورُ)؛ فإنَّ الكلامَ مُوجَبٌ؛ إذ لم يَتَقَدَّمْهُ نفيٌ ولا شِبْهُهُ، وَهوَ تامٌّ؛ لأنَّه قد تَقَدَّمَ فيه ذِكْرُ المُسْتَثْنَى منه، وَهوَ قَوْلُهُ: (أَقْرَبُوهُ)، فكانَ مِن حَقِّ العربيَّةِ: أنْ يَنْتَصِبَ الاسمُ الواقعُ بعدَ (إلَّا)، لكنَّ الشاعرَ قد جاءَ بِهِ مَرْفُوعًا؛ عَلَى أنَّهُ بَدَلٌ مِن الاسمِ الواقعِ قبلَها، وَهوَ المُسْتَثْنَى منه.

وقد بَيَّنَ العلماءُ فِي هذيْنِ البيتيْنِ ونحوِهما: أنَّ هَذَا الظاهرَ غيرُ مُراعًى ولا مُلْتَفَتٍ إِلَيْهِ، وأنَّ الكلامَ - وَإِنْ كَانَ إيجابًا فِي الظاهرِ - نَفْيٌ عندَ التحقيقِ؛ لأنَّ معنى (تَغَيَّرَ) فِي البيتِ الأوَّلِ (لم يَبْقَ عَلَى حالِه)، ومعنى (تَغَيَّبَ عنه أَقْرَبُوهُ) في البيتِ الثاني: لم يَحْضُرُوا، وأنتَ تَعْلَمُ أنَّ الشاعرَ الأوَّلَ؛ لو أنَّهُ قالَ: (لم يَبْقَ عَلَى حالِهِ إلَّا النُّؤْيُ والوَتِدُ)، وأنَّ الشاعرَ الثانيَ لو قالَ: (لم يَحْضُرْ أَقْرَبُوه إلَّا الصَّبَا والدَّبُورُ) - لكانَ يجوزُ لكلِّ واحدٍ مِنهُمَا أنْ يَرْفَعَ مَا بعدَ إلَّا عَلَى البدليَّةِ، وَإِنْ يَنْصِبَه عَلَى الاستثناءِ، فقد صَنَعَ كلٌّ مِنْهُمَا مَا يجوزُ له؛ لأنَّه فُهِمَ أنَّ الكلامَ إذا كَانَ بمعنى كلامٍ مَنْفِيٍّ: أَخَذَ حُكْمَ الكلامِ المَنْفِيِّ.

وعَلَى هَذَا: يَكُونُ مُرادُ النَّحْوِيِّينَ بقولِهِم فيما يَجِبُ نَصْبُه عَلَى الاستثناءِ: (كلامٌ مُوجَبٌ)، أنَّهُ ليسَ مَنْفِيًّا مُطْلَقًا، لا فِي اللفظِ ولا فِي المعنى؛ فافْهَمْ ذلك وتَدَبَّرْهُ (م).

في قولهم "كلام موجب"

١٦٤ ـ فَلَيْتَ لي بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإغارَةَ (فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا)[١][٢]

وأمَّا المضافُ: فيَجُوزُ فيه الأمرانِ: النصبُ والجرُّ على السواءِ، فتقولُ: (ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبَه ولِتَأْدِيبِه)، وهذا قد يُفْهَمُ مِن (كلامِ المصنِّفِ)[٣]؛ لأنَّه لَمَّا ذَكَرَ أنه يَقِلُّ جَرُّ المجرَّدِ ونَصْبُ المصاحِبِ للألِفِ واللامِ: عُلِمَ أنَّ المضافَ لا يَقِلُّ فيه واحدٌ منهما؛ بل يَكْثُرُ فيه الأمرانِ، ومِمَّا جاء به[٤] منصوبًا [قولُه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، ومنه][٥] قولُه[٦]:

١٦٥ ـ وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[٧]

---

(١) في (ك): «ركبانًا وفرسانًا».

(٢) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (الإغارةَ) حَيْثُ وَقَعَ مَفْعُولًا لأجلِه مَنْصوبًا، معَ اقترانِه بـ(أَلْ)، وَهوَ يَرُدُّ عَلَى الجَرْمِيِّ؛ الَّذِي زَعَمَ أنَّ المفعولَ لأجلِه لا يَكُونُ إلا نَكِرَةً، وادِّعَاؤُهُ أنَّ ألْ فِي (الإغارةَ) ونَحْوِها زائدةٌ لا مُعَرِّفَةٌ خلافُ الأصلِ؛ فلا يُلْتَفَتُ إليه.
ورُبَّمَا قِيلَ: أنَّهُ لا شاهدَ فِي البيتِ؛ لأنَّ (الإغارة) مَفْعُولٌ به؛ أي: فَرَّقُوا إِغارَتَهُم عَلَى عَدُوِّهِم، ولَيْسَتْ مَفْعُولًا لأجلِهِ (م).

(٣) في (ع): «كلامه».

(٤) ليس في (ك). وفي (ع): «منه».

(٥) ما بين المعكوفين من (ح)، (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٦٠): «قائله: هو حاتم بن عدي الطائي».

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (ادِّخَارَهُ)؛ حَيْثُ وَقَعَ مَفْعُولًا لأجلِهِ منصوبًا، معَ أنَّهُ مُضَافٌ للضميرِ، ولو جَرَّهُ باللامِ فقالَ: (لادِّخَارِهِ): لكانَ سائغًا مقبولًا.
وهو يَرُدُّ عَلَى الجَرْمِيِّ الَّذِي زَعَمَ أنَّ المفعولَ لأجلِه لا يَكُونُ مَعْرِفَةً؛ لا بإضافةٍ ولا بألْ، وَمَا زَعَمَه مِن أنَّ إضافةَ المفعولِ لأجلِه لَفْظِيَّةٌ لا تُفِيدُ التعريفَ غيرُ صحيحٍ.
وفي قَوْلِهِ: (تكَرُّمًا) شاهدٌ آخَرُ لهذا البابِ؛ فإنَّ قولَه: (تكَرُّمًا) مَفْعُولٌ لأجلِهِ، وَهوَ مُنَكَّرٌ غيرُ مُعَرَّفٍ؛ لا بإضافةٍ ولا بألْ، وقد جاءَ بِهِ منصوبًا لاستيفائِه الشروطَ، ولا يَخْتَلِفُ أحدٌ مِن النُّحاةِ فِي صِحَّةِ ذلك (م).

المفعولُ فيه، وهو المُسَمَّى ظَرْفًا

تعريف الظرف

[ص][٣٠٣] الظرفُ: وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا (في) باطِّرَادٍ، كَـ(هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا)

عَرَّفَ المصنِّفُ الظرفَ: بأنه زمانٌ أو مكانٌ ضُمِّنَ معنى (في) باطِّرَادٍ، نحوُ: (امْكُثْ هُنا أَزْمُنًا)، فـ(هنا): ظرفُ مكانٍ، و(أَزْمُنًا): ظرفُ زمانٍ، وكلٌّ[1] مِنهما تَضَمَّنَ[2] معنى (في)؛ [لأنَّ المعنَى: امْكُثْ في هذا الموضِعِ، وفي[3] أَزْمُنٍ][4].

واحْتَرَزَ بقولِه: (ضُمِّنَ[5] مَعْنَى في) ممَّا [لم يَتَضَمَّنْ[6] من أسماءِ الزمانِ أو[7] المكانِ معنى (في)؛ كما][8] إذا جُعِلَ اسمُ الزمانِ أو المكانِ [مرفوعًا على الابتداء أو غيره][9]، نحوُ: (يومُ الجُمُعَةِ يومٌ [مُبارَكٌ، و[10](يَوْمُ عَرَفَةَ يومٌ][11] مُبارَكٌ)، والدارُ [١٠٥/و] لِزَيْدٍ)[12]؛ فإنَّه لا يُسَمَّى ظرفًا؛ والحالةُ هذه.

وكذلك ما وَقَعَ منهما مجرورًا، نحوُ: (سِرْتُ[13] في يومِ الجُمُعَةِ)، و(جَلَسْتُ في الدارِ)؛ على أنَّ في هذا ونحوِه خِلافًا في تَسْمِيَتِه ظَرْفًا في الاصطلاحِ، وكذلك ما نُصِبَ مِنهما مفعولًا به، نحوُ: (بَنَيْتُ الدارَ، وشَهِدْتُ يومَ الجَمَلِ).

---

(١) في (ص): «فكل».
(٢) في (ص)، (ع)، (ح): «مضمن».
(٣) في (س)، (ح): «في».
(٤) ليس في (ص).
(٥) من (م).
(٦) في (س)، (ح): «يضمن».
(٧) في (ك): «و».
(٨) ليس في (ص).
(٩) العبارة في (ك): «مُبْتدأً أو خبرًا».
(١٠) في (ع)، (ك): «أو».
(١١) ما بين القوسين سقط من (ك).
(١٢) زاد في (ك)، (ع): «وهذه دار زيد؛ فإنه لا يسمى ظرفًا».
(١٣) في (ص): «ضربت».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (باطِّرَادٍ) من نحوِ: (دَخَلْتُ البيتَ، وسَكَنْتُ الدارَ، وذَهَبْتُ الشَّأْمَ)؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ مِن (البيتَ والدارَ والشأمَ) ـ مُضَمَّنٌ[١] معنى (في)، ولكنَّ تَضَمُّنَه معنى (في) ليسَ مُطَّرِدًا؛ لأنَّ أسماءَ المكانِ المُخْتَصَّةَ[٢]: لا يَجُوزُ حذفُ (في) معَها، فليسَ (البيت [وما ذُكِر ـ منصوبًا][٣] على الظرفيَّةِ، وإنما هي منصوبةٌ على التشبيهِ بالمفعولِ به؛ لأنَّ الظرفَ هو: ما تَضَمَّنَ[٤] معنى (في) باطِّرَادٍ، وهذه مُتَضَمِّنَةٌ[٥] معنى[٦] (في) لا باطِّرَادٍ.

هذا[٧] تقريرُ (كلامِ المصنِّفِ)[٨]. وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّه إذا جَعَلَ[٩] هذه الثلاثةَ[١٠] ونحوَها ـ منصوبةً على التشبيهِ بالمفعولِ به، لم تَكُنْ مُتَضَمِّنَةً[١١] معنى (في)؛ لأنَّ المفعولَ به غيرُ مُتَضَمِّنٍ[١٢] معنى (في)، فكذلك ما [شُبِّهَ به][١٣]، فلا يَحْتَاجُ إلى قولِه: (باطِّرَادٍ) لِيُخْرِجَها؛ فإنَّها خَرَجَتْ بقولِه[١٤]: (ما ضُمِّنَ مَعْنَى في). واللهُ تعالى أعلَمُ بالصواب[١٥].

[ص] [٣٠٤] فانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا كَانَ، وَإلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

[ش] حُكْمُ ما تَضَمَّنَ [معنَى (في)][١٦] من أسماءِ الزمانِ والمكانِ ـ النصبُ، والناصِبُ له ما وَقَعَ فيه، وهو المصدرُ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن

ناصب الظرف حذفه وجوبًا أو جوازًا

(١) في (س): «يضمن»، وفي (م): «متضمن»، وهم بمعنًى، والتذكير والتأنيث سائغ.
(٢) في (ح): «المختص».
(٣) العبارة في (م): «والدارَ والشأمَ في المُثُلِ منصوبةً». وكأنه تفسير للمثبت.
(٤) في (ص)، (ح): «ضمن»، وفي (س): «يضمن».
(٥) في (ص)، (ح): «مضمنة».
(٦) ليس في (ص).
(٧) في (ص): «وهذا».
(٨) في (ع): «كلامه».
(٩) في (م): «جعلت».
(١٠) في (ح): «الثلثة».
(١١) في (ح): «مضمنة».
(١٢) في (ع)، (ص)، (ح): «مضمن».
(١٣) في (ص): «يشبهه».
(١٤) في (ص)، (ح): «من قوله».
(١٥) من (ح).
(١٦) ليس في (ح).

ضَرْبكَ زيدًا يومَ [١٠٥/ظ] الجُمُعَةِ عندَ الأميرِ)، أو[١]: الفعلُ، نحوُ: (ضَرَبْتُ زيدًا يومَ الجُمُعَةِ أمامَ الأميرِ)، أو: الوصفُ، نحوُ: (أنا ضارِبٌ زيدًا اليومَ[٢] عِنْدَكَ).

وظاهِرُ كلامِ المصنِّفِ[٣]: أنه لا يَنْصِبُه[٤] إلَّا الواقِعُ فيه فقطْ، وهو المصدرُ. وليسَ كذلك؛ بل يَنْصِبُه[٥] هو وغيرُه؛ كالفِعْلِ والوصفِ[٦].

والناصِبُ له: إمَّا[٧] **مذكورٌ**؛ كما مُثِّلَ، أو **محذوفٌ**[٨] جوازًا، نحوُ أنْ يُقالَ: (متى جِئْتَ؟)، فتقولَ: (يومَ الجُمُعَةِ)، و(كَمْ سِرْتَ؟) فتقولُ: (فَرْسَخَيْنِ)، والتقديرُ[٩]: (جِئْتُ يومَ الجُمُعَةِ، وسِرْتُ فَرْسَخَيْنِ).

أو وُجُوبًا؛ كما إذا وَقَعَ الظرفُ صِفَةً، نحوُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ عندَكَ)، أو صِلَةً، نحوُ: (جاءَ[١٠] الذي عندَكَ)، أو حالًا، نحوُ: (مَرَرْتُ

---

(١) في (ك): «و». (٢) في (ع): «يوم الجمعة».

(٣) في (ع): «كلامه». (٤) في (ك): «ينصب».

(٥) في (ح): «تنصبه».

(٦) اعْلَمْ أنَّ الَّذِي يَقَعُ فِي الظرفِ هو الحَدَثُ، فإذا قُلْتَ لأحدٍ: (جَلَسْتُ أمامَكَ)، فالجلوسُ - وَهوَ الحَدَثُ - هو الَّذِي وَقَعَ أمامَكَ، وكذلك إذا قُلْتَ: (أنا جالِسٌ أمامَكَ)، وكذلك إذا قُلْتَ: (كانَ جُلُوسِي أمامَكَ).
واعْلَمْ أيْضًا: أنَّ **المصدرَ** يَدُلُّ عَلَى **الحَدَثِ** بدَلالةِ المطابَقَةِ؛ لأنَّ كلَّ معناهُ هو الحَدَثُ، والفعلُ والصفةُ: يَدُلَّانِ عَلَى الحدثِ بدَلالةِ التضمُّنِ؛ لأنَّ الفعلَ معناه: الحَدَثُ والزمانُ، والصفةُ معناها: الذاتُ والحَدَثُ القائِمُ بها أو الواقعُ عليها أو الثابتُ لها، والناظِمُ لم يُصَرِّحْ بأنه أرادَ أن الَّذِي يَنْصِبُ الظرفَ هو اللفظُ الدالُّ عَلَى الحدثِ بالمطابقةِ؛ بل كلامُه يَصِحُّ أنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا يَدُلُّ بالمطابقةِ أو بالتضمُّنِ، فيَكُونُ شَامِلًا للمصدرِ والفِعْلِ والوصفِ، وَعَلَى هَذَا: لا يَرِدُ اعتراضُ الشارحِ أَصْلًا (م).

(٧) ليس في (ك). (٨) زاد في (ك): «مقدرًا».

(٩) في (س)، (ص)، (ح): «فالتقدير». و(الواو) و(الفاء) يتعاوران في العطف.

(١٠) في (ص): «ما».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

بِزَيْدٍ عِنْدَكَ)، أو: خَبَرًا في الحالِ أو في الأصلِ، نحوُ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ وظَنَنْتُ زَيْدًا عِنْدَكَ).

فالعامِلُ في [هذا الظرفِ][1] محذوفٌ وُجُوبًا فى هذه المواضِعِ كلِّها، والتقديرُ في غيرِ الصلةِ: (اسْتَقَرَّ)[2]، أو (مُسْتَقِرٌّ)، وفي الصلةِ: (اسْتَقَرَّ)؛ لأنَّ الصلةَ لا تكونُ إلا جملةً، والفعلُ معَ فاعلِه: جملةٌ، واسمُ الفاعلِ معَ فاعلِه: ليسَ بجملةٍ[3]. واللهُ تعالى أعلَمُ بالصواب.

[ص] [٣٠٥] وكلُّ وَقْتٍ قابِلٌ ذاكَ، وَمَا ... يَقْبَلُهُ المَكَانُ إلَّا مُبْهَمَا[4]

[٣٠٦] نحوُ الجِهاتِ والمقاديرِ، ومَا ... صِيغَ مِنَ الفِعْلِ، كَـ(مَرْمًى) مِنْ (رَمَى)[5]

[ش] يعني: أنَّ **اسمَ الزمانِ** يَقْبَلُ النصبَ على الظرفيَّةِ: مُبْهَمًا كانَ، نحوُ: (سِرْتُ لَحْظَةً [و[6] ساعةً][7]، أو: مُخْتَصًّا؛ إمَّا[8] بإضافةٍ،

---

(١) في (م): «هذه الظروف». والمثبت أراد به الجنس، فلا إشكال.

(٢) سقط في (ص).

(٣) (م) ذكَرَ الشارحُ أربعةَ مواضِعَ يَجِبُ فيها حذفُ العَامِلِ فِي الظرفِ، وهي: أنْ يَكُونَ صفةً، أو صِلَةً، أو خَبَرًا، أو حالًا، وبَقِيَ عليه موضعانِ آخرانِ:

الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ الظرفُ مَشْغُولًا عَنْهُ، كقولِكَ: يومُ الجُمُعَةِ سَافَرْتُ فيه، والتقديرُ: سَافَرْتُ يومَ الجُمُعَةِ سَافَرْتُ فيه، ولا يجوزُ إظهارُ هَذَا العَامِلِ؛ لأنَّ المتأخِّرَ عِوَضٌ عَنْهُ، ولا يُجْمَعُ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ فِي الكلامِ.

الثاني: أنْ يَكُونَ الكلامُ قد سُمِعَ بحذفِ العَامِلِ، نحوُ قولِكَ لِمَن يَذْكُرُ أمرًا قد قَدُمَ عليه العهدُ: حِينَئِذٍ الآنَ، وتقديرُ الكلامِ: قد حَدَثَ مَا تَذْكُرُ حينَ إذْ كَانَ كذا، واسْمَعِ الآنَ، فناصِبُ (حِينَ) عاملٌ، وناصِبُ (الآنَ) عاملٌ آخَرُ، فهما من جملتَيْنِ لا مِن جملةٍ واحدةٍ، والمقصودُ نَهْيُ المخاطَبِ عن الخوضِ فيما يَذْكُرُه، وأَمْرُه بالاستماعِ إِلَى حَدِيثٍ جَدِيدٍ (م).

(٤) (م) التقديرُ: لا يَقْبَلُ النصبَ عَلَى الظرفيَّةِ اسمُ المكانِ فِي حالٍ مِن الأحوالِ؛ إلَّا فِي حالِ كَوْنِهِ مُبْهَمًا (م).

(٥) (م) **تقديرُ الكلامِ**: وَذَلِكَ كائنٌ كمَرْمًى؛ حالَ كَوْنِهِ مأخوذًا من مَصْدَرِ رَمَى (م).

(٦) في (ك)، (ح): «أو». (٧) ليست في (ع).

(٨) في (ع): «وإما».

نحوُ[١]: (سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، أو: بوصفٍ، نحوُ: (سِرْتُ يَوْمًا [١٠٦/و] طَوِيلًا)، أو بعددٍ، نحوُ: (سِرْتُ يَوْمَيْنِ).

وأمَّا **اسمُ المكانِ**: فلا يَقْبَلُ النصبَ مِنه[٢] إلا نوعانِ: **أَحَدُهما**: المُبْهَمُ، **والثاني**: ما صِيغَ مِن المصدرِ بشرطِه الذي سَنَذْكُرُه[٣]، والمُبْهَمُ: كالجِهَاتِ السِّتِّ[٤]، نحوُ: (فوقَ، وتحتَ، ويَمِينَ، وشِمالَ، وأمامَ، وخلفَ)، ونحوُ[٥] هذا: كالمقاديرِ[٦]، نحوُ: (غَلْوَةٍ، ومِيلٍ، وفَرْسَخٍ، وبَرِيدٍ)[٧]، تقولُ: (جَلَسْتُ فوقَ الدارِ وسِرْتُ غَلْوَةً)، فتَنْصِبُهما[٨] على الظرفيَّةِ.

وأمَّا ما صِيغَ مِن المصدرِ، نحوُ: (مَجْلِسَ[٩] زَيْدٍ، ومَقْعَدَهُ)، فشَرْطُ نَصْبِه قِياسًا: أنْ يكونَ عاملُه مِن لفظِه، نحوُ: (قَعَدْتُ مَقْعَدَ زيدٍ، وجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو)، فلو كانَ عاملُه من غيرِ لفظِه تَعَيَّنَ جَرُّهُ [بـ(في)، نحوُ][١٠]: (جَلَسْتُ في مَرْمَى زيدٍ)، فلا تقولُ: (جَلَسْتُ مَرْمَى زَيْدٍ) إلَّا شُذُوذًا.

ومِمَّا وَرَدَ مِن ذلك قولُهم: (هو مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ، ومَزْجَرَ الكلبِ، ومَنَاطَ الثُّرَيَّا)[١١]؛ [أي: كائنٌ مَقْعَدَ القابلةِ، ومَزْجَرَ الكلبِ، ومَنَاطَ

---

(١) في (ك): «كقول».
(٢) ليس في (ك)، وفي (ح): «معه». (٣) في (س): «سيذكره».
(٤) ليس في (ص)، (ح).
(٥) وضع إحالة في (ص)، وكتب في الحاشية: «وحذاء».
(٦) في (س)، (ص)، (ح): «وكالمقادير».
(٧) (م) «**الغَلْوَةُ**» ـ بفتح الغينِ المعجمةِ وسكونِ اللامِ ـ فَسَّرَها المُتَقَدِّمُونَ بالبَاعِ مائةَ باعٍ، والبَاعُ: مِقْدَارُ مَا بينَ أصابعِ يَدَيْكَ إذا مَدَدْتَهُمَا مُحَاذِيَتَيْنِ لِصَدْرِكَ، ومنهم مَن قَدَّرَ الغَلْوَةَ بِرَمْيَةِ سَهْمٍ، ومنهم مَن قَدَّرَها بِثَلاثِمائةِ ذِراعٍ، والمِيلُ: عَشْرُ غَلَوَاتٍ، فهو أَلْفُ باعٍ، والفَرْسَخُ: ثلاثةُ أميالٍ، والبَرِيدُ: أَرْبَعَةُ فَرَاسِخَ (م).
(٨) في (ح): «فتنصبها». (٩) في (س): «جلست مجلس».
(١٠) في (ص): «يعني».
(١١) (م) يقولُ العربُ: (فلانٌ مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ)، يُرِيدُونَ: أَنَّهُ قَرِيبٌ كقُرْبِ مكانِ قُعُودِ القابلةِ عِنْدَ وِلادةِ المرأةِ مِن المرأةِ. ويقولون: (فلانٌ مِنِّي مَزْجَرَ الكلبِ)، =

ما صيغ من المصدر

الثُّرَيَّا][١]، والقياسُ: (هو مِنِّي في مَقْعَدِ القابلةِ، وفي مَزْجَرِ الكلبِ، وفي مَنَاطِ الثُّرَيَّا)، ولكِنْ نُصِبَ شُذُوذًا، ولا يُقاسُ عليه، خِلافًا للكِسَائِيِّ، وإلى هذا أشارَ بقولِه:

[ص][٣٠٧] وشَرْطُ كونِ ذا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا في أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

شرط ما اشتق من المصدر مقيسًا

أي: وشَرْطُ[٢] كونِ نَصْبِ ما اشْتُقَّ مِن المصدرِ مَقِيسًا: أنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا اجْتَمَعَ معَه في أصلِه؛ أي: أنْ يَنْتَصِبَ[٣] بِمَا يُجَامِعُه في الاشتقاقِ مِن أصلٍ واحدٍ؛ [كمُجَامَعَةِ[٤]: (جَلَسْتُ) بمَجْلِسٍ[٥]][٦] في الاشتقاقِ مِن الجُلُوسِ[٧]، فأَصْلُهما واحدٌ، وهو: (الجُلُوسُ).

وظاهِرُ كلامِ المصنِّفِ: أنَّ المقاديرَ [١٠٦/ظ]، وما صِيغَ مِن المصدرِ ـ مُبهمانِ[٨]، أمَّا المقاديرُ: فمَذْهَبُ الجمهورِ: أنها من الظروفِ المُبْهَمَةِ؛ لأنَّها وإنْ كانَتْ معلومةَ المقدارِ ـ فهي مجهولةُ الصفةِ، وذَهَبَ الأستاذُ أبو عَلِيٍّ الشَّلَوْبِينُ ـ إلى أنها لَيْسَتْ مِن الظروفِ المُبْهَمَةِ؛ لأنَّها معلومةُ المِقْدَارِ، وأمَّا ما صِيغَ مِن المصدرِ: فيكونُ مُبهمًا، نحوُ: (جَلَسْتُ مَجْلِسًا)، ومُخْتَصًّا، نحوُ: (جَلَسْتُ مَجلِسَ زَيْدٍ).

وظاهِرُ كلامِه أيضًا: أنَّ[٩] (مَرْمًى) مُشْتَقٌّ[١٠] مِن (رَمَى)،

= يريدون: أنَّهُ بَعِيدٌ كبُعْدِ المكانِ الَّذِي يُزْجَرُ إِلَيْهِ الكلبُ، ويُرادُ بهذا الذَّمُّ، ويقولون: (فلانٌ مِنِّي مَنَاطَ الثُّرَيَّا)، يريدون: أنَّهُ فِي مكانٍ بعيدٍ كبُعْدِ الثُّرَيَّا عَمَّن يَرُومُ أنْ يَتَّصِلَ بها، وهذا كِنايةٌ عن عَدَمِ إدراكِه فِي الشرَفِ والرِّفْعَةِ؛ يعني: أنَّهُ فَرِيدٌ فِي شَرَفِهِ ورِفْعَةِ قَدْرِهِ (م).

(١) ما بين المعكوفين سقط من (ك).
(٢) في (ك): «شرط».
(٣) في (ك): «ينصب».
(٤) في (ك): «كاجتماع».
(٥) في (س): «مجلس»، وفي (ك): «ومجلس»، وفي (ح): «المجلس».
(٦) العبارة في (ص): «كمجامِعِه، نحو جلست ومجلس زيد».
(٧) في (س)، (ص)، (ح) ـ في الموضعين: «جلوس».
(٨) في (ص)، (ح): «مبهم».
(٩) في (ك): «في».
(١٠) ليس في (ص).

وليسَ[١] هذا على مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ[٢]؛ فإنَّ مَذْهَبَهُم: أنه مُشْتَقٌّ مِن المصدرِ، لا مِن الفِعْلِ.

وإذا[٣] تَقَرَّرَ أنَّ المكانَ[٤] المُخْتَصَّ، وهو ما له أَقْطارٌ تَحْوِيهِ، لا يَنْتَصِبُ ظَرْفًا ـ فاعْلَمْ أنه[٥] سُمِعَ نصبُ كلِّ مكانٍ مُخْتَصٍّ معَ (دَخَلَ) و(سَكَنَ)، ونَصْبُ (الشأم) معَ (ذَهَبَ) نحوُ: (دَخَلْتُ البيتَ، وسَكَنْتُ الدارَ، وذَهَبْتُ الشَّأْمَ). **واخْتَلَفَ الناسُ في ذلك**[٦]؛ فقيلَ: هي منصوبةٌ على الظرفيَّةِ شُذُوذًا. وقيلَ: منصوبةٌ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ، والأصلُ: (دَخَلْتُ في الدارِ)، فحُذِفَ حرفُ الجرِّ، فانْتَصَبَ[٧] (الدارَ)، نحوُ: (مَرَرْتُ زَيْدًا)، وقيلَ: منصوبةٌ على التشبيهِ بالمفعولِ به[٨].

---

(١) ليس في (س).

(٢) ينظر: «الكتاب» (١/٤١٣)، (١/٤١٦).

(٣) في (س): «فإذا».

(٤) ليس في (ك)، والذي في (س): «مكان».

(٥) في (س): «أنه إذا»، وفي (ح): «إن».

(٦) ينظر: «شرح المفصل» (١/٤٢٧).

(٧) في (ص): «وانتصب»، وفي (ك): «فانتصبت».

(٨) فِي هذه المسألةِ أربعةُ أقوالٍ للنحاةِ، ذكَرَ الشارحُ مِنها ثلاثةً:
الأَوَّلُ: أنَّ هذه الظروفَ المُخْتَصَّةَ منصوبةٌ عَلَى الظرفيَّةِ؛ كَمَا انْتَصَبَ الظرفُ المكانيُّ المُبْهَمُ عليها، إلَّا أنَّ ذلك شاذٌّ لا يُقَاسُ عليه، وَهوَ مَذْهَبُ المُحَقِّقِينَ مِن النُّحاةِ، ونَسَبَه الشَّلَوْبِينُ للجمهورِ، وصَحَّحَهُ ابنُ الحاجِبِ.
الثاني: أنَّ هذه الأسماءَ منصوبةٌ عَلَى إسقاطِ حرفِ الجرِّ؛ يعني: عَلَى الحَذْفِ والإيصالِ، كَمَا انْتَصَبَ (الطريقَ) فِي قولِ الشاعِرِ، (انْظُرِ: الشاهِدَ رَقْمَ ١٥٩).

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وهذا مَذْهَبُ الفَارِسِيِّ [«الإيضاح» (ص١٨٢)]، ومِن العلماءِ مَن يَنْسُبُه إِلَى سِيبَوَيْهِ، وقد اخْتَارَهُ ابنُ مَالِكٍ [«شرح التسهيل» (٢/٢٢٧)، و«شرح الكافية» (٢/٦٣٥)].
الثالثُ: أنَّ هذه الأسماءَ منصوبةٌ عَلَى التشبيهِ بالمفعولِ به؛ وَذلِكَ لأنَّهم شَبَّهُوا الفعلَ القاصِرَ بالفِعْلِ المُتَعَدِّي، كَمَا نَصَبُوا الاسمَ بعدَ الصفةِ المشبَّهَةِ التي لا تُؤْخَذُ إلَّا مِن مصدرِ الفِعْلِ القاصِرِ، وهذا إنما يَتِمُّ لو أنَّ الأفعالَ التي تُنْصَبُ =

أقوال النحاة في إعراب الظروف المختصة

Black plate (738,1)

تقسيم الظرف إلى متصرف وغير متصرف

[ص] [٣٠٨] وما يُرَى ظَرْفًا وغَيْرَ ظَرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي العُرْفِ

[٣٠٩] وغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الذي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أو شِبْهَهَا مِنَ الكَلِمْ

[ش] يَنْقَسِمُ اسمُ الزمانِ واسمُ المكانِ إلى: مُتَصَرِّفٍ وغيرِ مُتَصَرِّفٍ، فالمتصرِّفُ من ظرفِ الزمانِ أو[1] المكانِ: ما اسْتُعْمِلَ ظَرْفًا وغيرَ ظرفٍ؛ كـ(يومٍ) و(مكانٍ)؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ مِنهما يُسْتَعْمَلُ ظرفًا، نحوُ: (سِرْتُ يَوْمًا، وجَلَسْتُ [١٠٧/و] مَكَانًا) ويُسْتَعْمَلُ مُبْتَدَأً[2]، نحوُ: (يَوْمُ الجُمُعَةِ يومٌ[3] مُبَارَكٌ، ومَكَانُكَ حَسَنٌ)، **وفاعلًا**، نحوُ: (جاءَ يومُ الجُمُعَةِ، وارْتَفَعَ مَكَانُكَ).

وغيرُ المُتَصَرِّفِ: هو ما لا يُسْتَعْمَلُ إلَّا ظَرْفًا أو شِبْهَهُ، نحوُ: (سَحَرَ)؛ إذا أَرَدْتَهُ[4] مِن يوم بِعَيْنِهِ، فإنْ لم تُرِدْ[5] مِن يوم بعينِه: فهو مُتَصَرِّفٌ؛ كقولِه تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ٣٤﴾ [القمر: ٣٤]، و(فوقَ)، نحوُ: (جَلَسْتُ فوقَ الدارِ)، فكلُّ واحدٍ مِن (سَحَرَ) و(فَوْقَ): لا يكونُ إلا ظرفًا[6].

= بعدَها هذه الأسماءُ كانَتْ كُلُّها قَاصِرَةً.

الرابعُ: أنَّ هذه الأسماءَ منصوبةٌ عَلَى أنها مَفْعُولٌ بِهِ حَقِيقَةً، وعَلَّلُوا هَذَا القولَ بأنَّ نَحْوَ: (دَخَلَ) يَتَعَدَّى بنفسِه تَارَةً، وبحرفِ الجرِّ تارَةً أُخْرَى، وكثرةُ الأمرَيْنِ فيه تَدُلُّ عَلَى أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا أصلٌ، وهذا أَيْضًا يَتَّجِهُ لو أنَّ جميعَ الأفعالِ التي تُنْصَبُ بعدَها هذه الأسماءُ كانَتْ من هَذَا النوعِ، إلَّا أنْ يُخَصَّ هَذَا القولُ بنحوِ: (دَخَلَ)؛ مِمَّا له حالتانِ تَسَاوَتَا فِي كثرةِ الوُرُودِ، بخلافِ (ذَهَبَ) (م).

(١) في (س): «و». (٢) في (ص): «مقيدًا».

(٣) في (ك): «ويوم». (٤) في (ع): «أريد به».

(٥) في (ص)، (ح): «يرد»، وفي (م): «ترده».

(٦) (م) مَثَّلَ الشارحُ للظرفِ الَّذِي لا يُفَارِقُ النصبَ عَلَى الظرفيَّةِ بمثالَيْنِ:

أَحَدُهما: (سَحَرَ) إذا أَرَدْتَ بِهِ سَحَرَ يومٍ معيَّنٍ، وهذا صحيحٌ.

وثانيهما: (فَوْقَ)، والتمثيلُ بِهِ لهذا النوعِ من الظرفِ: غيرُ صحيحٍ؛ بل الصوابُ أنَّهُ من النوعِ الثاني الَّذِي لَزِمَ الظرفيَّةَ أو شِبْهَهَا؛ بدليلِ مجيئِه مجرورًا بـ(مِن)، فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٢٦]، وفي آياتٍ أُخَرَ. =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

والذي لَزِمَ الظرفيَّةَ أو شِبْهَهَا (عِنْدَ) و(لَدُنْ[١])، والمرادُ بِشِبْهِ الظرفيَّةِ: أنه[٢] لا يَخْرُجُ عن الظرفيَّةِ إلَّا باستعمالِه مجرورًا بـ(مِن)[٣]، نحوُ: (خَرَجْتُ مِن عِنْدِ زَيْدٍ)، [ولا تُجَرُّ (عِنْدَ) إلَّا بـ(مِن)، فلا يقالُ: (خَرَجْتُ إلى عِنْدِه)][٤]، [وقولُ العامَّةِ: (خَرَجْتُ[٥] إلى عندِه) خَطَأٌ[٦][٧]][٨]. والله أعلم بالصواب.

ص[٣١٠] وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

ش[يَنُوبُ المصدرُ عن ظرفِ المكانِ قليلًا؛ كقولِكَ: (جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ)؛ أي: مكانَ (قُرْبِ زَيْدٍ)[٩]، فحُذِفَ المضافُ، وهو (مكانَ)، وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقَامَه، فأُعْرِبَ بإعرابِه، وهو: النصبُ على الظرفيَّةِ، ولا

= ومن الظروفِ التي لا تُفَارِقُ النصبَ عَلَى الظرفيَّةِ (قَطُّ) و(عَوْضُ) ظرفيْنِ للزمانِ؛ أَوَّلُهما: للماضي وثانيهما: للمستقبَلِ، وهما خاصَّانِ بالوقوعِ بعدَ النفيِ أو شِبْهِهِ، ومنها أيْضًا: (بَدَلَ) إذا اسْتَعْمَلْتَه بمعنى مكانٍ، كَمَا تقولُ: خُذْ هَذَا بَدَلَ هذا، ومِنها أيْضًا الظرفُ المُرَكَّبَةُ؛ كقولِكَ: أنا أَزُورُكَ صباحَ مساءَ، ومَنْزِلَتُكَ عِنْدَنا بينَ بينَ، ومِنها أيْضًا: (بَيْنَا) و(بَيْنَمَا)، ومِنها: (مُذْ، ومُنْذُ) إذا رَفَعْتَ مَا بعدَهما وجَعَلْتَهُما خبريْنِ عَنْهُ، فهما مَبْنِيَّانِ عَلَى الضمِّ أو السُّكُونِ فِي مَحلِّ نصبٍ؛ كقَطُّ وعَوْضُ (م).

(١) ليس في (ص)، (ك). (٢) في (ك): «ألا».

(٣) ليس في (ك).

(٤) ما بين المعكوفين سقط في (ص). (٥) في (ص): «رحت».

(٦) في (ص): «خطاء». وهي لغة.

(٧) (م) قد قالَ العربُ الموثوقُ بِعَرَبِيَّتِهِم: (حَتَّى مَتَى)، فأَدْخَلُوا (حتَّى) عَلَى ظرفِ الزمانِ، وقالوا: (إلى أيْنَ) و(إلى مَتَى)، فأَدْخَلُوا (إلى) الجارَّةَ عَلَى ظرفِ الزمانِ والمكانِ، وهذا شاذٌّ من جِهَةِ القياسِ، ومعنى هَذَا: أنَّهُ يَصِحُّ لنا إدخالُ (حتَّى) الجارَّةِ عَلَى لَفْظِ (متى) من بينِ أسماءِ الزمانِ، وإدخالُ (إلى) الجارَّةِ عَلَى لفظِ (متى) ولفظِ (أينَ) مِن بينِ جميعِ الظروفِ، اتِّبَاعًا لهم، ولا يجوزُ القياسُ عَلَى شيءٍ مِن ذلك (م).

(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ك). (٩) في (ع)، (ك): «قربه».

نهاية المصدر عن ظرف المكان والزمان.

يَنْقَاسُ ذلك؛ فلا تقولُ: (آتِيكَ جُلُوسَ زَيْدٍ)، تُرِيدُ: مكانَ جُلُوسِهِ[(١)].

ويَكْثُرُ إقامةُ المصدرِ مُقَامَ ظرفِ الزمانِ، نحوُ: (آتِيكَ طُلُوعَ الشمسِ، وقُدُومَ الحاجِّ، وخُرُوجَ زَيْدٍ)، والأصلُ: وَقْتَ طُلُوعِ الشمسِ، ووَقْتَ قُدُومِ الحاجِّ، ووَقْتَ خُرُوجِ زَيْدٍ، فحُذِفَ المضافُ وأُعْرِبَ المضافُ إليه بإعرابِه، وهذا[(٢)] مَقِيسٌ في كلِّ مصدرٍ[(٣)].

---

(١) كتب في حاشية (ع) ما نصه: «إلا إذا قصد به الزمان؛ كقولك: آتيك جلوس الخطيب على المنبر؛ أي: وقت جلوس الخطيب على المنبر».

(٢) في (م): «وهو».

(٣) (م) ذَكَرَ الشارحُ - تَبَعًا للناظِمِ - وَاحِدًا مِمَّا يَنُوبُ عن الظرفِ، وَهوَ: المصدرُ، وبَيَّنَ أنَّ نِيَابَةَ المصدرِ عن ظرفِ الزمانِ مَقِيسَةٌ - بحيثُ يَجُوزُ لكَ أنْ تُنِيبَ مَا شِئْتَ من المصادرِ عن ظرفِ الزمانِ - وأنَّ نِيَابَتَهُ عن ظرفِ المكانِ سَمَاعِيَّةٌ يَجِبُ ألَّا تَسْتَعْمِلَ منه إلَّا مَا وَرَدَ عن العربِ، **وقد بَقِيَ عليه أشياءُ** تَنُوبُ عن الظرفِ زَمَانِيًّا أو مكانيًّا:

الأَوَّلُ: لفظُ (بَعْضٍ) ولفظُ (كُلٍّ) مضافيْنِ إِلَى الظرفِ، نحوُ: (بَحَثْتُ عنكَ كلَّ مَكانٍ، وسِرْتُ كلَّ اليوم)، وَذَلِكَ مِن جِهَةِ أنَّ كَلِمَتَيْ (بعضٍ) و(كلٍّ) بحَسَبِ مَا تُضافانِ إِلَيْهِ، وقد مَضَى - فِي بابِ المفعولِ المطلَقِ - أنهما يَنُوبَانِ عن المصدرِ فِي المفعوليَّةِ المطلَقَةِ.

الثاني: صِفَةُ الظرفِ، نحوُ: (سِرْتُ طَوِيلًا شَرْقِيَّ القاهرةِ).

الثالثُ: اسمُ العددِ المُمَيَّزِ بالظرفِ، نحوُ: (صُمْتُ ثلاثةَ أيامٍ، وسِرْتُ ثلاثةَ عَشَرَ فَرْسَخًا).

الرابعُ: ألفاظٌ مُعَيَّنَةٌ تَنُوبُ عن اسمِ الزمانِ، نحوُ: (أَحَقًّا) فِي قولِ الشاعِرِ:

أحقًّا عِبَادَ اللَّهِ أنْ لَسْتُ صَادِرًا ... وَلَا وَارِدًا إلَّا عَلَيَّ رَقِيبُ

وفي نحوِ قولِ الآخَرِ:

أحقًّا أنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا ... فَنِيَّتُنَا ونِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

وفي نحوِ قولِ الآخَرِ:

أحقًّا بَنِي أبناءِ سَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ ... تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ المَجَالِسِ

وفي نحوِ قولِ الآخَرِ:

أحقًّا أنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي (م)

نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة

ما ينوب عن ظرفي الزمان والمكان مما لم يذكره الشارح

Black plate (741,1)

[١٠٧/ظ] المفعولُ مَعَهُ

[ص] [٣١١] يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ[١] مَفْعُولًا مَعَهْ   في نَحْوِ: (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ)

[٣١٢] بِمَا مِنَ الفِعْلِ وشِبْهِهِ سَبَقْ   ذَا النَّصْبُ، لَا بِالوَاوِ فِي القَوْلِ الأَحَقّْ

[ش] (المفعولُ معَهُ)[٢]: هو الاسمُ المنتصِبُ بعدَ (واوٍ) بمعنى

تعريف المفعول معه

---

(١) فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه؛ ولو بالظرف، وإن جاز الفصل به بين الواو والعاطفة ومعطوفها؛ لتنزل الواو هنا والمفعول معه ـ منزلة الجار والمجرور. أفاده يس في «حاشية الألفية» (١/ ٢٨١).

(٢) هو: اسم فضلة، تال لـ(واو) بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل، أو ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه، بالرفع، فذات الفعل: كـ(سرت والنيل)، وذات الاسم؛ الذي فيه معنى الفعل وحروفه: نحو: (أنا سائر والنيل)، فيصدق على (النيل) في المثالين أنه اسم لدخول (أل) عليه، وأنه فضلة؛ لأنه منصوب، وأنه تالٍ لـ(واو) بمعنى (مع)، و(الواو): تالية لجملة ذات فعل، وهو (سرت) في المثال الأول، وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو (سائر) في المثال الثاني، فإن معنى الفعل، وهو (أسير)، وفيه حروفه، وهي السين والياء والراء. وسمي (النيل) مفعولًا معه؛ لأنه فعل معه فعل، وهو (السير) الصادر من الفاعل.

فخرج بقوله: **(اسم)** نحو: (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن)، بنصب (تشرب) كما قيده الموضح بذلك في شرح «اللمحة» (٢/ ٨٣٦)، ونحو: سرت والشمس طالعة، برفعهما؛ فإن (الواو) وإن كانت بمعنى (مع) فيهما ـ كما صرَّح به في شرح القطر (ص٢٣١)؛ إلا أنها داخلة في المثال الأول في اللفظ على فعل، وهو (تشرب)، وداخلة في المثال الثاني على جملة، وهي (الشمس طالعة)، فليسا مفعولًا معه؛ بناءً على المؤول من (أن) والفعل؛ لا يسمى مفعولًا معه. خلافًا لبعضهم. وعلى أن جملة (الشمس طالعة) ـ ليست مفعولًا معه. وخرج بـ**(فضلة)** نحو: اشترك زيد وعمرو، فإنه عمدة. وخرج بـ**(تالٍ لواو)**، نحو: جئت مع زيد؛ فإنه تال لنفس (مع) لا للواو التي بمعناها. وخرج بـ**(بمعنى)**: (مع) نحو: جاء زيد وعمرو قبله أو بعده فإن التقييد بالقبلية أو البعدية ينافي المعية، ولو قال بدل جاء: (رأيت)؛ حتى يكون (عمرًا) منصوبًا: كان أولى؛ لأن الرفع يخرج بقوله: **(فضلةً)**، ويمكن =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

(معَ)[١]، والناصِبُ له: ما تَقَدَّمَهُ مِن الفعل أو شِبْهِهِ[٢]، فمثالُ الفِعْلِ: (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً)[٣]؛ أي: سِيرِي معَ الطريقِ، فـ(الطريقُ): منصوبٌ بِـ(سِيرِي).

= أن يقال: خرج بقيدين. وخرج بـ(**تالية لجملة**) نحو: كل رجل وضيعتُه بالرفع؛ عطفًا على (كل)؛ فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه، لعدم تقدم الجملة. وخرج بـ(**ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه**)، نحو: هذا لك وأباك بالموحدة فلا يتكلم به.

«التصريح مع التوضيح» (٢/٥١٣ ـ ٥١٤)، ط.عبد الفتاح بحيري.

(١) أي: التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق؛ أي: مقارنته في الزمان سواء اشتركا في الحكم: كجئت وزيدًا، أو لا: كاستوى الماء والخشبة. وبذلك فارقت (واو العطف)؛ فإنها تقتضي المشاركة في الحكم، ولا تقتضي المقارنة في الزمان؛ وإن وجدت في نحو كل رجل وضيعته. فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة: لنصب ما قبلها، وصحَّ تسلط العامل على ما بعدها، كما في: ضربت زيدًا وعمرًا؛ وكانت للعطف اتفاقًا؛ كما قاله الدماميني. ومما خرج التي بمعنى (مع) بالمعنى السابق نحو: أشركت زيدًا وعمرًا، وخلطت البر والشعير؛ فما بعد (الواو) في مثل هذا مفعول به، لا مفعول معه؛ لأن المعية في مثله مستفادة مما قبل (الواو) لا منها، فإنها لمجرد العطف؛ فتدبر. أفاده «الصبان» (٢/١٣٤).

(٢) أي: في العمل بشرط عمله في المفعول به، كما في «المغني» (ص٧٣١)؛ فخرج الصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، ودخل اسم الفعل؛ كحسبك وزيدًا درهم، فـ(زيدًا) مفعول معه، و(درهم) فاعل (حسْب)، بمعنى يكفي، و(الكاف) مفعوله؛ فإن جعل (حسْب): صفة مشبهة، بمعنى (كافي) مبتدأ، و(درهم): خبره. فـ(زيدًا): مفعول به لمحذوف؛ أي: ويحسب زيدًا، لا مفعول معه. «الخضري» (١/٢٠٠).

(٣) وهذه (الواو) في المثال لها وصفان:

أحدهما: أن ما بعدها صار معها في المعنى كالمجرور بـ(مع)؛ لأن المعنى بها وبـ(مع) واحد؛ لو قلت: سيري مع الطريق مسرعةً، كان كمعنى: سيري والطريق مسرعة.

والثاني: أن صيرورة ما بعدها معها بمعنى (مع) من الواو نفسها؛ أي: هي التي دلت على المعية، لا من أمرٍ خارج. =

أوصاف الواو
الشرح المثال

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

ومثالُ شِبْهِ الفِعْلِ: (زَيْدٌ سائرٌ والطريقَ)، و(أَعْجَبَنِي سَيْرُكَ والطريقَ)، فـ(الطريقَ): منصوبٌ [بـ(سائرٌ)، و(سَيْرُكَ)][1].

الناصب للمفعول معه

وزَعَمَ قومٌ: أنَّ الناصِبَ للمفعولِ معَه (الواوُ). وهو غيرُ صحيحٍ[2]؛ لأنَّ كلَّ حرفٍ اخْتُصَّ بالاسمِ، ولم يَكُنْ كالجُزْءِ مِنه[3] ـ لم يَعْمَلْ إلَّا الجَرَّ؛ كحُرُوفِ الجرِّ، وإنما قِيلَ: (ولم يَكُنْ كالجُزْءِ مِنْه)؛ احترازًا من (الألِفِ واللامِ)؛ فإنَّها اخْتُصَّتْ بالاسمِ ولم تَعْمَلْ فيه شيئًا[4]؛ لِكَوْنِها كالجزءِ مِنه؛ بدليلِ تَخَطِّي العاملِ لها، نحوُ: (مَرَرْتُ بالغُلامِ).

ويُسْتَفَادُ مِن قولِ المصنِّفِ[5] في نحوِ: (سِيرِي والطريقَ

= فالوصف الأول: تحرز به من (الواو) التي تكون لمطلق الجمع؛ فإنها لا تعين مفهوم (مع)، فلم تكن مراده، كقولك: قام زيدٌ وعمرو.

والثاني: تحرز به من المعطوف بـ(الواو) بعد ما يفهم المصاحبة كقولك: أشركت زيدًا وعمرًا، ومزجت الخل والعسل، وخلطتُ البر والشعير؛ فإن مفهوم مع هٰهنا حاصل مما قبل (الواو)، وهو (أشركت)، و(مزجتُ) و(خلطتُ)، وكذلك ما أشبهه. وهذان الوصفان حاصلان في مثال الناظم، فلا بد من تقييد كلامه بهما. فينتظم إذًا من المجموع حدٌّ للمفعول معه، وهو أن يقال: «هو الاسم التالي واوًا، تجعله بنفسها في المعنى: كمجرور (مع)، وفي اللفظ: كمنصوب معدى الهمزة». وهذا عين ما حدَّه به في «التسهيل» (ص٩٩). أفاده الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٣/٣١٨).

قال: «وإنما خص هذا المثال دون سائر ما يجوز فيه ذلك من المثل؛ لكونه يتعين فيه النصب، ولا يجوز العطف فمعنى (مع) في (الواو) فيه صريح، ويشمل مع ذلك: كل ما يصح فيه ذلك المعنى، وإن كان يجوز فيه العطف، نحو: قام زيد وعمرًا، فلا يتوهم أنه أخرج مثل هذا عن حكم الباب، وإنما ذكره ليتعين معنى (الواو)؛ فيحمل عليه ما يتحمله؛ لأن مراده أن ما كان معنى (الواو) فيه كمعناها هنا، ولفظ ما بعدها كلفظ ما بعدها هنا، فإنه يحكم له بحكمه: كان ذلك المعنى معينًا فيه أو محتملًا له ولغيره».

(١) في (ح): «بسيرك». (٢) في (ك): «الصحيح».
(٣) ليس في (ص)، والذي في (ح): «معه». (٤) ليس في (ك).
(٥) ليس في (ع).

مُسْرِعَهُ[١]): أنَّ المفعولَ معَهُ (مَقِيسٌ فيما)[٢] كانَ مثلَ ذلكَ[٣]، وهو: كلُّ اسمٍ وَقَعَ بعدَ (واوٍ) بمعنى (معَ)، وتَقَدَّمَهُ فعلٌ أو شِبْهُه. وهذا هو الصحيحُ مِن قولِ النَّحْوِيِّينَ[٤].

وكذلك يُفْهَمُ مِن قولِه: (بما مِنَ الفِعْلِ وشِبْهِهِ سَبَقْ) أنَّ عامِلَه لا بُدَّ [أنْ يَتَقَدَّمَ][٥] عليه، فلا تقولُ: (وَالنِّيلَ سِرْتُ)، وهذا اتِّفَاقٌ[٦][٧] تَقَدُّمُه

---

(١) ليس في (ص).

(٢) العبارة في (ع): «نصبه في كل ما».

(٣) أي: فيما يمتنع فيه العطف من حيث المعنى. خلافًا لابن جني؛ في اشتراطه صحته، وإنما امتنع فيما ذكر؛ لأن الطريق لا يصح إسناد السير إليه، فلا يمكن أن يقال: سرت وسار الطريق؛ بل المعنى: أوجدت السير حال كونه مصاحبًا للطريق، ومثله: (استوى الماء والخشبة)؛ أي: ارتفع الماء؛ حال كونه مصاحبًا للخشبة. فإن جعل بمعنى: تساوى الماء والخشبة في العلو ـ صحَّ العطف؛ بل الظاهر حينئذٍ: وجوب رفع الخشبة؛ لأن العامل لا يقوم إلا باثنين؛ كـ(اشترك زيد وعمرو)، فتأمل. وأما: (سرت والنيل)، فالظاهر: أنه مما يصح فيه العطف معنًى؛ لصحة إسناد السير للنيل؛ لكنه ضعيفٌ لفظًا، والمعنى على النصب: سرت مصاحبًا في سيري للنيل؛ بلا نظر لكون النيل سائرًا أو لا، وعلى العطف: سرت وسار النيل، ولا نظر لكونهما مصطحبين زمنًا أم لا. «الخضري» (١/ ٢٠٠).

(٤) (م) يريدُ الشارحُ بالمُمَاثَلَةِ فِي قَوْلِهِ: **(مَقِيسٌ فيما كَانَ مثلَ ذلك...)** إلخ: المشابهةَ فيما ذَكَرَ، وفي كونِ الاسمِ الَّذِي بعدَ (الواوِ) مِمَّا لا يَصِحُّ عَطْفُه عَلَى مَا قبلَ (الواوِ).

وقد اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي هذه المسألةِ؛ فذَهَبَ الجمهورُ: إلَى أنَّ كلَّ اسمٍ وَقَعَ بعدَ واوِ المَعِيَّةِ، وسَبَقَتْهُ جُمْلَةٌ ذاتُ فِعْلٍ أو شِبْهِهِ، ولم يَصِحَّ عَطْفُه عَلَى مَا قبلَه، فإنَّه يَكُونُ مَفْعُولًا معَه، وذَهَبَ ابنُ جِنِّيٍّ: إلَى أنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ مَفْعُولًا معَه إلَّا إذا كَانَ بحيثُ يَصِحُّ عَطْفُه عَلَى مَا قبلَه مِن جِهَةِ المعنَى، والصحيحُ: مَا ذَهَبَ إلَيْهِ الجمهورُ؛ لأنَّه قد وَرَدَ عنهم فِي مَا لا يُحْصَى من الشواهدِ نَثْرًا ونَظْمًا، وقولُهم: سِرْتُ والطريقَ، واسْتَوَى الماءُ والخشبةَ ـ بمعنى: ارْتَفَعَ الماءُ؛ حتى صارَ الماءُ من الخشبةِ فِي مستوًى واحدٍ ـ من غيرِ ـ ضرورةٍ ولا مُلجِئٍ مَا يَقْطَعُ بذلك (م).

(٥) في (ح): «من تقدمه»، وفي (ص): «من تقديمه».

(٦) في (م): «باتفاق». (٧) في (م): «أما».

على مُصَاحِبِهِ، نحوُ: (سارَ وَالنِّيلَ زَيْدٌ): ففيه خِلافٌ، والصحيحُ مَنْعُه(١). والله تعالى أعلم.

[ص][٣١٣] و(٢)بَعْدَ (ما) اسْتِفْهَامٍ(٣) اوْ (كَيْفَ) نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

---

(١) (م) اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي تقديمِ المفعولِ معه عَلَى مُصَاحِبِه: أَيَجُوزُ أم لا يجوزُ؟ فذَهَبَ ابنُ جِنِّيٍّ: إِلَى أنَّ ذلك جائزٌ، والذي يُؤْخَذُ من كلامِه فِي كتابِه «الخصائص» (٢/ ٣٨٧) وغيره، أنَّهُ اسْتَدَلَّ عَلَى جَوَازِهِ بأمرَيْنِ:
أَوَّلُهُما: أنَّ المفعولَ معه يُشْبِهُ المعطوفَ بالواوِ، والمعطوفُ بالواوِ: يجوزُ تقديمُه عَلَى المعطوفِ عليه، فتقولُ: جاءَ وزيدٌ عَمْرٌو، كَمَا قالَ الشاعِرُ:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ ورَحْمَةُ اللَّهِ السلامُ

والشيءُ إذا أَشْبَهَ الشيءَ أَخَذَ حُكْمَه. **وثاني الاستدلالَيْنِ**: أنَّهُ وَرَدَ عن العربِ المُحْتَجِّ بكلامِهم تقديمُ المفعولِ معه عَلَى مُصَاحِبِه؛ كَمَا فِي قولِ يَزِيدَ بنِ الحَكَمِ الثَّقَفِيِّ؛ مِن قصيدةٍ يُعَاتِبُ فيها ابنَ عَمِّهِ:

جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيبَةً ونَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

فزَعَمَ أنَّ الواوَ فِي قَوْلِهِ: **(وفُحْشًا)**: واوُ المعيَّةِ، والاسمَ بعدَه مَنْصُوبٌ؛ عَلَى أنَّهُ مَفْعُولٌ معه، ومِن ذلك أيْضًا: قولُ بعضِ الفَزَارِيِّينَ، وَهوَ مِن شُعَرَاءِ الحماسةِ:

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ وَلَا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبَا

فزَعَمَ أنَّ الواوَ فِي قَوْلِهِ: **(والسَّوْءَةَ)**: واوُ المعيَّةِ، والاسمَ بعدَها مَنْصُوبٌ؛ عَلَى أنَّهُ مَفْعُولٌ معه تَقَدَّمَ عَلَى مُصَاحِبِه، وَهوَ قَوْلُهُ: **(اللَّقَبَا)**، وأصلُ الكلامِ عنده: ولا أُلَقِّبُهُ اللَّقَبَ والسَّوْءَةَ.
وليسَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابنُ جِنِّيٍّ بِسَدِيدٍ، ولا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ صحيحٌ؛ أَمَّا تَشْبِيهُ المفعولِ معَه بالمعطوفِ: فلَئِنْ سَلَّمْنَا له شَبَهَهُ بِهِ؛ لم نُسَلِّمْ أنَّ المعطوفَ يجوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى المعطوفِ عليه؛ بل كَوْنُه تابعًا يُنَادِي بأنَّ ذلك مُمْتَنِعٌ، فأمَّا البيتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ شاهِدًا عَلَى تقديمِ المعطوفِ: فضرورةٌ أو مُؤَوَّلٌ، وأَمَّا البيتانِ اللذانِ أَنْشَدَهُما عَلَى جَوَازِ تقديمِ المفعولِ معه عَلَى مُصَاحِبِه: فبعدَ تسليمِ صِحَّةِ الروايةِ يجوزُ أنْ تكونَ الواوُ فيهما للعطفِ، وقُدِّمَ المعطوفُ ضرورةً (م).

(٢) في (س): «أو».

(٣) قال الشاطبي (٣/ ٣٣٨): «وفي قوله: (وبعد ما استفهام...) إلى آخره ـ سؤالٌ، وهو ما يظهر فيه من عدم الفائدة؛ لدخوله تحت قوله: **(والعطف إن يمكن بلا ضعفٍ أحق)**، لأن قولك: ما أنت وزيدٌ، وكيف أنت وزيدٌ؛ قد أمكن فيه العطف =

حَقُّ المفعولِ معَه أنْ يَسْبِقَه فِعْلٌ أو شِبْهُهُ، كما تَقَدَّمَ تَمْثِيلُه، وسُمِعَ مِن كلامِ العربِ نَصْبُهُ بعدَ (ما) و(كيفَ) الاستفهامِيَّتَيْنِ؛ مِن غيرِ أنْ يُلْفَظَ بفِعْلٍ، نحوُ: (ما أنتَ وزيدًا؟)(١)، ....

= بلا ضعفٍ - مع أنه الأصل، والنصب ضعيف؛ لكونه على إضمار، وهو خلاف الأصل، **فما الفائدة في النص عليه؟**

والجواب: أن يقال: ليس داخلًا تحت ما بعده؛ لأن ضعف النصب فيه ليس لأجل تكلف الإضمار؛ لرجحان الإضمار فيما ضعف فيه العطف نحو: مالك وزيدًا؟ وقد نصَّ عليه.

فإن قيل: إنما ترجح الإضمار هنا؛ لأجل معارضة ضعف العطف، ولولا هو لكان ضعيفًا.

فالجواب: أنه لو كان كذلك لكان العطف أولى؛ من حيث هو الأصل؛ إذ العطف والنصب معًا ضعيفان، فكان يكون العطف راجحًا؛ لأنه الأصل حملًا على أحسن الأقبحين، أو: كانا يكونان متساويين لتكافؤ الضعفين، فلما لم يكن ذلك علمنا أن الإضمار - لا يكون سببًا لضعف النصب قويًا، وإذا كان كذلك: لم يصلح أن يدخل تحت قوله: **(والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق)**، وإن سلمنا ذلك: فإنما نصَّ عليه؛ لأنه لو سكت عنه لتوهم أنه داخل في قسم المنع من النصب مطلقًا؛ إذ لم يتقدم فعلٌ ولا ما يشبهه، وقد قال: إن المفعول معه ينتصب بما تقدمه من الفعل أو ما يشبه الفعل، فيظن أنه من باب: أنت أعلم ومالك، وكل رجلٍ وضيعته، فلما نصَّ عليه ارتفع هذا الإيهام، واضطر إلى تقدير ناصب له، وهو الملابسة المفهومة من الكلام، فإن المعنى: مالك وملابستك زيدًا أو ملابسةٌ زيدًا، وكذا: وتلابس زيدًا؛ حسب ما ذكروه في وجه تقدير هذا العامل، ولم يتعرض الناظم لتقديره، فلم نتعرض له».

(١) (م) ومن ذلك قولُ أُسامَةَ بنِ الحارثِ بن حَبِيبٍ الهُذَليِّ:

مـا أنـتَ والـسـيْـرَ فِـي مَـتْـلَـفٍ   يُـبَـرِّحُ بِـالـذَّكَـرِ الـضَّـابِـطِ

الشاهدُ فِي قَوْلِهِ: **(ما أنتَ والسيرَ)**؛ حَيْثُ نَصَبَ **(السيرَ)**؛ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ معَه مِن غيرِ أنْ يَتَقَدَّمَه فِي اللفظِ فِعْلٌ، ومن ذلك قولُ الآخَرِ، وَهوَ مِن شواهدِ سِيبَوَيْهِ:

أَتُـوعِـدُنِـي بِـقَـوْمِـكَ يَـابْـنَ حَـجْـلٍ   أَشَـابَـاتٍ يُـخَـالُـونَ الْـعِـبَـادَا

بِـمَـا جَـمَّـعْـتَ مِـنْ حَـضَـنٍ وعَـمْـرٍو   ومـا حَـضَـنٌ وعَـمْـرٌو والْـجِـيَـادَا

الشاهدُ فِي قَوْلِهِ: **(وما حَضَنٌ... والجِيادَا)**؛ حَيْثُ نَصَبَ **(الجيادَ)**؛ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ معَه، مِن غيرِ أنْ يَتَقَدَّمَ عليه فعلٌ أو شِبْهُه. ومعَ وُرُودِ ذلك فِي كلامِ العربِ =

شواهد نصب المفعول معه دون تقدم فعل

و[1](كيفَ أنتَ وقَصْعَةً مِن ثَرِيدٍ؟)، فخَرَّجَهُ النحْوِيُّونَ: على أنه منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ مُشْتَقٍّ مِن الكونِ، والتقديرُ: ما تكونُ وزَيْدًا، وكيفَ تكونُ وقَصْعَةً مِن ثَرِيدٍ. فزيدًا[2] وقَصْعَةً منصوبانِ بـ(تكونُ) المُضْمَرَةِ[3]. والله تعالى أعلم بالصواب.

[ص] [٣١٤] والعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ[4] بِلَا ضَعْفٍ[5] أَحَقّْ ... والنصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ[6] النَّسَقْ

[٣١٥] والنصْبُ إِنْ لم يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ ... أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

الاسمُ الواقِعُ بعدَ هذه الواوِ: إمَّا أنْ يُمْكِنَ عَطْفُه على ما قبلَه أو لا، فإنْ أَمْكَنَ عَطْفُه: فإمَّا أنْ يكونَ بضَعْفٍ[7]، أو بلا ضَعْفٍ.

= المُحْتَجِّ بِهِ: فإنَّه قليلٌ، والكثيرُ فِي مِثْلِ ذلك رَفْعُ مَا بعدَ الواوِ عَلَى أنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قبلَه، كَمَا قالَ زِيَادُ الأَعْجَمُ:

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ التَّمْرِ جَرْمٌ ... وما جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ

وكما قالَ أَوْسُ بنُ حَجَرٍ:

عَدَدْتُ رِجَالًا مِن قُعَيْنٍ تَفَجُّسًا ... فما ابنُ لُبَيْنَى والتَّفَجُّسُ وَالْفَخْرُ

وكما قالَ المُخَبَّلُ يَهْجُو الزِّبْرِقَانَ بنَ بَدْرٍ:

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ ... ما أنتَ ـ وَيْبَ أَبِيكَ ـ وَالْفَخْرُ (م)

(١) في (ك): «أو».

(٢) في (ص): «فزيد».

(٣) قال خالد الأزهري في «التصريح» (٢/٥٢٧): «والصحيح: «أن (كان) ناقصة، (وكيف) و(ما) في محل نصب خبرها، والتقدير: على أي حال تكون، أو: كنت مع زيد؟ وهو مذهب ابن خروف».

(٤) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٣/٣٣٧): «قوله: (إن يمكن) ضعف من جهة العربية».

(٥) يعني: أن العطف متى أمكن أن يحمل عليه الكلام من غير ضعفٍ: يقع فيه بسببه فهو أثبت؛ لأنه الأصل، والرجوع إلى الأصل أولى من غيره. «المقاصد الشافية» (٣/٣٣٦).

(٦) في (ص): «عطف».

(٧) الضعف على وجهين: ضعفٌ من جهة اللفظ، وضعفٌ من جهة المعنى، وإن كان اللفظ قويًّا.

فأما الأول: فنحو: ما صنعت وأباك، وما شأنك وعمرًا؛ إذ العطف على الضمير =

أحوال الاسم الواقع بعد الواو

فإنْ أمْكَنَ عَطْفُه بلا ضَعْفٍ: فهو أحقُّ مِن النصبِ، نحوُ: (كُنْتُ أنا وزَيْدٌ كالأَخَوَيْنِ[١])، فرَفْعُ (زيدٍ) عَطْفًا على الضَمِيرِ[٢] المُتَّصِلِ أوْلَى مِن نَصْبِهِ مفعولًا معَه؛ لأنَّ العطفَ مُمْكِنٌ للفَصْلِ، والتَّشْرِيكُ أَوْلَى من عدمِ التشريكِ، ومِثْلُه: (سارَ زيدٌ وعَمْرٌو)، فرَفْعُ (عَمْرٍو) أَوْلَى مِن نَصْبِهِ.

وإنْ أمْكَنَ العطفُ بضَعْفٍ: فالنصبُ على المَعِيَّةِ أَوْلَى [١٠٨/ظ] مِن التشريكِ[٣]؛ لِسَلامَتِهِ مِن الضَّعْفِ، نحوُ: (سِرْتُ وزَيْدًا)، فنَصْبُ (زيدٍ)

حكم العطف بلا ضعف

حكم العطف بضعف

= المتصل إذا كان مرفوعًا أو مجرورًا ضعيفٌ.

وأما الثاني: فأن يكون العطف يؤدي إلى تكلف معنوي نحو: **(لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها)**، فالعطف هنا من جهة اللفظ سهل؛ إلا أنه متكلف المعنى؛ إذ كان المعنى: لو تركت الناقة لولدها أو: لو تركت مع ولدها لرضعها، ولو عطفت لكان المعنى: لو تركت الناقة ترأم ولدها، وترك ولدها لرضعها، وهذا تكلف. وكذلك ما أنشده سيبويه. «كتابه» (١/ ٢٩٨):

فكونوا أنتم وبني أبيكم ... مكان الكُلْيتين من الطحال

فالمعنى: كونوا لهم على هذه الصفة، فهم المخاطبون وحدهم دون بني أبيهم، والعطف يعطي معنى: كونوا لهم وليكونوا لكم، وهو خارجٌ عن المقصود. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٣٧).

(١) في (ك): «كالأخوان». (٢) في (م): «المضمر».

(٣) (م) الضَّعْفُ الَّذِي لا يَتَأَتَّى معَه العطفُ: إمَّا أنْ يَكُونَ **لفظيًّا**؛ أي: عائدًا إلَى اللفظِ؛ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ صِنَاعَةُ الإعرابِ، وإمَّا أنْ يَكُونَ **مَعْنوِيًّا**، وقد مَثَّلَ الشارحُ للضَّعْفِ اللفظيِّ ولم يُمَثِّلْ للضعفِ المعنويِّ؛ أي: الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى مَا يُرِيدُ المتكلِّمُ مِن المعنى. ومِن **أَمْثِلَتِهِ**: قَوْلُهُم: (لو تَرَكْتَ الناقةَ وفَصِيلَها لَرَضَعَها)، **وبيانُه**: أنك لو عَطَفْتَ الفَصِيلَ عَلَى الناقةِ، لصارَ المعنى: إنَّ رَضاعَ الفَصِيلِ للناقةِ مُتَسَبِّبٌ عن مُجَرَّدِ تَرْكِكَ إيَّاهما. وليسَ كذلك، فيَلْزَمُكَ أنْ تَجْعَلَ التقديرَ عَلَى العطفِ: لو تَرَكْتَ الناقةَ وتَرَكْتَ فَصِيلَها يُرْضَعُها - تعني: يَتَمَكَّنُ مِن رَضَاعِها - لَرَضَعَهَا، فأمَّا نصبُ هَذَا عَلَى أنَّهُ مَفْعُولٌ معَه؛ فيَصِيرُ بِهِ المعنى: لو تَرَكْتَ الناقةَ مَعَ فَصِيلِها لَرَضَعَها، وهذا صحيحٌ مُؤَدٍّ إِلَى المقصودِ؛ لأنَّ المَعِيَّةَ يُرَادُ بها المَعِيَّةُ؛ حِسًّا ومَعْنًى، فالتكلُّفُ الَّذِي اسْتَوْجَبَهُ العَطْفُ لِتَصْحِيحِ المعنى: هو الَّذِي جَعَلَه ضَعِيفًا، ومثلُه قولُ الشاعِرِ:

إذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِن امْرِئٍ ... فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا =

أنواع الضعف الذي لا يتأتى معه العطف

أَوْلَى مِن رَفْعِهِ؛ لِضَعْفِ العطفِ على المُضْمَرِ المرفوعِ المُتَّصِلِ بلا فاصِلٍ.

وإنْ[١] لم يُمْكِنْ عَطْفُه: تَعَيَّنَ النصبُ على المَعِيَّةِ[٢]، أو: على إضمارِ فِعْلٍ[٣] [يَلِيقُ به][٤]؛ كقولِه[٥]:

= إذ لو عَطَفَ (اللَّيَالِيَ) عَلَى (أَمْرَهُ)؛ لَكُنْتَ مُحْتَاجًا إِلَى تقديرِ: وَاكِلْ أَمْرَهُ لِلَّيَالِي، ووَاكِلِ اللياليَ لأمرِهِ، فأمَّا جَعْلُ (الواو) بمعنى (معَ)، ونَصْبُ الاسمِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ معَه؛ فلا يُحْوِجُ إِلَى شيءٍ (م).

(١) في (ع): «فإن».

(٢) لعدم صحة توجه العامل إليه: إما لفساد المعنى ـ ولو في القصد، أو للزوم محذور لفظي، نحو: ما لك وزيدًا، لامتناع العطف على ضمير الجر؛ بلا إعادة الجار عند الجمهور. «الخضري» (١/ ٢٠٢).

(٣) صريحه: أن ما امتنع فيه العطف؛ يُخَيَّر فيه بين المعية وإضمار العامل، ويرد عليه امتناع المعية كالعطف في: **(علفتها تبنًا وماءً....)** إلخ، ونحو: **(وزُجَّجْنَ الحوَاجِبَ والعُيُونَا)**؛ إذ الماء لا يشارك التبن في معنى العلف ولا زمانه، والعيون لا تصاحب الحواجب؛ في معنى الترجيح، وهو تدقيقها وتطويلها، ومصاحبتها في الزمان أمر معلوم لا فائدة في قصده؛ فيجب فيهما تقدير العامل؛ أي: وسقيتها ماء، وكحلن العيون فينبغي جعل (أو) في المتن تنويعية ـ كما في الأشموني (١/ ٤٩٧ ـ ٥٠١)؛ أي: إن ما امتنع فيه العطف نوعان: ما يجب فيه تقدير العامل كما ذكره، وما يجب فيه المعية: كـ(سرت والطريق)، و(مشيت والحائط)، و(مات زيد وطلوع الشمس). لكن فيه: أن امتناع التقدير في ذلك غير مسلم؛ إذ لا مانع من تقدير: (سرت ولابست النيل). فالمخلص: جعلها تنويعية، مع ملاحظة أن ضمير **(يجب)**: يعود للنصب، لا بقيد المعية، فيصدق بجواز الإضمار، وقوله: **(أو اعتقد...)** إلخ؛ أي: أوجب ذلك، فالنوع الأول: يجوز فيه الأمران، والثاني: يجب فيه الإضمار. وتقدم نوعان ترجح النصب، وترجح العطف، وبقي خامس: وهو تعين العطف: كـ(كل رجل وضيعته). و(اشترك زيد وعمرو)، و(جاء زيد وعمرو قبله)، أو (بعده)، لعدم شروط النصب السابقة ونحو: (كن أنت وزيد كالأخوين). «الخضري» (١/ ٢٠٢).

(٤) ليس في (ص).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٨١): «هذا رجزٌ مشهور بين القوم، ولم أر أحدًا عزاه إلى راجزه».

التخيير بين المعية وإضمار العامل عند امتناع العطف

شُرَكَائِي)، فـ(شُركائِي): منصوبٌ على المعيَّةِ، والتقديرُ. [واللهُ أعلمُ][(١)]: فأَجْمِعُوا أَمْرَكُم مَعَ شُرَكَائِكُم، أو منصوبٌ بفعلٍ يَلِيقُ به، والتقديرُ: (فأَجْمِعُوا أَمْرَكُم، واجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ)[(٢)]. والله ﷻ أعلم بالصواب.

= يعقوب [«المبسوط في العشر» (ص٢٣٥)]: برفع ﴿شُرَكَآؤُكُمْ﴾؛ عطفًا على الواو في «أجمعوا». ومما يمتنع فيه العطف: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩]؛ لأن الإيمان لا يتبوّأ؛ فهو إما مفعول معه، أو: لمحذوف؛ أي: وأخلصوا الإيمان. ولك تأويل العامل المذكور بفعل يتعدى لهما: كـ(**ناولتها تبنًا**...) إلخ. و(**حسن الحواجب**)... إلخ. و(لزموا الدار) إلخ، فتدبر. قاله «الخضري» (٢/٢٠٢).

(١) من (م).

(٢) الاسم الواقع بعد الواو له خمس حالات:

إحداها: وجوب العطف، كما في نحو: (كل رجل وضيعته)، ونحو: (اشترك زيد وعمرو)، ونحو: (جاء زيد وعمرو قبله أو بعده)، لعدم تقدم جملة في الأول، ومن عدم الفضلية في الثاني؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه؛ لأنَّ الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين، ومن عدم المصاحبة في الثالث.

وثانيها: رجحانه؛ أي: العطف على المفعول معه كـ: جاء زيد وعمرو، فيترجح العطف؛ لأنه الأصل وقد أمكن بلا ضعف.

وثالثها: وجوب المفعول معه، وذلك في نحو: ما لك وزيدًا، و: مات زيد وطلوع الشمس، لامتناع العطف في المثال الأول، وهو: ما لك وزيدًا من جهة الصناعة؛ لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور، وهو الكاف في لك إلا بعد إعادة الجار، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [غافر: ٨٠].

ورابعها: رجحانه؛ أي: المفعول معه، وذلك في نحو قوله:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

ونحو: قمت زيدًا، لضعف العطف في الأول، وهو: فكونوا أنتم وبني أبيكم، من جهة المعنى؛ لأنك إذا قلت: كن أنت وزيد كالأخ وعطفت زيدًا على الضمير في كن لزم أن يكون (زيد) مأمورًا، وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ؛ لأن المراد: كونوا لبني أبيكم، فالمخاطبون: هم المأمورون بذلك، وإذا عطفت كان التقدير: كونوا لهم وليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود. اهـ.

وخامسها: امتناعهما؛ أي: العطف والمفعول معه؛ كقوله:

علفتها تبنا وماء باردًا حتى شتت همالة عيناها =

الاسْتِثْنَاءُ(١)

[ص] [٣١٦] ما اسْتَثْنَتِ (الَّا)(٢) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ(٣)(*) وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

= أما امتناع العطف فيه: فلانتفاء المشاركة؛ لأن الماء لا يشارك التبن في العلف. وأما امتناع المفعول معه فيهما: فلانتفاء المعية؛ لأنَّ الماء لا يصاحب التبن في العلف. ويجب في ذلك: إضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو، وهو (ماء) على أنه مفعول به، والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور؛ أي: (علفتها تبنًا)، و(سقيتها ماء). «التصريح مع التوضيح» (٢/ ٥٣٣ _ ٥٣٥).

(١) حد الناظم _ في «التسهيل» (ص١٠١) _ المستثنى بأنه: **المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ(إلا)، أو ما في معناها بشرط الفائدة**. فقوله: **(المخرج)** هو الجنس الأقرب؛ لأن المستثنى مخرج عن ما تقدم من مذكور أو مقدر، ومعنى إخراجه: أن ذكره بعد (إلا) مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة، لا أنه كان مرادًا للمتكلم ثم أخرجه. هذه حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان: سيبويه وغيره، وهو الذي لا يصح غيره حسب ما تبين موضعه. وقوله: **(تحقيقًا)**: أراد به المتصل. **(أو تقديرًا)**: أراد به المنفصل. وقوله: **(بإلا)** وكذا، هي خاصة المستثنى؛ فيتميز بها عن التخصيص بالصفة وغيرها. وقوله: **(بشرط الفائدة)**؛ احترازًا من نحو: جاءني ناسٌ إلا زيدًا، وجاءني القوم إلا رجلًا...، وما أشبه ذلك مما لا يفيد. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٤٤).

(٢) نسَب فيه الاستثناء إلى الأداة، وليست هي المستثنية، وإنما هي مستثنى بها، ولكن لما كانت الأدوات في هذه الصناعة إليها ينسب العمل، وتضاف الأحكام ساغ ذلك فيها أيضًا، فجرى على مطلق الاصطلاح، كما يقال: ما النافية، وإن المؤكدة، وما الكافة، وليست هذه المعاني إلا فعل المتكلم، وله أصلٌ في كلام العرب: أن ينسب الفعل إلى ما انتسب إليه بوجهٍ ما، كقولهم: نهاره صائمٌ، وليله قائمٌ، وفي التنزيل الحكيم: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، وهو كثير. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٤٥).

(٣) أطلق القول في الانتصاب هنا؛ مع أن غير النصب جائز، وذلك في الاستثناء المتصل؛ فإنك إذا قلت: (قام القوم إلا زيدًا): جاز لك أن تقول: (إلا زيدٌ) بالرفع، فيجري صفةً على الأول؛ حملًا على غير؛ إذ كان أصلها الصفة، وكذلك =

= تقول: (مررت بالقوم إلا زيدٍ)، ومن كلامهم: لو كان معنا أحدٌ إلا زيدٌ لغلبنا. وفي القرآن الكريم ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ـ على قول سيبويه [«الكتاب» (٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٢)]. . . فهذا كله، وما كان مثله مما وقعت فيه إلا صفةً بمعنى (غير)، وهو باب واسع وقاعدة مطردة في باب الاستثناء؛ حتى في النفي إذا قلت: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ)، فإن (إلا) يحتمل أن تكون صفة إذا أردت معنى غير، وإذا كان كذلك أشكل إطلاقه القول بالنصب؛ من غير تعريج على غيره.

الجواب: أنه قد حرر كلامه، فلم تدخل له الصفة حين قال: (ما استثنت إلا...) فشرط فيها: أن تكون للاستثناء، بمعنى أنها تدل عليه في تلك الحال، وإلا فالواقعة صفة: ليست كذلك؛ بل هي بمعنى (غير)، وغير خالية في الأصل عن معنى الاستثناء حتى تضمنه، فكذلك **(إلا)** الصفة تجرد من معنى الاستثناء؛ حتى تصير موافقةً لمعنى (غير) في الأصل، فقولك: (قام القوم إلا زيدٌ)، بمعنى: قام القوم غير زيدٍ؛ أي: القوم المغايرون لزيد، فليس في هذا: أن (زيدًا) مستثنى من جملة القوم، فإذًا ليس بعد (إلا) التي يستثنى بها إلا النصب على الاستثناء، أعني: في الإيجاب، وعلى أن الناظم لم يتعرض هنا للوصف بـ(إلا)، ولا تكلم فيه، وهو فصلٌ يجب التنبيه عليه، وليس من الأحكام الأقلية التي يباح لمثله إغفالها؛ بل هي من الجلائل التي لا غنى به عن ذكرها، ولعله لم يذكر هذه المسألة هنا في (إلا)، ولا في غير؛ لأنها من باب الوصف، وليس فيها معنى الاستثناء الذي يقتضي النصب.

فإن قيل: فكان ينبغي إذًا أن يترك البدل، نحو: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ)؛ لأنه ليس من باب الاستثناء؛ بل من باب البدل؛ فلم ذكره وترك ذكر الوصف!

فالجواب: أن البدل عريقٌ في الباب من جهة المعنى ـ وإن كان اللفظ مخالفًا له؛ فيكون رفعًا وجرًا، فالمعنى: معنى النصب على الاستثناء، فليس بخارج عن باب الاستثناء؛ بخلاف الوصف، فإنه في المعنى: مخالف لمعنى الاستثناء، وإذا ثبت هذا أمكن أن يكون عذرًا للناظم. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨).

(*) قال الشاطبي في المقاصد (٣/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥): «في كلامه نظران:

أحدهما: أنه لما قال: (وعن تميم فيه إبدال وقع) لم يصرح بكيفية هذا الإبدال عندهم؛ أهو **لازمٌ** في لغتهم ـ لزوم النصب في لغة أهل الحجاز، فلا يجوز عندهم: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا)، أم **جائزٌ**؟ فيجوز ـ مع الإتباع ـ النصب، فتقول: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا)، كالحجازيين، و(إلا حمارٌ)؛ كالمتصل، =

البدل عريق في الباب من جهة المعنى

Black plate (754,1)

= والذي نصَّ عليه في «التسهيل» (ص١٠٢): الجواز، وهو نصُّ ابن خروف وغيره: أن الاستثناء المنقطع إذا رفعه بنو تميم ـ فعلى حدِّ ما يرفع الجميع المتصل، فالمختار: الاتباع، ويجوز النصب على غير الوجه المختار؛ لأنَّ المنقطع في التأويل: قد صار إلى معنى المتصل، وإذا صار إليه فيجري على حكمه، وقد يؤخذ من كلام الناظم: جواز الوجهين؛ فإنه لما قال: **(وانصب ما انقطع)** ثبت أن النصب فيه حاصلٌ بإطلاق؛ على كل لغةٍ، وحين قال: **(وعن تميم فيه إبدال)**، دل على أنه وجه ثانٍ لهم فيه زائدٌ على النصب، فحصلت الإشارة من كلامه إلى ثبوت الوجهين على الجملة، وإلى تعيين الأرجح على مذهبهم؛ وهو الإتباع.

والثاني: أن شرط الإبدال ـ عند بني تميم: أن يصح وقوع المستثنى موقع المستثنى منه، نحو ما تقدم من الأمثلة، فإنك إذا قلت: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا)، فلك أن تسقط أحدًا، فتقول: (ما في الدار إلا حمارٌ)، وتقول أيضًا: (ما بالربع إلا الأواري)، و(الخيل لا يبقى لجاحمها إلا الفتى الصبار)، و(بلدةٍ ليس بها إلا اليعافير وإلا العيس). وهذا كله كلامٌ مستقيمٌ، أما إذا لم يصح أن يقع موقعه: فليس في المستثنى **(إلا)** النصب؛ كقولهم: (ما زاد إلا ما نقص)، و(ما نفع إلا ما ضر)، ففاعل (زاد) و(نفع): ضمير مستتر، فكأنه قال: ما نفع ذلك الشيء ولكن ضر، ولا زاد ذلك الشيء ولكن نقص. و**(ما)** التي بعد **(إلا)** مصدرية، وفي إعرابها: اضطراب، ولكن الحاصل: أنه ليس بمرفوع على البدل، ولا يصح وقوعه موقع الضمير؛ فلا يصح أن يقول: (ما زاد إلا النقص، وما نفع إلا الضرر)!

ويجاب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أنه إنما قال: إن الإبدال وقع لبني تميم في الاستثناء المنقطع على الجملة، وليس فيه ما يعين: أن كل استثناء منقطع كذلك، ولا شك أن الأمر كذلك، **وغاية ما فيه:** أنه لم يبين موضع الإبدال، وذلك قريب؛ إذ قد يقصد في هذا النظم التعريف الإجمالي، ويحيل في بيانه على الشيوخ. **ولا يقال: إن** هذا إخلالٌ، إذ يوهم أن الإبدال تابع في الجميع؛ لأنا نقول: إنما يكون إخلالًا إذا أتى بعبارة عامة محكومٍ عليها في جميع أفرادها بحكم غير مطردٍ، كما لو قال: وجوز فيه الإبدال عند تميم، أو نحو ذلك، وأما حين قال: (وعن تميم فيه إبدال وقع)، فليس فيه ما يدل على شمول الحكم؛ لأنه جعل الاستثناء المنقطع محلًا لوقوع الإبدال، ولا يلزم من وقوع الشيء في محلٍّ شموله لجميع أجزاء ذلك المحل؛ لصحة وقوعه في محلها. =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[٣١٧] إِتْبَاعُ ما اتَّصَلَ(١) وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ   وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ(٢)

حُكْمُ المُسْتَثْنَى(٣) بِـ(إِلَّا) النصْبُ؛ إنْ وَقَعَ بعدَ تَمَامِ الكلامِ

= والثاني: أن قوله: **(فيه إبدال...)** قد يشعر بذلك الشرط، وذلك: أن من حقيقة البدل أن يصح وقوعه موقع المبدل منه؛ من حيث هو مقصودٌ بالحكم، كما قال في باب البدل: **(التابع المقصود بالحكم)** ولذلك سمي بدلًا، وإذا كان كذلك: فلا يتأتى الإبدال إلا حيث يصح الاستغناء به عن الأول، وذلك عين ما قيده به في «التسهيل» (ص١٠٢)؛ بقوله: **(إن صح اغناؤه عن المستثنى منه)**، وإذا تأملت جميع ما تقدم من المثل: فلا يصح فيها الإبدال؛ لأنه لا يغني عن الأول، ويدل على هذا القصد من كلامه: إتيانه بلفظ الإبدال، ولم يأت بلفظ الإتباع، فيقول: **(وعن تميم فيه إتباع وقع)**، كما قال في البيت المتقدم:

وبعد نفي أو كنفي انتخب   إتباع ما اتصل

وهذا حُسْن من التنبيه، في حُسْن من الاختصار؛ لا تنبو مقاصده عن مثله».

(١) أطلق القول ولم يقيد، فدلَّ على ارتضائه مذهب الجماعة، وخلاف قول القائل: إن المستثنى إن تباعد من المستثنى منه رجَّح النصب، كقولك: (ما ثبت أحد في الحرب ثباتًا ينفع الناس إلا زيدًا)، و(لا تنزل على أحدٍ من بني تميم إن وافقتهم إلا قيسًا)، وإليه ذهب المؤلف في «الشرح» (٢/ ٢٨٢)، قال: (لأن سبب ترجيح الاتباع طلب التشاكل، وقد ضعف داعيه بالتباعد). قال: (والأصل في هذا: قول النبي ﷺ: **«لا يختلى خلاها، ولا يعضد شجرها»**، فقال له العباس: إلا الإذخر يا رسول الله، فقال: **«إلا الإذخر»** [البخاري (١١٢)]، وأتى بحديث آخر. قال الشاطبي (٣/ ٣٥٥): «والأصح في هذا قول الجماعة: بعدم التفصيل؛ بناءً على تعليل سيبويه». «الكتاب» (٢/ ٣١٢)، ولموافقته كلام العرب، وما استشهد به لا شاهد فيه لندوره».

(٢) قال الخضري (١/ ٢٠٣): «الأظهر: أن الظرفين متعلقان بـ(وقع)، وهو خبر عن إبدال، وسوغ الابتداء به التنويع؛ لأن المنقطع يجوز فيه نوعان من الإعراب عن تميم، فتدبر».

(٣) المستثنى على قسمين:

أحدهما: ما توقف الكلام قبله عن أن يتم دونه، فلا يتم إلا به من حيث القصد، وهذا هو الاستثناء المفرغ؛ أي: فرغ العامل فيه لطلب ما بعد **(إلا)**؛ فصار معربًا بحسب ما يطلبه.

والثاني: ما تم الكلام دونه، واستقل بمعناه، فصار لما بعد إلا حكم الفضلة المستغنى عنها. وهذا القسم هو الذي شرع فيه الآن، ويكون على وجهين: =

أقسام المستثنى

وضَرَبْتُ القومَ إلَّا زيدًا، ومَرَرْتُ بالقومِ إلا زيدًا، وقامَ القومُ إلَّا حِمارًا، وضَرَبْتُ القومَ إلا حِمارًا، ومَرَرْتُ بالقومِ إلَّا حِمارًا)، فزيدًا[١] في هذه المُثُلِ[٢] منصوبٌ على الاستثناءِ، وكذلك (حِمارًا).

والصحيحُ - مِن مَذاهِبِ[٣] النحْوِيِّينَ: أنَّ النَّاصِبَ [١٠٩/و] له ما قَبْلَه بواسطةِ (إلَّا)[٤]، واختارَ المصنِّفُ[٥] - في غيرِ هذا الكتابِ: أنَّ الناصِبَ له (إلَّا)، وزَعَمَ: أنه مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[٦]، وهذا معنى قولِهِ: (مَا

---

(١) في (س)، (ص)، (ح): «فزيد». والمثبت: إنما هو على الحكاية.

(٢) في (ص): «الأمثال». (٣) في (ع): «مذهب».

(٤) فتكون معديةً له إلى ما بعدها كحرف الجر، لكن تعديه في العمل فقط؛ لا في المعنى. وهذا رأي السيرافي «شرح سيبويه» (٣/ ٤٧)، وعزاه ابن عصفور «الجُمَل»، ص٣١٤)، وغيره إلى سيبويه «الكتاب» (٢/ ٣٠٩)، والفارسي «التعليقة» (٢/ ٤٣)، وجماعة من البصريين. وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين.

وقيل: إن الناصب ما قبلها مستقلًا، لا بواسطتها.

وقيل: استثنى محذوفًا، وقيل غير ذلك. وعلى الأولين: فلو لم يكن قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه، «كالقوم أخوتك إلا يدًا» أوّل به؛ كتأويل أخوتك بالمنتسبين لك. «الخضري» (١/ ٢٠٣).

(٥) ينظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/ ٢٧٣).

(٦) (م) للنُّحاةِ فِي ناصِبِ الاسمِ الواقِعِ بعدَ (إلَّا) خِلافٌ طويلٌ، غيرَ أنَّ أشْهَرَ مَذَاهِبِهم فِي ذلك؛ تَتَلَخَّصُ فِي أَرْبَعَةِ أقوالٍ:

الأَوَّلُ: أنَّ الناصِبَ له هو الفعلُ الواقِعُ فِي الكلامِ السابقِ عَلَى (إلَّا) بوَاسِطَتِها، فيَكُونُ عَملُ (إلا) هو تَعْدِيَةَ مَا قَبْلَها إِلَى مَا بعدَها، كحرفِ الجرِّ الَّذِي يُعَدِّي الفعلَ إِلَى الاسمِ، غيرَ أنَّ هذه التعديةَ بالنظرِ إِلَى المعنى، وهذا مَذْهَبُ السِّيرَافِيِّ، ونَسَبَه قومٌ مِنهم ابنُ عُصْفُورٍ وغَيْرُه إِلَى سِيبَوَيْهِ، وقالَ الشَّلَوْبِينُ: إنَّهُ مَذْهَبُ المُحَقِّقِينَ.

الثاني: أنَّ الناصِبَ له هو نفسُ (إلا)؛ وَهوَ مَذْهَبُ ابنِ مالكٍ؛ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ فِي غيرِ هَذَا الكتابِ، وعِبَارَتُه فِي «الألفيَّةِ»: تُشِيرُ إليه؛ أفلا تَرَى أنَّهُ يقولُ فِي مَطْلَعِ البابِ: **(ما استَثْنَت إلَّا)**، ثمَّ يقولُ بعدَ أبياتٍ: **(وألْغِ إلَّا)**، وَهِيَ عبارةٌ يَدُلُّ ظاهِرُها عَلَى أنَّ المرادَ إِلْغَاؤُها عن العملِ.

=

أقوال النحاة في ناصب الاسم الواقع بعد "إلا"

اسْتَثْنَتِ الَّا مَعْ تَمَام يَنْتَصِبْ)؛ أي: أنه يَنْتَصِبُ الذي اسْتَثْنَتْهُ (إلَّا) معَ تَمَامِ الكلام، إذا كانَ مُوجَبًا.

فإنْ وَقَعَ بعدَ تَمامِ الكلامِ الذي ليسَ بمُوجَبٍ، وهو المُشْتَمِلُ على النفيِ(1) أو شِبْهِهِ، والمرادُ بِشِبْهِ النفيِ: النَّهْيُ والاستفهامُ(2)، فإمَّا أنْ

= الثالثُ: أنَّ الناصبَ له هو الفعلُ الواقِعُ قبلَ (إلَّا) باستقلالِهِ، لا بِوَاسِطَتِها؛ كالمَذْهَبِ الأوَّلِ.

الرابعُ: أنَّ الناصِبَ له فِعْلٌ محذوفٌ تَدُلُّ عليه (إلا)، والتقديرُ: أَسْتَثْنِي زَيْدًا، مَثَلًا.

ويُرَدُّ عَلَى المذهبيْنِ **الأوَّلِ والثالثِ**: أنَّهُ قد لا يَكُونُ فِي الكلامِ المتقدِّمِ عَلَى **(إلَّا)** مَا يَصْلُحُ لعملِ النصْبِ من فعلٍ أو نحوِه، تقولُ: إنَّ القومَ إخْوَتُكَ إلَّا زيدًا، فكيفَ تقولُ: إنَّ العَامِلَ الَّذِي قبلَ (إلا) هو الناصبُ لِمَا بعدَها، سواءٌ أقلنا: أنَّهُ ناصِبٌ عَلَى الاستقلالِ أم قلنا: أنَّهُ ناصبٌ بواسطةِ **(إلَّا)**؟

ويُمْكِنُ أنْ يُجابَ عَلَى ذلك: بأنَّنا فِي هَذَا المثالِ وَمَا أَشْبَهَهُ ـ نَلْتَزِمُ تأويلَ مَا قبلَ (إلا) بما يَصْلُحُ لعملِ النصْبِ، وهذا الجوابُ ـ معَ إمكانِهِ ـ ضعيفٌ؛ للتكلُّفِ الَّذِي يَلْزَمُهُ (م).

(1) أي: لفظًا ومعنًى ـ كما سيمثله، أو لفظًا فقط نحو: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [الواقعة: ٧٩]؛ فإنه نهي في المعنى، وقد يراد بالنهي الآتي: ما يشمل المعنوي فيدخل فيه هذا، أو: معنى فقط: كقراءة [السبعة إلا ابن عامر، كما في «السبعة» لابن مجاهد (ص٢٣٥)]؛ ﴿فشربوا منه إلا قليل﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ونحو: أقل رجل يقول ذلك إلا زيد؛ أي: لا رجل يقول... إلخ.

وقوله:

وبالصَّرِيمَةِ مِنْهُم مَنْزِلٌ خَلِقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلَّا النُّؤْيُ والوَتَدُ

فتغير بمعنى لم يبق على حال، و**(الصريمة)**: رملة منصرمة؛ أي: منقطعة عن معظم الرمل، و**(النؤي)**: بضم النون وسكون الهمزة: حفيرة تعمل حول الخباء لمنع المطر. ومن **النفي المعنوي**: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]؛ أي: لا يريد إلا ذلك، ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [البقرة: ٤٥]؛ أي: لا تسهل إلا عليهم؛ لكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه. «الخضري» (١/ ٢٠٣).

(2) أي: المؤول بالنفي إنكاريًا كان، وهو: ما متعلقه غير واقع، ومدعيه كاذب، =

يكونَ الاستثناءُ مُتَّصِلًا أو مُنْقطِعًا، والمرادُ بالمُتَّصِلِ: أنْ يكونَ المُسْتَثْنَى بعضًا ممَّا قَبْلَه، [وبالمُنْقَطِعِ: ألَّا يكونَ بَعْضًا ممَّا قبلَه](١).

فإنْ كانَ مُتَّصِلًا: جازَ نَصْبُهُ على الاستثناءِ، وجازَ إتباعُه لِمَا قَبْلَه في الإعرابِ، وهو المختارُ(٢)، والمشهورُ: أنه بَدَلٌ مِن مَتْبُوعِهِ(٣)،

= ويسمى (إبطاليًا) أيضًا نحو: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ۝٨٧﴾ [النساء: ٨٧]، أو: توبيخًا، وهو: ما متعلقه واقع، ومدعيه صادق، لكنه ملوم عليه نحو: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً﴾ [الصافات: ٨٦] إلخ، فهو: بمعنى نفي الأنبغاء واللياقة. ومثال الشرح يصلح لهما. «الخضري» (١/ ٢٠٤).

(١) ما بين المعكوفين من (ع)، (م).

(٢) (م) أَطْلَقَ الشارحُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختيارَ اتباعِ المستثنَى منه؛ إذا كَانَ الكلامُ تامًّا منفيًّا، وليسَ هَذَا الإطلاقُ بِسَدِيدٍ؛ بل قد يُختارُ النصبُ عَلَى الاستثناءِ، وَذَلِكَ فِي ثلاثةِ مَوَاضِعَ:
الأَوَّلُ ـ وسيأتي فِي كلامِه: أنْ يَتَقَدَّمَ المستثنَى عَلَى المستثنَى منه، نحوُ قوْلِكَ: (مَا زَارَنِي إِلَّا زيدًا أَحَدٌ)، فالنصبُ عَلَى الاستثناءِ ـ هنا ـ: أَرْجَحُ مِن الرفعِ عَلَى البَدَلِيَّةِ؛ لئلَّا يَلْزَمَ تَقَدُّمُ التابعِ عَلَى المتبوعِ، أو: تَغَيُّرُ الحالِ، فَيَصِيرُ التابعُ مَتبوعًا، والمتبوعُ تابعًا.
الثاني: أنْ يُفْصَلَ بينَ المستثنَى والمستثنَى منه بفاصلٍ طويلٍ، نحوُ أنْ تقولَ: (لم يَزُرْنِي أحدٌ أثناءَ مَرَضِي مَعَ انقضاءِ زَمَنٍ طويلٍ إِلَّا زيدًا)، واختيارُ النصبِ عَلَى الاستثناءِ فِي هَذَا الموضِعِ؛ لأنَّ الاتباعَ إنما يُخْتَارُ للتشاكُلِ بينَ التابعِ والمتبوعِ، وهذا التشاكُلُ لا يَظْهَرُ مَعَ طولِ الفصلِ بينَهما، ونازَعَ فِي هَذَا: أبو حَيَّانَ [«التذييل» (٨/ ٢٠٩)].
الثالثُ: أنْ يَكُونَ الكلامُ جَوَابًا لِمَن أَتَى بكلامٍ آخَرَ؛ يَجِبُ فيه نصبُ المستثنَى، وَذَلِكَ كأنْ يقولَ لكَ قائلٌ: (نَجَحَ التلاميذُ إِلَّا عَلِيًّا). فتقولَ له: (ما نَجَحُوا إِلَّا عَلِيًّا)، وإنما اخْتِيرَ النصبُ عَلَى الاستثناءِ هٰهنا؛ لِيَتِمَّ بِهِ التشاكُلُ بينَ الكلامِ الأَوَّلِ وَمَا يُرَادُ الجوابُ بِهِ عنه (م).

(٣) (م) هَذَا الَّذِي ذَكَرَه الشارحُ: مِن أنَّ المُسْتَثْنَى بعدَ الكلامِ التامِّ المنفيِّ بَدَلٌ مِن المُسْتَثْنَى منه؛ هو مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ، يقولون: أَنَّهُ بَدَلُ بَعْضٍ مِن كُلٍّ. فأَمَّا الكُوفِيُّونَ: فذَهَبُوا إِلَى أنَّ (إِلَّا) فِي هَذَا المَوْضِعِ حرفُ عَطْفٍ، وَمَا بعدَه: مَعْطُوفٌ عَطْفَ النَّسَقِ عَلَى الاسمِ الَّذِي قبلَها، وَكَانَ أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ يَحْيَى ثَعْلَبٌ =

متى يختار النصب على الاستثناء

حكم المستثنى بعد الكلام التام المنفي

وذلك نحوُ: (ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ، وإلَّا زيدًا، و[1]لا يَقُمْ[2] أحدٌ إلَّا زيدٌ وإلَّا زيدًا، [وهل قامَ أحدٌ إلَّا زَيْدٌ، وإلَّا زيدًا][3]، وما ضَرَبْتُ أحدًا إلَّا زَيْدًا، (ولا تَضرِبْ أحدًا إلَّا زَيْدًا، وهل ضَرَبْتَ أحَدًا إلَّا زَيْدًا)[4]، فيَجُوزُ في (زَيْدًا): أنْ يكونَ منصوبًا على الاستثناءِ، وأنْ يكونَ منصوبًا[5] على البَدَلِيَّةِ مِن (أَحَدٍ)، وهذا هو المُختارُ[6].

= ـ وَهوَ كُوفِيٌّ ـ يقولُ: كيفَ يَكُونُ بَدَلًا وَهوَ مُوجَبٌ ومَتْبُوعُه مَنْفِيٌّ؟! وقد أجابَ عن هَذَا الاعتراضِ أبو سَعِيدٍ السِّيرَافِيُّ شارحُ كتابِ «سِيبَوَيْهِ» (٣/٤٨)؛ بأنَّا إنما جَعَلْنَاهُ بَدَلًا منه فِي عملِ العَامِلِ فيه، وتَخَالُفُهما فِي النفيِ والإثباتِ: لا يَمْنَعُ البدليَّةَ؛ لأنَّ سَبِيلَ البدلِ: أنْ يُجْعَلَ الأوَّلُ كأنَّه لم يُذْكَرْ والثاني فِي مَوْضِعِه، وقد رَأَيْنَا التوابعَ تَتَخَالَفُ فِي النفيِ والإثباتِ، من ذلك: النَّعتُ فِي نحوِ قولِكَ: (مَرَرْتُ برجلٍ لا كَرِيمٍ ولا لَبِيبٍ).

وقد بَيَّنَ ذلك العَلَّامَةُ السيُوطيُّ بَيَانًا وَافِيًا، وهاكَ عِبارَتَه «همع الهوامع» (٢/٢٥٣): «وهو بَدَلٌ عندَ البَصريِّينَ؛ بَدَلُ بَعْضٍ مِن كُلٍّ؛ لأنَّه عَلَى نِيَّةِ تكرارِ العَامِلِ، وعَطْفٌ عندَ الكُوفِيِّينَ، و(إلَّا) عندَهم: حرفُ عَطْفٍ؛ لأنَّه مُخَالِفٌ للأوَّلِ، والمخالفةُ لا تكونُ فِي البدلِ، وتكونُ فِي العطفِ بـ(بَلْ) و(لا) و(لَكِنْ)، **وأُجِيبَ**: بأنَّ المخالفةَ واقعةٌ فِي بَدَلِ البعضِ؛ لأنَّ الثانيَ فيه مخالفٌ للأوَّلِ فِي المعنى، وقد قالُوا: (مَرَرْتُ برجلٍ لا زَيْدٍ ولا عمرٍو)، وَهوَ هنا: بدلٌ لا عطفٌ؛ لأنَّ من شرطِ (لا) العاطفةِ ألَّا تَتَكَرَّرَ، وقالَ ابنُ الضائعِ: **لو قيلَ**: إنَّ البدلَ فِي الاستثناءِ قِسْمٌ عَلَى حِدَتِه ليسَ من تلكَ الأبدالِ التي عُيِّنَتْ فِي بابِ البدلِ لكانَ وَجْهًا، وَهوَ الحقُّ، وحقيقةُ البدلِ هٰهنا: أنَّهُ يَقَعُ معَ الأوَّلِ ويُبْدَلُ مكانَه. وزَعَمَ بعضُ النَّحْوِيِّينَ: أنَّ الإتباعَ يَخْتَصُّ بما يَكُونُ فيه المُسْتَثْنَى مِنه مُفْرَدًا، وَهوَ مردودٌ بقولِهِ تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]، فشُهَدَاءُ جَمْعٌ، وقد أُبْدِلَ منه. وشَرَطَ بعضُ القدماءِ لجوازِ الإتباعِ: عدمَ صلاحيَةِ المُستثنَى منه للإيجابِ ـ يعني: أنْ يَكُونَ مِمَّا يَخْتَصُّ بالاستعمالِ بعدَ النفيِ؛ كأَحَدٍ وعريب ودَيَّارٍ ـ وَهوَ مردودٌ بالسماعِ؛ فقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]» (م).

(١) في (ص): «أو».
(٢) في (ع): «يقوم».
(٣) ليس في (ح).
(٤) ليس في (ح).
(٥) في (ص): «مرفوعًا».
(٦) قال الدماميني: ومقتضى تعليل الاتباع بتشاكل المستثنى والمستثنى منه: تساوي =

تعليل الاتباع

سحب ثاني/ شرح ابن عقيل z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press

وتقولُ[1]: (ما مَرَرْتُ بأحدٍ إلَّا زَيْدٍ، وإلَّا زَيْدًا، (ولا تَمْرُرْ[2] بِأَحَدٍ إلَّا زَيْدٍ، وإلَّا زَيْدًا، وهل مَرَرْتَ بِأَحَدٍ إلَّا زَيْدٍ وإلَّا زَيْدًا)[3]، وهذا معنى قولِهِ: (وبَعْدَ نَفْيٍ أو كنَفْيٍ انْتُخِبْ* إِتْبَاعُ ما اتَّصَلَ)؛ أي: اخْتِيرَ إِتْبَاعُ الاستثناءِ [١٠٩/ظ] المُتَّصِلِ؛ إنْ وَقَعَ بعدَ نَفْيٍ أَوْ [شِبْهِ نَفْيٍ[4]][5].

= النصب على البدلية، والاستثناء في هذه الصورة. وفيه: أنه لا يحصل بتشاكل في نوع النصب إن حصل في لفظه. **واعلم** أنه إذا تعذر الإبدال على اللفظ: أبدل على الموضع كـ(ما جاءني من أحد إلا زيد)، و(لا أحد فيها إلا زيد)، و(ما زيد شيئًا إلا شيء لا يعبأ به)، و(ليس زيد بشيء إلا شيئًا حقيرًا)، فيجب نصب ما بعد (إلا) في الأخير ورفعه في الباقي باعتبار المحل؛ لأن (من) و(الباء): لا يزادان في الإثبات، و(ما) و(لا) لا يعملان بعده. فالمستثنى في الأول والأخير: بدل من محل المجرور بـ(من) و(الباء) الزائدتين؛ وهو الرفع في الأول، والنصب في الأخير، وفي الثالث: بدل من محل الخبر قبل دخول (ما). أو: خبر لمحذوف إن قلنا به؛ أي: (إلا هو شيء)، وتكون (إلا) بمعنى (لكن)، وأما في الثاني: فبدل من محل (لا) مع اسمها؛ لأن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه، أو: من محل الاسم قبل دخول (لا)، أو: من الضمير في الخبر. والأقوال الثلاثة تأتي في الاسم الشريف من كلمة التوحيد. أفاده «الخضري» (١/ ٢٠٥).

(١) في (ع): «فتقول». (٢) في (ص): «تمر».

(٣) ليس في (ح). (٤) في (ح): «شبهه».

(٥) (م) قد يَمْتَنِعُ ـ لِسَبَبٍ صِنَاعِيٍّ ـ إبدالُ مَا بعدَ (إلَّا) فِي الكلامِ التامِّ المنفيِّ مِمَّا قَبْلَها، وَذَلِكَ كأنْ تقولَ: (ما جاءنِي من أحدٍ إلَّا زيدٌ)، أو تقولَ: (لا أَحَدَ فيها إلا زيدٌ).

وبيانُ تَعَذُّرِ الإبدالِ عَلَى اللفظِ ـ فِي المثالِ الأوَّلِ من هذيْنِ المثاليْنِ: أنَّ مَا بعدَ (إلا) فيه ـ وَهوَ زيدٌ ـ مَعْرِفَةٌ بالعلميَّةِ، وَذَلِكَ ظاهرٌ، وَهوَ مُثْبَتٌ؛ لأنَّه مُسْتَثْنًى من منفيٍّ، وإلَّا تُوجِبُ لِمَا بعدَها نَقِيضَ حُكْمِ مَا قبلَها، فلو أنكَ أَبْدَلْتَ (زيدًا) فِي هَذَا المثالِ بالجرِّ: لكُنْتَ قد جَعَلْتَه معمولًا لـ(من) الزائدةِ العاملةِ فِي (أَحَد) المبدَلِ مِنه، وأنتَ تَعْلَمُ أنَّ (مِن) الزائدةِ لا تدخُلُ إلا عَلَى نَكِرَةٍ منفيَّةٍ، و(زيدٌ): معرفةٌ مُثْبَتَةٌ.

وأمَّا بيانُ التعذُّرِ المذكورِ فِي المثالِ الثاني، فحاصِلُه: أنكَ لو أَبْدَلْتَ (زَيْدًا) بالنصْبِ تَبَعًا للمُبْدَلِ مِنه ـ وهوَ (أَحَد) الواقِعُ اسمًا لـ(لا) النافيةِ للجنسِ ـ لكُنْتَ قد أَعْمَلْتَ (لا) النافيةَ للجنسِ فِي معرفةٍ، وقد عَلِمْتَ أنَّ (لا) النافيةَ للجنسِ لا =

ماذا يحدث عند تعذر الإبدال على اللفظ؟

متى يمتنع إبدال ما بعد "إلا" في الكلام التام المنفي

حكم المستثنى من الاستثناء المنقطع

وإنْ كانَ الاستثناءُ مُنْقَطِعًا: تَعَيَّنَ النصبُ عندَ جمهورِ العربِ، فتقولُ: (ما قامَ القومُ إلَّا حِمَارًا)، ولا يَجُوزُ الإتباعُ، وأَجَازَهُ[1] بَنُو تَمِيمٍ[2]، فتقولُ: (ما قامَ القومُ إلَّا حِمَارٌ، وما ضَرَبْتُ القومَ إلَّا حِمَارًا، وما مَرَرْتُ بالقومِ إلَّا حِمَارٍ).

= تَعْمَلُ إلا فِي النكراتِ، ولذلك نظائرُ كثيرةٌ.

فإذا رَأَيْتَ شيئًا مِن ذلك، فلا تَغْتَرِرْ بأنه يجوزُ لكَ الإبدالُ؛ فتُسْرِعَ إِلَى الإبدالِ عَلَى لفظِ المبدَلِ منه من الكلامِ؛ بل تَدَبَّرِ الأمرَ، وانْظُرْ فِي المبدَلِ منه، ثمَّ انْظُرْ فِي البَدَلِ: هل يجوزُ لكَ أنْ تَضَعَهُ فِي موضعِ المبدَلِ منه؟ فَإِنْ أَدَّاكَ النظرُ إِلَى أَنَّهُ يجوزُ لكَ أنْ تَضَعَ البدلَ فِي موضعِ المبدَلِ منه: فلا تَتَرَدَّدْ فِي أنْ تُبْدِلَ عَلَى اللفظِ، وَإِنْ أَدَّاكَ النظرُ إِلَى أَنَّهُ لا يجوزُ لكَ أنْ تَضَعَ البدلَ فِي موضعِ المبدَلِ منه فِي هَذَا الكلامِ: فاعْدِلْ إِلَى الإبدالِ عَلَى الموضعِ.

ففي المثالِ الأَوَّلِ ـ وهو: (مَا جاءَني من أحدٍ إِلَّا زَيْدٌ) ـ المبدَلُ منه فَاعِلٌ مَجْرُورٌ لَفْظًا بـ(مِن) الزائدةِ، ومَوْضِعُه رفعٌ؛ لأنَّ كلَّ فاعلٍ مرفوعٌ، ولا يَصِحُّ لكَ أنْ تَضَعَ (زيدًا) فِي هَذَا الكلامِ مَوْضِعَ (أَحَد)، فأَبْدِلْه عَلَى الموضعِ، وانْطِقْ بِهِ مرفوعًا.

وفي المثالِ الثاني ـ وهو: (لا أحدَ فيها إلا زيدٌ) ـ المبدَلُ منه اسمُ (لا)، ولا يَصِحُّ وَضْعُ (زيدٍ) مَوْضِعَه، ولكِنَّ اسمَ (لا) أصلُه مُبْتَدَأٌ، أو: (لا) واسمُها فِي قوَّةِ مبتدأٍ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ سِيبَوَيْهِ «الكتاب» (٢/ ٣١٣)، والمُبْتَدَأُ: يَكُونُ مَعْرِفَةً، فارْفَعْ (زَيْدًا) (م).

(١) في (ح): «وأجاز».

(٢) على أن (حمار) بدل غلط ـ كما صرَّح به الرضي، وقيل: بدل كل بملاحظة معنى (إلا)؛ إذ المعنى: (غير حمار). وهو وإن صدق على الأحد وغيره ـ لكن يراد به غير مخصوص. وإنما يبدلون في المنقطع؛ إذا أمكن تسلط العامل على المستثنى وحده. ولو في مادة أخرى؛ كما هو شأن البدل، وإلا وجب النص اتفاقًا، نحو: (ما زاد هذا المال إلا النقص)، و(ما نفع زيد إلا الضر)؛ إذ لا يقال: زاد النقص، ونفع الضر، ومثل ذلك: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣] فـ﴿مَن رَّحِمَ﴾: في محل نصب على الاستثناء المنقطع، ويمتنع الإبدال؛ لعدم صحة تسلط العامل عليه، وقيل الاستثناء متصل؛ أي: إلا الراحم وهو الله، أو: إلا مكان من رحم وهو السفينة، ومن الإبدال في المنقطع قوله:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

وقوله:

وبِنْتُ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ ... لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السِّنَانُ وعَامِلُهْ =

وهذا[١] هو المرادُ بقولِهِ: (وَانْصِبْ ما انْقَطَعْ * [وعن تميم فيه إبدال وقع][٢])؛ أي: انْصِبْ الاستثناءَ المُنْقَطِعَ إذا وَقَعَ بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ[٣] ـ عندَ غيرِ بني تَمِيمٍ، وأَمَّا بَنُو تَمِيم: فَيُجِيزُونَ إِتْبَاعَهُ[٤].

فمعنى البيتَيْنِ: أنَّ الذي اسْتُثْنِيَ بـ(إلَّا) يَنْتَصِبُ؛ إنْ كانَ الكلامُ مُوجَبًا، ووَقَعَ بعدَ تَمامِهِ. [وقد نَبَّهَ[٥] على[٦] هذا)[٧] التقييدِ بذِكْرِهِ[٨]][٩] حُكْمَ النفيِ[١٠] بعدَ ذلك. وإطلاقُ كلامِه[١١] يَدُلُّ على أنه يَنْتَصِبُ، سَوَاءٌ كانَ مُتَّصِلًا أو مُنْقَطِعًا[١٢].

وإنْ كانَ غيرَ مُوجَبٍ؛ أي[١٣]: فيه نَفْيٌ أو شِبْهُ نَفْيٍ (انْتُخِبْ)؛

= وعليه قراءة: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] بالرفع [«معاني الزجاج» (٢/ ١٢٨)]، وجعل منه الزمخشري «الكشاف» (٣/ ٣٧٨): ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] فأعرب (الجلالة) بدلًا من (مَنْ) الذي هو فاعل ﴿يَعْلَمُ﴾، والاستثناء منقطع، وفيه تخريج قراءة السبعة؛ على لغة مرجوحة؛ فإن النصب: هو المختار عندهم. ولذا جعله المصنف متصلًا بتقدير متعلق الظرف من يذكر في السموات... إلخ، لا استقر، وقيل: من مفعول ﴿يَعْلَمُ﴾، والغيب بدل اشتمال منه، و﴿ٱللَّهُ﴾ فاعل. هذا، والمسموع من بني تميم: إنما هو مجرد رفع ما بعد (إلا) في تلك الشواهد ونحوها، وكونه بدلًا أو غيره من تخريج النحاة؛ فلِمَ اختاروا البدلية على جعله مبتدأ حذف خبره ـ مع أنه مقيس عند الجميع، كما مر نظيره؛ إلا أن يكون قد سُمِع منهم جر (ما) بعد (إلا)؛ تبعًا لمجرور قبلها. «الخضري» (١/ ٢٠٥).

(١) ليس في (ع).
(٢) من (س).
(٣) في (ح): «شبه نفي».
(٤) في (ح): «اتباعها».
(٥) كتب في حاشية (س): «وقرينه».
(٦) ليس في (ح).
(٧) في (ع): «بهذا».
(٨) في (ع): «الذي ذكره على»، وفي (س)، (ح): «ذكره».
(٩) العبارة في (ص): «وقرر هذا التقييد ذكره». والمعنى واحد.
(١٠) في (ع): «المنفي».
(١١) في (ح): «كلام المصنف».
(١٢) في (س)، (ك)، (ح): «منفصلًا». والمعنى واحد، وكلا العبارتين مستعملٌ في كتب النحو.
(١٣) في (م): «وهو: الذي».

مذهب تميم في الاستثناء المنقطع

Black plate (764,1)

أي: اخْتِيرَ إتباعُ ما اتَّصلَ، ووَجَبَ نَصْبُ ما انْقَطَعَ ـ عندَ غيرِ بني تَمِيمٍ، وأمَّا بَنُو تَمِيمٍ: فيُجِيزُونَ[1] إتباعَ المنقطِعِ. واللهُ أعلم.

[ص] [٣١٨] وغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ[2][3] فِي النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِي[4]، ....

تقدم المستثنى على المستثنى منه

---

(١) في (س): «فيجوزون».

(٢) أي: مستثنى سابق على المستثنى منه. والمراد: غير نصبه على الاستثناء؛ فيدخل فيه نصبه على الاتباع الآتي في المرفوع. وهذا البيت تقييد لقوله: **(وبعد نفي...)** إلخ. «الخضري» (١/ ٢٠٥).

(٣) وهذا السبق: إما أن يريد به السبق المطلق؛ سواء كان سبقًا على جزأي الجملة معًا، أو: أحدهما دون الآخر، أعني: أن يكون السبق على المستثنى منه وحده دون العامل، فإن كان الأول: فهو غير صحيح؛ إذ لا يجوز تقدم المستثنى على الجملة كلها أصلًا، فلا تقول: (إلا زيدًا قام القوم)، ولا: (ما إلا زيدًا في الدار أحدٌ)، فإن جاء من ذلك شيءٌ: فهو خاص بالشعر، كقول الشاعر [أبو زبيد الطائي، في «ديوانه» (ص٩٦)] ـ أنشده الزجاجي ـ وغيره. [ينظر: «المقتضب» (١/ ٢٤٥)، و«أمالي القالي» (١/ ١٧٦)]:

(خلا أنَّ العِتاقَ مِنَ المطايا ... أحَسْنَ بهِ فهنَّ إليهِ شُوسُ)

وأما إن أراد الثاني فصحيح؛ إلا أن لفظه لا يقتضيه بخصوصه، فكان كلامه غير محرَّر، وقد وجَّه في «الشرح» (٢/ ٢٩١): امتناع التقديم ـ بأن المستثنى جارٍ من المستثنى منه مجرى الصفة المحضة من الموصوف بها، ومجرى المعطوف بـ(لا) من المعطوف عليه، فكما لا يتقدمان على متبوعهما؛ كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه؛ إلا إذا تقدم ما يشعر به مما هو المسند إليه أو واقع عليه.

والجواب: أن إجازته الرفع على البدل يعيِّن أن التقديم لا يكون إلا على المستثنى منه خاصةً؛ لأنك إذا قلتَ: (إلا زيدٌ لم يقم القوم) لم يصح أن يكون واحدٌ منهما بدلًا، وكذلك: (إلا زيدٍ لم أمر بإخوتك)، ... وما أشبه ذلك، فلا بدَّ من محل يتصور فيه البدل، وذلك لا يكون إلا عند توسط المستثنى.

هذا وجهٌ من الاعتذار جارٍ، ويمكن أن يعتذر عنه: بأنه قد ذهب في ذلك مذهب من رأى جواز التقديم على الجملة بأسرها، حكاه ابن الأنباري «الإنصاف» (١/ ٢١٢)؛ عن الكسائي من الكوفيين، وعن الزجاج من البصريين. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٧١).

(٤) أي: قليلًا.

Black plate (765,1)

[ص] [٣١٨] .... وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ(١)(٢)

[ش] [إذا تَقَدَّمَ المُسْتَثْنَى على المُسْتَثْنَى مِنْهُ(٣)(٤)](٥)، فإمَّا أنْ يَكونَ الكلامُ مُوجَبًا أو غيرَ مُوجَبٍ. إنْ(٦) كانَ مُوجَبًا: وَجَبَ نَصْبُ المستثنَى، نحوُ: (قامَ إلَّا زيدًا القومُ)، وإنْ كانَ غيرَ مُوجَبٍ: فالمختارُ نَصْبُه، فتقولُ(٧): (ما

---

(١) قال الشاطبي في «المقاصد» (٣/ ٣٧٤): «قوله: (ولكن نصبه اختر إن ورد) عبارة غير محررة؛ وذلك: أن الكلام مفروض على أن التقديم قياسٌ لا أنه سماع، وهذه العبارة تؤذن بأنه سماع لا قياس، ألا ترى أن قوله: **(إن ورد...)** إنما معناه: إن ورد في السماع، إذ لا يقال فيما كان قياسًا: الوجه فيه كذا إن ورد عن العرب؛ لأن ما ورد عن العرب، وكان الكلام فيه موقوفًا على الورود عنهم بعيدٌ من أن يقال: إنه قياس! **وأيضًا**: فإن قوله: (نصبه اختر...) مع قوله: (إن ورد...) كالمتناقض؛ فإنه إذا توقف الحكم باختيار النصب على وروده، فوروده لا بد أن يكون منصوبًا أو مرفوعًا، وعلى كِلا التقديرين: لا اختيار فيه؛ إذ لا يقال إلا كما سمع، فثبت أن قوله: (إن ورد...)، غير محصل ولا محرَّر، فلو قال مثلًا: (ولكن نصبه قد اعتمد)، أو ما أشبهه مما يزيل ذلك اللفظ المشكل: لكان أولى. ولا جواب لي عنه الآن. ونصبه مفعول (اختر) قدم عليه».

(٢) أي: السابق، والرواية: كسر (إنَّ)؛ أي: إن أردت ورود السابق؛ أي: النطق به فاختر نصبه، أو: إن ورد السابق عن العرب؛ فاختر نصبه؛ أي: احكم باختياره، وإلا فالوارد متَّبع نصبًا أو غيره. «الخضري» (١/ ٢٠).

(٣) أي: بدون عامله ـ كما مثله؛ لامتناع تقديمه عليهما معًا عند المصنف.

(٤) (م) لتقديم المُسْتَثْنَى ثلاثُ صُوَرٍ:

الأُولَى: أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى المستثنَى منه فقطْ.

والثانيةُ: أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى العَامِلِ فيه فقطْ، ويَتَقَدَّمَ المستثنَى منه، نحوُ قولِكَ: (القومَ إلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتُ).

والثالثةُ: أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى المستثنَى منه وَعَلَى العَامِلِ فيه جميعًا، نحوُ: (إلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتُ القومَ)، وفي هذه خِلافٌ (م).

(٥) العبارة في (ص): «إذا وجب تقديم المستثنى على المستثنى».

(٦) في (ع)، (م): «فإن».

(٧) في (ص)، (ح): «نحو».

صور تقديم المستثنى

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

قامَ إلا زيدًا القومُ)، ومنه قولُه[1][2]:

١٦٧ ـ وَمَا لِيَ[3] إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إِلَّا [١١٠/ظ] مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ[4]

وقد رُوِيَ رَفْعُه، فتقولُ: (ما قامَ إلَّا زيدٌ القومُ)، قالَ سِيبَوَيْهِ[5]: حَدَّثَنِي يُونُسُ أَنَّ قَوْمًا يُوثَقُ بِعَرَبِيَّتِهِم يقولون: (ما لي إلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ)، [6][وأَعْرَبُوا الثانِيَ بَدَلًا[7] مِنَ الأَوَّلِ؛ على القلبِ (لهذا السبب)[8]، ومنه قولُه[9]:

١٦٨ ـ فَإِنَّهُمُ[10] يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ[11]]

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٨٩): «قائله: هو الكميت بن زيد الأسدي؛ شاعر إسلامي، وهو الكميت الأصغر».

(٢) ليس في (ع).

(٣) في (ع)، (م): «فمالي». وهما روايتان.

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (مالي إلَّا آلَ أحمدَ)، وقولُه: (إلَّا مَذْهَبَ الحقِّ)؛ حَيْثُ نَصَبَ المستثنَى بـ(إلَّا) فِي الموضعيْنِ؛ لأنَّه مُتَقَدِّمٌ عَلَى المستثنى منه، والكلامُ منفيٌّ، وهذا هو المختارُ (م).

(٥) «الكتاب» (٢/ ٣٣٧)، ونصه: وحدثنا يونس: أن بعض العرب الموثوق بهم، يقولون: (ما لي إلا أبوك أحد)، فيجعلون (أحدًا) بدلًا، كما قالوا: (ما مررتُ بمثله أحد)، فجعلوه بدلًا. وإن شئتَ قلت: (مالي إلا أبوك صديقًا)، كأنك قلتَ: (لي أبوك صديقًا)، كما قلتَ: (مَن لي إلا أبوك صديقًا)، حين جعلتَه مثلَ: (ما مررتُ بأحدٍ إلا أبيك خيرًا منه). وعبارة ابن عقيل أخذها من عبارة ابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/ ٢٩٠)، و«شرح الكافية» (٢/ ٧٠٤).

(٦) ما بين المعكوفين من (ع)، (م).

(٧) أي: بدل كل من كل؛ لأن العامل فرّغ لما بعد (إلا) فهو معرب بما يقتضيه العامل، والمؤخر عام أريد به الخصوص؛ فصح إبداله من المستثنى، وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض، فقلب المتبوع تابعًا، كما في نحو: ما مررت بمثلك أحد. «الخضري» (١/ ٢٠٦).

موضع صحة إبدال المستثنى منه من المستثنى

(٨) ليس في (ع).

(٩) هو: حسان بن ثابت في «ديوانه» (ص٣١٧)، ط. البرقوقي.

(١٠) الذي في «شرح التسهيل» (٢/ ٢٩٠)، و«شرح الكافية» (٢/ ٧٠٥)، و«شرح ابن الناظم» (ص٢١٨)، و«التذييل» (٨/ ٢٣٧): «لأنهم». والأمر سهلٌ.

(١١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (إلَّا النَّبِيُّونَ)؛ حَيْثُ رَفَعَ المستثنَى مَعَ تَقَدُّمِهِ عَلَى المستثنَى =

فمعنى[1] البيتِ: أنه قد وَرَدَ في المُسْتَثْنَى السابقِ غيرُ النصبِ، وهو الرفعُ، وذلك إذا كانَ الكلامُ غيرَ مُوجَبٍ، نحوُ: (ما قامَ إلَّا زَيْدٌ القومُ). ولكنَّ المُخْتارَ نَصْبُه.

وعُلِمَ مِن تَخْصِيصِه وُرُودَ غَيْرِ النصبِ بالنفي: أنَّ المُوجَبَ يَتَعَيَّنُ فيه النصبُ، نحوُ: (قامَ إلَّا زيدًا القومُ). (والله أعلم)[2].

[ص] [٣١٩] وإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ[3] (إلَّا) لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ (الَّا) عُدِمَا

الاستثناء المفرغ

= منه، والكلامُ منفيٌّ، والرفعُ فِي مثلِ ذَلِكَ غيرُ المختارِ، وإنما المختارُ نَصْبُه، هَذَا هو الظاهِرُ.

وقد خَرَّجَه بعضُ النُّحاةِ عَلَى غيرِ ظاهرِهِ؛ لِيُطابِقَ المختارَ عندَهم، فذَهَبُوا إِلَى أنَّ قولَه: (النَّبِيُّونَ) معمولٌ لِمَا قبلَ (إلَّا)؛ أي: أنَّهُ فَاعِلُ (يَكُنْ)، فيَكُونُ الكلامُ استثناءً مُفَرَّغًا؛ أي: لم يُذْكَرْ فيه المستثنَى منه، وقولُه: (شَافِعُ) بدلَ كلٍّ مِمَّا قبلَه، ويَكُونُ الأمرُ عَلَى عكسِ الأصلِ، فالذي كَانَ بَدَلًا صار مُبْدَلًا منه، والذي كَانَ مُبْدَلًا منه قد صارَ بدلًا، وتَغَيَّرَ نوعُ البدلِ؛ فصارَ **بدلَ كلٍّ**، بعدَ أنْ كَانَ **بَدَلَ بعضٍ** (م).

(١) في (ع): «فمعنى هذا». (٢) من (ع).

(٣) «السابق»: عبارة عن العامل الطالب، و(**إلا**): مفعولٌ بـ(سابق)؛ لأنه اسم الحرف؛ حكاه على العادة في الاصطلاح، و(**لما**) متعلق بـ(**يفرغ**)، و(**بعد**) على حذف المضاف إليه، وهو الضمير العائد على (**إلا**)، والتقدير: وإن يفرغ عاملٌ سابقٌ أداة الاستثناء لما بعدها يكن ذلك الواقع بعد إلا في الإعراب ـ كما يكون لو عدمت من الكلام.

شروط التفريغ

فإن قيل: من شرط التفريغ: أن يتقدم الكلام نفي، أو استفهام، أو نهي، كقولك: (ما زيدٌ إلا قائمٌ)، و(هل أنت إلا قائمٌ)، ومنه في القرآن: ﴿قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥]، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، ونحو ذلك. والناظم لم يأت بما يعطي اشتراطه بتصريحٍ أو إيماءٍ، فالظاهر: أن هذا تقصير، وإلا فمن أين يفهم له ذلك الشرط، وكلامه في «التسهيل» (ص١٠١): أصح؛ حيث قال بعدما ذكر التفريغ: «ولا يفعل ذلك؛ دون نهيٍ، أو نفيٍ صريحٍ، أو مؤولٍ».

قال الشاطبي في «المقاصد» (٣/٣٧٨ ـ ٣٧٩): «الجواب من وجهين: =

Black plate (768,1)

إذا تَفَرَّغَ سابقُ (إلَّا) لِمَا بعدَها؛ أي: لم يَشْتَغِلْ بما يَطْلُبُه، كانَ الاسمُ الواقِعُ بعدَ (إلَّا) مُعْرَبًا بإعرابِ[1] ما يَقْتَضِيهِ ما قبلَ (إلَّا) قبلَ دُخُولِها، وذلك نحوُ: (ما قامَ إلَّا زيدٌ، وما ضَرَبْتُ إلَّا زيدًا، وما مَرَرْتُ إلَّا بِزَيْدٍ)، فـ(زيدٌ): فاعلٌ مرفوعٌ بقامَ، و(زيدًا): منصوبٌ بضَرَبْتُ، و(بِزَيْدٍ): مُتَعَلِّقٌ بـ(مَرَرْتُ)، كما لو لم تَذْكُرْ (إلَّا).

وهذا هو الاستثناءُ المُفَرَّغُ[2]، ولا يَقَعُ في كلامٍ مُوجَبٍ[3]، فلا تقولُ: (ضَرَبْتُ إلَّا زَيْدًا). والله ﷻ أعلم.

= أحدهما: إمكان أن يكون ترك ذلك لما لم يستقم التفريغ إلا كذلك، فإن الإيجاب لا يصح فيه ذلك، لو قلت: (قام إلا زيد)، و(ضربت إلا زيدًا): لم يكن كلامًا مستقيمًا، بخلاف ما إذا لم يكن موجبًا.

والثاني ـ وهو أشبه ـ: أن كلامه فيما تقدم إنما هو على الاستثناء الواقع بعد النفي وشبهه من لدن قوله: **(وبعد نفي أو كنفي انتخب)** إلى هٰهنا؛ فيكون فصل التفريغ إذًا داخلًا تحت ذلك التقييد، ومنتظمًا في سلكه».

(١) في (ص): «إعراب».

(٢) (م) يجوزُ تفريغُ العَامِلِ المتقدِّمِ عَلَى إلَّا بالنظرِ إِلَى جميعِ المعمولاتِ؛ كالفَاعِلِ، ونائبِه، والمفعولِ به، ويُسْتَثْنَى من ذلك: المَفْعُولُ معه، والمصدرُ المؤكِّدُ لعاملِه، والحالُ المؤكِّدَةُ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: (مَا سِرْتُ إلَّا والليلَ)، ولا أنْ تقولَ: (مَا ضَرَبْتُ إلَّا ضَرْبًا)، ولا أنْ تقولَ: (لا تَعْثُ إلَّا مُفْسِدًا)؛ وَذَلِكَ لأنَّ الكلامَ فِي هذه المُثُلِ ونحوِها يَتَنَاقَضُ صَدْرُهُ مَعَ عَجُزِهِ (م).

(٣) (م) أَطْلَقَ الشارحُ القولَ بعدمِ وقوعِ الاستثناءِ المفرَّغِ فِي الكلامِ الموجَبِ، ولم يُفَرِّقْ بينَ أنْ يَكُونَ مَا بعدَ إلَّا فَضْلَةً وَإِنْ يَكُونَ عُمْدَةً، وللنحاةِ فِي هَذَا الموضعِ مذهبانِ:

أَحَدُهما: أنَّهُ لا يقعُ بعدَ الإيجابِ مُطْلَقًا؛ كَمَا يَقْتَضِيهِ إطلاقُ الشارِحِ، وَهوَ مَذْهَبُ الجمهورِ، واختارَه الناظِمُ. والسرُّ فِي ذلك: أنك لو كنتَ تقولُ: (ضَرَبْتُ إلَّا زَيْدًا)، لكانَ المعنَى: أنك ضَرَبْتَ جَمِيعَ الناسِ إلَّا زيدًا، وهذا مستحيلٌ، وقيامُ قرينةٍ تَدُلُّ عَلَى أنك تُرِيدُ بالناسِ جماعةً مخصوصةً، أو: أنك قَصَدْتَ إِلَى المبالغةِ، بجعلِ الفِعْلِ الواقعِ عَلَى بعضِ الناسِ واقعًا عَلَى كلِّهم؛ تَنْزِيلًا لهذا البعضِ مَنْزِلَةَ الكلِّ؛ لِعَدَمِ الاعتدادِ بما عدا هَذَا البعضِ ـ أمرٌ نادرٌ، فلا يُجْعَلُ له حُكْمٌ. =

الفرق بين ما بعد إلا: يكون فضلة أو عمدة

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[ص] [٣٢٠] وأَلْغِ (إلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَـ(لَا تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا)

[ش] إذَا كَرَّرْتَ (إلَّا)(1) لِقَصْدِ التوكيدِ(2): لم تُؤَثِّرْ فيما دَخَلَتْ عليه شيئًا، ولم تُفِدْ غيرَ تَأْكِيدِ(3) الأُولَى، وهذا معنى إِلْغَائِها(4)، وذلك في البدلِ(5) والعطفِ(6)، نحوُ: (ما مَرَرْتُ بأحدٍ إلَّا زَيْدٍ(7)، إلَّا أَخِيكَ)، فـ(أَخِيكَ) بَدَلٌ مِن (زَيْدٍ)، ولم(8) تُؤَثِّرْ(9) فيه (إلَّا) شيئًا؛ أي: لم تُفِدْ(10) فيه(11) [١١٠/و] استثناءً مُسْتَقِلًّا(12)، وكأنَّكَ قُلْتَ: ما مَرَرْتُ بأحدٍ إلَّا زَيْدٍ(13) أَخِيكَ، ومِثْلُه: (لا تَمْرُرْ بهم إلَّا الفتَى إلَّا العَلَا(14))، والأصلُ: لا تَمْرُرْ بهم إلَّا الفتَى العَلَا، فـ(15) (العَلا): بَدَلٌ مِن (الفتَى)، وكُرِّرَتْ (إلَّا) توكيدًا(16).

ومثالُ العَطْفِ: (قامَ القومُ إلَّا زَيْدًا، وإلَّا عَمْرًا) والأصلُ: [قام

= والمَذْهَبُ الثاني: لابنِ الحاجِبِ، وخُلاصتُه: أنَّهُ يجوزُ وُقوعُ الاستثناءِ بعدَ الإيجابِ بشرطَيْنِ:
الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ مَا بعدَ إلَّا فَضْلَةً.
والثاني: أنْ تَحصُلَ فائدةٌ، وَذَلِكَ كقولِكَ: (قَرَأْتُ إلَّا يومَ الجُمُعَةِ). فَإِنْ كَانَ عُمْدَةً، أو لم تَحْصُلْ فائدةٌ: لم يَجُزْ (م).

(1) في الإيجاب أو النفي؛ كما يفهمه الإطلاق هنا، والتقييد بعده.
(2) في (ك)، (ح): «التأكيد». (3) في (م): «توكيد».
(4) فالمراد إلغها عن إفادة معنى الاستثناء أو عنه وعن العمل فيه. «الخضري» (١/ ٢٠٦).
(5) أي: بدل الكل كما مثل، وكذا البعض والاشتمال والاضراب؛ كـ(ما أعجبني أحد إلا زيد؛ إلا وجهه أو علمه أو عمرو).
(6) بخصوص الواو. (7) في (ص): «زيدًا».
(8) في (م): «ولم». (9) في (س): «يؤثر».
(10) في (س): «يفد». (11) ليس في (ص)، (ح).
(12) ليس في (ك).
(13) في (ص): «زيدًا».
(14) رسمت في (س) في الموضعين، وفي (ح) في الأول فقط: «العلي».
(15) في (س)، (ح): «و». (16) في (ح): «تأكيدًا».

القوم][١] (إلَّا زيدًا وعمرًا)، ثُمَّ كُرِّرَتْ (إلَّا) تَوْكِيدًا، ومِنه قولُه[٢]:

١٦٩ ـ هَلِ[٣] الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا[٤]

والأصلُ: وطُلُوعُ الشمسِ، و[٥]كُرِّرَتْ (إلَّا) توكيدًا.

وقد اجْتَمَعَ تَكْرَارُهَا في البَدَلِ والعَطْفِ ـ [في قَوْلِهِ][٦][٧]:

١٧٠ ـ ما لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهْ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهْ[٨]

والأصلُ: إلَّا عَمَلُه رَسِيمُه ورَمَلُه، فـ(رَسِيمُه): بَدَلٌ مِن (عَمَلُه)، و(رَمَلُه): معطوفٌ على (رَسِيمُه)، وكُرِّرَتْ (إلَّا) فيهما[٩] تَوْكِيدًا. والله أعلم بالصواب.

[ص][٣٢١] وإنْ تُكَرَّرْ (لَا) لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ[١٠] دَعْ ـ

[٣٢٢] في وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إِلَّا) اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي

التكرار للتوكيد

---

(١) من حاشية (س)، تصحيحًا.

(٢) هو: أبو ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيُّ ـ كما في «ديوان الهذليين» (١/ ٢١)، و«شرح أشعار الهذليين» (١/ ٧٠).

(٣) في (ع): «وما».

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (وإلَّا طُلُوعُ الشمسِ)؛ حَيْثُ تَكَرَّرَتْ (إلَّا)، ولم تُفِدْ غَيْرَ مجرَّدِ التوكيدِ، فأُلْغِيَتْ، وعُطِفَ مَا بعدَها عَلَى مَا قبلَها. ونظيرُ زيادةِ (إلا) فِي هَذَا الموضعِ: زيادةُ (لا) فِي نحوِ قولِكَ: «مَرَرْتُ برجُلٍ لا كريمٍ ولا شجاعٍ»، فالواوُ عاطفةٌ لِمَا بعدَ (لا) الثانيةِ، عَلَى مَا بعدَ (لا) الأُولى، ولَيْسَتْ (لا) الثانيةُ إلا زائدةً؛ لِمُجَرَّدِ تأكيدِ أنَّ مَا بعدَها مَعْطُوفٌ عَلَى مَدْخُولِ الأُولى (م).

(٥) في (ص)، (ح): «فكررت».

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٩٤): «قائله: هو راجز من الرجاز، لم أقف على اسمه».

(٧) في (ح): «حيث قال».

(٨) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (إلَّا رَسِيمُهُ وإلَّا رَمَلُهْ)؛ حَيْثُ تَكَرَّرَتْ (إلا) فِي البَدَلِ والعطفِ، ولم تُفِدْ غَيْرَ مجرَّدِ التوكيدِ، وقد أُلْغِيَتْ (م).

(٩) في (ع): «فيها».

(١٠) المراد به ما قبل (إلا).

[ش] إذا كُرِّرَتْ (إلَّا) لِغَيْرِ التأكيدِ[١]، وهي: التي يُقصَدُ بها ما يُقصَدُ[٢] بما قبلَها مِن الاستثناءِ، ولو أُسْقِطَتْ: لَمَا فُهِمَ ذلك[٣]، فلا يَخْلُو: إمَّا أنْ يكونَ الاستثناءُ مُفَرَّغًا، أو غيرَ مُفَرَّغٍ.

فإنْ[٤] كانَ مُفَرَّغًا: شَغَلْتَ العاملَ بواحدٍ[٥]، ونَصَبْتَ الباقيَ، فتقولُ: (ما قامَ إلَّا زَيْدٌ إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا)، ولا يَتَعَيَّنُ واحدٌ مِنها[٦] لِشَغْلِ[٧] العاملِ؛ بل أيُّها[٨] شِئْتَ[٩] شَغَلْتَ العاملَ به، ونَصَبْتَ الباقيَ، وهذا معنى قولِهِ: (فَمَعْ تَفْرِيغ[١٠]...) إلى آخرِهِ؛ [١١١/و] أي: فَمَعَ[١١] الاستثناءِ المُفَرَّغِ[١٢] اجْعَلْ تأثيرَ العاملِ في واحدٍ مِمَّا اسْتَثْنَيْتَهُ بـ(إلَّا)، وانْصِبِ الباقِيَ[١٣].

وإنْ كانَ الاستثناءُ غيرَ مُفَرَّغٍ، وهو[١٤] المرادُ بقولِهِ:

[ص] [٣٢٣] ودُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ ... نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ، وَالْتَزِمِ

---

(١) في (م): «التوكيد».
(٢) مطموسة بالمداد في (ص).
(٣) في (ص): «من ذلك».
(٤) في (ص)، (ك)، (ح): «إن».
(٥) في (ص): «به». ثم صحَّحها كالمثبت.
(٦) في (س): «منهما».
(٧) في (ك): «فشغل».
(٨) في (ح): «أيهما».
(٩) في (إذا): «إذا».
(١٠) في (ع): «التأثير...» إلخ.
(١١) في (م): «ومع».
(١٢) سمي بذلك؛ لتفرغ العامل لما بعد (إلا) في الظاهر؛ وإن كان معموله في الحقيقة. وهو المستثنى منه مقدرًا، ويجوز التفريغ لجميع المعمولات؛ إلا المفعول معه، والمصدر، والحال: المؤكدين؛ فلا يقال: (ما سرت إلا والنيل)، و(ما ضربت إلا ضربًا)، و(لا تعث إلا مفسدًا)؛ لتناقضه بالنفي والإثبات، وأمَّا: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، فتقديره: (إلا ظنًّا عظيمًا)، فهو نوعي لا مؤكد. «الخضري» (١/٢٠٦).
(١٣) وجوبًا بالامتناع شغل العامل بأكثر من واحد، ولا يجوز على قصد بدل البداء؛ لأن (إلا) حينئذ تكون مؤكدة. الخضري (١/٢٠٧).
(١٤) في (م): «وهذا هو».

علة تسمية "الاستثناء" بالمفرغ

[٣٢٤] وانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ … مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ[١] دُونَ[٢] زَائِدِ

[٣٢٥] كَـ(لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِي) … وحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

فلا يَخْلُو إمَّا أنْ [تَتَقَدَّمَ المُسْتَثْنَيَاتُ][٣] على المستثنَى منه أو تَتَأَخَّرَ، فإنْ[٤] تَقَدَّمَتِ المستثنيَاتُ: وَجَبَ نَصْبُ الجميعِ[٥]، سواءٌ كانَ الكلامُ مُوجَبًا أو غيرَ مُوجَبٍ، نحوُ: (قامَ إلَّا زَيْدًا إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا القومُ، وما قامَ إلَّا زيدًا إلا عمرًا إلَّا بكرًا القومُ)، وهذا معنى قولِهِ: (ودُونَ تَفْرِيغٍ...) البيتَ.

وإنْ تَأَخَّرَتْ: فلا يَخْلُو: إمَّا أنْ يكونَ الكلامُ مُوجَبًا أو غيرَ مُوجَبٍ[٦]، فإنْ[٧] كانَ مُوجَبًا: وَجَبَ نصبُ الجميعِ، فتقولُ: (قامَ القومُ[٨] إلَّا زيدًا إلا عمرًا إلَّا بكرًا)، وإنْ كانَ غيرَ موجَبٍ: عُومِلَ واحدٌ منها بما[٩] كانَ يُعامَلُ به لو لم يَتَكَرَّرْ الاِسْتِثْنَاءُ، فيُبْدَلُ مِمَّا قبلَه، وهو المختارُ، أو يُنْصَبُ، وهو قليلٌ ـ كما تَقَدَّمَ، وأمَّا باقيها: فيجِبُ نصبُه، وذلك نحوُ: (ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ إلَّا عمرًا إلَّا بكرًا)، فـ(زيدٌ): بَدَلٌ مِن

---

(١) قال الصبان [«حاشيته» ٢/ ٢٢٤]: «قال المكودي «شرحه» (ص١٢٩) بتصرف): قوله: (كَمَا لَوْ كَانَ): في موضع الحال من واحد؛ لتخصيصه بالصفة، أو هو صفة بعد صفة، و(ما) زائدة و(لو) مصدرية أو العكس، و(كان) تامة، و(دون زائد): حال من الضمير في (كان)، والكلام على تقدير مضاف؛ أي: وجيء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه. ويلزم على ما قاله المكودي: تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه! وفيه تسمحٌ؛ فالأولى: جعل الجار والمجرور خبر محذوف، والجملة حال من واحد أو صفة له؛ أي: وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف؛ أي: مجيئًا كوجوده إلخ ويمكن جعل ما اسمًا واقعًا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة أو صفة».

(٢) في (ك): «غير». (٣) في (س): «يتقدم المستثنى».

(٤) في (ص)، (ك)، (ح): «إن».

(٥) بعدها في (ص): «كفوات المشاكلة». (٦) ليس في (ع).

(٧) في (ص)، (ح): «إن». (٨) ليس في (ص).

(٩) في (ك): «معاملة ما».

(أحد)، وإنْ شِئْتَ أَبْدَلْتَ غيرَه مِن الباقينَ، ومِثْلُه[1] قولُ المصنِّفِ: (لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ [١١١/ظ] إِلَّا عَلِيٌّ)، فـ(امْرُؤٌ): بَدَلٌ مِن الواوِ في[2] (يَفُوا)، وهذا معنى قولِهِ: (وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ...) إلى آخرِهِ؛ أي: وانْصِبِ المُسْتَثْنَيَاتِ كُلَّها إذا تَأَخَّرَتْ عن المستثنى منه، إنْ كانَ الكلامُ مُوجَبًا، وإنْ كانَ غيرَ مُوجَبٍ: فجِئْ بواحدٍ منها مُعْرَبًا بِمَا كانَ يُعْرَبُ به لو لم [تتكَرَّرِ المستثنَيات][3]، وانْصِبِ الباقِيَ.

ومعنى[4] قولِهِ: (وحُكْمُها في القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ) أنَّ ما تَكَرَّرَ[5] مِن المُسْتَثْنَيَاتِ حُكْمُه في المعنى حكمُ المستثنَى الأَوَّلِ[6]، فيَثْبُتُ له ما يَثْبُتُ للأَوَّلِ مِن الدخولِ[7] والخروجِ[8]، ففي قولِكَ[9]: (قامَ القومُ إلَّا زيدًا إلَّا عمرًا إلَّا بكرًا): الجميعُ مُخْرَجُونَ[10]. وفي[11] قولِكَ: (ما قامَ[12] القومُ[13] إلَّا زَيْدًا إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا (الجميعُ دَاخِلُونَ)، [وكذا

---

(١) في (ك): «ومنه».
(٢) في (ع): (من).
(٣) في (م): «يتكرر المستثنى».
(٤) في (ع)، (ك): «فمعنى».
(٥) في (ك)، (م): «يتكرر».
(٦) أي: إذا لم يكن استثناء بعضها من بعض ـ كما مثله. فإن أمكن ذلك كله نحو: (على عشرة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين): فقيل: الحكم كذلك. وإن الكلَّ خارج من أصل العدد، فيكون في المثال مقرًّا بواحد، ولكن الصحيح: أنَّ كل عدد مستثنى مما قبله فيكون مقرًّا بسبعة. وطريق معرفته: أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية؛ وهي الأولى والثالثة والخامسة، وتخرج منها: مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية؛ وهي الثانية والرابعة والسادسة مثلًا، أو: تسقط آخر الأعداد مما قبله، ثم باقيه مما قبله، وهكذا فما بقي فيهما فهو المراد. «الخضري» (٢٠٧/١).
(٧) أي: إن كان الكلام منفيًّا.
(٨) أي: إن كان موجبًا؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات عكسه.
(٩) ليس في (ك). والذي في (ص): «قوله».
(١٠) في (ص): «يخرجون»، وفي (ك)، (ح): «خارجون».
(١١) في (ح): «وكذا في».
(١٢) في (ع)، (ص): «ما قام أحد».
(١٣) ليس في (س)، (ح).

متى يثبت حكم الأول للمستثنيات عند التكرار ؟

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

في قولِكَ: ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ إلَّا عمرًا إلَّا بكرًا؛ (الجميعُ داخلون)[(١)][(٢)]. والله أعلم[(٣)].

[ص] [٣٢٦] واستثنِ مجرورًا بـ(غيرٍ) معربًا بما المستثنىَ بـ(إلا) نسبا

[ش] اسْتُعْمِلَ بمعنى (إلَّا) في الدَّلالةِ على الاستثناءِ ألفاظٌ؛ فَمِنها[(٤)]: ما هو **اسمٌ**، وهو (غيرٌ وسُوَى وسِوَى وسَوَاءٌ)، ومنها: ما هو **فِعْلٌ**، وهو (ليسَ)، و(لا يكونُ)، ومِنها: ما يكونُ فِعْلًا وحرفًا، وهو (عَدَا وخَلَا وحَاشَا)، وقد ذَكَرَها المصنِّفُ كلَّها.

فأمَّا (غيرٌ وسِوَى وسُوَى وسَوَاءٌ): فحُكْمُ المُسْتَثْنَى بها الجرُّ؛ لإضافتِها إليه، وتُعْرَبُ (غيرُ) بما كانَ يُعْرَبُ به المستثنَى معَ (إلَّا)، فتقولُ: (قامَ القومُ غيرَ زيدٍ)؛ بنصبِ (غيرَ)، كما تقولُ: (قامَ القومُ إلَّا زَيْدًا)، بنصبِ (زيدٍ)، وتقولُ: (ما قامَ أحدٌ غيرُ زَيْدٍ وغيرَ زَيْدٍ) بالْإتْبَاعِ والنصبِ، والمختارُ [١١٢/و]: الإتباعُ؛ كما تقولُ: (ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ وإلَّا زيدًا)، وتقولُ: (ما قامَ غيرُ زيدٍ)؛ فتَرْفَعُ (غَيْر) [وجوبًا، كما تقولُ: (ما قامَ إلَّا زيدٌ) برَفْعِهِ[(٥)]][(٦)] وجوبًا، وتقولُ: (ما قامَ أحدٌ غيرَ حِمارٍ)؛ بنصبِ (غَيْرَ) ـ عندَ غيرِ بني تَمِيمٍ، وبالإتباعِ: عندَ بني تَمِيمٍ، كما تَفْعَلُ[(٧)] في قولِكَ[(٨)]: (ما قامَ أحدٌ[(٩)] إلَّا [حِمَارٌ، وإلَّا][(١٠)] حِمارًا).

وأمَّا (**سِوَى**): فالمشهورُ فيها: كسرُ السينِ[(١١)] والقصرُ، ومِن

(١) ما بين القوسين ليس في (س)، (ح).
(٢) ما بين المعكوفين: سقط من (ع).
(٣) ما بين القوسين المزدوجين ـ مكانه في (ص): «يدخلون».
(٤) في (م): «منها».
(٥) في (س)، (ح): «برفع زيد».
(٦) ليس في (ص).
(٧) في (س)، (ص)، (ح): «تقول».
(٨) ليس في (ع).
(٩) في (س)، (ص)، (ح): «القوم».
(١٠) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ص)، (ح).
(١١) ظاهره: أنه يستثنى بها في جميع لغاتها، ومحل ذلك: ما لم تكن الأولى بمعنى =

العربِ: مَن يَفْتَحُ سِينَها ويَمُدُّ، ومِنهم: مَن يَضُمُّ سِينَها ويَقْصُرُ، ومنهم: مَن يَكْسِرُ[١] سِينَها ويَمُدُّ، وهذه اللغةُ[٢] لم يَذْكُرْها المصنِّفُ، وقلَّ مَن ذَكَرَها، ومِمَّن ذَكَرَها الفاسِيُّ في [(شَرْحِهِ للشاطبيَّةِ)][٣].

ومَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[٤] والفَرَّاءِ[٥] وغيرِهما: أنها لا تكونُ إلا ظرفًا، فإذا قلتَ: (قامَ القومُ سِوَى زيدٍ)، فـ(سِوَى) ـ عندَهم: منصوبةٌ على الظرفيَّةِ، وهي مُشْعِرَةٌ بالاستثناءِ، ولا تَخْرُجُ عندَهم عن الظرفيَّةِ؛ إلَّا في ضرورةِ الشعرِ[٦].

واختارَ المصنِّفُ أنها كـ(غَيْرٍ)؛ فتُعَامَلُ بما تُعَامَلُ به[٧] (غَيْر)؛ مِن

= مستوٍ؛ نحو ﴿مَكَانًا سُوًى ۝٥٨﴾ [طه: ٥٨]، أي: مستو طريقنا وطريقك إليه ـ كما قاله المفسرون. [ينظر: «تفسير الطبري» (١٦/٨٨ ـ ٩٠)]. ولا الثانية بمعنى وسط نحو: ﴿فألقوه في سواء الجحيم﴾ [الصافات: ٩٧]، أو تام: نحو هذا درهم سواء، أو مستوٍ نحو: ﴿فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾ [النحل: ٧١]؛ أي: مستوون فلا يستثنى بشيء من ذلك. «الخضري» (١/٢٠٨).

(١) مطموسة بالمداد في (ص).

(٢) ليس في (ع).

(٣) في (س): «شرح الشاطبية». وتسمى «اللآلي الفريدة»، ومؤلفها: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي المغربي، المتوفى (٦٥٦هـ). وينظر في المسألة: «إصلاح المنطق» (ص١٠٣)، «المقصور والممدود» (ص٦٢).

(٤) «الكتاب» (١/٣٧).

(٥) كما في «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/٣١٦).

(٦) فلا ترد الأبيات الآتية عليه، لكن يرد عليه الحديثان الآتيان، أما الأول: فلأنها خرجت فيه عن الظرفية إلى شبهها، وأما الثاني: فخرجت فيه عنهما، ولا ضرورة فيهما. وحمل ذلك على الشذوذ، كما حمل عليه قول بعض العرب: أتاني سواك لا يليق، وأما قول أبي حيان: لا يحتج بالأحاديث على إثبات القواعد: فهو مردود. أفاده «الخضري» (١/٢٠٩).

(٧) أي: من وقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع، وجرّ ما بعدها بالإضافة، وجواز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها ووقوعها صفة لنكرة أو شبهها، وقبولها تأثير العامل. أفاده «الخضري» (١/٢٠٩).

مذهب سيبويه في "سوى"

الرفعِ والنصبِ والجر[١]، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ[٢]:

[ص][٣٢٧] ولِـ(سِوًى، سُوًى، سَوَاءٍ) اجْعَلَا عَلَى الأَصَحِّ مَا لِـ(غَيْرٍ) جُعِلَا

فمِن اسْتِعْمَالِها مجرورةً: قولُه ﷺ: «دَعَوْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا»[٣]، وقولُه ﷺ: «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي [١١٢/ظ] الثَّوْرِ الأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الأَبْيَضِ»[٤]، وقولُه[٥]:

١٧١ ـ ولا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ[٦] مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا[٧] مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا[٨]

ومِن اسْتِعْمَالِها مَرْفُوعَةً: قَوْلُهُ[٩]:

---

(١) ليست في (ك). (٢) في (ع): «بقول المصنف».

(٣) أخرجه مسلم (٣٦٥).

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٢٩)، ومسلم (٢٢٢).

(٥) في (ع)، (م): «قول الشاعر». قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١٠١): «قائله: هو المرار بن سلامة العجلي».

(٦) في (ك): «بالفحشاء»، وفي «الإنصاف» لابن الأنباري (١/ ٢٣٩): «المكروه».

(٧) في «الكتاب»؛ الموضع (١/ ٤٠٨): «قعدوا».

(٨) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (مِن سَوَائِنَا)؛ حَيْثُ خَرَجَتْ فيه سَوَاءٌ عن الظَّرْفِيَّةِ، واسْتُعْمِلَتْ مجرورةً بـ(مِن)، مُتَأَثِّرَةً به، وَهوَ عندَ سِيبَوَيْهِ وأَتْبَاعِهِ معدودٌ من ضروراتِ الشعرِ.
قالَ الأَعْلَمُ فِي «شرحِ شواهدِ سِيبَوَيْهِ» [ينظر: «شرح أبيات سيبويه» (١/ ٢٨١)] ـ عندَ الكلامِ عَلَى هَذَا البيتِ: «أرادَ غَيْرَنَا، فوَضَعَ (سَوَاءً) موضِعَ (غيرٍ) ضرورةً، وَكَانَ يَنْبَغِي: أَلَّا يُدْخِلَ (من) عليها؛ لأنَّها لا تُسْتَعْمَلُ فِي الكلامِ إِلَّا ظرفًا، ولكنَّه جَعَلَها بمنزلةِ (غيرٍ)؛ فِي دخولِ (مِن) عليها؛ لأنَّ معناها كمعناها».اهـ.
ومثلُ هَذَا البيتِ ـ فِي استعمالِ (سِوَى) مجرورةً للضرورةِ عندَه ـ قولُ الأَعْشَى؛ مَيْمُونِ بنِ قَيْسٍ:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

وقولُ عُثْمَانَ بنِ صَمْصَامَةَ الجَعْدِيِّ:

عَلَى نُعْمِنَا، لَا نُعْمِ قَوْمٍ سِوَائِنَا هِيَ الْهَمُّ والأحلامُ لَوْ يَقَعُ الحُلْمُ (م)

(٩) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٩٩): «قائله: هو ابن المولى؛ وهو محمد بن عبد الله بن مسلم المدني».

حكم المستثنى بسوى

١٧٢ ـ وإذا تُباعُ كريمةٌ أَوْ تُشْتَرَى ... فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي[١]

وقولُه[٢]:

١٧٣ ـ وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا ... نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

فـ(سِوَاكَ)[٣]: مرفوعٌ بالابتداءِ، و(سِوَى العُدْوَانِ): مرفوعٌ بالفاعليَّةِ، ومِن استعمالِها منصوبةً على غيرِ[٤] الظرفيَّةِ قول[٥]:

١٧٤ ـ لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ ... وإنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى[٦]

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (فسِوَاكَ)؛ فإنَّ (سِوَى): قد خَرَجَتْ عن الظَّرْفِيَّةِ، ووَقَعَتْ مُبْتَدأً مُتَأَثِّرًا بالعَامِلِ، وهذا العاملُ هنا معنويٌّ، وَهوَ الابتداءُ، وَهوَ يَرُدُّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ والجمهورُ: مِن أنَّ (سِوَى) لا تَخْرُجُ عن النصبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وسَنَذْكُرُ فيما بعدُ أقوالَ العلماءِ فِي هَذَا الموضوعِ (م).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/١٠٩٧): «قائله: هو الفند الزماني، واسمه: شهل بن شيبان، وليس في العرب (شهل)؛ بالشين المعجمة غيره».

(٣) في (ص): «سوى». (٤) ليس في (ك).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/١١٠٧): «لم أظفر بشيء يدل على اسم قائله».

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (وَإنَّ سِوَاكَ)؛ حَيْثُ فَارَقَتْ (سِوَى) الظَّرْفِيَّةَ ووَقَعَتِ اسمًا لإنَّ؛ فتَأَثَّرَتْ بالعَامِلِ الَّذِي هو (إنَّ) المُؤَكِّدَةُ. ومثلُ هَذَا البيتِ ـ فِي وُقُوعِ سِوَى منصوبةً بالعَامِلِ ـ الشاهدُ رَقْمُ (١٧٥) الآتي (ص٢٣٤)، وقولُ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيِّ (البَيْتُ ١٧، من الكَلِمَةِ ١١٤).

وصَرَمْتُ حَبْلَكِ إِذْ صَرَمْتِ؛ لأَنَّنِي ... أُخْبِرْتُ أَنَّكِ قَدْ هَوِيتِ سِوَانَا

وكلُّ هذه الشواهدِ دالَّةٌ عَلَى أنَّ هذه الكَلِمَةَ ليسَتْ ملازمةً للنصبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ـ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ، والخليلُ، وجمهورُ البَصْرِيِّينَ، وادِّعَاؤُهُمْ: أنَّ ذلك خاصٌّ بضرورةِ الشعرِ ـ معَ كثرةِ مَا وَرَدَ منه ـ مِمَّا لا يجوزُ أنْ يُلْتَفَتَ إِلَيْهِ أو يُؤْخَذَ به، وتأويلُ هذه الشواهدِ الكثيرةِ ـ ممَّا لا تَدْعُو إِلَيْهِ ضرورةٌ، ولا يُمْكِنُ ارْتِكَابُهُ إلَّا مَعَ التمَحُّلِ والتكَلُّفِ، ولَئِنْ ذَهَبْنَا إِلَى ارْتِكَابِهِ: لم يَبْقَ تَأْصِيلُ قَوَاعِدِ النحوِ مُمْكِنًا.

وقد اخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي خُرُوجِ (سِوَى) بجميعِ لُغَاتِها عن النصبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَى التأَثُّرِ بالعواملِ والوقوعِ فِي مواقعِ الإعرابِ المختلفةِ، ولهم فِي ذلك ثلاثةُ مذاهِبَ:

سوى ليست ملازمة للنصب على الظرفية

=

لا تَخْرُجُ عن الظرفيَّةِ إلَّا في ضرورةِ الشعرِ، وما[١] اسْتُشْهِدَ به على خلافِ ذلكَ مُحْتَمِلٌ[٢] التأويلَ[٣]. والله تعالى أعلم بالصواب.

[ص] [٣٢٨] واسْتَثْنِ نَاصِبًا بِـ(لَيْسَ، وخَلَا) و(بِعَدَا) وبِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)

حكم المستثنى بليس وخلا وعدا ويكون

[ش] أي: اسْتَثْنِ بِـ(ليسَ) وما بعدَها ناصبًا المُسْتَثْنَى، فتقولُ: (قامَ القومُ ليسَ زيدًا، وخَلَا زيدًا، وعَدَا زيدًا، ولا يكونُ زَيْدًا)، فـ(ـزيدًا)[٤] في قولِكَ: (ليسَ زيدًا، ولا يكونُ زيدًا)؛ منصوبٌ على أنه خبرُ (ليس، ولا يكونُ)، واسْمُهما: ضميرٌ مستترٌ، والمشهورُ: أنه عائدٌ على البعضِ؛ المفهومِ من القومِ[٥]، والتقديرُ: (ليسَ بعضُهم زيدًا)، و(لا يكونُ بعضُهم زيدًا). وهو مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا، وفي قولِكَ: (خَلَا زَيْدًا، وعَدَا زَيْدًا) منصوبٌ على المفعوليَّةِ، و(خَلَا [١١٣/و] وعَدَا) فِعلانِ، فاعِلُهما في المشهورِ: ضميرٌ عائدٌ على البعضِ المفهومِ من القومِ؛ كما تَقَدَّمَ، وهو مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا[٦]،

---

(١) في (س): «ومما»! (٢) في (م): «يحتمل».

(٣) أي: بأنه ضرورة أو شاذ. (٤) في (ص): «فزيدٌ».

(٥) (م) للنُّحاةِ فِي مَرْجِعِ الضَّمِيرِ المُسْتَكِنِّ فِي يَكُونُ من قولِكَ: (قامَ القومُ لا يَكُونُ زَيْدًا)، والمُسْتَكِنِّ فِي ليسَ مِن قولِكَ: (قامَ القومُ ليسَ زَيْدًا)؛ ثلاثةُ أقوالٍ معروفةٍ:
الأوَّلُ: أنَّ مَرْجِعَه: هو البعضُ المفهومُ مِن الكلِّ السابقِ؛ الَّذِي هو المُسْتَثْنَى منه، فتقديرُ الكلامِ: قامَ القومُ لا يَكُونُ هو (أي: بعضُ القومِ) زيدًا، فهو مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ [النساء: ١١]، وهذا أشهرُ المذاهبِ فِي هذه المسألةِ.
الثاني: أنَّ مَرْجِعَهُ اسْمُ فاعلٍ مأخوذٌ من الفِعْلِ العَامِلِ فِي المستثنَى منه، فتقديرُ الكلامِ: قامَ القومُ لا يَكُونُ هو (أي: القائمُ) زيدًا.
الثالثُ: أنَّ مَرْجِعَه هو مصدرُ الفِعْلِ السابقِ العَامِلِ فِي المُسْتَثْنَى منه والمُستثنَى نَفْسِه، عَلَى تقديرِ مُضافٍ، وتقديرُ الكلامِ عَلَى هذا: قامَ القومُ لا يَكُونُ هو (أي: القيامُ) قيامَ زيدٍ. **ويُضَعِّفُ الوجهيْنِ** ـ الثانِيَ والثالثَ ـ أنَّ الكلامَ قد لا يَكُونُ مشتمِلًا عَلَى فِعْلٍ، نحوُ قولِكَ: (القومُ إخوَتُكَ لا يَكُونُ زيدًا) (م).

(٦) لأن هذه الأفعال محمولة على (إلا) في تلو المستثنى لها؛ ليكون ما بعدها في =

والتقديرُ: خَلَا بَعْضُهم زيدًا، وعَدَا بَعْضُهم زيدًا. ونَبَّهَ بقولِهِ: (وبِيَكُونُ بَعْدَ (لَا))، وهو قَيْدٌ في (يكون) فقطْ، على أنه[1] لا يُسْتَعْمَلُ[2] في الاستثناءِ مِن لفظِ الكونِ غيرُ يكونُ، وأنها لا تُسْتَعْمَلُ فيه (إلَّا) بعدَ (لا)، فلا تَسْتَعْمِلُ فيه بعدَ غَيْرِها من أدواتِ النفيِ، [نحوُ: (لم ولنْ ولَمَّا وإنْ ومَا)[3]][4].

[ص][٣٢٩] واجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكُونُ) إِنْ تُرِدْ وبعدَ (ما) انْصِبْ وانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

أي: إذا لم تَتَقَدَّمْ (ما) على (خَلَا وعَدَا) - فاجْرُرْ بهما إنْ شِئْتَ، فتقولُ: (قامَ القومُ خَلَا زَيْدٍ وعَدَا زَيْدٍ)، فـ(خَلا) و(عَدَا): حَرفا جَرٍّ، ولم يَحْفَظْ سِيبَوَيْهِ[5] الجرَّ بهما، وإنما حَكَاهُ الأخفشُ[6]، فمِن الجرِّ بِـ(خَلَا) قولُه[7]:

١٧٥ ـ خَلَا اللَّهِ لا[8] أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً[9] مِنْ عِيَالِكَا[10]

= صورة المستثنى بـ(إلا)، وظهور الفاعل يفصل بينهما فيفوت الحمل. «الخضري» (١/ ٢١٠).

(١) في (ك): «أنها». (٢) في (ك): «تستعمل».

(٣) ما بين القوسين فيه تقديم وتأخير في (م).

(٤) ما بين المعكوفين سقط من (ك). (٥) كما في «التذييل» (٨/ ٤٥).

(٦) انظر: «شرح الرضي» (١/ ٢٣٠)، و«الغرة شرح اللمع» لابن الدهان (٢/ ١٣٩).

(٧) نسبه في «خزانة الأدب» (٣/ ٣١٤) للأعشى.

(٨) في (ع): «ما». (٩) في (ص): «شيعة».

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (خَلَا اللهِ)، وفي هذه الكَلِمَةِ وَحْدَها شاهدانِ للنحاةِ: أَمَّا الأَوَّلُ: فحيثُ اسْتَعْمَلَ الشاعرُ (خلا) حرفَ جَرٍّ، فجَرَّ بِهِ: لفظَ الجلالةِ، وذَكَرَ الشارحُ: أنَّ هَذَا مِمَّا نَقَلَه الأخفشُ، وأنَّ سِيبَوَيْهِ لم يَحْفَظْ مِن العربِ الجرَّ بـ(خلا)، وهذا نَقْلٌ غيرُ صحيحٍ؛ بل نَقَلَه سِيبَوَيْهِ فِي «كِتَابِهِ» صَرِيحًا (١/ ٣٧٧)؛ حَيْثُ يقولُ: «أَمَّا (حاشَ): فليسَ باسمٍ، ولكنَّه حرفٌ يَجُرُّ مَا بعدَه، كَمَا تَجُرُّ (حتَّى) مَا بعدَها، وفيه معنى الاستثناءِ، وبعضُ العربِ يقولُ: (مَا أنا من القومِ خَلَا عبدِ اللهِ) (بالجرِّ)، فجَعَلُوا (خَلَا) بمنزلةِ (حاشا)، فإذا قلتَ: (مَا خلا): فليسَ فيه إلا النصبُ؛ لأنَّ (مَا) اسمٌ، ولا تكونُ صِلَتَها إلَّا للفعلِ هنا». اهـ.

وأمَّا الشاهدُ الثاني: فحيثُ قَدَّمَ الاستثناءَ؛ فجَعَلَه أوَّلَ الكلامِ قبلَ المُسْتَثْنَى مِنه، =

Black plate (781,1)

= وقبلَ العَامِلِ فِي المستثنَى منه، وَذَلِكَ جائزٌ عندَ الكُوفِيِّينَ، نَصَّ عليه الكِسَائِيُّ، وإليه ذَهَبَ أبو إسحاقَ الزَّجَّاجُ، وذَهَبَ البَصْرِيُّونَ: إِلَى أنَّ ذلك لا يجوزُ، وأجازَ الفريقانِ جميعًا: تقديمَ المستثنَى عَلَى المستثنَى منه، بشرطِ أنْ يَتَقَدَّمَ العاملُ فِي المُسْتَثْنَى منه، أو بعضِ جملةِ المستثنَى منه.

وأُجِبُ ـ فِي هَذَا الموضِعِ ـ أنْ أُبَيِّنُ لكَ صورةَ تَقْدِيمِ المستثنَى، ورَأْيَ النحاةِ فِي كلِّ صورةٍ منها؛ لِيَتَّضِحَ لكَ الأمرُ غايةَ الوُضُوحِ، ولتكونَ عَلَى بَصِيرَةٍ تامَّةٍ، فأقولُ: إنَّ صورةَ تقديمِ المستثنى ـ ثلاثةٌ:

الصورةُ الأُولى: أنْ يَتَقَدَّمَ المستثنَى عَلَى المستثنَى منه وحدَه، ومنه بيتُ الشاهِدِ (رَقْم ١٦٧)، ومنه قولُ الآخَرِ:

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا ... إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ

ولا يَخْتَلِفُ الكُوفِيُّونَ والبَصْرِيُّونَ فِي جَوَازِ هذه الصورةِ.

الصورةُ الثانيةُ: أنْ يَتَقَدَّمَ المُسْتَثْنَى عَلَى العَامِلِ فِي المُسْتَثْنَى مِنه وَحْدَهُ، نحوُ قولِكَ: (القومُ إلَّا زيدًا ضَرَبْتُ)؛ بِنَصْبِ القومِ عَلَى أنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لـ(ضَرَبْتُ).

وللنحاةِ خلافٌ فِي هذه المسألةِ، ولهم فيها ثلاثةُ أقوالٍ:

الأَوَّلُ: حاصِلُه أنَّهُ يجوزُ تقديمُ المستثنَى عَلَى العَامِلِ فِي المستثنى منه إذا تَقَدَّمَ المستثنى منه، مُطْلَقًا، نعني: سواءٌ أكانَ العاملُ فِي المستثنى منه متصرِّفًا أم كَانَ جامدًا.

والقولُ الثاني: أنَّهُ لا يجوزُ مُطْلَقًا.

والقولُ الثالثُ: التفصيلُ؛ فَإِنْ كَانَ العاملُ فِي المستثنَى منه متصرِّفًا، نحوُ قولِكَ: (إِخْوَتُكَ إلَّا زيدًا حَضَرُوا)؛ جازَ التقديمُ، وَإِنْ كَانَ العاملُ فِي المستثنَى منه غيرَ مُتَصَرِّفٍ، نحوُ قولِكَ: (إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدًا عَسَى أنْ يَفْلَحُوا)؛ لم يَجُزِ التقديمُ.

الصورةُ الثالثةُ: أنْ يَتَقَدَّمَ المُسْتَثْنَى عَلَى المستثنَى منه وَعَلَى العَامِلِ جميعًا، وَعَلَى ذلك: يَقَعُ المستثنَى فِي أوَّلِ الكلامِ، ومن شواهدِهِ البيتُ الَّذِي مَعَنا، وقد اخْتَلَفَ فِي هذه الصورةِ الكُوفِيُّونَ والبَصْرِيُّونَ. فأمَّا **الكُوفِيُّونَ** فقالوا: يجوزُ تقديمُ المستثنَى عَلَى المستثنَى منه وَعَلَى العَامِلِ جميعًا، وبعبارةٍ أُخْرَى قالُوا: يجوزُ أنْ يَقَعَ المستثنَى فِي أوَّلِ الكلامِ؛ لأنَّ العربَ قد اسْتَعْمَلَتْهُ مُقَدَّمًا، ولأنَّه جازَ تقديمُه عَلَى المستثنَى منه من غيرِ ضرورةٍ، فيجوزُ تقديمُه عليه وَعَلَى العَامِلِ. وأمَّا **البَصْرِيُّونَ** فقالوا: لا يجوزُ تقديمُ المستثنَى عَلَى المستثنَى منه وَعَلَى العَامِلِ جميعًا. وشَبَّهُوا المستثنَى بالبدلِ، وشَجَّعَهُم عَلَى هَذَا التشبيهِ أنَّ المُسْتَثْنَى يُعْرَبُ =

مواضع جواز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

ومن الجرِّ بـ(عَدَا): قولُه[١]:

١٧٦ ـ تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ　　عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ[٢]

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلًا وأَسْرًا　　عَدَا الشَّمْطَاءِ [والطِّفْلِ الصَّغِيرِ[٣]][٤]

فإنْ تَقَدَّمَتْ عليهما (ما): وَجَبَ النصبُ بهما، فتقولُ: (قامَ القومُ ما خَلَا زَيْدًا، وما عَدَا زَيْدًا[٥]، فـ(ما) مَصْدَرِيَّةٌ و(خلا وعدا) صِلَتُها[٦]، وفَاعِلُهما: ضميرٌ مُسْتَتِرٌ يعودُ على البعضِ[٧]؛ كما تَقَدَّمَ تَقْرِيرُه، و(زيدًا) مفعولٌ، وهذا معنى قولِهِ[٨]: (وبعدَ (ما) انْصِبْ)، هذا [١١٣/ظ] هو

= بَدَلًا فِي بعضِ الأمثلةِ، ولَمَّا كَانَ البَدَلُ: لا يجوزُ تقديمُه عَلَى المُبْدَلِ مِنه، فما أَشْبَهَ البَدَلَ يَأْخُذُ حُكْمَهُ. وفي قَوْلِهِ: **(لا أَرْجُو سِوَاكَ)** شاهدٌ ثالثٌ، وحاصِلُه: أنَّ **(سِوَى)** قد تُفَارِقُ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ؛ فتَتَأَثَّرُ بالعواملِ، وقد وَقَعَتْ هنا مَفْعُولًا به (م).

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/١١٠٥): «لم أقف على اسم قائلهما».

(٢) في (ك): «النشور».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(عَدَا الشَّمْطَاءِ)**؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ **(عَدَا)** حرفَ جَرٍّ، فجَرَّ **(الشَّمْطَاءَ)** به، ولم يَحْفَظْ سِيبَوَيْهِ الجرَّ بِـ(عَدَا)، ولا ذَكَرَه أبو العبَّاسِ المبرِّدُ، أمَّا الجرُّ بِـ(خَلا): فقد عَرَفْتَ: أنَّ الصحيحَ فِي النقلِ عن سِيبَوَيْهِ؛ أنَّهُ قد رَوَاهُ عن بعضِ العربِ (م) بتصرف.

(٤) في (ص): «والشيخ الكبير».　　(٥) في (ع): «عمرو».

(٦) في (س)، (ح): «صلتهما».

(٧) أي: عند البصريين؛ أي: (أقام القوم خلا بعضهم زيدًا). قال الدسوقي: «والمراد: البعض المبهم ومجاوزته؛ إنما تكون بمجاوزة الكل فاندفع ما يقال: إن القصد إخراج المستثنى بالمرة، ولا يلزم من مجاوزة البعض مجاوزة الكل». «الحامدي على الكفراوي»، (ص٢٨٣)، ط. العلمية، بيروت.

وقال الصبان «حاشيته» (٢/٢٤٠): «ولي هٰهنا احتمال؛ وهو أن يكون مرجع الضمير في (خلا وعدا وحاشا) نفس الاسم السابق، لكن التزم فيه التذكير والإفراد؛ ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بـ(إلا)، ولجريان ذلك مجرى الأمثال التي لا تغير ـ كما قالوه في (حبذا زيد)، حيث التزم تذكير اسم الإشارة وإفراده لذلك».

(٨) ليس في (ص).

المشهورُ، وأجازَ الكِسَائِيُّ: الجرَّ بهما بعدَ (ما) على جَعْلِ (ما) زائدةً، وجَعْلِ (خلا وعدا): حرفي جرٍّ، فتقولُ: (قامَ القومُ ما خَلَا زَيْدٍ وما عَدَا زَيْدٍ)[١]، وهذا معنى قولِهِ: (وانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ)، وقد حَكَى الجَرْمِيُّ في (الشرحِ) الجرَّ بعدَ ما عن بعضِ[٢] العربِ[٣]. والله ﷻ أعلم بالصواب.

[ص] [٣٣٠] وحيثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

[أي: إنْ جَرَرْتَ بـ(خَلَا وعَدَا) فهما (حرفا جرٍّ)[٤]، وإنْ نَصَبْتَ بهما: فهما فعلانِ[٥][٦]، وهذا مِمَّا لا خِلافَ فيه][٧] (بين النحويين)[٨].

والله أعلم.

[ص] [٣٣١] وكَـ(خَلَا): (حَاشَا)، ولا تَصْحَبُ (ما) وقيلَ: (حَاشَ وحَشَا) فاحْفَظْهُمَا

[ش] المشهورُ: أنَّ (حاشا)؛ لا تكونُ إلَّا حَرْفَ جَرٍّ، فتقولُ: (قامَ القومُ

(حاشا) لا تكون إلا حروف جر

---

(١) في (ك): «تقديم وتأخير». (٢) ليس في (ك).

(٣) انظر: «التذييل والتكميل» (٨/ ٣١٢).

(٤) في (ص): «حرفان».

(٥) (م) قد اسْتَشْهَدَ الشارحُ للجرِّ بـ(عَدَا وخَلَا)، ومن شواهدِ النصبِ بـ(خَلا) قولُ لَبِيدٍ:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

ومن النصبِ بها بعد (ما) قولُ الشاعِرِ:

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُولَعُ(م)

(٦) لوقوعهما موقع (إلا)، ونصب الاسم بعدهما على أنه مفعول به؛ لأنهما متعديان بمعنى (جاوز)، أما (عدا) فتعدى قبل الاستثناء أيضًا؛ كـ(عدا فلانٌ طوره)؛ أي: جاوزه. وفي «القاموس» (١/ ١٣٠٩): أنه يتعدى بنفسه وبعن، ومعناه: جاوز وترك.

وأما (خلا): فأصله لازم؛ نحو: خلا المنزل من أهله، وقد يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه، والتزم ذلك في الاستثناء لينصب ما بعدها كالذي بعد (إلا)؛ وحسن ذلك: أن كلَّ مَن خلا عن شيء فقد جاوزه. أفاده «الخضري» (١/ ٢١٠).

(٧) ما بين المعكوفين سقط من (ك).

(٨) من (ح).

حاشا زَيْدٍ)؛ بِجَرِّ (زيدٍ)، وذَهَبَ الأخفشُ[١] والجَرْمِيّ[٢][٣] والمازِنِيُّ والمُبَرِّدُ[٤] وجماعةٌ مِنهم المصنِّفُ[٥]، إلى أنها مِثْلُ (خَلَا) تُسْتَعْمَلُ[٦] فِعْلًا؛ فتَنْصِبُ ما بعدَها، وحرفًا[٧] فتَجُرُّ ما بعدَها، فتقولُ: قامَ القومُ (حَاشَا زَيْدٍ، وحاشا زَيْدًا)[٨]، وحَكَى جماعةٌ: منهم الفَرَّاءُ[٩] وأبو زيدٍ الأنصاريُّ، والشَّيْبَانِيُّ[١٠]: النصبَ بها[١١]، ومنه (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ولِمَنْ يَسْمَعُ[١٢]؛ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الإِصْبَعِ[١٣])، وقولُه[١٤]:

١٧٧ ـ حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ[١٥] عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالدِّينِ[١٦]

وقولُ المصنِّفِ: (ولا تَصْحَبُ ما) معناه: أنَّ (حَاشَا) مثلُ (خَلَا) في

---

(١) انظر: «الأصول» (١/ ٣٠٣).
(٢) انظر: «شرح الكتاب» (٩/ ٢٠).
(٣) في (س)، (ص): «والحرمي».
(٤) في «المقتضب» (٤/ ١٩٨).
(٥) «شرح التسهيل» (٢/ ٣٠٦)، وانظر: «التذييل والتكميل» (٣/ ٦٢٧).
(٦) في (ص): «فتستعمل».
(٧) في (ص): «وفعلًا»! وهو سهوٌ.
(٨) في (ن): «حاشا زيدًا، وحاشا زيدٍ».
(٩) قال السيرافي في «شرح الكتاب» (٩/ ١٩): «فأما الفرَّاءُ: فزعمَ أنَّ (حاشا) فعلٌ، وزعم أنه لا فاعل له، وهذا ظريف؛ وهو كالمحال؛ لأن الفعل لا يكون بغير فاعل، وزعم أن الأصل (حاشا لزيد)، فكثر الكلام حتى أسقطوا اللام، وخفضوا بها». انظر: «شرح الجمل» لابن الضائع (٢/ ٩٧٦).
(١٠) الذي في (ك): «الكسائي». انظر: «التذييل والتكميل» (٨/ ٣١٨).
(١١) ليس في (ك).
(١٢) في (ح)، (ك): «سمعني». وكتبها ـ أيضًا ـ في حاشية (س).
(١٣) قال ابن السراج في «الأصول» (١/ ٣٥١): «وحكى أبو عثمان المازني؛ عن أبي زيد قال: سمعت أعرابيًّا يقول: اللَّهُمَّ اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطان، وأبا الإصبع».
(١٤) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١١٠٩): «قائله: لم أقف على اسمه». قلت: هو في ديوان الفرزدق؛ (ص٢٦٦)، لكن بلفظ آخر ـ ليس فيه محل الشاهد، وهو:

إلا قريشًا؛ فإن الله فضلها على البرية بالإسلام والخير

(١٥) في (ص)، و«التذييل»: «فضلها».
(١٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**حَاشَا قُرَيْشًا**)؛ فإِنَّه اسْتَعْمَلَ (**حَاشَا**) فِعْلًا، ونَصَبَ بِهِ مَا بَعْدَهُ(م).

أنها تَنْصِبُ ما بعدَها وتَجُرُّه[١]، لَكِنْ[٢] لا تَتَقَدَّمُ عليها (ما)[٣] ـ كما تَقَدَّمُ[٤] ـ على (خَلَا)، فلا تقولُ: (قامَ القومُ [١١٤/و] ما حاشا زَيْدًا). وهذا الذي ذَكَرَه[٥] هو الكثيرُ، وقد صَحِبَتْها (ما) قليلًا؛ ففي مُسْنَدِ أبي أُمَيَّةَ الطَّرْسُوسِيِّ[٦]؛ عن ابنِ عمرَ، (رضي الله عنهما)[٧]: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ؛ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ**[٨]».

---

(١) في (م): «أو تجره».
(٢) في (م): «ولكن».
(٣) ليس في (ص).
(٤) في (ع): «تقدم».
(٥) زاد في (ع): «المصنف».
(٦) في «مسنده» (برقم ٩١). قلت: وأخرجه ـ كذلك ـ أبو داود الطيالسي (١٨١٢)، والطبراني في «الكبير» (٣٧٢)، والحاكم (٥٩٦/٣)؛ وليس في رواية الأخيرين: موضع الشاهد أصلًا. والزيادة من قول ابن عمر رضي الله عنهما وليست من المرفوع في شيء؛ كما فصلت، في رواية أحمد (٢٦٦/٥)، برقم (٥٨٤٨)، ط. شاكر؛ من طريق سالم بن عبد الله.
(٧) من (ع).
(٨) (م) تَوَهَّمَ النُّحَاةُ أَنَّ قَوْلَهُ: (**مَا حَاشَا فَاطِمَةَ**)؛ مِن كلامِ النبيِّ ﷺ، فجَعَلُوا (حاشا) استثنائيَّةً، واسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى أَنَّ (**حاشا**) الاستثنائيَّةَ: يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عليها ما، وَذَلِكَ غيرُ مُتَعَيِّنٍ؛ بل يجوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الكلامُ مِن كلامِ الراوي؛ يُعَقِّبُ بِهِ عَلَى قولِ الرسولِ ﷺ: «**أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ**»، يريدُ الراوي بذلك: أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ عليه الصلاةُ والسلامُ لم يَسْتَثْنِ أحدًا من أهلِ بَيْتِهِ، لا فَاطِمَةَ ولا غَيْرَهَا، فما: نافيةٌ، وحاشى: فِعْلٌ مَاضٍ، وفاعِلُهُ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو ـ يعُودُ إِلَى النبيِّ ﷺ، و(**فاطمةَ**): مَفْعُولٌ به، ولَيْسَتْ (**حاشَا**) هَذِه هِيَ الاستثنائيَّةَ؛ بل هِيَ فعلٌ متصرِّفٌ تامُّ التصرُّفِ تُكْتَبُ أَلِفُهُ ياءً؛ لِكَوْنِهَا رابعةً، ومضارِعُه هو الَّذِي وَرَدَ فِي قولِ النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ:

ولا أَرَى فاعلًا فِي الناسِ يُشْبِهُهُ ... وما أُحَاشِي مِن الأقوامِ مِنْ أَحَدِ

والفرقُ بينَ (**حاشا**) الاستثنائيَّةِ، وهذا الفِعْلِ من سِتَّةِ أَوْجُهٍ:
الأَوَّلُ: أَنَّ الاستثنائيَّةَ تكونُ حَرْفًا وتكونُ فِعْلًا، وهذه لا تكونُ إلا فِعلًا.
والثاني: أَنَّ الاستثنائيَّةَ ـ إِنْ كانَتْ فِعْلًا ـ غيرُ مُتَصَرِّفَةٍ، وهذه مُتَصَرِّفَةٌ.
الثالثُ: أَنَّ فاعلَ الاستثنائيَّةِ مُسْتَتِرٌ وجُوبًا، وهذه كَغَيْرِهَا مِن الأفعالِ ماضِيها، فَاعِلُه مُسْتَتِرٌ جَوَازًا.
=

الفرق بين حاشا الاستثنائية و(أحاشي) الفعلية

Black plate (786,1)

وقولُه(١):

١٧٨ ـ رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا   فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالَا(٢)

ويقالُ في (حَاشَا): (حَاشَ، وحَشَا(٣)). [والله تعالى أعلم بالصواب](٤).

❁ ❁ ❁

= والرابعُ: أنَّ ألفَ الاستثنائيَّةِ تُكْتَبُ أَلِفًا، وهذه تُكْتَبُ أَلِفُها ياءً.

والخامسُ: أنَّ الاستثنائيَّةَ يَتَعَيَّنُ فيها أنْ تكونَ من كلامِ صاحبِ الكلامِ الأوَّلِ السابقِ عليها، وهذه لَيْسَتْ كذلك؛ بل لو تَكَلَّمَ بها صاحبُ الكلامِ الأوَّلِ لقال: مَا أُحَاشِي، أو قالَ: مَا حَاشَيْتُ، كَمَا قالَ النابغةُ الذُّبْيَانِيُّ: (وما أُحَاشِي).

السادِسُ: أنَّ (ما) التي تَسْبِقُ الاستثنائيَّةَ مَصْدَرِيَّةٌ أو زائدةٌ، وأمَّا التي تَسْبِقُ هذه فهي نافيةٌ. فاعْرِفْ ذلك، وكُنْ حَرِيصًا عليه، والله يَنْفَعُكَ به (م).

(١) قال العيني في «المقاصد» (٣/١١٠٨): «قائله: هو الأخطل غوث بن غياث».

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(ما حَاشَا قُرَيْشًا)**؛ حَيْثُ دَخَلَتْ (ما) المصدريَّةُ عَلَى **(حَاشَا)**، وَذَلِكَ قليلٌ، والأكثرُ: أنْ تَتَجَرَّدَ مِنها.

واعْلَمْ أنَّ للنُّحَاةِ فِي كَلِمَةِ (حاشا): ثلاثةُ مَذَاهِبَ:

الأَوَّلُ: أنَّها لا تكونُ إلَّا حَرْفَ جرٍّ، وأنَّ مَا بَعْدَهَا لا يَكُونُ إلَّا مَجْرُورًا، وهذا رَأْيُ سِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (٢/٣٤٩)]، وتَبِعَهُ عليه الزَّمَخْشَرِيُّ [«المفصل» (ص٩٨)، «الكشاف» (٢/٤٦٥)]، وعُذْرُ سِيبَوَيْهِ: أَنَّهُ لم يَسْمَعِ النصبَ بها عن العربِ ولا عَمَّن رَوَاهُ عنهم، وَهوَ لا يُقَيِّدُ إلَّا مَا اتَّصَلَ بسماعِه.

الثاني: أنها لا تكونُ إلا فِعْلًا، لكِنْ يَجُوزُ فيما بعدَها الجرُّ والنصبُ، فَإِنْ جَرَرْتَهُ: فهو من بابِ حذفِ الجرِّ وبقاءِ عملِه، وَإِنْ نَصَبْتَهُ: فهو من بابِ النصبِ عَلَى نَزْعِ الخافِضِ، وأصلُ **(حَاشَا زَيْدٍ)** ـ عندَ هؤلاء ـ **(حاشا لِزَيْدٍ)**.

الثالثُ: أنها تكونُ فِعْلًا، فَيَنْتَصِبُ مَا بعدَها عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ به، وتكونُ حرفَ جَرٍّ، فيُجَرُّ مَا بعدَه به، وهذا مذهَبُ المُبَرِّدِ والمَازِنِيِّ، وتَبِعَهما: ابنُ مالِكٍ، وهذا هو المذهَبُ الَّذِي يُؤَيِّدُهُ السمَاعُ (م).

(٣) رسمت في (س)، (ص): «حشى».

(٤) من (ح).

اختلاف النحاة في (حاشا)

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

الحالُ(١)(*)

....

(١) (م) الحالُ في اللغةِ: مَا عليه الإنسانُ مِن خيرٍ أو شرٍّ، وَهوَ فِي اصطلاحِ علماءِ العربيَّةِ: مَا ذَكَرَه الشارحُ - العلَّامَةُ، ويقالُ: حالٌ وحالةٌ، فيُذَكَّرُ لَفْظُه ويُؤَنَّثُ، ومن شواهدِ تأنيثِ لفظِه: قولُ الشاعرِ:

على حالةٍ لَوْ أنَّ فِي القومِ حَاتِمًا ... على جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

ومن شواهدِ تذكيرِ لفظِه: قولُ الشاعرِ:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حالٌ مِنِ امْرِئٍ ... فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

فإنْ قُلْتَ: فما الأثرُ الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَى تذكيرِ لفظِهِ حينَ أَقُولُ: (حالٌ)؟ وَمَا الأثرُ الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَى تأنيثِ لفظِه حينَ أقولُ: (حالةٌ)؟

فالجوابُ عَلَى ذلك: أنْ نقولَ لكَ: إنَّ **تذكيرَ لفظِه يَدُلُّ عَلَى تذكيرِ معناه**، وحِينَئِذٍ تأتي بالفِعْلِ المسنَدِ إِلَيْهِ مُجَرَّدًا من علامةِ التأنيثِ، فتقولُ: (حَسُنَ حالُ مُحَمَّدٍ، وساءَ حالُ خالدٍ)، وتُعِيدُ الضميرَ إِلَيْهِ مُذَكَّرًا فتقولُ: (حالُ مُحَمَّدٍ أَدَّاهُ إِلَى فِعْلِ مَا فَعَلَ)، وتُشِيرُ إِلَيْهِ باسمِ الإشارةِ الموضوعِ للمذكَّرِ، فتقولُ: (هذا حالُ مُحَمَّدٍ)، وتَصِفُهُ بِوَصْفِ المذكَّرِ فتقولُ: (لِمُحَمَّدٍ حالٌ حَسَنٌ)، **وتأنيثُ لفظِهِ يَدُلُّ عَلَى تأنيثِ مَعْنَاهُ**، وحِينَئِذٍ تأتي بالفِعْلِ المسنَدِ إِلَيْهِ مُقْتَرِنًا بتاءِ التأنيثِ، فتقولُ: (حَسُنَتْ حالةُ مُحَمَّدٍ، وساءَتْ حَالَةُ خالدٍ)، وتُعِيدُ الضميرَ إِلَيْهِ مُؤَنَّثًا، فتقولُ: (حالةُ مُحَمَّدٍ أَدَّتْهُ إِلَى فِعْلِ مَا فَعَلَ)، وتُشِيرُ إِلَيْهِ باسمِ الإشارةِ الموضوعِ للمؤنَّثِ، فتقولُ: (هذه حالةُ مُحَمَّدٍ)، وتَصِفُهُ بِوَصْفِ المؤنَّثِ، فتقولُ: (لِمُحَمَّدٍ حالةٌ حَسَنَةٌ).

فإنْ قُلْتَ: أَذلِكَ وَاجِبٌ فِي الحالَيْنِ؟ عَلَى معنى أَنَّهُ إذا كَانَ لفظُ الحالِ مُذَكَّرًا أَيَلْزَمُنِي أنْ أُعَامِلَهُ فيما ذَكَرْتَ وأَشْبَاهِهِ معاملةَ المذكَّرِ، وإذا كَانَ لفظُ الحالةِ مُؤَنَّثًا أَيَلْزَمُنِي أنْ أُعَامِلَهُ فيما ذَكَرْتَ وأَشْبَاهِهِ معاملةَ المؤنَّثِ؟

فالجوابُ عَلَى ذلك: أنْ نَقولَ لكَ: أَمَّا إذا كَانَ لفظُ الحالِ مذكَّرًا: فليسَ يَلْزَمُكَ أنْ تُعَامِلَه معاملةَ المذكَّرِ؛ بل أنتَ فِي سَعَةٍ من أنْ تُذَكِّرَ معناه أو تُؤَنِّثَه، تقولُ: هَذَا حالٌ، وهذه حالٌ، وتقولُ: حالٌ حَسَنٌ، وحالٌ حَسَنَةٌ، وتقولُ: الحالُ الَّذِي أنا فيه طيِّبٌ، والحالُ التي أنا فيها طيِّبَةٌ، وتقولُ: كَانَ حالُنا يومَ كذا جَميلًا، =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

تعريف الحال

[ص] [٣٣٢] الحالُ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبْ ... مُفْهِمُ (فِي حَالِ)، كَـ(فَرْدًا أَذْهَبُ)

[ش] عَرَّفَ الحالَ بأنه[١]: (الوَصْفُ[٢] الفَضْلَةُ[٣] المنتصِبُ؛ للدَّلالةِ على هَيْئَةٍ[٤])، نحوُ: (فَرْدًا أَذْهَبُ)؛ فـ(فَرْدًا) حالٌ؛ لِوُجُودِ القُيُودِ المذكورةِ فيه، وخَرَجَ بقولِهِ: (فَضْلَةٌ): الوصفُ الواقعُ عُمْدَةً، نحوُ: (زَيْدٌ قائِمٌ).

وبقولِهِ: (**الدال[٥] على الهيئةِ**) التمييزُ المُشْتَقُّ، نحوُ: (لِلَّهِ دَرُّهُ[٦] فَارِسًا)؛ فإنَّه تَمْيِيزٌ لا حالٌ على الصحيحِ؛ إذ (لم[٧] يُقْصَدْ)[٨] به الدَّلالةُ على الهيئةِ؛ بل التعجُّبُ مِن فُرُوسِيَّتِهِ، فهو لِبَيَانِ المتعجَّبِ منه، لا لبيانِ هَيْئَتِهِ، وكذلك (رَأَيْتُ رجلًا راكبًا)؛ فإنَّ (راكبًا): لم يُسَقْ[٩] للدلالةِ على

= وكانَتْ حَالُنا يومَ كذا جميلةً. ونَلْفِتُ نَظَرَكَ إِلَى قولِ الشاعرِ فِي البيتِ المتقدِّمِ:

أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ

فأمَّا إذا كَانَ لفظُ الحالِ مؤنَّثًا: فليسَ لكَ مَعْدًى عن تأنيثِ الفِعْلِ المسنَدِ إِلَى ضَمِيرِها، كَمَا أَنَّهُ ليسَ لكَ مَعْدًى عن الإشارةِ إليها إشارَتَكَ إِلَى المؤنَّثِ، فتقولُ: هذه حالةُ مُحَمَّدٍ، وإلى إعادةِ الضَّمِيرِ إليها مُؤَنَّثًا، فتقولُ: حالةُ مُحَمَّدٍ أَدَّتْ إِلَى مَا حَدَثَ، وإلى وَصْفِها بوصفِ المؤنَّثِ، فتقولُ: حالةٌ طيِّبةٌ.

وبالجُمْلَةِ: إذا أَنَّثْتَ لَفْظَهَا عامَلْتَهَا معاملةَ المؤنَّثِ المَجَازِيِّ التأنيثِ أَلْبَتَّةَ، وإذا ذَكَّرْتَ لَفْظَها: جازَ لكَ أنْ تُعَامِلَهُ مُعَامَلَةَ المذكَّرِ ومعاملةَ المؤنَّثِ (م).

(*) قال الخضري (١/٢١٢): «ألفها بدلعن واو؛ لجمعها على أحوال، وتصغيرها على حويلة، مشتقة من التحول، وهو التنقل».

(١) في (ص): «بأنها».

(٢) المراد به: ما دل على معنًى وذات متصفة به، وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل، والمراد الوصف ولو تأويلًا.

(٣) المراد بها: ما ليس ركنًا في الإسناد، وإن توقف صحة المعنى عليه.

(٤) أي: هيئة صاحبه وصفته وقت وقوع الفعل.

(٥) في (م): «للدلالة». وهي نسخةٌ، كما أشار في حاشية (س)، وقد ساق المثبت ـ في أكثر النسخ ـ بالمعنى، والأمر هينٌ.

(٦) في (س)، (ص)، (ح): «درّك». (٧) في (س): «لا».

(٨) في (ع): «لا تقصد». (٩) في (س): «يشتق».

الهيئةِ؛ بل لتخصيصِ الرجلِ[١]. (وقولُ المصنِّفِ)[٢]: (مُفْهِمٌ فِي حَالِ): هو معنى قولِك[٣]: (للدَّلالةِ على الهيئةِ). [والله تعالى أعلم][٤].

[ص] [٣٣٣] وكونُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا[٥]

أوصاف الحال

[ش] الأكثرُ في الحالِ: أنْ تكونَ[٦] مُنْتَقِلَةً مُشْتَقَّةً[٧].

ومعنى الانتقالِ: ألَّا تكونَ مُلازِمَةً للمتَّصِفِ بها، نحوُ: (جاءَ[٨] زيدٌ راكبًا)، فـ(راكبًا): وصفٌ مُنْتَقِلٌ؛ لجوازِ انفكاكِه عن (زَيْدٍ)؛ بأنْ يَجِيءَ [١١٤/ظ] ماشيًا، وقد تَجِيءُ[٩] الحالُ غيرَ مُنْتَقِلَةٍ[١٠]؛ أي: وَصفًا

منتقلة

مشتقة

---

(١) في (ع): «بالوصف». (٢) في (ع): «وقوله».

(٣) في (ع): «قولي»، وفي (م): «قولنا». والكل سائغ على الالتفات والتقرير.

(٤) من (ح).

(٥) قال الخضري (٢١٢/١): «فائدته ـ مع ما قبله: دفع توهم كون غير الغالب واجبًا في الفصيح، كما قاله ابن قاسم. وضمير ليس: إما للكون فـ(مستحقًّا) بفتح الحاء، أو: للحاء فبكسرها، ومتعلقه حينئذٍ: محذوف؛ أي: ليس مستحقًّا له».

(٦) نقطت بالوجهين في (ص).

(٧) لأنه صفة لصاحبه في المعنى، وهي لا تكون إلا مشتقة.

(٨) في (ك): «جاءني». (٩) نقطت بالوجهين في (ص).

(١٠) (م) تَجِيءُ الحالُ غيرَ مُنْتَقِلَةٍ فِي ثلاثِ مسائلَ:

الأُولى: أنْ يَكُونَ العاملُ فيها مُشْعِرًا بتجدُّدِ صاحِبِها، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ [النساء: ٢٨]، ونحوُ قولِهِم: خلَقَ اللهُ الزرافةَ يَدَيْهَا أطولُ مِن رِجْلَيْهَا، ونحوُ قولِ الشاعِرِ:

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ

البيتَ الَّذِي أنشدَه الشارحُ رَحِمَهُ اللهُ؛ (رَقْم ١٧٩).

الثانيةُ: أنْ تكونَ الحالُ مؤكِّدَةً: إما لِعَامِلِهَا: نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]، وقولِهِ سُبْحَانَهُ؛ [حكاية عن سيدنا عيسى ـ عليه الصلاة والسلام]: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٣٣﴾﴾ [مريم: ٣٣]. وإمَّا مُؤَكِّدَةً لِصَاحِبِهَا: نحوُ قولِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، وإمَّا مُؤَكِّدَةً لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ قَبْلَهَا: نحوُ قولِهِم: (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا).

الثالثةُ: فِي أمثلةٍ مسموعةٍ لا ضَابِطَ لها، كقولِهِم: دَعَوْتُ اللهَ سميعًا، وقولِهِ =

لازِمًا، نحوُ: (دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعًا)، و(خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْها أَطْوَلَ مِن رِجْلَيْهَا)، وقولِهِ[(١)(٢)]:

١٧٩ ـ فَجَاءَتْ[(٣)] بِهِ (سَبْطَ الْعِظَامِ)[(٤)] كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ[(٥)]

[هكذا روى بنصب[(٦)] (يديها) و(أطول)؛ على جعل (يديها) بدلًا من (الزرافة)، ونصب (أطول) على الحال][(٧)].

فـ(سَمِيعًا، وأَطْوَلَ، وسَبْطَ): أحوالٌ، وهي أوصافٌ لازِمَةٌ.

وقد تأتي الحالُ **جامدةً**، ويَكْثُرُ ذلك في مَوَاضِعَ ذَكَرَ المصنِّفُ (بعضَها؛ بقولِهِ)[(٨)]:

= تعالى: ﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، وكقولِهِ جلَّ ذِكْرُهُ: ﴿قَآئِمًا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] (م).

(١) ليس في (ك).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/١١٦٨): «قائله: رجل من بني جِناب، من بلقين، وكانت تحته ابنة عم له، جاء له منها ولد يسمى سيارًا، وكان له ابن آخر من أَمَةٍ، يقال له: حندج، وكانت الحرة إذا رأته يلطف حندجًا ببعض اللطف غضبت عليه، فأنشأ يقول....».

(٣) في (س)، (ع)، والأشموني (٢/٥)، والصبان (٢/٢٥٣): «وجاءت».

(٤) في حماسة الخالِدَين (ص٤٦)، والصناعتين (ص٢٠٣)، وأمالي المرتضي (١/٥٧١)، وعدة مصادر: «عبلَ الذراع». وهما روايتان.

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**سَبْطَ العِظَام**)؛ حَيْثُ وَرَدَ الحالُ وَصْفًا ملازمًا، عَلَى خلافِ الغالبِ فيه من كونِهِ وَصْفًا مُنْتَقِلًا، وإضافةُ (**سَبْط**) لا تُفِيدُهُ تَعْرِيفًا ولا تَخْصِيصًا؛ لأنَّه صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وإضافةُ الصفةِ المشبَّهَةِ إِلَى مَعْمُولِهَا: لا تُفِيدُ التعريفَ ولا التخصيصَ، وإنما تفيدُ رَفْعَ القُبْحِ ـ عَلَى مَا سيأتي بيانُه، فِي بابِ الإضافةِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى (م).

(٦) ولو قال: (يداها أطولُ من رجليها)، لجاز. ولا بد فيه من ضميرٍ يُعلّقه بالأول. لكنه حينئذٍ: يخرج عن باب الحال. ينظر: شرح السيرافي (٢/١٨)، وشرح المفصل (٢/٢٥٩).

(٧) من (ع).

(٨) في (ك): «منها في قوله».

مواضع مجيء الحال جامدة

[ص] [٣٣٤] ويَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ، وفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ

[٣٣٥] كَـ(بِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ) و(كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا) أيْ: كَأَسَدْ

[ش] يَكْثُرُ مَجِيءُ الحالِ جامدةً؛ إنْ دَلَّتْ على سِعْرٍ، نحوُ: (بِعْهُ[1] مُدًّا بِدِرْهَم[2])، فـ(مُدًّا): حالٌ جامدةٌ، وهي[3] في معنى المشتَقِّ؛ إذ المعنَى: (بِعْهُ[4] مُسَعَّرًا كلَّ مُدٍّ بِدِرْهَم).

ويَكْثُرُ جُمُودُها أيضًا: فيما دَلَّ على تَفَاعُلٍ، نحوُ: (بِعْتُهُ[5] يَدًا بِيَدٍ[6])؛ أي: مُنَاجَزَةً، أو على تشبيهٍ، نحوُ: (كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا)؛ أي: مُشْبِهًا الأسدَ، فـ(يَدٍ) و(أَسَدٍ)[7]: جامدانِ، وصَحَّ وُقُوعُهما حالًا؛ لِظُهُورِ

---

(١) في (ص)، (ك): «بعته».

(٢) (م) يجوزُ فِي هَذَا المثالِ وجهانِ:
أَحَدُهما: رَفْعُ المُدِّ.
وثانيهما: نَصْبُه، فأمَّا رَفْعُ (مُدٍّ): فعلى أنْ يَكُونَ مُبْتَدأً، والجارُّ والمجرورُ بعدَه مُتَعَلِّقَانِ بمَحْذُوفٍ خَبَرُ المُبْتَدَأ، وجازَ الابتداءُ بالنكرةِ؛ لأنَّ لها وَصْفًا مَحْذُوفًا، وتقديرُ الكلامِ: بِع الْبُرَّ (مَثَلًا) مُدٌّ مِنه بدِرْهَم، وجملةُ المُبْتَدَأ وخبرِه: فِي مَحلِّ نصبِ حالٌ، والرابِطُ: هو الضَّمِيرُ المجرورُ مَحَلًّا بمِن، ولا يَكُونُ المثالُ ـ عَلَى هَذَا الوجهِ ـ مِمَّا نحنُ بِصَدَدِهِ؛ لأنَّ الحالَ جملةٌ لا مفردٌ جامدٌ، أمَّا نصبُ (مُدٍّ): فعلى أنْ يَكُونَ حالًا، والجارُّ والمجرورُ بَعْدَهُ مُتَعَلِّقٌ بمَحْذُوفٍ صفةٌ له، ويَكُونُ المثالُ حِينَئِذٍ مِمَّا نَحْنُ بِصَدَدِهِ، والمشتَقُّ المُؤَوَّلُ بِهِ ذلك الحالُ: يَكُونُ مأخوذًا من الحالِ وصِفَتِهِ جَمِيعًا، وتَقْدِيرُهُ: مُسَعَّرًا.
ويجوزُ أنْ يَكُونَ هَذَا الحالُ حالًا من فَاعِلِ بِعْهُ، فيَكُونُ (مُسَعِّرًا) الَّذِي تُؤَوِّلُهُ بِهِ بكسرِ العينِ مُشَدَّدَةً اسمُ فاعلٍ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حالًا مِن المفعولِ، فيَكُونُ قولُكَ: (مُسَعَّرًا) بفتحِ العينِ مُشَدَّدَةً اسمَ مفعولٍ (م).

(٣) في (ص)، (ح): «هي».

(٤) في (ص): «بعته».

(٥) في (ص): «بعه».

(٦) هَذَا المثالُ، كالذي قبلَه يجوزُ فيه رَفْعُ (يَدٍ) ونَصْبُه، وإعرابُ الوجهيْنِ هنا؛ كإعرابِهِما فِي المثالِ السابِقِ، والتقديرُ عَلَى الرفعِ: يَدٌ منه عَلَى يَدٍ مِنِّي، والتقديرُ عَلَى النصبِ: يَدًا كائنةً معَ يَدٍ (م).

(٧) في (س)، (ص)، (ح): «يدًا، وأسدًا»؛ على الحكاية.

تَأَوُّلِهما بِمُشْتَقٍّ(١)؛ كما تَقَدَّمَ، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ: (وفي مُبْدِي تَأَوُّلِ)؛

(١) مثلهما: **ما دلَّ على ترتيب**: كـ(ادخلوا رجلًا رجلًا)، أو: (رجلين رجلين)؛ أي: مرتبين، **وضابطه**: أن يذكر المجموع أولًا، ثم يفصل ببعضه مكررًا، **والمختار**: أن كلًّا منهما نصب على الحال ـ وإن كانت الحال هي مجموعها، لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب، جعل في أجزائه؛ كما في حلو حامض، وجعل ابن جني الثاني صفةً بتقدير مضاف؛ أي: رجلًا ذا رجل، أو: مفارق رجل. واستحسن بعضهم عطفه على الأول؛ بتقدير الفاء؛ إذ لا يعطف لفظًا بغيرها. وقال الرضي: وقد تعطف بـ(ثم).اهـ. ومن العطف لفظًا: (ادخلوا الأول فالأول)؛ أي: مرتبين. إلا أن هذا فاته الاشتقاق والتنكير أيضًا؛ لتأوله بهما. فهذه مع ما في المتن: **أربع مسائل** تقع فيها الحال جامدةً؛ مع ظهور تأويلها بالمشتق بلا تكلف، وبقي ست مسائل؛ لا يظهر تأويلها إلا بتكلف، وهي كونها موصوفة نحو: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾ [مريم: ١٧]. بناءً على أن ﴿تمثل﴾ بمعنى (تشخص)، أما على أنه بمعنى (تصور): فنصب ﴿بَشَرًا﴾؛ بإسقاط الباء لا الحال؛ لأن التصور في حال الملكية لا البشرية؛ قاله اللقاني. والفرق بين هذه وبين: (مدًّا بكذا ويدًا بيد) ـ مع أن الكل موصوف ـ: أن المقصود هنا الصفة وحدها، وذكر ما قبلها تمهيدًا وتوطئة لها. ولذلك تسمى حالًا موطئة؛ كالخبر الموطئ في: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [النحل: ٥٥]. والحال في (مدًّا)... إلخ: مجموعهما ـ كما مرَّ. أو: كونها دالة على عدد، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] أو: على طور فيه تفضيل ـ بالضاد المعجمة ـ كـ(هذا بسرًا أطيب منه رطبًا)، أو نوعًا لصاحبها: كـ(هذا مالك ذهبًا)، أو فرعًا له: كـ(هذا حديدك خاتمًا): ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤]، أو: أصلًا له: كـ(هذا خاتمك حديدًا): ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴿٦١﴾﴾ [الإسراء: ٦١]؛ **فهذه** لا تؤول أصلًا، لما فيها من التكلُّف والخفاء؛ بخلاف الأربعة الأولى. ولهذا كثُر وقوعها دون هذه. وقال ابن الناظم (ص٢٣٠، ص٢٤١) ـ تبعًا لـ«شرح الكافية» (٢/ ٧٣٢): يجب تأويل الجميع: أو مقروءًا عربيًّا ومتصفًا بصفات البشر؛ من استواء الخلقة ونحوها، ومعدودًا ومطورًا بطور البسر والرطب، ومنوعًا ومصنوعًا ومتأصلًا. وفيه تكلف، وجعل الموضح السعر من القسم الثاني؛ ليكون المصنف متعرضًا للقسمين فقوله: (وفي مبدي تأول) عطف مغاير، لا عام. لكن فيه أن تأويلها ظاهر بلا تكلف. «حاشية الخضري» (١/ ٢١٣).

أي: يَكْثُرُ مَجِيءُ الحالِ جامدةً؛ حيثُ ظَهَرَ تَأَوُّلُها[1] بِمُشْتَقٍّ.

وعُلِمَ بهذا وما قبلَه: أنَّ قَوْلَ النَّحْوِيِّينَ[2]: **(إنَّ الحالَ يَجِبُ أنْ تكونَ مُنْتَقِلَةً مُشْتَقَّةً)**، معناه: أنَّ ذلك هو الغالِبُ، لا أنه لازِمٌ، وهذا معنى قولِهِ، فيما تَقَدَّمَ: (لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا[3]). والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) في (ح): «تأولهما».

(٢) ينظر: «البديع في علم العربية» لابن الأثير (١/ ١٩٣)، و«اللباب في علل البناء والإعراب» للعكبري (١/ ٢٨٥).

(٣) (م) ذَكَرَ الشارحُ ثلاثةَ مواضِعَ تَجِيءُ فيها الحالُ جامدةً، وَهِيَ فِي تأويلِ المشتقِّ، وهي: أنْ تَدُلَّ الحالُ **عَلَى سِعْرٍ**، أو **عَلَى تَفَاعُلٍ** - ومنه: دَلَالَتُها عَلَى **مُنَاجَزَةٍ** - أو: **عَلَى تَشْبِيهٍ**، وقد بَقِيَتْ خمسةُ مواضعَ أُخرى:

الأَوَّلُ: أنْ تَدُلَّ الحالُ عَلَى ترتيبٍ، كقولِكَ: (ادْخُلُوا الدارَ رَجُلًا رَجُلًا)، وقولِكَ: (سارَ الجُنْدُ رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ)، تُرِيدُ: مُرَتَّبِينَ، **وضابطُ هَذَا النوعِ**: أنْ يُذْكَرَ المجموعُ أَوَّلًا، ثمَّ يُفَصَّلَ هَذَا المجموعُ؛ بذِكْرِ بعضِه مُكَرَّرًا، فالمجموعُ فِي المثالِ الأَوَّلِ: هو الَّذِي تَدُلُّ (الواوُ) عليه، وفي المثالِ الثاني: هو لفظُ (الجُنْدِ)، والحالُ عندَ التحقيقِ: هو مجموعُ اللفظيْنِ، ولكنَّه لَمَّا تَعَذَّرَ أنْ يَكُونَ المجموعُ حالًا: جُعِلَ كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا حالًا، كَمَا فِي الخَبَرِ المتعدِّدِ بغيرِ عاطفٍ فِي نحوِ قولِكَ: الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ، وذَهَبَ ابنُ جِنِّيٍّ إِلَى أنَّ الحالَ هو الأوَّلُ، والثاني مَعْطُوفٌ عليه بعاطفٍ مقدَّرٍ.

المَوْضِعُ الثاني: أنْ تكونَ الحالُ موصوفةً، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقولِهِ: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾ [مريم: ١٧]، وتُسَمَّى هذه الحالُ: (الحالَ المُوَطِّئَةَ).

الموضِعُ الثالثُ: أنْ تكونَ الحالُ دَالَّةً عَلَى عَدَدٍ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

الموضِعُ الرابعُ: أنْ تَدُلَّ الحالُ عَلَى طَوْرٍ فيه تَفْصِيلٌ، نحوُ قَوْلِهِم: (هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنه رُطَبًا).

الموضِعُ الخامِسُ: أنْ تكونَ الحالُ نَوْعًا مِن صَاحِبِها، كقولِكَ: هَذَا مالُكَ ذَهَبًا، أو تكونَ الحالُ فَرْعًا لِصَاحِبِها؛ كَقَوْلِكَ: هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا، وكقولِهِ تعالَى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤]، أو تكونَ الحالُ أصلًا لصاحِبِها؛ =

الحال لا تكون إلا نكرة

[ص] [٣٣٦] والحالُ إنْ عُرِّفَ لَفظًا فاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى، كَـ(وَحْدَكَ اجْتَهِدْ)

[ش] مَذْهَبُ [جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ](١): أنَّ الحالَ لا تكونُ إلَّا نَكِرَةً(٢)، وأنَّ ما وَرَدَ مِنها [١١٥/ظ] مُعَرَّفًا لَفْظًا؛ فهو مُنَكَّرٌ معنًى؛ كقولِهِم(٣): (جَاؤُوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ).

١٨٠ ـ وأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ(٤)..

(وقولك: (جاءت الخيل بدادًا)؛ أي: مبتددين)(٥)، و(اجْتَهِدْ وَحْدَكَ)، و(كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ)(٦)، فـ((الجَمَّاءَ)، و(العِرَاكَ)، و(وَحْدَكَ)،

= كقولِكَ: هَذَا خاتَمُكَ حَدِيدًا، وكقولِهِ تعالى: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴿٦١﴾﴾ [الإسراء: ٦١].

وقد أجْمَعَ النُّحاةُ عَلَى أنَّ المَوَاضِعَ الأَرْبَعَةَ الأُولَى ـ وَهِيَ الثلاثةُ التي ذَكَرَهَا الشارِحُ، والمَوْضِعُ الأوَّلُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ ـ يَجِبُ تَأْوِيلُها بِمُشْتَقٍّ؛ لِيُسْرِ ذلك، وعَدَمِ التكلُّفِ فيه، ثمَّ اخْتَلَفُوا فِي المواضِعِ الأربعةِ الباقِيةِ؛ فذَهَبَ قومٌ مِنهم ابنُ الناظِمِ (ص٢٣٠) إلَى وُجُوبِ تَأْوِيلِهَا أيْضًا؛ لِيَكُونَ الحالُ مُشْتَقًّا عَلَى مَا هو الأصلُ فيها، وذَهَبَ قومٌ: إلَى أنَّهُ لا يَجِبُ تَأْوِيلُها بِمُشْتَقٍّ؛ لأنَّ فِي تَأْوِيلِها بالمشتقِّ تَكَلُّفًا، وفي ذلك مِن التحكُّمِ مَا ليسَ يَخْفَى (م).

(١) في (ع): «الجمهور».

(٢) لأن الغالب تعريف صاحبها، فلو عرفت مع كونها مشتقة؛ لتوهم أنها نعت عند نصب صاحبها، أو خفاء الإعراب، وحمل غير الغالب عليه. «الخضري» (١/ ٢١٣).

(٣) ليس في (ك).

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (العِرَاكَ)؛ حَيْثُ وَقَعَ حالًا، مَعَ كَوْنِهِ معرفَةً ـ والحالُ لا يَكُونُ إلَّا نَكِرَةً ـ وإنما ساغَ ذلك؛ لأنه مُؤَوَّلٌ بالنكرةِ؛ أي: أَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً؛ يعني: مُزْدَحِمَةً (م).

(٥) ما بين القوسين من (س)، (ص).

(٦) واستظهر الصبان (٢/ ٢٥٥): أنها صفة لـ(فاه)؛ كما في (مدًّا بكذا)؛ أي: الكائن إلى فيَّ؛ أي: الموجه إلى فيَّ. اهـ. وهذا من الجامد المؤول بالمشتق، والمؤول به مجموع (فاه إلى فِيَّ)، لدلالته على التفعل ـ كما في (يدًا بيد)؛ أي: مشافهة، لكن انتفى فيه الاشتقاق والتنكير؛ كأدخلوا الأول فالأول، **وقيل**: إن (فاه) نصب =

و(فَاهُ)): أحوالٌ، وهي مَعْرِفَةٌ، [1] لكِنَّها مُؤَوَّلَةٌ بنَكِرَةٍ، والتقديرُ: جَاؤُوا جَمِيعًا، وأَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً، واجْتَهِدْ مُنْفَرِدًا، وكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً[2][3].

= بمحذوف؛ هو الحال؛ أي: جاعلًا (فاه)، فناب عنه في الحالية، وقيل: غير ذلك، ويروى: (فوه إلى في)، فالحال الجملة. قال في «التسهيل» (ص١٠٨): «**ولا يقاس عليه؛ خلافًا لهشام**». قال الدماميني [كما في «التصريح» (١/ ٣٧٠)، و«همع الهوامع» (١/ ٢٣٧)]: «الخروجه عن القياس بالتعريف والجمود، وعن الظاهر من الرفع بالابتداء، وجعل الجملة حالًا؛ إذ الحال في الحقيقة مجموع: (فاه إلى فيّ). وأجاز هشام: أن يقال قياسًا عليه: (جاورته منزله إلى منزلي)، و(ناضلته قوسه عن قوسي)، ونحو ذلك. وينبغي لبقية الكوفيين: أن يوافقوه؛ لأنهم يرونه مفعولًا لمحذوف؛ اعتمادًا على فهم المعنى. وذلك مقيس». وانظر: «حاشية الخضري» (١/ ٢١٤)، و«ضياء السالك» (٢/ ٢١٠).

(١) زادفي (س)، (ع)، (ك)، (ح): «لفظًا».

(٢) كتب في حاشية (ح)؛ ما نصه: «روي في نحو «جاؤوا خمستهم» ـ النصب على الحال، والرفع على البدل من الواو».

(٣) (م) أُحِبُّ أنْ أُبَيِّنَ لكَ هذه الأمثلةَ التي ذَكَرَهَا الشارِحُ، وذَكَرَهَا النُّحاةُ مِنْ قَبْلِهِ ومِن بَعْدِهِ، بَيَانًا يَتَّضِحُ لكَ بِهِ أَمْرُها غايةَ الاتِّضَاحِ، ويَسْهُلُ عليكَ بعدَه أنْ تبين مَا عَسَاكَ أنْ تَجِدَهُ من الأمثلةِ؛ مِمَّا لم يَذْكُرْهُ الشارِحُ هٰهنا. وقبلَ أنْ أُبَيِّنَ لكَ الأمثلةَ مثالًا فمثالًا، أرَى أنْ أُقَرِّرَ لكَ قاعدتيْنِ، وأُبَيِّنَ ـ معَ ذَلِكَ ـ السرَّ فِي كلِّ قاعدةٍ مِنهما، فأقولُ:

القاعدةُ الأُولى: الأصلُ فِي الحالِ أنْ يَكُونَ نَكِرَةً، فَإِنْ جَاءَتْ فِي كلامٍ مَا من كلامِ العربِ مَعْرِفَةً: فهي بغيرِ تَرَدُّدٍ ـ عندَ جَمْهَرَةِ البَصْرِيِّينَ ـ فِي تأويلِ النكرةِ. والسِرُّ فِي ذلك: أنَّ صاحِبَ الحالِ مَعْرِفَةٌ فِي أغلبِ حالاتِهِ، والحالُ تَلْتَبِسُ بالنعتِ، فلو جَاءَتِ الحالُ معرفةً، وقبلَها اسمٌ مَعْرِفَةٌ يَصِحُّ أنْ يَكُونَ موصوفًا بهذه الحالِ، ظَنَّ السامعُ أنها نَعْتٌ، والْتَبَسَ عليه الأمرُ، فدَفْعًا لهذا الالتباسِ، ورغبةً فِي إفادةِ المقصودِ من أوَّلِ الأمرِ، الْتَزَمَ العربُ فِي كلامِهِم إذا أَتَى فِي الكلامِ اسمٌ مَعْرِفَةٌ، ثمَّ جاؤوا بِوَصْفٍ بعدَ هذه المعرفةِ، فَإِنْ أَرَادُوا جَعْلَ هَذَا الوصفِ نعتًا: جاؤوا بِهِ مَعْرِفَةً، وَإِنْ أَرَادُوا جَعْلَ هَذَا الوصفِ حالًا: جاؤوا بِهِ نَكِرَةً، فلم يَلْتَبِسْ عَلَى السامعِ الأمرُ.

القاعدةُ الثانيةُ: أنَّ الحالَ وَصْفٌ لِصَاحِبِها، وقَيْدٌ فِي عَامِلِها، وقد عَلِمْنَا: أنَّ الوصفَ الَّذِي هو النَّعتُ لا يَكُونُ إلَّا مُشْتَقًّا، إمَّا اسمَ فاعلٍ، وإمَّا اسمَ مفعولٍ، =

الأصل في الحال مجيئها نكرة

الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها

وزَعَمَ البَغْدَادِيُّونَ ويُونُس، أنه يَجُوزُ تعريفُ الحالِ (مُطْلَقًا[١] - بلا تأويلٍ)[٢]، فأجَازُوا[٣]: (جاءَ زيدٌ[٤] الراكِبَ)، وفَصَّلَ الكُوفِيُّونَ، فقالوا: إنْ تَضَمَّنَتِ الحالُ معنَى الشرطِ صَحَّ تَعْرِيفُها، وإلَّا فلا، فمِثالُ ما تَضَمَّنَ معنى الشرطِ (زَيْدٌ الراكِبَ أَحْسَنُ مِنْهُ الماشِيَ)، فـ(الراكِبَ والماشِيَ) حالَانِ، وصَحَّ تَعْرِيفُهما؛ لِتَأَوُّلِهِمَا[٥] بالشرطِ؛ إذِ[٦] التقديرُ: زَيْدٌ إذَا رَكِبَ أَحْسَنُ مِنه إذا مَشَى. فإنْ لم تَتَقَدَّرْ[٧] بالشرطِ: لم يَصِحَّ تعريفُها[٨]، فلا تقولُ: (جاءَ زيدٌ الراكِبُ)؛ إذ لا يَصِحُّ: (جاءَ زَيْدٌ - إنْ[٩] رَكِبَ). [والله ﷻ أعلم بالصواب][١٠].

[ص][٣٣٧] ومَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ بِكَثْرَةٍ، كَـ(بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)

[ش] حَقُّ الحالِ: أنْ تكونَ[١١] وَصْفًا، وهو: ما دَلَّ على معنًى وصاحبِه[١٢]؛ كقائمٍ وحَسَنٍ ومَضْرُوبٍ، فوُقُوعُها[١٣] مصدرًا[١٤] - على خلافِ الأصلِ؛ إذ لا دَلالةَ فيه على صاحبِ المعنَى[١٥].

مجيئ الحال مصدرًا
وهو نفس صاحبها
في المعنى

= بعدَ ذلك فِي جَوَازِ القِيَاسِ عَلَى هذه العبارةِ؛ فالجمهورُ: عَلَى أنَّهُ لا يجوزُ القياسُ عليها، وذَهَبَ هِشَامٌ: إلَى أنَّهُ يجوزُ القياسُ عليها، فيقالُ مثلًا: جَاوَرْتُهُ مَنْزِلَهُ إلَى مَنْزِلِي، وناضَلْتُه قَوْسَهُ عن قَوْسِي، ونحوُ ذلك (م).

(١) من (ع)، (م).

(٢) ما بين القوسين في (ع): «تقديم وتأخير».

(٣) في (س)، (ص)، (ك): «وأجازوا». (٤) ليس في (ح).

(٥) في (ك): «التأويلهما». (٦) ليس في (ع).

(٧) في (س)، (ص): «يتقدر». (٨) في (ع)، (ك): «تعريفهما».

(٩) في (ح): «إذ». (١٠) من (ح).

(١١) في (س)، (م): «يكون». و«الحال»: يذكر ويؤنث.

(١٢) في (ك): «في صاحبه». (١٣) في (ح): «فوقوعهما».

(١٤) في (ح): «مصدر»!

(١٥) (م) اعْلَمْ أَوَّلًا: أنَّ فِي هَذَا الموضوعِ خِلافَيْنِ؛ أشارَ الشارحُ إليهما، وتَحَدَّثَ عن كلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا حديثًا مُقْتَضَبًا، حَيْثُ لا يكادُ القارئُ يُمَيِّزُهما، ونحنُ نُرِيدُ لكَ أنْ تَفْهَمَ الأمرَ فَهْمًا واضحًا، ولهذا رَأَيْنا أنْ نُبَيِّنَ لكَ الخِلافَيْنِ، ونُفْرِدَ أحَدَهما عن =

....

= الآخرِ، ونُبَيِّنَ - معَ كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا - آراءَ العلماءِ الذين اخْتَلَفُوا فيه. **فأمَّا الخلافانِ:**

فأَحَدُهما: فِي إعرابِ المصدرِ المنكَّرِ فِي نحوِ قولِكَ: (جاءَ مُحَمَّدٌ رَكْضًا).

وثانيهما: فِي جوازِ القياسِ عَلَى هَذَا التركيبِ.

فأمَّا الخلافُ الأوَّلُ: فقدْ أشارَ الشارحُ إِلَيْهِ بقولِهِ: **(وهو مَنْصُوبٌ عَلَى الحالِ، وهذا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ والجمهورِ.....) إلخ.** وحاصلُ هَذَا الاختلافِ: أنَّ للعلماءِ فيه سِتَّةَ آراءٍ:

الأوَّلُ - وَهوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، وجمهرةِ النحاةِ [«الكتاب» (٢/ ١٢٠)، (٣/ ٢٣٧)] - أنَّ هَذَا المصدرَ نفسَه حالٌ، وأنه عَلَى التأويلِ بالوصفِ المناسِبِ، **وحُجَّتُهُم فيما ذَهَبُوا إِلَيْهِ:** أنَّ المصدرَ قد وَقَعَ خَبَرًا فِي كلامِ العربِ فِي نحوِ قولِهِم: (زيدٌ عَدْلٌ، ورِضًا، وصَوْمٌ، وفِطْرٌ)، كَمَا وَقَعَ نَعْتًا كذلكَ، والخَبَرُ والنَّعتُ أَخَوَا الحالِ، **وأيْضًا:** فإنَّ المَصْدَرَ والوصفَ يَتَقَارَضَانِ فِي الكلامِ، فيَقَعُ كلٌّ مِنْهُمَا موقِعَ الآخرِ، فيَقَعُ الوصفُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، والأصلُ فيه: المصدرُ، نحوُ قَوْلِهِم: (قُمْ قَائِمًا، وسِرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ، وتَأَدَّبْتُ أَكْمَلَ التأدُّبِ)، ويَقَعُ المصدرُ خَبَرًا ونَعْتًا، والأصلُ فِي الموضعَيْنِ للوصفِ.

الثاني - وَهوَ مَذْهَبُ الأخفشِ والمبرِّدِ - أنَّ هَذَا المصدرَ مَفْعُولٌ مطلَقٌ؛ عامِلُه فِعْلٌ مِن لَفْظِهِ، وجملةُ الفِعْلِ وفَاعِلِهِ حالٌ، وتقديرُ (جاءَ زَيْدٌ رَكْضًا): جاءَ زيدٌ يَرْكُضُ رَكْضًا.

الثالِثُ - وَهوَ رَأْيُ أبي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ [«الحلبيات» (ص٣٠٥)] - أنَّ هَذَا المصدرَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ عَامِلُهُ وَصْفٌ مَحْذُوفٌ يَقَعُ حَالًا، فتقديرُ المثالِ المذكورِ: جاءَ زيدٌ رَاكِضًا رَكْضًا.

الرابعُ - وَهوَ قولُ الكُوفِيِّينَ - أنَّ هَذَا المصدرَ مَفْعُولٌ مطلَقٌ مُبَيِّنٌ لنوعِ عاملِهِ، وعاملُه هو نَفْسُ الفِعْلِ المتقدِّمِ فِي الكلامِ، ونظيرُ ذلك قولُهم: (أَحْبَبْتُهُ مِقَةً، وشَنِئْتُهُ بُغْضًا).

الخامِسُ: أنَّ المصدرَ المذكورَ؛ أصلُه مُضَافٌ إِلَيْهِ، والمُضافُ المحذوفُ مصدرٌ آخَرُ مِن لفظِ الفِعْلِ المتقدِّمِ فِي الكلامِ، وأصلُ المثالِ المذكورِ: (جاءَ زيدٌ مَجِيءَ رَكْضٍ).

السادِسُ: أنَّ هَذَا المصدرَ حالٌ؛ عَلَى تقديرِ مُضافٍ هو وَصْفٌ أو مُؤَوَّلٌ بوَصْفٍ، =

. . . .

= فتقديرُ المثالِ المذكورِ - عَلَى هَذَا الرأيِ - جاءَ زيدٌ صاحبَ رَكْضٍ، أو ذا رَكْضٍ، عَلَى نحوِ تَأْوِيلِهِ المصدرَ الواقعَ خبرًا.

وأمّا **الاختِلافُ الثاني** - وَهوَ الَّذِي أَشارَ الشارحُ إِلَيْهِ بقولِهِ: **(وقد كَثُرَ مَجِيءُ الحالِ مَصْدرًا نَكِرَةً، ولكنَّه ليسَ بِمَقِيسٍ)**، فإنَّا نَذْكُرُ لكَ أَوَّلًا: أَنَّهُ قد وَرَدَ عن العربِ فِي ألفاظٍ كثيرةٍ جِدًّا، حتى قالَ أبو حَيَّانَ (٩/ ٤٤) «التذييل»: «ووُرُودُ المصدرِ حالًا أكثرُ مِن وُرُودِهِ نَعْتًا». اهـ. ومنه: قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقولُه: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [البقرة: ٢٧٤]، وقولُه: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]، وقولُه: ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ۝٨﴾ [نوح: ٨]، وقالَ العربُ: «قَتَلْتُهُ صَبْرًا، وأَتَيْتُهُ رَكْضًا، ومَشْيًا، وعَدْوًا، ولَقِيتُهُ فَجْأَةً، وكِفَاحًا، وعِيَانًا، وكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً، وأَخَذْتُ عن فلانٍ سَمَاعًا»، وكثيرٌ غيرُ هَذَا من الأمثلةِ الواردةِ عنهم.

وقد اختَلَفَ النحاةُ فِي جوازِ القياسِ عَلَى مَا وَرَدَ عن العربِ. **فأمّا سِيبَوَيْهِ وأَصْحابُهُ**: فلم يُجِزِ القياسَ عليها، معَ كَثْرَتِهَا، ومعَ أَنَّهُ رَوَى الكثيرَ مِمَّا سَمِعَه عن العربِ، وجَزَمَ بأَنَّ مَا وَرَدَ عنهم يُحْفَظُ ويُسْتَعْمَلُ ولا يُقاسُ عليه، وعُذْرُهُ فِي ذلك: أَنَّهُ خِلافُ الأصلِ، مِن قِبَلِ أَنَّ الحالَ فِي المعنى وَصْفٌ لِصَاحِبِها، وَمَا جاءَ عَلَى خِلافِ القياسِ؛ فغَيْرُهُ عليه لا يَنْقَاسُ. **وأمّا المبرِّدِ «المقتضب» (٣/ ٢٣٦)**: فقد اختَلَفَ نقلُ العلماءِ عَنْهُ، فمِنهم مَن نَقَلَ عنه: أَنَّهُ يُجَوِّزُ القياسَ عَلَى مَا وَرَدَ عن العربِ مُطلقًا، ونعني بالإطلاقِ هُهنا: أَنَّهُ يَسْتَوِي فِي جوازِ القياسِ أنْ يَكُونَ المصدرُ نوعًا من الفعلِ، نحوُ: (كَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً، وجِئْتُهُ سُرْعَةً)، وأَلَّا يَكُونَ المصدرُ نوعًا من الفعلِ، نحوُ: جاءَ عَلَى بُكَاءٍ، ومن العلماءِ مَن نَقَلَ عنه أَنَّهُ يُجَوِّزُ القياسَ فيما كَانَ المصدرُ نَوْعًا من الفعلِ، دونَ مَا لا يَكُونُ كذلك، قالَ المُحَقِّقُ الرَّضِيُّ: «ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ لا قِيَاسَ فِي شيءٍ مِن المصادرِ يَقَعُ حالًا؛ بل يُقْتَصَرُ عَلَى مَا سُمِعَ منها، نحوُ: (قَتَلْتُهُ صَبْرًا)، والمبرِّدُ يَسْتَعْمِلُ القياسَ فِي المصدرِ الواقعِ حَالًا؛ إذا كَانَ من أنواعِ ناصبِهِ، نحوُ: أتانا رُجْلَةً وسُرْعَةً وبُطْئًا، ونحوِ ذلك، وأَمَّا مَا ليسَ مِن تَقْسِيمَاتِهِ وأنواعِهِ: فلا خِلافَ أَنَّهُ ليسَ بقياسِيٍّ، فلا يقالُ: (جاءَ ضَحِكًا، وبُكَاءً)، ونَحْوُ ذلكَ؛ لِعَدَمِ السماعِ». اهـ.

وأمّا **ابنُ مالِكٍ** ومُشَايِعُوهُ [«شرح التسهيل» (٢/ ٣٢٨)]، فقد أَجَازُوا القِيَاسَ عَلَى ثلاثةِ أنواعٍ مِن المصدرِ المُنَكَّرِ:

الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ المصدرُ المنصوبُ واقعًا بعدَ خبرٍ مُقْتَرِنٍ بألِ الدالَّةِ عَلَى الكمالِ، =

ورود ~~الحال~~ المصدر حالاً بكثرة

هذ مذهب سيبويه من مجيئ الحال مصدرًا منكرًا

وقد كَثُرَ مَجِيءُ الحالِ مصدرًا نَكِرَةً، ولكنَّه ليسَ بِمَقِيسٍ[1]؛ لِمَجِيئِهِ على خِلافِ الأصلِ، ومنه (زيدٌ طَلَعَ بَغْتَةً)؛ فـ(بَغْتَةً) مصدرٌ نكرةٌ، وهو[2] منصوبٌ على الحالِ، والتقديرُ: زيدٌ[3] طَلَعَ باغتًا، هذا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[4] والجمهورِ.

وذَهَبَ **الأخفشُ**[5] **والمُبَرِّدُ**[6] ـ إلى أنه منصوبٌ على [١١٦/و] المَصْدَرِيَّةِ، والعاملُ فيه محذوفٌ، والتقديرُ: (طَلَعَ زَيْدٌ)[7] يَبْغَتُ بَغْتَةً. وَ[8](يَبْغَتُ) عندَهما ـ هو الحالُ، لا (بَغْتَةً).

وذَهَبَ **الكُوفِيُّونَ**[9] إلى أنه منصوبٌ على المصدريَّةِ ـ كما ذَهَبَا إليه، ولكنَّ[10] الناصِبَ له عندَهم الفعلُ المذكورُ، (وهو طَلَعَ)[11]؛ لِتَأْوِيلِهِ بفعلٍ مِن لفظِ المصدرِ، والتقديرُ في قولِكَ: (زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً)،

= وقد وَرَدَ مِن ذلك قولُهم: (أنتَ الرجلُ عِلمًا). وأجازَ هؤلاء أنْ تقولَ: أنتَ الرجُلُ فَضْلًا، ونُبْلًا، وحِلمًا، ومُرُوءَةً، وشَجَاعَةً، وإقْدامًا، وَأنْ تقولَ: (أنتَ الصَّدِيقُ تَضْحِيَةً، وإخلاصًا).

الثاني: مِن ذلك قولُهم: هو زُهَيْرٌ شِعْرًا، وأجازَ هؤلاءِ لكَ أنْ تَقولَ: مُحَمَّدٌ حاتِمٌ جُودًا، وعليٌّ قَضاءً، وإيَاسٌ زَكَانَةً، وعُمَرُ عَدْلًا، وحثيفٌ إباءً، والأَحْنَفُ حِلْمًا، ويُوسُفُ جَمالًا، وَمَا أَشْبَهَ ذلك.

الثالِثُ: أنْ يَقَعَ المصدرُ المنكَّرُ المنصوبُ بعدَ (أمَّا) الشَّرْطِيَّةُ، وَذَلِكَ نحوُ: (أمَّا عِلْمًا فعالِمٌ، وأمَّا نُبْلًا فنَبِيلٌ، وأمَّا حِلْمًا فحَلِيمٌ، وأمَّا كَرَمًا فكَرِيمٌ)، وسِيبَوَيْهِ: يَجْعَلُ هَذَا المصدرَ الواقِعَ بعدَ أمَّا **حالًا** بِتَأْوِيلِهِ بالمُشْتَقِّ، ويَجْعَلُ العَامِلَ فِي هَذَا الحالِ هو الفِعْلَ المقدَّرَ الَّذِي نَابَتْ عنه أمَّا، ويَجْعَلُ صاحبَ هَذَا الحالِ هو الاسمَ المرفوعَ بأداةِ الشرطِ (م).

(١) لأن الحال نعت في المعنى، والنعت بالمصدر لا يطرد، فكذا ما بمعناه.
(٢) ليس في (ص).
(٣) من (ن).
(٤) في «الكتاب» (١/ ٤٦).
(٥) انظر: «التذييل» (٨/ ٢٣٣).
(٦) في «المقتضب» (٣/ ١١٢).
(٧) في (ح): «زيد طلع».
(٨) في (م): «ف».
(٩) انظر: «شرح التسهيل» (٢/ ٣١٨).
(١٠) في (س)، (ص)، (ح): «لكن».
(١١) ما بين القوسين من (ن).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

(زَيْدٌ بَغتَ[١] بَغْتَةً)، فيُؤَوِّلُونَ[٢] (طَلَعَ) بِبَغت، ويَنْصِبُونَ به (بَغْتَةً). [والله تعالى أعلم][٣].

[ص] [٣٣٨] ولم يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبِنْ ـ
[٣٣٩] مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ، أَوْ مُضَاهِيهِ كَـ(لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا)

[ش] حقُّ صاحبِ الحالِ: أنْ يكونَ مَعْرِفَةً[٤]، ولا يُنَكَّرُ في الغالِبِ إلَّا عِنْدَ وُجُودِ مُسَوِّغٍ، وهو أحدُ[٥] أُمُورٍ[٦]:

---

(١) في (ص)، (ح): «يبغت». (٢) في (ص): «فيقولون».
(٣) من (ح).
(٤) لأنه مبتدأ في المعنى، وهو لا يكون في الغالب إلا معرفة أو نكرة بمسوغ.
(٥) سقط في (ص).
(٦) (م) ذَكَرَ الشارحُ ـ تَبَعًا للناظِمِ ـ مِن مُسَوِّغَاتِ مَجِيءِ الحالِ مِن النكرةِ ثلاثةَ مُسَوِّغَاتٍ:
أَوَّلُها: تَقَدُّمُ الحالِ.
وثانيها: تَخَصُّصُ صاحبِها بوصفٍ أو بإضافةٍ.
وثالثُها: وُقُوعُ النكرةِ بعدَ النفيِ أو شِبْهِهِ، وبَقِيَ من المسوِّغاتِ ثلاثةٌ أُخرَى لم يُصَرِّحْ بها:
الأَوَّلُ: أنْ تكونَ الحالُ جملةً مُقْتَرِنَةً بـ(الواوِ)، كَمَا فِي قولِكَ: (زَارَنَا رَجُلٌ والشمسُ طالعةٌ)، والسرُّ فِي ذلك أنَّ وُجُودَ الواوِ فِي صدرِ الجُمْلَةِ يَرْفَعُ تَوَهُّمَ: أنَّ هذه الجملةَ نَعْتٌ للنكرةِ؛ إذ النَّعتُ لا يُفْصَلُ بينَه وبينَ المنعوتِ بالواوِ، ففي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝٤﴾ [الحجر: ٤] مُسَوِّغَانِ؛ بل ثلاثةٌ، وَهِيَ تَقَدُّمُ النفيِ، ووُقُوعُ الواوِ فِي صدرِ جملةِ الحالِ.
والثالثُ: اقْتِرَانُ الجُمْلَةِ بـ(إلَّا)؛ لأنَّ الاستثناءَ المُفَرَّغَ لا يَقَعُ فِي النعوتِ، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]؛ فالمُسَوِّغُ وقوعُ الواوِ فِي صدرِ جملةِ الحالِ.
الثاني: أنْ تكونَ الحالُ جامدةً، نحوُ قولِكَ: (هَذَا خاتَمٌ حَدِيدًا)، والسرُّ فِي ذلك: أنَّ الوصفَ بالجامِدِ عَلَى خلافِ الأصلِ، فلا يَذْهَبُ إِلَيْهِ ذَاهِبٌ، وقد ساغَ فِي مثلِ هَذَا أنْ تكونَ الحالُ جامدةً ـ كَمَا عَلِمْتَ.
الثالِثُ: أنْ تكونَ النكرةُ مُشْتَرَكَةً مَعَ مَعْرِفَةٍ أو مع نَكِرَةٍ ـ يَصِحُّ أنْ تَجِيءَ الحالُ =

مِنها: أنْ يَتَقَدَّمَ الحالُ على النَّكِرَةِ[1]، نحوُ: (فيها قائِمًا رَجُلٌ)، وكقولِ الشاعِرِ[2] - وأَنْشَدَهُ[3] سِيبَوَيْهِ -:

١٨١ - وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ ... شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ[4]

وكقولِهِ[5]:

١٨٢ - وَمَا[6] لَامَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَائِمٌ ... ولا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي[7]

فـ(قائمًا): حالٌ مِن (رَجُلٌ)، و(بَيِّنًا): حالٌ مِن (شُحُوبٌ)، و(مِثْلَهَا): حالٌ من (لائِمٌ).

ومِنها: أنْ تُخَصَّصَ[8] النكرةَ بِوَصْفٍ أو بإضافةٍ؛ فمثالُ ما تَخَصَّصَ بوصفٍ: قولُه تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٤، ٥][9].

= منها؛ كقولِكَ: (زارَني خالدٌ ورَجُلٌ راكِبَيْنِ، أو قولِكَ: زارَني رَجُلٌ صالحٌ وامرأةٌ مُبَكِّرِينَ) (م).

(١) قياسًا على المبتدأ إذا قدم خبره بناء على أن المسوغ هو التقديم.

(٢) قال العيني في «المُقاصِدِ النَّحويَّة» (٣/ ١١٦٩): «لم أقف على اسم قائله».

(٣) في (س)، (ص)، (ح): «أنشده». وهو في «الكتاب» (١/ ٣٢٢).

(٤) (م) والشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (بَيِّنًا)؛ حَيْثُ وَقَعَتِ الحالُ مِن النكرةِ، التي هِيَ قَوْلُهُ: (شُحُوبٌ) عَلَى مَا هو مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ فِي الإعرابِ، والمُسَوِّغُ لذلك: تَقَدُّمُ الحالِ عَلَى صاحِبِها، فإذا جَرَيْتَ عَلَى مَا ذَهَبَ الجمهورُ إِلَيْهِ خَلَا البيتُ من الشاهدِ؛ لأنَّ صاحبَ الحالِ عندَهم ضميرٌ (م).

(٥) في (ك): «وقوله». قال العيني في«المقاصِدِ النَّحويَّة» (٣/ ١١٦٩): «لم أقف على اسم قائله».

(٦) في (س)، (ص)، (ح): «ما».

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (مِثْلَهَا لِي لَائِمٌ)؛ حَيْثُ جاءَتِ الحالُ - وَهِيَ قَوْلُهُ: (مِثْلَهَا) و(لي) - مِن النكرةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: (لائِمٌ)، والذي سَوَّغَ ذلك تأَخُّرُ النكرةِ عن الحالِ (م).

(٨) في (س): «يتخصص»، وفي (ع): «تتخصص». وليست منقوطة في (ص).

(٩) (م) الأمرُ الأوَّلُ الواردُ فِي هذه الآيةِ واحدُ الأمورِ، والأمرُ الثاني: واحدُ =

وقولِ[١] الشاعِرِ[٢]:

١٨٣ ـ نَجَّيْتَ[٣] يَا رَبِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ   فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا
وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ   فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا[٤]

[١١٦/ظ] ومثالُ ما تَخَصَّصَ[٥] بالإضافةِ: قولُه[٦] تعالى: ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ۝١٠﴾ [فصلت: ١٠].

ومنها: أنْ تَقَعَ النكرةُ بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ، وشِبْهُ النفيِ هو: (الاستفهامُ والنهيُ)[٧]، وهو المرادُ بقولِهِ: ([أَوْ يَبِنْ][٨] مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ

= الأوامِرِ، وقد أَعرَبَ الناظِمُ وابنُه (أمرًا) عَلَى أَنَّهُ حالٌ مِن أمرِ الأوَّلِ، وسَوَّغَ مجيءُ الحالِ مِنه تخصيصُه بحَكِيمٍ بمعنى مُحْكَم؛ أي: حالَ كَوْنِهِ مأمورًا بِهِ من عِنْدِنا. **واعْتَرَضَ قومٌ** عَلَى هَذَا الإعرابِ: بأنَّ الحالَ لا يَجِيءُ مِن المُضافِ إِلَيْهِ؛ إِلَّا إذا وُجِدَ واحدٌ مِن الأمورِ الثلاثةِ التي يأتي بَيَانُها فِي هَذَا البابِ، وليسَ واحدٌ مِنها بموجودٍ هنا.

وأُجِيبَ: بأنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ الأمورَ الثلاثةَ غيرُ موجودةٍ فِي هَذَا المثالِ؛ بل المُضافُ الَّذِي هو لفظُ (كُلُّ)؛ كالجزءِ مِن المُضافِ إِلَيْهِ الَّذِي هو لفظُ (أَمْرٍ) ـ فِي صِحَّةِ الاستغناءِ بِهِ عنه؛ وَذَلِكَ لأنَّ لفظَ كلُّ بمعنى الأمرِ؛ إذ المعلومُ أن لفظَ كُلٌّ بِحَسَبِ مَا يضافُ إليه. **ومن العلماءِ مَن جَعَلَ** أَمْرًا الثانِيَ حالًا من كلٌّ، وتَصْلُحُ الآيَةُ للاستدلالِ بها لِمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ؛ لأنَّ ﴿كُلُّ أَمْرٍ﴾ نكرةٌ؛ إذ المُضافُ إِلَيْهِ نكرةٌ، ومنهم مَن جَعَلَ أَمْرًا حالًا من الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي حَكِيمٍ، ومنهم مَن جَعَلَه حالًا من الضَّمِيرِ الواقِعِ مفعولًا؛ أي: مأمورًا به (م).

(١) في (م): «وكقول».
(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١١٩): «احتجَّ به جماعةٌ مِنَ النُّحاةِ، ولمْ أرَ أحدًا منهُم عزاهُ إلى قائِلِهِ».
(٣) في (ك): «أنجيت».
(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مَشْحُونَا**)؛ حَيْثُ وقَعَ حالًا من النكرةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: (**فُلْكٍ**)، والذي سَوَّغَ مجيءَ الحالِ من النكرةِ أنها وُصِفَتْ بقولِهِ: (**ماخرٍ**)؛ فقُرِّبَتْ مِن المعرفةِ (م).
(٥) في (ص)، (ك): «يخصص».
(٦) في (ك): «كقوله».
(٧) في (ك): «تقديم وتأخير».
(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ص).

مُضَاهِيهِ) فمثالُ ما وَقَعَ بعدَ النفيِ قَوْلُهُ[1]:

١٨٤ ـ مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِيَا   وَلَا تَرَى[2] مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا[3]

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝٤﴾ [الحجر: ٤]، فـ﴿وَلَهَا كِتَابٌ﴾: جُمْلَةٌ في [[4]مَوْضِعِ الحالِ مِن ﴿قَرْيَةٍ﴾، وصَحَّ مَجِيءُ الحالِ مِن النكرةِ؛ لِتَقَدُّمِ النفيِ عليها، ولا يَصِحُّ كونُ الجملةِ صفةً لـ﴿قَرْيَةٍ﴾، خِلافًا للزَّمَخْشَرِيِّ[5]؛ لأنَّ **(الواوَ)** لا تَفْصِلُ بينَ الصفةِ والموصوفِ، **وأيضًا**: وُجُودُ **(إِلَّا)** مانعٌ مِن ذلك؛ إذ لا يُعْتَرَضُ بـ**(إِلَّا)** بينَ الصفةِ والموصوفِ، ومِمَّن صَرَّحَ بِمَنْعِ[6] ذلك: أبو الحَسَنِ

---

(١) بعدها في (ح): «حيث قال». قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١٧٠): «لم أقف على اسم قائله».

(٢) في (ع): «يرى».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(واقِيَا)** و**(باقِيَا)**؛ حَيْثُ وَقَعَ كلٌّ مِنْهُمَا حالًا من النكرةِ، وَهِيَ **(حِمًى)** بالنسبةِ لـ**(وَاقِيَا)**، و**(أَحَدٍ)** بالنسبةِ لـ**(بَاقِيَا)**، والذي سَوَّغَ ذلك: أنَّ النَّكِرَةَ مسبوقةٌ بالنفيِ فِي الموضعيْنِ.

وإنما يَكُونُ الاستشهادُ بقولِهِ: **(بَاقِيَا)** إذا جَعَلْنَا **(تَرَى)** بَصَرِيَّةً؛ لأنَّها تحتاجُ حِينَئِذٍ إِلَى مَفْعُولٍ واحِدٍ، وقد اسْتَوْفَتْهُ، فالمنصوبُ الآخَرُ يَكُونُ حالًا، أَمَّا إذا جَعَلْتَ **(تَرَى)** عِلْمِيَّةً؛ فإنَّ قولَه: **(بَاقِيَا)**: يَكُونُ مَفْعُولًا ثانيًا(م).

(٤) من هنا: خرم بمقدار لوحة في (ح).

(٥) في «المفصل» (ص٩٠). وانظر: «الكشاف» (٢/ ٥٧٠) ورده ابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣) من خمسة أوجه.

فإن قلتَ: فقد ذكر المرادي: أن من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بـ(واو) الحال.

قال خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٥٨٧): «إنما يحتاج إلى ذلك في الإيجاب نحو: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]. أما في النفي: فلا؛ لأن (الواو) رفعت توهم كون الجملة نعتًا، ولا يمتنع أن يكون للشيء مسوغات».

(٦) ليس في (ك).

الأَخْفَشُ في (المسائلِ)[١]، وأبو عليٍّ الفارِسِيُّ[٢] في (التَّذْكِرَةِ)[٣].

ومثالُ ما وَقَعَ بعدَ الاستفهام: قولُه[٤]:

١٨٥ ـ يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى ... لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلَا[٥]

ومثالُ ما وَقَعَ بعدَ النهيِ قولُ المصنِّفِ: (لَا يَبْغِ [امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا][٦])، وقولُ قَطَرِيِّ بنِ الفُجَاءَةِ[٧]:

١٨٦ ـ لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ ... يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ[٨]

واحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: (غَالِبًا) مِمَّا (قَلَّ مَجِيءُ الحالِ فِيهِ)[٩] مِن[١٠] النكرةِ بلا مُسَوِّغٍ مِن المسوِّغاتِ المذكورةِ[١١]، ومنه قولُهم: (مَرَرْتُ بماءٍ قِعْدَةَ [١١٧/و] رَجُلٍ)[١٢]، وقولُهم: (عليه مِائَةٌ بِيضًا[١٣]).

---

(١) ...؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

(٢) ليس في (ك)، (ح).

(٣) «التذكرة في العربية».

(٤) قال العيني (٣/١١٢٢): «قائله: رجل من طيِّء؛ لم يعلم اسمه».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (باقيًا)؛ حَيْثُ وَقَعَتْ حالًا مِن النكرةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: (عَيْشٌ)، والذي سَوَّغَ مَجِيءَ الحالِ مِنها وُقُوعُها بعدَ الاستفهامِ الإنكاريِّ الَّذِي يُؤَدِّي معنَى النفيِ (م).

(٦) مكان ما بين المعكوفين ـ في (ك): «البيت».

(٧) قال الخضري (١/٢١٦): «صرَّح الشارح باسمه؛ ردًّا على ابن المصنف؛ حيث نسب البيت للطِّرِمَّاح: بكسرتين وشد الميم آخره مهملة».اهـ.

(٨) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (مُتَخَوِّفًا)؛ حَيْثُ وَقَعَ حالًا من النكرةِ التي هِيَ قَوْلُهُ: (أَحَدٌ)، والذي سَوَّغَ مَجِيءَ الحالِ مِن النكرةِ هنا هو وُقُوعُها فِي حَيِّزِ النهيِ بلا، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ: (أَحَدٌ)، فَاعِلُ يَرْكَنَ المجزومِ بلا الناهيةِ؟ (م)

(٩) في (ك): «تقديم وتأخير».

(١٠) في (س)، (ص): «عن».

(١١) وهو مقيس عند سيبويه ـ كما قال الخضري (١/٢١٦) ـ لأن الحال إنما دخلت لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها، وقصره الخليل ويونس ـ على السماع.

(١٢) قِعْدَةُ رَجُلٍ ـ بكسرِ القافِ وسكونِ العينِ المهملةِ ـ أي: مِقْدَارُ قِعْدَتِهِ (م).

(١٣) (م) بِيضًا ـ بكسرِ الباءِ الموحَّدَةِ ـ جَمْعُ بَيْضَاءَ، وَهوَ حالٌ مِن مائةٌ، ولا يجوزُ أنْ =

Black plate (807,1)

وأجازَ سِيبَوَيْهِ[١]: (فيها رَجُلٌ قائمًا)، وفي الحديثِ[٢]: (صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ[٣] ـ قَاعِدًا[٤]، وَصَلَّى وَرَاءَهُ[٥] رِجَالٌ قِيَامًا[٦]).

[ص] [٣٤٠] وسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا، وَلَا أَمْنَعُهُ، فَقَدْ وَرَدْ

[ش] مَذْهَبُ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ[٧]: أنه لا يَجُوزُ تقديمُ الحالِ على صَاحِبِها المجرورِ بحرفٍ[٨]، فلا تقولُ في (مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً): (مَرَرْتُ

تقديم الحال على صاحبها

= يَكُونَ تمييزًا؛ إذ لو كَانَ تَمْيِيزًا لَوَجَبَ أنْ يَكُونَ مُفْرَدًا لا جَمْعًا، وَإِنْ يَكُونَ مجرورًا لا منصوبًا؛ لأنَّ تمييزَ المائةِ يَكُونُ كذلك (م).

(١) في «الكتاب» (٢/ ٥٢). وقال أبو حيان في «التذييل» (٩/ ٦٤): «ويظهر من كلام سيبويه: أن صاحب الحال في نحو (فيها رجل قائمًا) ـ هو المبتدأ».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٨٨)، كتاب الصلاة، باب: إنما جعل الإمام ليؤتم به، بلفظ: «.... فصلى جالسًا، وصلى وراءه قوم قيامًا».

(٣) العبارة في (ع): «أن رسول الله ﷺ صلَّى». والمعنى واحدٌ.

(٤) كتب في حاشية (س) ـ أنها في نسخة: «جالسًا».

وهي أشهر روايات الحديث، والروايتان ـ في هذا الحديث ـ بمعنًى، ينظر: «جامع الأصول» (٥/ ٦٢٤)، و«الفروق اللغوية» للعسكري (ص١٦٤ ـ ١٦٥). والله أعلم.

(٥) ليس في (س)، (ص)، (ك).

(٦) (م) اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي مَجِيءِ الحالِ مِنَ النَّكِرَةِ؛ إذا لم يَكُنْ للنكرةِ مُسَوِّغٌ مِن المسوِّغَاتِ التي سَبَقَ بَيَانُها في كلامِ الشارحِ وفي زِيَادَاتِنا عليه؛ فذَهَبَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى أنَّ ذلك مَقِيسٌ، لا يُوقَفُ فيه عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ السماعُ، وذَهَبَ الخليلُ بنُ أَحْمَدَ، ويُونُسُ بنُ حَبِيبٍ ـ وهما شَيْخَا سِيبَوَيْهِ ـ إِلَى أنَّ ذلك مِمَّا لا يجوزُ أنْ يُقاسَ عليه، وإنما يُحْفَظُ مَا وَرَدَ منه، ووجهُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ: أنَّ الحالَ إنما يُؤْتَى بها لِتَقْيِيدِ العَامِلِ، فلا مَعْنَى لاشتراطِ المسوِّغِ فِي صاحبِها (م).

اختلاف النحاة في مجيء الحال من النكرة عند عدم المسوغ

(٧) في (ص): «البصريين».

(٨) (م) اعْلَمْ أنَّ صاحبَ الحالِ قد يَكُونُ مجرورًا بحرفِ جرٍّ أصليٍّ؛ كقولِكَ: (مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً)، وقد يَكُونُ مجرورًا بحرفِ جرٍّ زائدٍ؛ كقولك: (مَا جاءَ مِن أحدٍ رَاكِبًا)، فـ(راكبًا): حالٌ مِن أحدٍ المجرورِ لفظًا بمِن الزائدةِ. ولا خِلافَ بينَ أحدٍ مِنَ النحاةِ: فِي أنَّ صاحِبَ الحالِ إذا كَانَ مجرورًا بحرفِ جرٍّ زائدٍ جازَ تقديمُ =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

جَالِسَةً بِهِنْدٍ). وذَهَبَ الفارِسِيُّ[١] وابنُ كَيْسَانَ[٢] وابنُ بَرْهَانَ[٣] إلى جوازِ ذلك، وتَابَعَهُمُ المُصَنِّفُ[٤]؛ لِوُرُودِ السماعِ بذلك[٥][٦]، ومنه قولُه[٧]:

١٨٧ ـ لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا[٨] لَحَبِيبُ[٩]

فـ(هَيْمَانَ صَادِيًا[١٠]): حالانِ مِن الضميرِ المجرورِ بـ(إلى)، وهو (الياءُ). وقولُه[١١]:

= الحالِ عليه وتأخيرُه عَنْهُ، فيَصِحُّ أنْ تقولَ: (مَا جاءَ مِن أحدٍ راكبًا)، وَأنْ تقولَ: (مَا جاءَ راكبًا من أحدٍ)، والخلافُ بينَهم مُنْحَصِرٌ فِي تقديمِ الحالِ عَلَى صاحبِها المجرورِ بحرفِ جرٍّ أصليٍّ (م).

(١) في «الشيرازيات» (ص١٣٠). قال الخضري (١/٢١٦): «محل الخلاف إذا كان حرف الجر أصليًا، أما الزائدة: فتقدم عليه اتفاقًا؛ كما جاء راكبًا من رجل».

(٢) انظر: «شرح الكتاب» (٧/٥٩).

(٣) في «شرح اللمع» (ص١٣٦).

(٤) في «شرح التسهيل» (٢/٣٢٢).

(٥) ليس في (ك).

(٦) قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٩/٧٤): «وهذه المسألة فيها تفصيلٌ، وذلك: أن صاحب الحال إما أن يكون مضمرًا أو مظهرًا: **فإن كان مضمرًا**: جاز تقديمها عليه، نحو: (مررت ضاحكة بك)، عند الكوفيين. وكذا إن كان لمضمرين أحدهما مجرور بحرف، نحو: (مسرعين مررت بك)، و(مررت مسرعين بك). **وإن كان مظهرًا**: فإنما أن تكون الحال غير اسم، أو اسمًا. فإن كانت غير اسم، نحو: (مررت بهند تضحك): جاز تقديم الحال على المجرور، فتقول: (مررت تضحك بهند)، عند الكوفيين. وإن كانت اسمًا: فلا يجوز التقديم، لا يجوز: (مررت ضاحكة بهند)، و(دخلت هاجرة إلى سعدي). وذكر ابن الأنباري: الاتفاق على أن ذلك خطأ، وأن الإجماع منعقد على ذلك».

(٧) هو: كُثَيِّر عزة، والبيت في «ديوانه» (ص٥٩).

(٨) في (س)، (ك)، (ع): «إنه».

(٩) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(هَيْمَانَ صَادِيًا)**؛ حَيْثُ وَقَعَا حالَيْنِ مِن الياءِ المجرورةِ مَحَلًّا بـ(إلى)، وتَقَدَّمَا عليها (م).

(١٠) في (ن): «وصاديًا».

(١١) قال العيني في «المقاصد» (٣/١١٢٣): «قائله: طُلَيْحَة بن خويلد بن نوفل الأسدي؛ من بني ثعلبة».

أحوال صاحب الحال

١٨٨ ـ فإنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا[١] فَرْغًا[٢] بِقَتْلِ حِبَالِ[٣]

فـ(فَرْغًا)[٤]: حالٌ مِن (قَتْلِ).

وأمَّا تقديمُ[٥] الحالِ على صاحِبِها المرفوعِ والمنصوبِ: فجائزٌ، نحوُ: (جاءَ ضاحكًا زيدٌ، وضَرَبْتُ مُجَرَّدَةً هِنْدًا).

[ص] **[٣٤١] ولا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ**

[٣٤٢] أو كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفَا

[ش] لا يَجُوزُ مَجِيءُ الحالِ مِن المضافِ إليه[٦] إلَّا إذا[٧] كانَ المضافُ

مواضع مجيئ الحال من المضاف إليه

---

(١) في (ص)، (ك): «تذهبوا».

(٢) ضبطها في (ص): بكسر الفاء.

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(فَرْغًا)**؛ حَيْثُ وَقَعَ حالًا مِن **(قَتْلِ)** المجرورِ بالباءِ، وتَقَدَّمَ عليه (م).

(٤) في (ك): «ففزعًا»!

(٥) في (ك): «تقدم».

(٦) (م) اخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي مَجِيءِ الحالِ مِن المُضافِ إليه؛ فذَهَبَ **سِيبَوَيْهِ** رَحِمَهُ اللهُ إِلَى أَنَّهُ يجوزُ أنْ يَجِيءَ الحالُ مِن المُضافِ إِلَيْهِ مُطلقًا؛ أي: سواءٌ أَتَوَفَّرَ له واحدٌ مِن الأمورِ الثلاثةِ المذكورةِ أم لم يَتَوَفَّرْ، وذَهَبَ غيرُه من النحاةِ ـ إِلَى أَنَّهُ إذا تَوَفَّرَ له واحدٌ من الأمورِ الثلاثةِ جازَ، وإِلَّا لم يَجُزْ، **والسرُّ فِي هَذَا الخلافِ**: أنهم اخْتَلَفُوا في: هل يَجِبُ أنْ يَكُونَ العاملُ فِي الحالِ هو نفسَ العَامِلِ فِي صاحبِ الحالِ، أم لا يَجِبُ ذلك؟ فذَهَبَ **سِيبَوَيْهِ** ـ إِلَى أَنَّهُ لا يَجِبُ أنْ يَكُونَ العاملُ فِي الحالِ هو العَامِلَ فِي صاحِبِها؛ بل يجوزُ أنْ يَكُونَ العاملُ فيهما واحدًا، وأنْ يَكُونَ مُخْتَلِفًا، وعَلَى ذلك أجازَ أنْ يَجِيءَ الحالُ مِن المُضافِ إِلَيْهِ مُطلقًا، وذَهَبَ **غيرُه** ـ إِلَى أَنَّهُ لا بُدَّ من أنْ يَكُونَ العاملُ فِي الحالِ هو نفسَ العَامِلِ فِي صَاحِبِها، **وتَرَتَّبَ عَلَى ذلك: أَلَّا** يُجَوِّزُوا مَجِيءَ الحالِ من المُضافِ إِلَيْهِ إِلَّا إذا تَوَافَرَ له واحدٌ مِن الأمورِ الثلاثةِ التي ذَكَرَهَا الناظِمُ والشارحُ؛ وَذَلِكَ لأنَّ المُضافَ إنْ كَانَ عاملًا فِي المُضافِ إِلَيْهِ بِسَبَبِ شِبْهِهِ للفعلِ لكونه مَصْدرًا أو اسمَ فاعلٍ مثلًا كَانَ كذلك عاملًا فِي الحالِ، فيَتَّحِدُ العاملُ فِي الحالِ والعاملُ فِي صاحبه الَّذِي هو المُضافُ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ المُضافُ جُزْءَ المُضافِ إِلَيْهِ أو مثلَ جُزْئِهِ كَانَ المُضافُ والمُضافُ إِلَيْهِ جميعًا كالشيءِ الواحِدِ، فيَصِيرُ فِي هاتَيْنِ الحالتَيْنِ كَانَ صاحبَ الحالِ هو نفسُ المُضافِ، فالعاملُ فيه: هو العاملُ فِي الحالِ. فاحْفَظْ هَذَا التحقيقَ النفيسَ، واحْرِصْ عليه (م).

(٧) في (ك): «إن».

مِمَّا يَصِحُّ عَمَلُه في الحالِ؛ كاسمِ الفاعلِ والمصدرِ ونَحْوِهما، مِمَّا تَضَمَّنَ معنى الفعلِ، فتقولُ: (هذا ضاربُ هِنْدٍ مُجَرَّدَةً)، و(أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ مُسْرِعًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]، (ومنه قولُ الشاعِرِ)(١):

١٨٩ ـ تَقُولُ [١١٧/ظ] ابْنَتِي: إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَا لِيَا(٢)

وكذلك يَجُوزُ مَجِيءُ الحالِ من المضافِ إليه إذا كانَ المضافُ [جُزْءًا مِن المضافِ](٣) إليه أو مِثْلَ جُزْئِهِ في صِحَّةِ الاستغناءِ بالمضافِ إليه عنه، فمثالُ ما هو جُزْءٌ مِن المضافِ إليه(٤): قولُه تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]، فـ﴿إِخْوَانًا﴾ حالٌ مِن الضميرِ المضافِ إليه (صُدُورٌ)، والصدورُ: جُزْءٌ مِن المضافِ إليه.

ومثالُ ما هو (كَجُزْءٍ مِنْ)(٥) *(٦) المضافِ إليه، في صِحَّةِ الاستغناءِ بالمضافِ إليه عنه(٧) قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، فـ﴿حَنِيفًا﴾ حالٌ مِن ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، و(المِلَّةُ)؛ كجزءٍ(٨) مِن المضافِ إليه؛ إذ(٩) يَصِحُّ الاستغناءُ بالمضافِ إليه

(١) في (س)، (ص): «وقول الشاعر»، وفي (ع): «وقوله». قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١٣٢): «قائله: هو مالك بن الريب».

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (وَاحِدًا)؛ حَيْثُ وَقَعَ حالًا من المُضافِ إِلَيْهِ، وَهوَ الكافُ فِي قَوْلِهِ: (انْطِلَاقَكَ)، والذي سَوَّغَ هَذَا: أَنَّ المُضافَ إِلَى الكافِ مصدرٌ يَعْمَلُ عملَ الفِعْلِ، فهو يَتَطَلَّبُ فاعلًا ـ كَمَا يَتَطَلَّبُهُ فعلُه الَّذِي هو انْطَلَقَ، وهذه (الكافُ) هِيَ الفَاعِلُ، فكانَ المُضافُ عاملًا فِي المُضافِ إِلَيْهِ، ويَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِي الحالِ؛ لأنَّه مصدرٌ عَلَى مَا عَلِمْتَ (م).

(٣) في (ن): «جزءًا من المضاف». (٤) في (ع): «نحو».

(٥) ما بين القوسين في (ح)، (م): «مثل جزء».

(٦) هنا انتهى الخرم المذكور آنفًا في (ح). (٧) في (ع): «عنها».

(٨) في (ن): «كالجزء».

(٩) في (ك): «إذ لا»!! والمثبت الصواب.

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

عنها، فلو قِيلَ في غيرِ القرآنِ: (أَنِ اتَّبِعْ إبراهيمَ حنيفًا) ـ لَصَحَّ[١].

فإنْ لم يَكُنِ المضافُ مِمَّا يَصِحُّ أنْ يَعْمَلَ في الحالِ، ولا هو جُزْءٌ مِن المضافِ إليه، ولا مِثْلُ جُزْئِهِ ـ لم يَجُزْ [أنْ يَجِيءَ][٢] الحالُ منه، فلا تقولُ: (جاءَ غلامُ هِنْدٍ ضَاحِكَةً)، خِلافًا للفَارِسِيِّ. وقولُ ابنِ المُصَنِّفِ[٣] ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ: (إنَّ هذه الصورةَ ممنوعةٌ بلا خلافٍ[٤]) ليسَ بِجَيِّدٍ؛ فإنَّ مذهَبَ الفارِسِيِّ جَوَازُها ـ كما تَقَدَّمَ، ومِمَّن نَقَلَه[٥] عنه: الشريفُ أبو السَّعَادَاتِ ابنُ[٦] الشَّجَرِيِّ في (أَمَالِيه)[٧]. [والله تعالى أعلم][٨].

[ص] [٣٤٣] والحَالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا … أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفَا
[٣٣٤] فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَـ(مُسْرِعَا … ذَا رَاحِلٌ[٩])، وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

[ش] [١١٨/و] يَجُوزُ تقديمُ الحالِ[١٠] على نَاصِبِها[١١]؛ إنْ كانَ[١٢] فعلًا مُتَصَرِّفًا أو صفةً[١٣] تُشْبِهُ الفعلَ المتصرِّفَ، والمرادُ بها: ما تَضَمَّنَ معنى

---

(١) في (ص): «صح».
(٢) في (س)، (ص)، (ح): «مجيء». (٣) شرح ابن الناظم» (ص٢٣٥).
(٤) لأنه لا يعمل الظرف في الحال إلا بالنيابة مناب الخبر، فلو قدرناه عاملًا في (هند): كان عاملًا دون نيابة! وذلك لا يجوز. ولو قلت: (غلام هند جاء ضاحكًا): جاز؛ لأنه حال من الضمير في خلف، فهو يعمل بالنيابة. «التذييل والتكميل» (٩/ ١٩٢).
(٥) في (ص)، (ع): «نقل». (٦) ليس في (ص).
(٧) «الأمالي» (١/ ١٥٦ ـ ١٥٧). (٨) من (ح).
(٩) في (ك): «راجل». (١٠) ولو مقترنة بـ(الواو).
(١١) في (ك): «صاحبها». وكتبها كذلك في (س)، ثم ضرب عليها، وصحَّحها فوقها كالمثبت.
(١٢) في (ع): «كان الناصب لها». والذي في (ك): «كان العامل».
(١٣) مثلها: المصدر النائب عن فعله؛ كمجرد اضربا زيدًا، وقد يعرض للمتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كاقترانه بـ(لام) ابتداء أو قسم: كأنَّ زيدًا ليقوم طائعًا، ولأصبرن محتسبًا، أو: كونه صلة لحرف مصدري، نحو: (لك أن تنتقل قاعدًا)، أو صلة لأل: كـ(أنت المصلي فذًّا)، فلا يقدم الحال في شيء من ذلك؛ لأن =

مواضع تقديم الحال على عاملها

الفعلِ وحُرُوفه، وقَبِلَ التأنيثَ[١] والتثنيةَ والجمعَ؛ كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصفةِ المشبَّهَةِ[٢].

فمثالُ تَقْدِيمِها على الفعلِ المتصرِّفِ: (مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)، [فـ(دَعَا): فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ، وتَقَدَّمَتْ عليه الحالُ][٣]، ومثالُ تَقْدِيمِها[٤] على الصفةِ المشبَّهَةِ له: (مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٌ).

فإنْ كانَ الناصِبُ لها[٥] فِعْلًا غيرَ مُتَصَرِّفٍ: لم يَجُزْ تقديمُها[٦] عليه، فتقولُ: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا ضَاحِكًا)، ولا تقولُ: (ضَاحِكًا ما أَحْسَنَ زَيْدًا)؛ لأنَّ فِعْلَ التعجُّبِ غيرُ متصرِّفٍ في نفسِه، فلا يَتَصَرَّفُ في مَعْمُولِهِ، وكذا[٧] إنْ كانَ الناصِبُ لها صِفَةً؛ لا تُشْبِهُ الفعلَ المتصرِّفَ؛ كأَفْعَلِ التفضيلِ، لم يَجُزْ تَقْدِيمُها عليه؛ وذلك: لأنَّه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ

= اللام لها الصدر، ومعمول الصلة لا يتقدم. «الخضري» (٢/ ٢١٤).

(١) أي: قبولًا غير مقيد بشيء؛ ليصح إخراج أفعل التفضيل؛ فإنه إنما يقبل ذلك مع (أل) أو (الإضافة)، لا مطلقًا. وفيه: أن فعيلًا بمعنى مفعول ـ إنما يقبل ما ذكر؛ إذا لم يجرِ على موصوف، لا مطلقًا ـ مع جواز تقديم الحال عليه؛ فلعله مستثنى. «الصبان» (٢/ ١٧٨).

(٢) (م) أَطْلَقَ الشارحُ كالناظِمِ القولَ إطلاقًا؛ فِي أَنَّهُ يجوزُ تقديمُ الحالِ عَلَى عَامِلِها، إذا كَانَ هَذَا العامِلُ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا، أو صِفَةً تُشْبِهُ الفعلَ المتصرِّفَ! وليسَ هَذَا الإطلاقُ بِسَدِيدٍ؛ بل قد يَعْرِضُ أَمْرٌ يُوجِبُ تأخيرَ الحالِ عَلَى عامِلِها، ولو كَانَ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا، أو صِفَةً تُشْبِهُ الفعلَ المتصرِّفَ، وَذَلِكَ في أربعةِ مواضعَ:

مثال تقديمها على الفعل المتصرف

ولا يُؤَنَّثُ، فلم يَتَصَرَّفْ في نفسِه، فلا يَتَصَرَّفُ في معمولِه، فلا تقولُ: (زَيْدٌ ضاحكًا أَحْسَنُ مِن عمرٍو)؛ بل يَجِبُ تأخيرُ الحالِ، فتقولُ: (زَيْدٌ أَحْسَنُ مِن عمرٍو ضاحكًا)(1). [والله ﷻ أعلم بالصواب](2).

[ص] [٣٤٥] وعامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا
[٣٤٦] كَـ(تِلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ)، ونَدَرْ نحوُ (سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا(3) فِي هَجَرْ)

[ش] لا يَجُوزُ تقديمُ الحالِ على عامِلِها المعنويِّ، وهو: ما تَضَمَّنَ معنى الفعلِ دونَ حُرُوفِهِ؛ كأسماءِ الإشارةِ، (وحروفِ(4) التمنِّي)(5)، والتشبيهِ [١١٨/ظ]، والظرفِ والجارِّ والمجرورِ(6)، نحوُ: (تلك هِنْدٌ مُجَرَّدَةً،

---

(١) (م) سيأتي للمصنِّفِ فِي هَذَا البابِ والشارحِ الاستثناءُ؛ مِن عَدَمِ عَمَلِ أفعلِ التفضيلِ فِي حالٍ مُتَقَدِّمَةٍ، وَذَلِكَ المستثنى نحوُ قولِهِ: (زيدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِن عمرٍو مُعَانًا)، وسَيَذْكُرُ هناكَ ضابطَ هَذَا المثالِ (م).

(٢) من (ح).

(٣) حالٌ مؤكد لعاملها، وهو: **(في هجر)** كما قاله ابن قاسم، وهو صريحٌ في أن المراد به: الاستقرار العام؛ إذ هو المفهوم من الظرف. **وقيل**: خاص؛ أي: غير متحرك؛ فهو حال مؤسسة على حدِّ قوله: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]؛ لأن العام يجب حذفه. لكن **حقَّق بعضهم**: أن محل وجوب حذف العام إذا كان له معمول يقوم مقامه، وإلا جاز ظهوره. وهذا هو المتعين؛ إذ لا شك في صحة: (هذا ثابت)، (هذا حاصل) مثلًا؛ أفاده «الصبان» (٢/ ١٧٨)؛ أي: وما هنا كذلك؛ لأن الظرف في المثال معمول للخبر المحذوف لا لـ﴿مُسْتَقِرًّا﴾، وفي الآية لـ﴿رَءَاهُ﴾. الخضري (١/ ٢١٧).

(٤) في (س): «وأحرف»، وفي (ح): «وحرف».

(٥) ما بين القوسين سقط من (ك).

(٦) (م) اعْلَمْ أنَّ هُهنا أَمْرَيْنِ؛ لا بُدَّ مِن بَيانِهما، حتى تكونَ عَلَى بَيِّنَةٍ من الأمرِ:
الأَوَّلُ: أنَّ العَامِلَ المعنويَّ؛ قد يُطْلَقُ ويُرَادُ بِهِ مَا يُقابِلُ **اللفظيَّ**، وَهوَ شيئانِ: الابتداءُ العاملُ فِي المُبْتَدَأ، والتجرُّدُ من الناصِبِ والجازِمِ العَامِلِ فِي الفِعْلِ المضارعِ، وليسَ هَذَا المعنى مُرَادًا فِي هَذَا الموضِعِ؛ لأنَّ العَامِلَ المعنويَّ بهذا المعنى ـ لا يَعْمَلُ غيرَ الرَّفْعِ، فالابتداءُ: يَعْمَلُ فِي المُبْتَدَأ الرفعَ، والتجرُّدُ: يَعْمَلُ فِي الفِعْلِ المضارعِ الرفعَ أَيْضًا، وحِينَئِذٍ: فالمرادُ بالعَامِلِ المعنويِّ هُهنا ـ: اللفظُ =

مواضع امتناع تقديم الحال على عاملها

أنواع العوامل

ولَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا أَخُوكَ، وكأنَّ زيدًا رَاكِبًا أَسَدٌ، وزَيْدٌ في الدارِ، (أو: عندَك[١])[٢] ـ قائمًا)، فلا[٣] يَجُوزُ تقديمُ الحالِ على عامِلِها المعنويِّ[٤] في هذه المُثُلِ[٥] ونحوِها، فلا تقولُ: (مُجَرَّدَةً تلكَ هِنْدٌ)، ولا (أَمِيرًا لَيْتَ زيدًا أخوكَ[٦])، ولا (راكبًا كأنَّ زيدًا أسدٌ).

وقد نَدَرَ تَقْدِيمُها[٧] على عامِلِها الظرفِ[٨]، (نحوُ: زَيْدٌ قائِمًا

= الَّذِي يَعْمَلُ بِسَبَبِ مَا يَتَضَمَّنُهُ من معنى الفعلِ، أفلا تَرَى أنَّ (تلك) وغَيْرَهَا مِن ألفاظِ الإشارةِ إِنَّمَا عَمِلَتْ فِي الحالِ؛ لأَنَّها مُتَضَمِّنَةٌ معنَى أُشِيرُ، وهكذا.

الثاني: العواملُ المعنويَّةُ بالمعنى المرادِ هنا كثيرةٌ، وقد ذَكَرَ الشارِحُ مِنها **خَمْسَةً**، وهي: أسماءُ الإشارةِ، وحروفُ التَّمَنِّي، وأدواتُ التشبيهِ، والظروفُ، والجارُّ والمجرورُ، وقد بَقِيَ **خَمْسَةٌ أُخْرَى**:

أَوَّلُها: حرفُ الترجِّي؛ كلَعَلَّ، نحوُ قولِكَ: «لَعَلَّ زَيدًا أميرًا قادمًا».

وثانيهما: حروفُ التنبيهِ، مثلُ (ها) فِي قولِكَ: (ها أنتَ زيدٌ راكبًا)، فـ(راكبًا): حالٌ مِن زَيْدٌ، والعاملُ فِي الحالِ هو (ها).

وثالثُها: أدواتُ الاستفهامِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ التعجُّبُ؛ كقولِ الأعشَى:

يَـا جَـارَتَـا مَـا أَنْـتِ جَـارَهْ

عندَ مَن جَعَلَ (جَارَهْ): حالًا لا تَمْيِيزًا.

رابِعُهَا: أدواتُ النداءِ، نحوُ: (يا) فِي قولِكَ: (يا أيُّها الرجلُ قائمًا).

وخامِسُها: (أما)، نحوُ قَوْلِهِم: (أَمَّا عِلْمًا فعَالِمٌ)، عندَ مَن جَعَلَ تقديرَ الكلامِ: مَهْمَا يُذْكَرُ أحدٌ فِي حالِ عِلْمٍ فالمذكورُ عالِمٌ، فـ(عِلمًا) ـ عَلَى هَذَا التقديرِ ـ حَالٌ من المرفوعِ؛ بفِعْلِ الشرطِ الَّذِي نَابَتْ عنه (أَمَّا) (م).

(١) في (ص)، (ح): «عندي». (٢) في (ك): «وعندك».
(٣) في (ح): «ولا». (٤) ليس في (ص)، (ح)، (ك).
(٥) في (س): «المسألة». (٦) ليس في (ك).
(٧) في (ص)، (ح): «تقدمها».
(٨) أي: فما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه؛ عند البصريين، وقاسه الفراء [«معانيه» (٢/ ٤٢٥)]، والأخفش مطلقًا، ورجحه **والكوفيون**: إن كان صاحبها ضميرًا: كـ(أنت قائمًا في الدار)، **وقيل**: إن كانت الحال ظرفًا قوي تقديمها والأضعف. ورجحَّه في «التسهيل» (ص١٠٩).

وضابط المسألة: أن يكون الظرف خبرًا مؤخرًا، والحال بينه وبين المبتدأ كما =

عندَكَ)[١]، والجارِّ[٢] والمجرورِ، نحوُ (سعيدٌ مُسْتَقِرًّا في هَجَرَ)، ومنه قولُه تعالى: (وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ[٣]) في قراءةِ مَن كَسَرَ[٤] التاءَ، وأجازَهُ[٥] الأخفشُ قِياسًا. [والله تعالى أعلم بالصواب][٦].

[ص] [٣٤٧] ونَحْوُ (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ أَفْعَلَ التفضيلِ لا يَعْمَلُ[٧] في الحالِ مُتَقَدِّمَةً، واسْتُثْنِيَ من ذلك هذه المسألةُ[٨]، وهي: ما إذا فُضِّلَ شيءٌ في حالٍ على نفسِه أو غيرِه في حالٍ أُخْرَى، فإنَّه يَعْمَلُ في حالَيْنِ: [إحداهُما: مُتَقَدِّمَةٌ عليه][٩]، والأُخْرَى: متأخِّرَةٌ عنه، وذلك نحوُ: (زَيْدٌ قائمًا أَحْسَنُ مِنه قاعدًا)،

= رأيت. أما تقدم الحال على الجملة: كـ(قائمًا زيد في الدار)، فممتنع إجماعًا ـ كما في «شرح الكافية» (٢/ ٧٣٣). ومحله: إذا تأخر الخبر كالمثال. فإن تقدم بعد الحال كـ(فدًا لك أبي أمي) ـ جاز عند الأخفش، وأجازه ابن بَرْهان: إذا كانت الحال المتقدمة ظرفًا نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَـٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤]؛ فالعامل في الحال: ظرف وهو لله، وتقدمت على الجملة لكونها ظرفًا. «الخضري» (١/ ٢١٧).

(١) ما بين القوسين من (ع)، (م). (٢) ليس في (ح).

(٣) (م) القراءةُ المشهورةُ؛ بِرَفْعِ ﴿ٱلسَّمَـٰوَٰتُ﴾ عَلَى الابتداءِ، ورَفْعِ ﴿مَطْوِيَّـٰتٌ﴾ عَلَى أنَّهُ خَبَرُ المُبْتَدأ، والجارُّ والمجرورُ ـ وَهوَ ﴿بِيَمِينِهِۦ﴾ ـ مُتَعَلِّقٌ بـ﴿مَطْوِيَّـٰتٌ﴾، والقراءةُ التي يَسْتَدِلُّ بها الشارِحُ هٰهنا: بِرَفْعِ ﴿ٱلسَّمَـٰوَٰتُ﴾ عَلَى أنَّهُ مُبْتَدَأٌ، ونَصْبِ ﴿مَطْوِيَّـٰتٍ﴾ بالكسرةِ؛ نيابةً عن الفتحةِ، عَلَى أنَّهُ حالٌ صَاحِبُه الضَّمِيرُ المُسْتَكِنُّ فِي الجارِّ والمجرورِ، والجارُّ والمجرورُ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: ﴿بِيَمِينِهِۦ﴾ ـ مُتَعَلِّقٌ بمَحْذُوفٍ خَبَرُ المُبْتَدَأ (م).

(٤) في (ك): «قرأ بكسر». وهي قراءة عيسى بن عمر ـ كما في «تفسير الثعلبي» (٨/ ٢٥١).

(٥) في (ح): «وأجازها».

(٦) من (ح).

(٧) في (س): «تعمل»، وهي بالوجهين في (ص).

(٨) رسمت في (س)، (ص)، (ح): «المسئلة».

(٩) في (ص): «أحدهما متقدمة».

و(زيدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِن عَمْرٍو مُعَانًا)، فـ(قائمًا) و(مُفْرَدًا): منصوبانِ بـ(أَحْسَنُ) وأَنْفَعُ، وهما حالانِ، وكذا (قاعدًا) و(مُعانًا)، وهذا مَذْهَبُ الجمهورِ.

وزَعَمَ[1] السِّيرافِيُّ: أنهما خبرانِ منصوبانِ بـ(كانَ) المحذوفةِ، والتقديرُ: (زيدٌ إذا كانَ قائمًا أَحْسَنُ منه؛ إذا كانَ قاعدًا، وزيدٌ إذا كانَ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِن عمرٍو؛ إذا كانَ مُعَانًا).

[١١٩/و] ولا يَجُوزُ تقديمُ هذيْنِ الحالَيْنِ على أَفْعَلِ التفضيلِ[2] ولا تَأْخِيرُهُما[3] عنه[4]، فلا تقولُ: (زَيْدٌ قائمًا قاعدًا أَحْسَنُ مِنه)، ولا تقولُ[5]: (زيدٌ أحسنُ مِنه قائمًا قاعدًا). [والله تعالى أعلم بالصواب][6].

[ص] [٣٤٨] والحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ - فَاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدِ

[ش] يَجُوزُ تَعَدُّدُ الحالِ[7]، وصَاحِبُها مُفْرَدٌ[8] ....

تعدد الحال

---

(١) في (ك): «وذهب». وكلامه في «شرح كتاب سيبويه» (٢/ ٢٩١).

(٢) من (م). (٣) في (ص): «تأخرهما».

(٤) في (ك): «عنهما». (٥) من (م).

(٦) من (ح).

(٧) لشبهه بالخبر: في كونه محكومًا به في المعنى على صاحبها، وبالنعت في إفهام الاتصاف بصفة - وإن لم يكن ذلك بالقصد؛ بل بالتبع بما هو المقصود منه، وهو تقييد العامل، وبيان كيفية وقوعه. ويجب تعدده مع (إما) نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾ [الإنسان: ٣]، ومع (لا): كـ(جاء زيد لا خائفًا، ولا آسفًا). وأما قوله:

قَهَرْتُ العِدَا لا مُسْتَعِينًا بِعَصْبَةٍ ولكن بأنواع الخدائع والمكر

فضرورة. «الخضري» (١/ ٢١٨).

(٨) (م) تَرَكَ الشارحُ بيانَ المواضِعِ التي يَجِبُ فيها تَعَدُّدُ الحالِ، ولِوُجُوبِ ذَلِكَ مَوْضِعَانِ:

أَوَّلُهُما: أنْ يَقَعَ الحالُ بعدَ (إمَّا)، نحوُ قَوْلِهِ تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾ [الإنسان: ٣].

وثانيهما: أنْ يَقَعَ الحالُ بعدَ (لا) النافيةِ؛ كقولِكَ: (رَأَيْتُ بَكْرًا لا مُسْتَبْشِرًا ولا جَذْلَانَ) (م).

مواضع وجوب تعدد الحال

و[١] مُتَعَدِّدٌ.

فمثالُ الأوَّلِ: (جاءَ زيدٌ راكبًا ضاحكًا)، فـ(راكبًا) و(ضاحكًا): حالانِ مِن (زَيْدٍ)، والعاملُ فيهما جاءَ، [ومنع ابنُ عصفور[٢] ذلك؛ قياسًا على الظرف ـ ليس بشيءٍ][٣].

ومثالُ الثاني: (لَقِيتُ هندًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرَةً)، فـ(مُصْعِدًا): حالٌ مِن التاءِ، و(مُنْحَدِرَةً): حالٌ مِن (هِنْدٍ)، والعاملُ فيهما (لَقِيتُ)، ومنه قولُه[٤]:

١٩٠ ـ لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ[٥] خَائِفًا مُنْجِدَيْهِ فَأَصَابُوا مَغْنَمَا[٦]

فـ(**خائفًا**): حالٌ مِن (**ابْنَي**)، و(**مُنْجِدَيْهِ**): حالٌ مِن (**أَخَوَيْهِ**)، والعاملُ فيهما: (**لَقِيَ**).

فعندَ ظُهُورِ المعنى ـ تُرَدُّ[٧] كلُّ حَالٍ إلى ما تَلِيقُ به، وعندَ عدم ظُهُورِهِ: يُجْعَلُ[٨] أَوَّلُ الحالَيْنِ لثاني الاسمَيْنِ[٩]، وثانيهما: [لأوَّلِ

(١) في (م): «أو».
(٢) كما في «شرح ابن الناظم على الألفية» (ص٢٤٢).
(٣) من (ع)، (م).
(٤) قال العيني (٣/ ١١٧١): «قائله: مجهول».
(٥) في الموضعين في (ص): «إخوته». وعليها فتقرأ: «منجدِيه»؛ بكسر الدال على الجمع، والله أعلم.
(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**خَائِفًا مُنْجِدَيْهِ**)؛ فإنَّ الحالَ مُتَعَدِّدَةٌ لِمُتَعَدِّدٍ، والنظرةُ الأولى: تَدُلُّ عَلَى صاحِبِ كلِّ حالٍ فتَرُدُّهُ إِلَيْهِ، فإنَّ واحدًا من الحالَيْنِ مفردٌ والآخرُ مُثَنًّى، وكذلك صاحِبَاهُما، فلا لَبْسَ عليك فِي أنْ تَجْعَلَ المفردَ للمفردِ والمثنَّى للمُثَنَّى (م).
(٧) في (س)، (ك): «يرد».
(٨) في (ح): «تجعل».
(٩) ليتصل بصاحبه، ولا يعكس عند الجمهور؛ للزوم فصل كل من صاحبه ـ مع عدم القرينة؛ فإن جعل كل حال بجنب صاحبها؛ فلا كلام في جوازه. «الخضري» (١/ ٢١٩).

الاسمين][(١)]، ففي قولك: (لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا): يكونُ (مصعِدًا)[(٢)] حالًا مِن (زَيْدٍ)، و(مُنْحَدِرًا): حالًا[(٣)] من التاءِ.

الحال المؤكدة

[ص] [٣٤٩] وعامِلُ الحالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا   فِي نَحْوِ (لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا)

[ش] تنْقَسِمُ[(٤)] الحالُ إلى مُؤَكِّدَةٍ[(٥)] وغيرِ مُؤَكِّدَةٍ[(٦)]، فالمُؤَكِّدَةُ: على قِسْمَيْنِ، وغيرُ المؤكِّدَةِ: ما سِوَى القِسْمَيْنِ.

فالقِسْمُ الأوَّلُ مِن المُؤَكِّدَةِ: ما أَكَّدَتْ عَامِلَهَا، وهي المرادُ[(٧)] بهذا البيتِ، وهي: كلُّ وَصْفٍ دَلَّ على معنى عامِلِه وخَالَفَه [١١٩/ظ] لَفْظًا، وهو الأكثرُ، أو: وَافَقَه لَفْظًا، وهو دونَ الأوَّلِ في الكثرةِ.

فمثالُ الأوَّلِ: قوله[(٨)]: (لا تَعْثَ في الأرضِ مُفْسِدًا)، ومنه قولُه تعالَى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [التوبة: ٢٥]، وقولُه تعالَى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [البقرة: ٦٠]، ومن[(٩)] الثاني: قولُه تعالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، وقولُه تعالى[(١٠)]: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ (اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ)[(١١)] وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ [النحل: ١٢]. [والله تعالى أعلم][(١٢)].

---

(١) في (ص): «للأول».
(٢) في (ص): «الأول».
(٣) في (ص)، (ح): «حال».
(٤) في (س)، (ص)، (ح): «ينقسم». و«الحال»: تذكر وتؤنث.
(٥) وهي التي يستفاد معناها بدونها. وادعى المبرد والفراء والسهيلي [«نتائج الفكر» (٣٠٥/١) وما بعدها]: أن الحال لا تكون مؤكدة؛ بل هي مبنية أبدًا؛ لأنَّ الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة. «الخضري» (٢١٩/١).
(٦) ويقال لها: مؤسسة ومبينة؛ لأنها تبين هيئة صاحبها، ولا يستفاد معناها بدونها؛ وهي الغالب. «الخضري» (٢١٩/١).
(٧) في (ص)، (ح): «المرادة».
(٨) من (ص)، (ح).
(٩) في (ع): «ومثال».
(١٠) ليس في (ع).
(١١) مكانها في (ص): «الشمس».
(١٢) من (ح).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

تأكيد مضمون الجملة

[ص] [٣٥٠] وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

[ش] هذا هو القِسْمُ الثاني من الحالِ المُؤَكِّدَةِ، [وهي: ما أَكَّدَتْ][1] مَضْمُونَ الجملةِ، وشرطُ الجملةِ: أنْ تكونَ اسميَّةً، جُزْآهَا[2] مَعْرِفَتَانِ جامدانِ، نحوُ: (زَيْدٌ أخوكَ عَطُوفًا، وأنا زيدٌ معروفًا[3])، ومنه قولُه[4]:

١٩١ ـ أنَا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي   وهلْ بِدَارَةَ يَا[5] لَلنَّاسِ مِن عارِ؟[6]

فـ(**عَطُوفًا**) و(**معروفًا**): حالانِ، وهما منصوبانِ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا[7]، والتقديرُ في الأوَّلِ: (أَحُقُّهُ عَطُوفًا)، وفي الثاني: (أَحَقُّ معروفًا).

ولا يَجُوزُ تقديمُ هذه[8] الحالِ على هذه الجملةِ[9]؛ فلا تقولُ: (عطوفًا زَيْدٌ أخوكَ)، ولا: (معروفًا أنا زيدٌ)، ولا تَوَسُّطها بينَ المبتدأِ

---

(١) ليس في (ص).   (٢) في (م): «وجزآها».

(٣) يمكن أخذ هذه الشروط من المتن؛ فتعريف جزأيها: من كونها مؤكدة بالحال؛ إذ لا يؤكد إلا ما عرف عند البصريين، والاسمية والجمود، من إضمار عامل الحال، أو من كونها مؤكدة للجملة. إذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق: لكان عاملًا في الحال؛ فلا يضمر عاملها، وتكون هي مؤكدة له، لا لمضمون الجملة. والمراد: الجمود المحض؛ ليخرج نحو: (عليّ الأسد مقدامًا)، فإنها مؤكدة لعاملها، وهو (الأسد) لتأويله بالشجاع لا للجملة؛ لأن (ليس) جامدًا محضًا. وكذا (زيد أبوك عطوفًا)، وهو الحق بيِّنًا؛ كما في «التسهيل» (ص١١٢)؛ لتأويل الأب بالعاطف، والحق بالواضح؛ فجمودهما ليس محضًا، ولما كان عطف الأخ وحنوّه قليلًا بالنسبة للأب، وغير لازم له لزومه للأب لم يؤول به؛ بل جعل جامدًا محضًا بخلاف الأب. «الخضري» (١/ ٢٢٠).

(٤) قال العيني (٣/ ١١٤٩): «قائله: هو سالم بن دارة اليربوعي».

(٥) في (ص): «ما».

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مَعْرُوفًا**)؛ فإنَّه حالٌ أَكَّدَتْ مَضْمُونَ الجُمْلَةِ التي قبلَها (م).

(٧) لأن الجملة كالعوض منه، ولا يجمع بين العوض والمعوض.

(٨) ليس في (ص).

(٩) لضعف عاملها؛ بوجوب حذف، فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه.

والخبرِ؛ فلا تقولُ: (زيدٌ عطوفًا أخوكَ). [والله تعالى أعلم](١).

[ص] [٣٥١] ومَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ(٢) جُمْلَهْ ... كَـ(جاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ)

[ش] الأصلُ في الحالِ والخبرِ والصفةِ: الإفرادُ، وتَقَعُ(٣) الجملةُ مَوْقِعَ الحالِ، كما تَقَعُ موقعَ الخبرِ والصفةِ، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ(٤)، وهو في الحاليَّةِ [١٢٠/و]: إمَّا ضميرٌ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ يَدُهُ(٥) على رَأْسِهِ)، (أو واوٌ)(٦)، تُسَمَّى(٧) واوَ الحالِ، وواوَ الابتداءِ(٨)، وعلامتُها: صِحَّةُ وُقُوعِ (إذ) مَوْقِعَها(٩)، نحوُ: (جاءَ زيدٌ وعَمْرٌو قائمٌ)، التقديرُ: إذ عمرٌو قائمٌ،

---

(١) من (ح)، (ع).

(٢) في (س)، (ص): «يجيء».

(٣) في الموضعين - في (س): «يقع».

(٤) (م) يُشْتَرَطُ فِي الجُمْلَةِ التي تَقَعُ حالًا أربعةُ شروطٍ، وقد ذَكَرَ الشارحُ تَبَعًا للناظِمِ مِن هذه الشروطِ واحدًا، وهو: أنْ تكونَ الجُمْلَةُ مُشْتَمِلَةً عَلَى رابطٍ يَرْبُطُها بِالحَالِ: إما (الواوُ)، وإما (الضَّمِيرُ)، وإما هُمَا معًا.
والشرطُ الثاني: أنْ تكونَ الجُمْلَةُ خَبَرِيَّةً، فلا يجوزُ أنْ تكونَ الحالُ جملةً إنشائيَّةً.
والشرطُ الثالثُ: أَلَّا تكونَ جملةُ الحالِ تَعَجُّبِيَّةً.
والشرطُ الرابعُ: أَلَّا تكونَ مُصَدَّرَةً بِعِلْمِ استقبالٍ، وَذَلِكَ نحوُ: (سَوْفَ)، و(لن)، وأدواتِ الشرطِ، فلا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (جاءَ مُحَمَّدٌ إنْ يَسْأَلْ يُعْطَ)، فَإِنْ أَرَدْتَ تصحيحَ ذلك فقُلْ: (جاءَ مُحَمَّدٌ وَهوَ إنْ يَسْأَلْ يُعْطَ)، فتكونُ الحالُ جملةً اسميَّةً خبريَّةً.
ومِن هَذَا الكلامِ - معَ مَا سَبَقَ فِي مَبْحَثِ مَجِيءِ خَبَرِ المُبْتَدَأ جملةً - تَعْرِفُ أَنَّ الخبرَ والحالَ جَمِيعًا اشْتَرَكَا فِي ضرورةِ وُجُودِ رابطٍ يَرْبُطُ كُلًّا منهما بصاحبِهِ، واخْتَلَفَا فِي الشروطِ الثلاثةِ الباقيةِ، فجملةُ الخَبَرِ: تَقَعُ إنشائيَّةً وتَعَجُّبِيَّةً؛ عَلَى الأصحِّ عندَ النحاةِ، وتُصَدَّرُ بعِلْمِ الاستقبالِ، وقد رأيتَ أنَّ تصحيحَ المثالِ - يَكُونُ بِجَعْلِ جملةِ الشرطِ وجَوَابِهِ خَبَرًا؛ فَتَنَبَّهْ لذلك كلِّه، واللهُ يُوَفِّقُكَ ويُرْشِدُكَ (م).

(٥) في (س)، (ح): «ويده».

(٦) في (س)، (ح): «والواو»، وفي (ص): «أو الواو، والواو».

(٧) في (ع)، (م): «وتسمى»، وفي (س): «يسمى».

(٨) لدخولها كثيرًا على المبتدأ - وإن لم تلزمه، أو لوقوعها في ابتداء الحال.

(٩) لأنها تشبه (إذ) - في كونه هي وما بعدها قيدًا للعامل السابق، كما أن (إذ) =

وقوع الحال جملة إذا اشتملت على رابط

ما يشترط في الجملة التي تقع حالا

أو: (الضميرُ) و(الواوُ) معًا، نحوُ: (جاءَ زيدٌ وهو ناوٍ رِحْلَةً).

[ص] [٣٥٢] وذاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ ... حَوَتْ ضَمِيرًا ومِنَ الواوِ خَلَتْ
[٣٥٣] وذاتُ واوٍ بعدَها انوِ مُبْتَدَا ... لَهُ المُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

[ش] الجملةُ الواقعةُ حالًا: إنْ صُدِّرَتْ بمضارعٍ مُثْبَتٍ[1]: لم يَجُزْ أنْ تَقْتَرِنَ[2] بـ(الواوِ)؛ بل لا تَرْتَبِطُ[3] إلا بالضميرِ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ يَضْحَكُ، وجاءَ عَمْرٌو تُقادُ الجَنَائِبُ بينَ يَدَيْهِ)، فلا[4] يَجُوزُ دخولُ الواوِ، فلا تقولُ: (جاءَ زيدٌ ويَضْحَكُ).

فإنْ جاءَ مِن لِسانِ العربِ ما ظاهرُه ذلك: أُوِّلَ على إضمارِ مبتدأٍ

= كذلك. وليس المراد: أنها بمعناها؛ إذ الحرف لا يرادف الاسم. «الخضري» (١/ ٢٢٠).

(١) خرج: المصدر بمعموله؛ فتربط بـ(الواو)، تمتنع في المنفي بلا، كما في الشارح نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ﴾ [المائدة: ٨٤]، ﴿ما لي لا أرى الهدهد﴾ [النمل: ٢٠]، والمنفي بـ(مَا)، كقوله:

عَهِدتُك ما تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ ... فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيبِ صَبًّا مُتَيَّمًا

بخلاف المنفي بـ(لم) أو (لما)، فإن مضية يقربه من الماضي الجائز الاقتران بها. وكذا تمنع في الجملة المعطوفة على حال قبلها نحو: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾ [الأعراف: ٤] والمؤكدة لمضمون جملة؛ كقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]. والجملة التالية: اسميةً كانت كـ(ما ضربت أحدًا إلا زيدًا خير منه)، أو ماضوية، كـ(ما تكلم زيد إلَّا قال حقًّا)، ومنه: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا﴾ [الحجر: ١١]. وشذَّ قوله:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ ... إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وِزْرَا

وقيل: غير شاذ، وجملة الماضي المتلو بـ(أو)، نحو: (لأضربنه ذهب أو مكث)، ومنه قوله:

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلَا ... وَلَا تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلَا

فهذه سبع مسائل تمتنع فيها (الواو) غير المضارع المثبت، قاله «الخضري» (١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١).

(٢) في (س): «يقترن».
(٣) في (ص)، (ع)، (م): «تربط».
(٤) في (م): «ولا».

تعين أن يكون الرابط الواو

بعدَ (الواوِ)، ويكونُ المضارعُ خَبَرًا عن ذلك المبتدأِ، وذلك نحوُ قولِهِم: (قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ)، وقوله[١]:

١٩٢ ـ فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا[٢]

فـ(أَصُكُّ) و(أَرْهَنُهُم): خبرانِ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وأنا أَصُكُّعَيْنَهُ[٣]، وأنا أَرْهَنُهُم مالكًا[٤]. [والله تعالى أعلم بالصواب، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله][٥].

[ص][٣٥٤] وجملةُ الحالِ سِوَى ما قُدِّمَا بواوٍ اوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

الربط بالواو أو الضمير أو بهما معًا

[ش] الجملةُ الحاليَّةُ: إمَّا أنْ تكونَ اسميَّةً أو فِعْلِيَّةً، والفعلُ إمَّا[٦] مضارعٌ أو ماضٍ، وكلُّ واحدةٍ[٧] مِن الاسميَّةِ والفعليَّةِ؛ إمَّا مُثْبَتَةٌ أو مَنْفِيَّةٌ، [١٢٠/ظ] وقد تَقَدَّمَ: أنه إذا صُدِّرَتِ الجملةُ بمضارعٍ مُثْبَتٍ (لا[٨] تَصْحَبُها)[٩] (الواوُ)؛ بل لا تُرْبَطُ إلّا بالضميرِ[١٠] فقطْ[١١]، وذَكَرَ في

---

(١) قال العيني (٣/١١٥١): «قائله: هو عبد الله بن همام السلولي».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (وأَرْهَنُهُمْ)؛ حَيْثُ إنَّ ظاهِرَهُ يُنْبِئُ عن أنَّ المُضارِعَ المُثْبَتَ تَقَعُ جُمْلَتُه حالًا، وتُسْبَقُ بالواوِ، وَذَلِكَ الظاهِرُ غيرُ صحيحٍ، ولهذا قَدَّرْتَ جملةَ المضارِعِ خَبَرًا لمبتدأٍ محذوفٍ (م).

(٣) ليس في (ص)، (م). (٤) من (س)، (ص)، (ح).

(٥) من (ح). (٦) ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٧) في (ك)، (ص): «واحد». (٨) في (ص)، (ح): «لم».

(٩) في (س): «لم يصحبها». (١٠) في (ع): «بضمير».

(١١) (م) قد ذَكَرَ الشارِحُ: أنَّ الجملةَ الحاليَّةَ إذا كانَتْ فِعْلِيَّةً؛ فِعْلُها مُضارِعٌ مُثْبَتٌ، وَجَبَ أنْ تَخْلُوَ هذه الجُمْلَةُ من (الواو)، وَإنْ يَكُونَ رَابِطُها الضميرَ، وقد بَقِيَ عليه بعضُ شروطٍ يَجِبُ تَحَقُّقُهَا فِي هذه الجُمْلَةِ، مِنها: أَلَّا يَتَقَدَّمَ بعضُ مَعْمُولَاتِ المضارِعِ عليه، فلو تَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عليه: اقْتَرَنَتِ الجُمْلَةُ بـ(الواو)، ولهذا جَوَّزَ القاضي البَيْضَاوِيُّ [«أنوارالتنزيل» (١/٢٨ ـ ٢٩)] فِي قَوْلِهِ تعالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٤]، أنْ تكونَ جملةُ ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ حالًا من الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ وجُوبًا فِي ﴿نَعْبُدُ﴾. ومن الشروطِ أيْضًا: ألَّا تكونَ جملةُ المضارِعِ المذكورِ مقترنةً بـ(قد)، فإنِ اقْتَرَنَتْ بها: وَجَبَ أنْ تَقْتَرِنَ بالواوِ، نحوُ =

وجوب خلو الجملة من الواو

هذا البيتِ: أنَّ ما عدا ذلك يَجُوز فيه[1] أنْ يُرْبَطَ[2] بـ(الواو) وحدَها، أو: بالضميرِ وَحْدَه، (أو: بهما)[3]، فيَدْخُلُ[4] في ذلك الجملةُ

= قولِهِ تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥].
فجملةُ مَا يُشْتَرَطُ لخُلُوِّ هذه الجُمْلَةِ من (الواوِ) أربعةُ شروطٍ: أنْ تكونَ مُضارِعيَّةً، وَأنْ تكونَ مُثْبَتَةً، وَأنْ يَتَقَدَّمَ المضارعُ عَلَى كلِّ مَا يُذْكَرُ معه مِن معمولاتِه، وألَّا يَقْتَرِنَ بـ(قد).
وقد ذَكَرَ الشارحُ بعد قليلٍ: أنَّ الجملةَ المضارعيَّةَ مَنْفِيَّةٌ بلا تَمْتَنِعُ معَها (الواوُ)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]. وبَقِيَ بعدَ ذلك خَمْسُ جُمَلٍ يَجِبُ ألَّا تَقْتَرِنَ بالواوِ، فيَصِيرُ مجموعُ مَا لا يجوزُ اقْتِرَانُهُ بالواوِ مِن الحالِ الواقعةِ جُمْلَةً سَبْعًا، ذَكَرْنَا لكَ اثْنَتَيْنِ مِنها، وهما جملةُ الفِعْلِ المضارعِ المثبَتِ، وجملةُ الفِعْلِ المضارعِ المنفيِّ بـ(لا).
والثالثةُ: أنْ تكونَ مُضَارِعِيَّةً مَنْفِيَّةً بما.
الرابعةُ: الجُمْلَةُ المعطوفةُ عَلَى حالٍ قَبْلَها، نحوُ قولِهِ تَعالَى: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴿٤﴾﴾ [الأعراف: ٤]، فجملةُ ﴿هُمْ قَآئِلُونَ ﴿٤﴾﴾ معطوفةٌ عَلَى ﴿بَيَٰتًا﴾.
الخامسةُ: الجُمْلَةُ المُؤَكِّدَةُ **لمضمونِ** جملةٍ قبلَها، نحوُ قولِكَ: هو الحقُّ لا شَكَّ فيه، وقولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، فجملةُ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ حالٌ مُؤَكِّدَةٌ لمضمونِ ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ فِي بعضِ أعاريبَ؛ يَحْتَمِلُها هَذَا الكلامُ.
السادسةُ: الجُمْلَةُ التي تَقَعُ بعدَ (إلَّا)، سواءٌ أكانَتِ الجُمْلَةُ اسميَّةً، نحوُ قَوْلِكَ: مَا صَاحَبْتُ أَحَدًا إلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنه، أم كانَتْ فِعْلِيَّةً فِعْلُها مَاضٍ، نحوُ قولِكَ: مَا أَرَى رَأْيًا إلَّا رَأَيْتُ صوابًا، ونحوُ قولِهِ تعالى: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [يس: ٣]. وقد وَرَدَ فِي الشِّعْرِ: اقْتِرَانُ الفعليَّةِ التي فِعْلُها مَاضٍ والواقعةُ بعدَ (إلَّا) بالواوِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

نِعْمَ امْرأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ ... إلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرَا

فقيلَ: هو شاذٌّ، والقياسُ: أنْ تَخْلُوَ مِن الواوِ. **وقيلَ**: هو قليلٌ لا شاذٌّ.
السابعةُ: الجُمْلَةُ الفعليَّةُ التي فِعْلُها مَاضٍ مسبوقٌ بـ(أوِ) العاطِفَةِ، نحوُ قَوْلِكَ: لأَضْرِبَنَّهُ حَضَرَ أو غابَ (م)

(١) من (م).
(٢) في (ع): «ترتبط».
(٣) ما بين القوسين: سقط من (ع).
(٤) في (ص): «فتدخل»، وفي (ع): «يدخل».

الاسميةُ؛ مُثْبَتَةً أو منفيَّةً، والمضارعُ المنفيُّ، والماضي المُثْبَتُ والمنفيُّ. فتقولُ: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو قائمٌ، وجاءَ زيدٌ يَدُهُ على رأسِه، وجاءَ زيدٌ ويَدُهُ على رأسِه)، وكذلك المنفيُّ[١]، وتقولُ[٢]: (جاءَ زيدٌ لم[٣] يَضْحَكْ، أو[٤]: ولم[٥] يَضْحَكْ، أو[٦]: ولم يَقُمْ عَمْرٌو، وجاءَ زيدٌ وقد قامَ عمرٌو، (وجاءَ زيدٌ قد قامَ أَبُوهُ، وجاءَ زيدٌ وقد قامَ أبوه)[٧]، وكذلك النفيُّ[٨]، ونحوُ[٩]: (جاءَ زيدٌ وما قامَ عَمْرٌو، وجاءَ زيدٌ ما قامَ أبوه)[١٠]، (وجاءَ زَيدٌ)[١١] وما قامَ أبوه.

ويَدْخُلُ تحتَ هذا أيضًا[١٢]: المضارعُ المنفيُّ بـ(لا)؛ فعلى هذا تقولُ[١٣]: (جاءَ زيدٌ ولا يَضْرِبُ[١٤] عَمْرًا) بالواوِ.

وقد ذَكَرَ المصنِّفُ في غيرِ هذا الكتابِ[١٥]: أنه لا يَجُوزُ اقْتِرَانُهُ بـ(الواوِ)؛ كالمضارعِ المثبَتِ، [وأنَّ ما[١٦]][١٧] وَرَدَ ممَّا[١٨] ظاهِرُه ذلك مُؤَوَّلٌ[١٩] على إضمارِ مبتدأٍ؛ كقراءةِ ابنِ ذَكْوَانَ[٢٠]: (فَاسْتَقِيمَا وَلَا

(١) في (س)، (ص)، (ح): «النفي».
(٢) في (ص)، (ع): «فتقول».
(٣) في (ك): «ما».
(٤) ليس في (س)، (ص)، (ح).
(٥) في (ك): «ما».
(٦) ليس في (س)، (ص)، (ح).
(٧) تقديم وتأخير في (ح).
(٨) في (ع)، (م): «المنفي».
(٩) في (م): «ونحو».
(١٠) بعدها في (م): «أو».
(١١) من (س)، (ع).
(١٢) ليس في (ع).
(١٣) في (ص): «القول».
(١٤) في (ص)، (ح): «تضرب».
(١٥) في «شرح التسهيل» (٢/ ٢٣٣).
(١٦) ليس في (ك).
(١٧) رسمت في (ح): «وإنما».
(١٨) في (ك): «ما».
(١٩) في (م): «يؤول».
(٢٠) هي قراءة ابن عامر وحده ـ في رواية ابن ذكوان. لكن قال ابن مجاهد في كتاب «السبعة» (ص٣٢٩): «وأحسب ابن ذكوان ـ عني بروايته خفيفة يعنى التاء من تبع». اهـ.
قلتُ: وكذا الداجوني عن أصحابه عن هشام ـ كما في «النشر» لابن الجزري (٢/ ٢٨٦).

تَتَّبِعَانِ(يونس: ٨٩]؛ بتخفيفِ[١] النونِ، التقديرُ[٢]: وأنتما لا تَتَّبِعَانِ، فـ(لا تَتَّبِعَانِ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ. [والله أعلم][٣].

حذف عامل الحال

[ص] [٣٥٥] والحالُ قدْ يُحْذَفُ ما فِيهَا[٤] عَمِلْ وبَعْضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

[ش] يُحْذَفُ عاملُ الحالِ جوازًا أو[٥] وُجُوبًا[٦]، فمثالُ ما حُذِفَ جوازًا: أنْ يقالَ: [١٢١/و] (كيفَ جِئْتَ؟) فتقولَ: (راكِبًا)، تقديرُهُ[٧]: (جِئْتُ رَاكِبًا)، وكقولِكَ[٨]: (بلى[٩] مُسْرِعًا)، لِمَن قالَ لكَ: (لم[١٠] تَسِرْ)، والتقديرُ: (بلى سِرْتُ مُسْرِعًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ[١١] ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾ [القيامة: ٣، ٤]، التقديرُ[١٢] ـ والله أعلَمُ: بلى[١٣] نَجْمَعُها[١٤] قادرينَ.

ومثالُ ما حُذِفَ وُجُوبًا: قولُكَ: (زيدٌ أَخُوكَ[١٥] عطوفًا)، ونحوُه مِن الحالِ المؤكِّدَةِ مضمونَ[١٦] الجملةِ[١٧]، وقد تَقَدَّمَ ذلك، وكالحالِ

---

(١) في (ك): «أي: تخفيف». (٢) في (م): «والتقدير».
(٣) من (ح). (٤) في (ص): «فيه».
(٥) في (ص)، (ع)، (ح): «و».
(٦) أي: أي غير المعنوي. أما هو كالظرف واسم الإشارة: فلا يحذف عُلِم أو لا. أما الحال نفسها: فالأصل جواز حذفها؛ لأنها فضلة، وقد يمتنع: ككونه محصورًا فيه؛ نحو ما ضربت زيدًا إلا قائمًا، أو: نائبًا عن عامله: كـ﴿هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ۝٤﴾؛ أي: كُلْه هنيئًا، أو توقف عليه المراد كـ﴿قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢] أو: جوابًا، أو: نائبًا عن خبر (كان)، فلا تحذف الحال في شيء من ذلك. «الخضري» (١/ ٢٢١).
(٧) في (ك): «التقدير»، وفي (ص): «فتقديره».
(٨) في (س): «وكذلك». (٩) في (ك): «بل».
(١٠) في (ع): «لِمَ لم».
(١١) ضبطها؛ بكسر السين ـ في (ح). (١٢) في (ص): «والتقدير».
(١٣) في (ك): «بل». (١٤) في (س): «نجمعهما».
(١٥) في (ص)، (ح): «أبوك». والمثال لا يعترض، لأنه فرع القاعدة.
(١٦) في (ح)، (م): «المضمون». (١٧) في (ص): «جملة».

النائبةِ منابَ الخبرِ، نحوُ: (ضَرْبي زَيْدًا قائمًا)، التقديرُ: إذا كانَ قائمًا، وقد سَبَقَ تقريرُ ذلك في بابِ المبتدأِ والخبر(١).

ومِمَّا حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وُجُوبًا: قولُهم: (اشْتَرَيْتُهُ بِدِرْهَم فصاعدًا، وتَصَدَّقْتُ بدينارٍ فسافِلًا)، فـ(صاعدًا وسافلًا): حالانِ عامِلُهما

---

(١) من (م)، قال الشيخ محيي: هنا أمرانِ نُحِبُّ أنْ نُنَبِّهَكَ إليهما:

الأَوَّلُ: أنَّ عاملَ الحالِ عَلَى ثلاثةِ أنواعٍ: نَوْعٍ **يَجِبُ ذِكْرُهُ**، ولا يجوزُ حَذْفُه، ونوعٍ **يجِبُ حذفه** ولا يجوزُ ذِكْرُه، ونوعٍ **يجوزُ لكَ ذِكْرُه**، ويجوزُ لك حذفُه.

فأمَّا النوعُ الَّذِي يَجِبُ ذِكْرُه ولا يجوزُ حَذْفُه، فهو العاملُ المعنويُّ؛ كالظرفِ واسمِ الإشارةِ، فلا يُحْذَفُ شيءٌ مِن هذه العواملِ، سواءٌ أَعَمِلَتْ أم لم تَعْمَلْ؛ لأنَّ العَامِلَ المعنويَّ ضعيفٌ، فلا يَقْوَى عَلَى أنْ يَعْمَلَ وَهوَ محذوفٌ.

وأمَّا النوعُ الَّذِي يَجِبُ حَذْفُهُ، فقد بَيَّنَ الشارحُ ثلاثةَ مواضعَ من مَوَاضِعِه - وَهِيَ الحالُ المُؤَكِّدَةُ لمضمونِ جملةٍ، والحالُ النائبةُ منابَ الخَبَرِ، والحالُ الدالَّةُ عَلَى زيادةٍ أو نَقْصٍ بتَدْرِيجٍ - وبَقِيَ موضعانِ آخرانِ:

أَوَّلُهما: أنْ يَنُوبَ عنهُ الحالُ؛ كقَوْلِكَ لِمَن شَرِبَ: هَنِيئًا، ومِن ذلك قولُ كُثَيِّرٍ:

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةَ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتِ

وثانيهما: أنْ تَدُلَّ الحالُ عَلَى توبيخٍ؛ كقَوْلِكَ: أَقاعِدًا وقد جَدَّ الناسُ؟

وأمَّا النوعُ الَّذِي يجوزُ ذِكْرُهُ وحَذْفُهُ، فهو مَا عدا هذيْنِ النوعيْنِ.

الأمرُ الثاني: أنَّ الأَصْلَ فِي الحالِ نفسِه - بِسَبَبِ كونِه فَضْلَةً - أنَّهُ يجوزُ حَذْفُه، وقد يَجِبُ ذِكْرُهُ، وَذَلِكَ فِي خمسةِ مَوَاضِعَ:

أَوَّلُها: أنْ يَكُونَ الحالُ مَقْصُورًا عليه، نحوُ قولِكَ: مَا سَافَرْتُ إلَّا راكبًا، وَمَا ضَرَبْتُ عليًّا إلا مُذْنِبًا.

وثانيها: أنْ يَكُونَ الحالُ نائبًا عن عاملِهِ؛ كقَوْلِكَ: هَنِيئًا مَرِيئًا، تريدُ: كلُّ ذلك هَنِيئًا مَرِيئًا.

وثالثُها: أنْ تَتَوَقَّفَ عليه صِحَّةُ الكلامِ؛ كقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ۝٣٨﴾ [الأنبياء: ١٦]، أو يُتَوَقَّفُ عليه مرادُ المتكلِّمِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢].

ورابعُها: أنْ يَكُونَ الحالُ جَوَابًا؛ كَقَوْلِكَ: بَلَى مُسْرِعًا، جَوَابًا لِمَن قالَ لكَ: لم تَسِرْ.

وخَامِسُها: أنْ يَكُونَ الحالُ نائبًا عن الخَبَرِ، نحوُ قَوْلِكَ: ضَرْبِي زَيْدًا مُسِيئًا (م).

أحوال عامل الحال

محذوفٌ وُجُوبًا، والتقديرُ: فذَهَبَ الثمنُ صاعدًا، وذَهَبَ المتصدِّقُ به سافِلًا.

وهذا[١] معنى قولِهِ[٢]: (وبعضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ)؛ أي: بعضُ ما يُحْذَفُ من عاملِ الحالِ مُنِعَ ذِكْرُهُ[٣]. (والله أعلم)[٤].

---

(١) في (م): «هذا».

(٢) ليس في (ك).

(٣) ليس في (ك). قال الشيخ محيي الدين: قد بَقِيَ الكلامُ عَلَى صاحبِ الحالِ من ناحيةِ الذِّكْرِ والحَذْفِ، - بعدَ أنْ أَتَيْنَا عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالحَالِ وبالعَامِلِ فيها من هذه الناحيةِ - فنقولُ:
الأصلُ فِي صاحبِ الحالِ: أنْ يَكُونَ مَذْكُورًا، وقد يُحْذَفُ جَوَازًا، وقد يُحْذَفُ وجُوبًا؛ بحيثُ لا يجوزُ ذِكْرُه.
فيُحْذَفُ جَوَازًا إذا حُذِفَ عامِلُه، نحوُ قولِكَ: (رَاشِدًا)؛ أي: تُسَافِرُ رَاشِدًا، ويجوزُ أنْ تقولَ: (تُسافِرُ راشدًا).
ويُحْذَفُ وجُوبًا معَ الحالِ التي تُفْهِمُ ازديادًا أو نَقْصًا بتدريجٍ، نحوُ قَوْلِهِم: (اشْتَرَيْتُ بِدِينَارٍ فَصَاعِدًا)؛ أي: فذَهَبَ الثمنُ صاعدًا، ففي هَذَا المثالِ: حذفُ صاحبِ الحالِ وعاملِهِ (م).

(٤) من (ص).

مواضع حذف صاحب الحال وحكمه

التَّمْيِيزُ

تعريف التمييز ويليه ذكره

[ص] [٣٥٦] اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

[٣٥٧] كَـ(شِبْرٍ ارْضًا، وَقَفِيزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا)

تَقَدَّمَ مِن الفَضَلاتِ المفعولُ به، والمفعولُ المُطْلَقُ، والمفعولُ له، والمفعولُ فيه، والمفعولُ معه، والمُسْتَثْنَى[(١)]، والحالُ، وبَقِيَ التمييزُ، وهو المذكورُ في هذا البابِ، ويُسَمَّى مُفَسِّرًا، وتَفْسِيرًا، ومُبَيِّنًا، وتَبْيِينًا [١٢١/ظ]، ومُمَيِّزًا، وتَمْيِيزًا.

وهو: كلُّ اسمٍ[(٢)] نَكِرَةٍ[(٣)] مُتَضَمِّنٍ[(٤)] مَعْنَى (مِن)[(٥)]؛ لبيانِ ما قبلَه مِن إجمالٍ، نحوُ: (طابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وعِنْدِي شِبْرٌ أَرْضًا[(٦)] فاحْتُرِزَ

---

(١) في (ك): «والاستثناء».

(٢) أي: اسم صريح؛ لأن التمييز لا يكون جملة.

(٣) خرج المعرفة ـ في نحو: حسن وجهه بالنصب؛ فإنه مشبه بالمفعول به، لا تمييز ـ عند البصريين، ولا يرد: **(وطبت النفس)**؛ لأن (أل) فيه زائدة.

(٤) في (س)، (ع): «تضمن».

(٥) ليس المراد: أنها مقدرة في الكلام؛ إذ قد لا يصلح لتقديرها؛ بل إنه مفيد لمعناها، وهو بيان ما قبله؛ أي: بيان جنسه ـ ولو بالتأويل ـ كما أن (من) البيانية كذلك؛ فشمل تمييز العدد والمقادير ونحوهما. فإنه يبيِّن جنس المعدود مثلًا، وتمييز النسبة؛ فإنه يبيِّن جنس الشيء المقصود نسبة العامل إليه؛ فمثلًا: (طاب زيد نفسًا)، في تأويل (طاب شيء زيد)، أي شيء يتعلق به، وجنس هذا الشيء مبهم؛ ففسر بـ(نفسًا). «الخضري» (١/ ٢٢٢).

(٦) لاحظ في التعريف كونه ضابطًا، فأدخل فيه (كل) التي للأفراد. وليس حدًّا حقيقيًّا واردًا على الماهية حتى تنافيه (كل)، لكن **اعترض** بأنه يشمل نحو: (عندي عشرةٌ دراهمَ) بتنوين (عشرة)، وقوله: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦]؛ لأنه على معنى **(من)**، مع أنه ليس تمييزًا؛ بل بدل؛ لأن تمييز العشرة لا يرفع، وتمييز العدد المركب لا يجمع.

=

Black plate (829,1)

بقولِهِ[١]: (مُتَضَمِّنٍ[٢] مَعْنَى مِن) ـ من الحالِ؛ فإنَّها مُتَضَمِّنَةٌ معنى (في)[٣]. وقولُه: (لِبَيَانِ ما قبلَه): احترازٌ ممَّا تَضَمَّنَ معنى (مِن) وليسَ فيه بيانٌ لِمَا قبلَه؛ كاسمِ (لا) التي لنفيِ الجنسِ[٤]، نحوُ: (لا رَجُلَ قائمٌ)؛ [فإنَّ التقديرَ][٥]: (لا مِن رَجُلٍ قائِمٍ).

وقولُه: (لبيانِ ما قبلَه من إجمالٍ): يَشْمَلُ نَوْعَيِ التمييزِ، وهما: المُبَيِّنُ[٦] إجمالَ ذاتٍ، والمُبَيِّنُ[٧] إجمالَ نسبةٍ.

أنواع التمييز

= **ويجاب**: بأنه ليس على معنى (من)؛ بل المراد: عشرة هي دراهم، واثنتي عشرة هي أسباط، **وأما المجرور** ـ في نحو: (رطل زيت، وقفيز بر)؛ بالإضافة ـ فلا يرد؛ لأنه يسمى تمييزًا. كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح. وعلى منع ابن هشام [«شرح الشذور» (ص٢٣٠ ـ ٢٣٢)] تسميته بذلك ـ يحتاج لإخراجه من الضابط؛ بملاحظة قيد النصب، كما فعل في «التسهيل» (ص١١٤)، وإن كان حكمًا. «الخضري» (١/ ٢٢٢).

(١) في (ع)، (م): «واحترز».   (٢) ليس في (ص)، (ك).

(٣) واحترز بذلك من (الحال)، فإنها تصدق عليها ألفاظ الرسم، لكنها لا تنتصب على التمييز؛ لأنها ليست بمعنى (من)، وإنما هي بمعنى: (في حال)، وكذلك يخرج له الظرف بهذا التقدير.

فإذا قلت: زيد أمامك، فهو في تقدير: زيد في هذا المكان. وإذا قلت: (زيد في الدار قاعدًا)، فمعناه: في حال قعود، فليسا بتمييز. «المقاصد الشافية» (٣/ ٥٢٥).

(٤) قال الخضري (١/ ٢٢٢): «مقتضى صنيعه: أنه أراد بمعنى (من)؛ ما يعم البيان وغيره من معانيها؛ حتى يدخل فيه اسم، لا يحتاج لإخراجه بقيد البيان، لكن يرد عليه حينئذٍ: أن الحال لا تخرج بقوله: (**بمعنى من**) لأنها ترد للظرفية نحو: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]؛ بل بـ(مبيِّن)، مع ملاحظة قيد آخر؛ أي: مبيِّن للذوات لا للهيئات.

وقد يجاب: بأن المراد معاني (**من**) المشهورة لها؛ كالابتداء والتبعيض والاستغراق، فتخرج به الحال؛ لأن الظرفية لم تشع فيها، فـ(**مبيِّن**) على هذا: مخرج لاسم (لا) فقط، أو: أنه أراد بـ(معنى من) خصوص البيان؛ فيخرج به اسم لا: كالحال، فقوله: (**مبيِّن**) قرينةٌ على المراد للإخراج، والأول أكثر فائدة».

(٥) في (ح)، (ص): «فالتقدير».   (٦) في (ع): «المميز».

(٧) في (ع): «المميز».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

التمييز المبين إجمال الذات

فالمُبَيِّنُ[١] **إجمالَ الذاتِ**: هو الواقِعُ بعدَ المقادير[٢]، وهي الممسوحاتُ[٣]، نحوُ: (له شِبْرٌ أَرْضًا)، والمَكِيلَاتُ، نحوُ: (له قَفِيزٌ بُرًّا)، والمَوْزُونَاتُ، نحوُ: (له مَنَوَانِ عَسَلًا وتَمْرًا)، والأعدادُ[٤]، نحوُ: (عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا).

وهو منصوبٌ بما فَسَّرَهُ[٥]، وهو (شِبْرٌ، وقَفِيزٌ، ومَنَوَانِ، وعِشْرُونَ).

---

(١) في (ع): «فالمميز».

(٢) ونحوها مما أجرته العرب مجراها؛ لشبهه بها في مطلق المقدار، وإن لم يكن معينًا، كـ(ذنوب ماء)، لشبهه بالكيل، و(على التمرة مثلها زبدًا)، لشبهه بالوزن أو المساحة، **والحاصل**: أن تمييز المفرد يكون في أربعة أنواع ـ كما في «التوضيح»: المقادير، وما يشبهها، والعدد، وما كان فرعًا للتمييز؛ كخاتم حديدًا، وليس هذا حالًا عند المبرد والمصنف؛ لجموده وتنكير صاحبه ولزومه. والغالب في الحال خلاف ذلك. أما نحو: (خاتمك حديدًا)، فيتعين حالًا لتعريف صاحبه، وأوجب سيبويه فيهما الحالية؛ لأنه ليس مقدارًا ولا شبهه. «خضري» (١/ ٢٢٢).

(٣) في (س): «المساحات».

(٤) (م) قولُ الشارحِ: **(والأعدادُ)** عَطْفٌ عَلَى قولِهِ: **(المقاديرُ)**، فأمَّا مَا بينَهما: فهو بيانٌ لأنواعِ المَقادير، وعَلَى هَذَا: يَكُونُ الشارحُ قد ذَكَرَ شيئَيْنِ؛ يَكُونُ تَمْيِيزُ إجمالِ الذاتِ بعدَهما ـ وهما المقاديرُ والأعدادُ ـ وبَقِيَ عليه شيئانِ آخرانِ:

أَوَّلُهما: مَا يُشْبِهُ المقاديرَ، مِمَّا أَجْرَتْهُ العربُ مَجْرَاها لِشِبْهِهِ بها فِي مُطْلَقِ المِقْدَارِ، وَإِنْ لم يَكُنْ منها؛ لِعَدَمِ دَلالتِهِ عَلَى مِقدارٍ مُعَيَّنٍ محدودٍ؛ كقولِكَ: (قد صَبَبْتُ عليه ذَنُوبًا ماءً)، و(اشْتَرَيْتُ نِحْيًا سَمْنًا)، وقولِهم: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْدًا».

وثانيهما: مَا كَانَ فَرْعًا للتمييزِ، نحوُ قَوْلِكَ: (أَهْدَيْتُهُ خَاتَمًا فِضَّةً)، عَلَى مَا هو مَذْهَبُ الناظِمِ [«شرح التسهيل» (٢/ ٣٨٢)]؛ تَبَعًا للمبرِّدِ [«المقتضب» (٣/ ٢٥٩)] فِي هَذَا المثالِ؛ من أنَّ (فِضَّةً) ليسَ حالًا؛ لكونِهِ جامدًا، وكونِ صاحبِهِ نكرةً، وكونِهِ لازمًا، معَ أنَّ الغالِبَ فِي الحالِ: أنْ تكونَ مُنْتَقِلَةً، وذَهَبَ سِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (٢/ ١٢١)] إِلَى أنَّ **(فِضَّةً)** فِي المثالِ المذكورِ حالٌ، وليسَ تَمْيِيزًا؛ لأنَّه خَصَّ التمييزَ بما يَقَعُ بعدَ المقاديرِ وَمَا يُشْبِهُهَا (م).

(٥) الضمير المستتر في (فسره) ـ يعود للتمييز، والبارز لـ(ما)؛ فهو صلة جرت على غير صاحبها. ولم يبرز لأمن اللبس.

=

التمييز المبين إجمال النسبة

والمُبَيِّنُ إجمالَ النسبة: هو المَسُوقُ لبيانِ ما تَعَلَّقَ به العاملُ مِن فاعلٍ أو[1] مفعولٍ، نحوُ: (طابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، ومثلُه[2]: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤][3]، و(غَرَسْتُ الأرضَ شَجَرًا)، ومِثلُه: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢].

فـ(**نَفْسًا**): تمييزٌ منقولٌ من الفاعلِ، والأصلُ: (طَابَتْ[4] نَفْسُ زَيْدٍ)، و(**شجَرًا**): منقولٌ من المفعولِ، والأصلُ: (غَرَسْتُ شَجَرَ الأرضِ)، فبَيَّنَ (نَفْسٌ[5]) الفاعلَ الذي تَعَلَّقَ به الفعلُ، وبَيَّنَ (شَجَر[6]) المفعولَ الذي [١٢٢/و] تَعَلَّقَ به الفعلُ.

= **واعترضه ابن هشام** (٢/ ٢٥٠ ضياء السالك): بأنه يقتضي نصب التمييز بالمفسر به؛ مفردًا كان أو نسبة. مع أن تمييز النسبة: إنما ينصب بغير مفسره، وهو نفس الجملة، أو ما فيها من فعل أو شبهه على الخلاف، لا بالنسبة المفسرة.

وأجاب الأشموني (٢/ ٤٦)، ط. العلمية: بأن كلًّا من الجملة والفعل يوصف بالإبهام؛ من حيث نسبته، فيصح كون التمييز مفسرًا لهذا أو لهذا؛ باعتبار نسبتهما. فيصدق أنه نصب بمفسره، فالمتن على عمومه، ويجري على كل من القولين، أو يقال: هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله: **(انصبن بأفعلا)**؛ فإنه يدل على أن (أفعل) ليس مفسرًا به، وإلا كان محض تكرار؛ فيقاس عليه ما أشبهه من تمييز النسبة، أو: أنه مقيد بقوله: (كشبر أرضًا)، بأن يجعل حالًا من (ما)؛ أي: ينصب بالذي فسره؛ حال كونه كشبر أرضًا، فيخرج تمييز النسبة. وعلى هذين: فإنما خص المفرد بالذكر؛ لأنه جامد غالبًا، فربما يتوهم أنه لا يعمل. «الخضري» (١/ ٢٢٢).

(١) في (س)، (ص)، (ح): «و». (٢) في (ك): «ومنه».

(٣) محوّل عن الفاعل؛ إذ الأصل: (اشتعل شيب الرأس)، فحوّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه؛ وهو (الرأس) فارتفع بدله، وحصل في الإسناد إليه: إبهام! فجيء بذلك المضاف الذي كان فاعلًا، وجعل تمييزًا.

(٤) في (م): «طابت».

(٥) في (م): «نفسًا». وهي على الحكاية، والمثبت من باقي النسخ؛ كما هو أصل الإعراب، والمعنى ظاهر على الوجهين.

(٦) في (م): «شجرًا».

والناصِبُ له في هذا النوعِ: هو[١] العاملُ الذي قبلَه. (والله ﷻ أعلم)[٢].

جواز جر التمييز بالإضافة وشرطه

[ص] [٣٥٨] وبعدَ ذي ونحوِها[٣] اجْرُرْهُ إذا أَضَفْتَها، كـ(مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)

[٣٥٩] والنَّصْبُ بعدَ ما أُضِيفَ وَجَبَا إنْ كانَ مِثْلَ (مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا)

[ش] أشارَ بـ(ذي) إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ - في البيتِ - مِن المُقَدَّرَاتِ، وهو: ما دَلَّ على مساحةٍ أو كَيْلٍ أو وَزْنٍ، فيَجُوزُ جَرُّ التمييزِ بعدَ هذه بالإضافةِ - إنْ لم يُضَفْ[٤] إلى غيرِهِ، نحوُ: (عِنْدِي شِبْرُ أَرْضٍ، وقَفِيزُ بُرٍّ، ومَنَوَا[٥] عَسَلٍ وتَمْرٍ).

فإنْ أُضِيفَ الدالُّ على مِقْدَارٍ إلى غيرِ التمييزِ[٦]: وَجَبَ نصبُ التمييزِ[٧]، نحوُ: (ما في السماءِ قَدْرُ راحةٍ سَحَابًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾[٨] [آل عمران: ٩١].

وأمَّا تَمْيِيزُ العددِ[٩] - فسيأتي حُكْمُه (في بابِ[١٠] العددِ)[١١]. (والله تعالى أعلم بالصواب)[١٢].

حكم التمييز بعد (أفعل) التفضيل

[ص] [٣٦٠] والفاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بـ(أَفْعَلا) مُفَضِّلًا، كـ(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا)

[ش] التمييزُ الواقِعُ بعدَ أَفْعَلِ التفضيلِ - إنْ كانَ فاعلًا في المعنَى:

---

(١) من (م).
(٢) من (ص)، (ح).
(٣) في (م): «وشبهها».
(٤) في (ك)، (ع)، (ص): «تضف».
(٥) في (س): «ومنوان»!
(٦) قيد به؛ لأن الكلام في المقدرات - وإن كان غيرها كذلك، ولذا أطلقه المرادي والأشموني (٢/ ١٩٥)، لكن الشارح جعل قوله: **(إن كان مثل...)** إلخ، لبيان الواقع وبيان المراد من **(أضيف)**، لا للاحتراز، فلا يضره التقييد بها. «الخضري» (١/ ٢٢٣).
(٧) بالنسبة إلى عدم الإضافة.
(٨) من (ع).
(٩) في (ص)، (ع)، (ح): «مميز».
(١٠) ليس في (ع).
(١١) ما بين القوسين ساقط من (ك).
(١٢) من (ح).

Black plate (833,1)

وَجَبَ نَصْبُه، وإنْ لم يَكُنْ كذلك: وَجَبَ جَرُّهُ بالإضافةِ.

وعلامةُ ما هو فاعلٌ في المعنى: أنْ يَصْلُحَ لجَعْلِه[1] فاعلًا بعدَ جَعْلِ (أَفْعَلِ التفضيلِ) فِعْلًا، نحوُ: (أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا، وأَكْثَرُ مالًا)، فـ(مَنْزِلًا ومالًا) يَجِبُ نَصْبُهما؛ إذ يَصِحُّ[2] جَعْلُهما فاعلَيْنِ[3]، بعدَ جَعْلِ (أفعلِ التفضيلِ) فِعْلًا[4]، فتقولُ: (أَنْتَ عَلَا مَنْزِلُكَ، وكَثُرَ مَالُكَ).

ومثالُ ما ليسَ بفاعلٍ في المعنى[5]: (زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ [١٢٢/ظ] امْرَأَةٍ)، [6][فيَجِبُ جَرُّهُ بالإضافةِ، إلَّا إذا أُضِيفَ (أَفْعَلُ) إلى غيرِه، فإنَّه يُنْصَبُ حينئذٍ، نحوُ: (أنتَ أَفْضَلُ الناسِ رَجُلًا)[7]].

---

(١) في (ع)، (م): «جعله». (٢) في (ص): «يصلح».

(٣) قال الخضري (١/ ٢٢٤): «ظاهره ـ كالمتن ـ أن هذا التمييز محوّل عن الفاعل الاصطلاحي؛ كما ذهب إليه بعضهم. **ويؤيده:** حصره فيما مر تمييز النسبة في الفاعل والمفعول، **وفيه:** أنه يفوت التفضيل المستفاد من «أفعل»، إذ لم تبنِ العرب فعلًا؛ يؤدي معناه حتى يوضع مكانه. ولذا حقَّق ابن هشام [«أوضح المسالك» (٢/ ٢٩٨)]: أنه محوّل عن مبتدأ مضاف. والأصل: منزلك أعلى؛ فجعل المبتدأ تمييزًا، والضمير المضاف إليه مبتدأ؛ فانفصل وارتفع. وعلى هذا: فمراده بقوله: **(والفاعل المعنى)** أن هذا التمييز: هو المنسوب إليه المعنى؛ أي: المتصف به في الحقيقة، لا أنه محوّل عنه اهـ. **وقد يجاب:** بإمكان أن يراد: علا علوًّا زائدًا، وكثر كثرة زائدة، فلا يفوت التفضيل؛ بتحويله عن الفاعل، أو: بأن فواته غير ضار؛ إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع مكان (أفعل) في غير هذا الباب؛ فكذا فيه، فتدبر».

(٤) ليس في (ص).

(٥) (م) ضابطُ مَا ليسَ بفاعلٍ فِي المعنى: أنْ يَكُونَ أفعلُ التفضيلِ بعضًا من جنسِ التمييزِ، ويُعْرَفُ ذلك بصحَّةِ حذفِ أفعلِ التفضيلِ، ووَضْعِ لفظِ (بعضٍ) موضعَه، فنحوُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ)؛ تَجِدُ أفعلَ التفضيلِ، وَهوَ (أفضلُ)، باعتبارِ الفردِ الَّذِي يَتَحَقَّقُ فيه ـ واحدًا مِن جنسِ الرجُلِ، وكذلك نحوُ: (هِنْدٌ أفضلُ امرأةٍ)؛ نَجِدُ أفعلَ التفضيلِ بعضَ الجنسِ، ويُمْكِنُ أنْ تَحْذفَ أفعلَ التفضيلِ فِي المثالَيْنِ، وتَضَعَ مكانَه لفظَ (بعضٍ)، فتقولُ: (زيدٌ بَعْضُ جِنْسِ الرجلِ)؛ أي: بعضُ الرجالِ، وهندٌ بَعْضُ جِنْسِ المرأةِ؛ أي: بعضُ النساءِ (م).

(٦) من (م).

(٧) (م) من تَقْرِيرِ هذه المسألةِ: تَعْلَمُ أَنَّ تمييزَ أفعلِ التفضيلِ يَجِبُ جَرُّهُ فِي **صورةٍ** =

علامة ما هو فاعل في المعنى

مثال ما ليس بفاعل في المعنى

(والله أعلم)[١].

حكم التمييز بعد التعجب

[ص][٣٦١] وبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ، كَـ(أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)

[ش] يَقَعُ التمييزُ بعدَ كُلِّ ما دَلَّ على تَعَجُّبٍ[٢]، نحوُ: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا[٣]، وأَكْرِمْ بأبي بَكْرٍ أَبًا[٤]، ولِلَّهِ دَرُّكَ عالِمًا، وحَسْبُكَ بزَيْدٍ رَجُلًا، وكَفَى به[٥] عالِمًا)[٦].

= واحدةٍ، وهي: أنْ يَكُونَ التمييزُ غيرَ فاعلٍ فِي المعنى، وأفعلُ التفضيلِ ليسَ مُضافًا لغيرِ تمييزِه، ويجبُ نصبُه فِي **صورتيْنِ** اثنتيْنِ:

أُولاهما: أنْ يَكُونَ التمييزُ فاعلًا فِي المعنى، سواءٌ أُضِيفَ أفعلُ التفضيلِ إِلَى غيرِ التمييزِ، نحوُ: (أنتَ أَعْلَى الناسِ مَنْزِلًا)، أم لم يُضَفْ إِلَى غيرِ التمييزِ، نحوُ: **(أنتَ أعلى مَنْزِلًا)**.

وثانيتهما: أنْ يَكُونَ التمييزُ غيرَ فاعلٍ فِي المعنى، بشرطِ: أنْ يَكُونَ أفعلُ مُضافًا إِلَى غيرِ التمييزِ، نحوُ: (أنتَ أفضلُ الناسِ بَيْتًا)؛ لأنَّه يَتَعَذَّرُ حِينَئِذٍ إضافةُ أفعلِ التفضيلِ مَرَّةً أُخرَى (م).

(١) من (ص)، (ع)، (ح).

(٢) إما **وضعًا** وهو: (ما أفعله) و(أفعل به)، أوْ لَا. نحو: لله دره فارسًا.... وما بعده.

فإن قلت: لا فائدة في هذا البيت؛ لأن الإتيان بالتمييز بعد دالّ التعجب جائز، لا واجب؛ كالتمييز بعد غير دال التعجب؛ فلا خصوصية لداله!

أجيب: بأن المقصود إفادة وجوب نصب التمييز بعد داله، ومنع جره بالإضافة؛ كما يشعر به المثال. «الصبان» (٢/ ١٩٨).

(٣) في (ع): «وجهًا». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.

(٤) رسمت في (ك): «أبى». (٥) في (ص): «بالله».

(٦) (م) ذَهَبَ ابنُ هِشَامٍ [«أوضح المسالك» (٢/ ٣٠١)] إِلَى أنَّ التمييزَ فِي كُلِّ هذه الأمثلةِ مِن تمييزِ النِّسبةِ. وليسَ بِسَدِيدٍ؛ بل فِي الكلامِ تفصيلٌ، وتَلْخِيصُه: أنَّهُ إنْ كَانَ فِي الكلامِ ضَمِيرٌ غائبٌ، ولم يُبَيَّنْ مَرْجِعَه، كَمَا فِي قَوْلِهِم: (لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا) كَانَ مِن تمييزِ المفردِ؛ لأنَّ افتقارَه إِلَى بيانِ عَيْنِهِ فِي هذه الحالِ أشدُّ مِن افتقارِه لبيانِ نِسْبَةِ التعجُّبِ إِلَيْهِ، فَإِنْ لم يَكُنْ ضَمِيرٌ أصلًا، نحوُ: للهِ دَرُّ زيدٍ فارسًا، أو كَانَ ضميرَ خِطابٍ، نحوُ: للهِ دَرُّكَ فارسًا، أو كَانَ ضميرَ غائبٍ عُلِمَ مَرْجِعُهُ، =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

و * .... يَـا جَـارَتَـا مَـا أَنْـتِ جَـارَهْ[1][2]

(والله أعلم)[3].

[ص] [٣٦٢] واجْرُرْ بِـ(مِنْ) إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ والفَاعِلِ الْمَعْنَى، كَـ(طِبْ نَفْسًا تُفَدْ)

[ش] يَجُوزُ جَرُّ التمييزِ بـ(مِن) إنْ لم يَكُنْ فاعلًا في المعنَى، ولا مُمَيِّزًا لعددٍ، فتقولُ: (عندي شِبْرٌ مِن أرضٍ، وقَفِيزٌ مِن بُرٍّ، ومَنَوَانِ مِن عَسَلٍ وتَمْرٍ، وغَرَسْتُ الأرضَ مِن شَجَرٍ[4])، ولا تقولُ: (طابَ زيدٌ مِن نَفْسٍ،

جواز جر التمييز بـ(من)

= نحوُ: زيدٌ للهِ دَرُّهُ فارسًا ـ فهو من تمييزِ النسبةِ. وتلخيص هَذَا: أَنَّهُ يَكُونُ تمييزَ مفردٍ فِي صورةٍ واحدةٍ، ويَكُونُ تَمْيِيزَ نسبةٍ فِي ثلاثةِ صُوَرٍ (م).

(١) قائله: هو الأعشى؛ «ديوانه» (ص٧٧). وجاء في حاشية النسخة (ح)، ما نصه: «أوله: (**بانَت لتَحزُننا عَفارَهْ**)». انتهى.

قلت: وكذا هو في «الإيضاح» (١/ ٢٥٤)، و«الجمهرة» (٢/ ٧٦٥)، (٢/ ١٠٣٩)، وأكثر المصادر، وعَفارَه: اسم امرأة... **نعم**؛ جاء صدره في «كتاب الشعر» (ص٢٢٢): (**بانَتْ لطِيَّتها عرارهْ**).

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**جَارَهْ**)؛ حَيْثُ وَقَعَت مميزًا بعدَ مَا اقْتَضَى التعجُّبَ، وَهوَ قَوْلُهُ: (مَا أنتِ).

فإنْ قلتَ: أهو تمييزُ نِسْبَةٍ أم تمييزُ ذاتٍ؟

قلتُ: لا خِلافَ بينَ أحدٍ مِن العلماءِ الذين جَعَلُوا (**جَارَهْ**) تمييزًا؛ فِي أنَّهُ من قَبِيلِ تمييزِ النسبةِ. أمَّا ابنُ هِشام فالأمرُ عِنْدَهُ ظاهرٌ؛ لأنَّه جَعَلَ هَذَا النوعَ كُلَّهُ من تمييزِ النسبةِ، وأمَّا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ قَرِيبًا من الفرقِ بينَ بعضِ المُثُلِ وبعضِها الآخرِ: فهو أَيْضًا من تمييزِ النسبةِ؛ لأنَّ الضميرَ المذكورَ فِي الكلامِ ضميرُ المخاطَبِ، فهو معلومٌ مَا يُرَادُ به.

فإنْ قلتَ: فهل يجوزُ أنْ أَجْعَلَ (جَارَهْ) شيئًا غيرَ التمييزِ؟

قلتُ: قد ذَهَبَ جمهرةٌ عَظِيمَةٌ من العلماءِ إِلَى أنَّهُ حالٌ، وأرَى لكَ أنْ تَأْخُذَ به (م).

(٣) من (ع).

(٤) جاء في حاشية (ع) ما نصه: «قوله: (**وغرست الأرض...**) إلخ، الصواب: إسقاطه». اهـ.

قلت: وإسقاطه صواب، وقضيته: أنّ التمييز المحول عن المفعول ـ مما يمتنع جره بـ(من)، : نحو: (غرست الأرض شجرًا)، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، و(ما أحسن زيدًا أدبًا)، كما في «شرح الأشموني» (٢/ ٤٩).

ولا[1]: عندي عِشْرُونَ مِن دِرْهَمٍ). (والله تعالى أعلم بالصواب)[2].

[ص] [٣٦٣] وعامِلَ التَّمْييزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا   والفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

حكم تقديم التمييز على عامله

مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[3] رَحِمَهُ اللهُ، أنه لا يَجُوزُ تقديمُ التمييزِ على عامِلِهِ، سواءٌ كانَ مُتَصَرِّفًا أو[4] غيرَ مُتَصَرِّفٍ، فلا تقولُ: (نَفْسًا طابَ زيدٌ)، ولا: (عندي دِرْهمًا عِشْرُونَ).

وأجازَ الكِسائِيُّ، والمَازِنِيُّ، والمُبَرِّدُ[5]: تَقْدِيمَه على عامِلِهِ المتصرِّفِ[6]، فتقولُ: (نَفْسًا طابَ زَيْدٌ، وشَيْبًا اشْتَعَلَ رَأْسِي)، ومنه قولُه[7]:

١٩٤ ـ أَتَهْجُرُ[8] لَيْلَى[9] بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا   وَمَا كانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[10]

---

(١) في (ح): «ولا تقول».
(٢) من (ح).
(٣) في «الكتاب» (١/ ٤١٧).
(٤) في (ح): «أم».
(٥) في «المقتضب» (٣/ ٣٢).
(٦) في (ك): «المنصرف».
(٧) الأصح أن قائله: المُخَبَّل السعدي؛ ربيع بن ربيعة بن مالك؛ وهو في «ديوانه»، (ص٢٩٠). وقيل: هو لأعشى همدان؛ عبد الرحمٰن بن عبد الله، وقيل: لقيس بن معاذ. ينظر: «المقتضب» (٣/ ٣٧)، و«شرح السيرافي» (١/ ٢٥)، و«الخصائص» (٢/ ٢٨)، و«الإنصاف» (ص٤٤٧)، و«ابن يعيش» (٢/ ٧٤).
(٨) في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١٨٩): «أتؤذن».
(٩) في (ك)، و«المرتجل» (ص١٥٩)، و«أسرار العربية» (ص١٥٣)، و«الإنصاف» (٢/ ٦٨٢): «سلمى».
(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (نَفْسًا)؛ فإنَّه تمييزٌ، وعامِلُه قَوْلُهُ: (تَطِيبُ) قد تَقَدَّمَ عليه، والأصلُ (تَطِيبُ نَفْسًا)، وقد جَوَّزَ ذلك التقدُّمَ: الكُوفِيُّونَ والمازنِيُّ والمُبَرِّدُ [«المقتضب» (٣/ ٣٧)]، وتَبِعَهم ابنُ مالِكٍ فِي بعضِ كُتُبِهِ، وَهوَ ـ [«شرح التسهيل» (٢/ ٣٨٩)] ـ فِي هَذَا البيتِ ونحوِهِ ـ عندَ الجمهورِ: ضرورةٌ، فلا يقاسُ عليه. وذَهَبَ أبو إسحاقَ الزَّجَّاجُ ـ [كما في «الإيضاح» (ص٢٠٣)، و«الخصائص» (٢/ ٣٨٦)] ـ إِلَى أنَّ الروايةَ فِي بيتِ الشاهِدِ:

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

ونقَلَ أبو الحسنِ: أنَّ الروايةَ فِي «ديوانِ الأعشى» ـ هكذا:

أَتُؤْذِنُ سَلْمَى بالفِراقِ حَبِيبَها   ولم تَكُ نَفْسٌ بالفراقِ تَطِيبُ =

و *........................ يَـا جَـارَتَـا مَـا أَنْـتِ جَـارَهْ[1][2]

(والله أعلم)[3].

[ص] [٣٦٢] واجْرُرْ بِـ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ والفَاعِلِ الْمَعْنَى، كَـ(طِبْ نَفْسًا تُفَدْ)

جواز جر التمييز بـ(من)

[ش] يَجُوزُ جَرُّ التمييزِ بـ(مِن) إنْ لم يَكُنْ فاعلًا في المعنى، ولا مُمَيِّزًا لعددٍ، فتقولُ: (عندي شِبْرٌ مِن أرضٍ، وقَفِيزٌ مِن بُرٍّ، ومَنَوَانِ مِن عَسَلٍ وتَمْرٍ، وغَرَسْتُ الأرضَ مِن شَجَرٍ[4])، ولا تقولُ: (طابَ زيدٌ مِن نَفْسٍ،

= نحوُ: زيدٌ للهِ دَرُّهُ فارسًا ـ فهو من تمييزِ النسبةِ. وتلخيص هَذَا: أنَّهُ يَكُونُ تمييزَ مفردٍ فِي صورةٍ واحدةٍ، ويَكُونُ تَمْيِيزَ نسبةٍ فِي ثلاثةِ صُوَرٍ (م).

(١) قائله: هو الأعشى؛ «ديوانه» (ص٧٧). وجاء في حاشية النسخة (ح)، ما نصه: «أوله: (**بانَت لتحزُننا عفارَهْ**)». انتهى.

قلت: وكذا هو في «الإيضاح» (١/ ٢٥٤)، و«الجمهرة» (٢/ ٧٦٥)، (٢/ ١٠٣٩)، وأكثر المصادر، وعَفارَه: اسم امرأة... **نعم**؛ جاء صدره في «كتاب الشعر» (ص٢٢٢): (**بانتْ لطيَّتها عرارهْ**).

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**جَارَةْ**)؛ حَيْثُ وَقَعَت مميزًا بعدَ مَا اقْتَضَى التعجُّبَ، وَهوَ قَوْلُهُ: (مَا أنتِ).

فإنْ قلتَ: أهو تمييزُ نِسْبَةٍ أم تمييزُ ذاتٍ؟

قلتُ: لا خِلافَ بينَ أحدٍ مِن العلماءِ الذين جَعَلُوا (**جَارَةْ**) تمييزًا؛ فِي أنَّهُ من قَبِيلِ تمييزِ النسبةِ. أمَّا ابنُ هِشام فالأمرُ عِنْدَهُ ظاهرٌ؛ لأنَّه جَعَلَ هَذَا النوعَ كُلَّهُ من تمييزِ النسبةِ، وأمَّا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ قَرِيبًا من الفرقِ بينَ بعضِ المُثُلِ وبعضِها الآخرِ: فهو أَيْضًا من تمييزِ النسبةِ؛ لأنَّ الضميرَ المذكورَ فِي الكلامِ ضميرُ المخاطَبِ، فهو معلومٌ مَا يُرَادُ به.

فإنْ قلتَ: فهل يجوزُ أنْ أَجْعَلَ (جَارَةْ) شيئًا غيرَ التمييزِ؟

قلتُ: قد ذَهَبَ جمهرةٌ عَظِيمَةٌ من العلماءِ إِلَى أنَّهُ حالٌ، وأرَى لكَ أنْ تَأْخُذَ به (م).

(٣) من (ع).

(٤) جاء في حاشية (ع) ما نصه: «قوله: (**وغرست الأرض...**) إلخ، الصواب: إسقاطه». اهـ.

قلت: وإسقاطه صواب، وقضيته: أنّ التمييز المحول عن المفعول ـ مما يمتنع جره بـ(من)، : نحو: (غرست الأرض شجرًا)، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، و(ما أحسن زيدًا أدبًا)، كما في «شرح الأشموني» (٢/ ٤٩).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

وقولُه:

١٩٥ ـ ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلَا   وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلَا[(١)]

ووَافَقَهُمُ الشيخ[(٢)(٣)] ـ في غيرِ هذا الكتابِ على ذلك[(٤)]، وجَعَلَه في هذا الكتابِ قليلًا.

= وَعَلَى هاتيْنِ الروايتيْنِ: لا شاهدَ فِي البيتِ. [ينظر: «المقتضب» (٣/ ٣٧)، و«شرح السيرافي» (١/ ٢٥)، و«الخصائص» (٢/ ٢٨)].

وقالَ الشيخ محيي الدين: والذي وَجَدْتُهُ فِي «دِيوانِ أَعْشَى هَمْدَانَ» ـ روايةَ البيتِ؛ كَمَا رَوَاهُ الشارحُ وأكثرُ النحاةِ؛ ففيه الشاهدُ الَّذِي يُسَاقُ من أجلِهِ (م).

(١) (م) البيتُ من الشواهدِ التي لا يُعْلَمُ قائلُها.

الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(شَيْبًا)**؛ حَيْثُ تَقَدَّمَ ـ وَهوَ التمييزُ ـ عَلَى عاملِهِ المتصرِّفِ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(اشْتَعَلَ)**، وقد احْتَجَّ بِهِ مَن أجازَ ذلك؛ كالمُبَرِّدِ، والكِسَائِيِّ، والمازِنِي ـ [كما في الأشموني (٢/ ٥٤)]، وابنِ مالِكٍ ـ فِي غيرِ الألفيَّةِ [«شرح التسهيل» (٢/ ٣٨٣)]، ولكنَّه فِي «الألفيَّةِ» ـ قد نَصَّ عَلَى نُدْرَةِ هذا، ومِثْلُه قولُ الشاعِرِ:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى   وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا؟!

وقولُ الآخَرِ:

وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ   ولا يائسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِن يُسْرِ

وقولُ رَبِيعَةَ بنِ مَقْرُوم الضَّبِّيِّ:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ   كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وجَعَلَ بعضُ النحاةِ من شواهدِ هذه المسألةِ قولَ الشاعِرِ:

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بالعَيْشِ مُثْرِبًا   ولم يُعْنَ بالإحسانِ كَانَ مُذَمَّمَا

والاستشهادُ بهذا البيتِ الأخيرِ: إنما يَتِمُّ عَلَى مذهَبِ بعضِ الكُوفِيِّينَ؛ الذين يَجْعَلُونَ **(المرءُ)** مُبْتَدأً، وجملةُ **(قَرَّ عَيْنًا)** فِي مَحلِّ رفعِ خبرِه، فأمَّا عَلَى مذهَبِ جمهورِ البصرِيِّينَ؛ الذين يَجْعَلُونَ **(المَرْءُ)** فاعلًا لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بعدَه، فلا شاهدَ فيه؛ لأنَّ التقديرَ عَلَى هَذَا المذهَبِ: إذا قَرَّ المرءُ عَينًا بالعيشِ، فالعاملُ فِي التمييزِ متقدِّمٌ عليه، وَهوَ الفعلُ المقدَّرُ، إِلَّا أنْ يَدَّعِيَ مُدَّعٍ: أنَّ تأخيرَ مُفَسِّرِ العَامِلِ بمنزلةِ تأخيرِ العَامِلِ نفسِه (م).

(٢) في (م): «المصنف».

(٣) قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكًا بما سمع منه.

(٤) في «شرح التسهيل» (٢/ ٣٧٩).

العامل في التمييز

Black plate (838,1)

فإنْ كانَ العاملُ غيرَ مُتَصَرِّفٍ: فقد[١] مَنَعُوا التقديمَ[٢]، [سواءٌ كانَ فِعْلًا، نحوُ: (ما أَحْسَنَ زيدًا رَجُلًا)، أو[٣] غيرَه[٤]، نحوُ: عندي عشرونَ دِرْهَمًا][٥].

وقد يكونُ [١٢٣/و] العاملُ مُتَصَرِّفًا، ويَمْتَنِعُ[٦] تقديمُ التمييزِ عليه عندَ الجميعِ، وذلك نحوُ: (كَفَى بزَيْدٍ رَجُلًا)، فلا يَجُوزُ تقديمُ (رَجُلًا) على (كَفَى)، وإنْ كانَ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا؛ لأَنَّه بمعنى فِعْلٍ غيرِ متصرِّفٍ، وهو فعلُ التعجُّبِ، فمعنى قولِكَ: (كفى بزيدٍ رَجُلًا): ما أَكْفَاهُ رَجُلًا[٧].

---

(١) من (م).

(٢) (م) ورُبَّمَا تَقَدَّمَ عَلَى عامِلِه وَهوَ جامدٌ، وَذَلِكَ ضرورةٌ مِن ضروريَّاتِ الشِّعْرِ **اتِّفاقًا**؛ كقولِ الراجِزِ:

ونَارُنَا لم يُرَ نَارًا مِثْلُهَا ... قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا (م)

(٣) في (س)، (ح): «أم».

(٤) في (ع): «غير فعل».

(٥) ما بين المعكوفين سقط من (ص)، (ك).

(٦) في (ص): «ويمنع».

(٧) (م) من القواعدِ المقرَّرةِ: أنَّ الشيءَ إذا أَشْبَهَ الشيءَ أَخَذَ حُكْمَه، ويَجْرِي ذلك فِي كثيرٍ من الأبوابِ، ونحنُ نَذْكُرُ لكَ هٰهنا بعضَ هذه المتشابِهَاتِ لتعرفَ كيفَ كَانَ العربُ يُجْرُونَ فِي كلامِهم، ثمَّ لِتَعْرِفَ كيفَ ضَبَطَ أئمَّةُ هذه الصناعةِ قَوَاعِدَها، ثمَّ لِتَعُودَ بذاكرَتِكَ إِلَى مَا سَبَقَ لكَ أنْ قَرَأْتَهُ فِي هَذَا الكتابِ وغيرِهِ من كُتُبِ الفنِّ لجَمْعِ أشبهِ مَا نَذْكُرُه لكَ:

(أ) المشتقَّاتُ كلُّها ـ من اسمِ الفَاعِلِ واسمِ المفعولِ وأمثلةِ المبالغةِ ـ أَشْبَهَتِ الفعلَ فِي مادَّتِه ومعناه، فأَخَذَتْ حُكْمَه، فرَفَعَتِ الفاعلَ، ونَصَبَ المتعدِّي منها المفعولَ.

(ب) (ما، ولا، وإنْ، ولاتَ)، هذه الحروفُ أَشْبَهَتْ (ليسَ) فِي المعنى، فأَخَذَتْ حُكْمَها، فرَفَعَتْ الاِسمَ ونَصَبَتِ الخبرَ.

(ج) (إنَّ) وأَخَوَاتِها، أَشْبَهَتِ الفعلَ فِي معناه، فرَفَعَتْ ونَصَبَتْ، وقُدِّمَ منصوبُها وجُوبًا عَلَى مَرْفُوعِها، بعكسِ الفِعْلِ؛ لِيَظْهَرَ من أوَّلِ وَهْلَةٍ: أنها عَمِلَتْ هَذَا العملَ لِكَوْنِها فرعًا، وجازَ أنْ تَنْصِبَ الحالَ لهذه المشابهةِ.

=

الشئ إذا أشبه شيء أخذ حكمه

المشبه بالفعل

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[والله تعالى أعلم][1].

= (د) تَشَابَهَتْ (إلَّا) و(غيرٌ)؛ فأَخَذَتْ كلُّ واحدةٍ مِنْهُمَا حكمَ الأخرى، فوَقَعَتْ (غيرٌ) أداةَ استثناءٍ كـ(إلَّا)، ووَقَعَتْ (إلَّا) صفةً كغَيْرٍ.

(هـ) تَشَابَهَتْ (عَسَى) و(لَعَلَّ)، فجاءَ خَبَرُ (عَسَى) شذوذًا مفردًا؛ كخبرِ (لَعَلَّ)، فِي نحوِ: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)، وجاءَ خَبَرُ (لعلَّ) مضارعًا؛ مُقْتَرِنًا بأنْ - فِي نحوِ: (لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ) [البخاري (٢٦٨٠)].

(و) أَشْبَهَ الاسمُ الموصولُ أسماءَ الشرطِ، فجازَ أنْ تَدْخُلَ الفاءُ فِي خبرِ الاسمِ الموصولِ فِي نحوِ: (مَن يَزُورُنِي فإني أُكْرِمُهُ)؛ كَمَا تَدْخُلُ فِي جوابِ الشرطِ (م).

(١) من (ص)، (ح).

حكم ما إذا أشبه الاسم الموصول أسماء الشرط

Black plate (840,1)

حُروفُ الْجَرِّ

[ص] [٣٦٤] هاكَ حروفَ الجَرِّ وَهْيَ (مِن إلَى … حتَّى خَلَا حاشَا عَدَا في عنْ عَلَى –
[٣٦٥] مُذْ مُنذُ رُبَّ اللامُ كَيْ واوٌ وَتَا … والكافُ والباءُ ولعَلَّ ومَتَى)

[ش] هذه الحروفُ(١) العِشرونَ - كلُّها مُخْتَصَّةٌ بالأسماءِ، وهي تَعْمَلُ فيها الْجَرَّ(٢)، وتَقَدَّمَ(٣) الكلامُ على(٤) (خَلَا وحَاشَا(٥) وعَدَا) في الاستثناءِ، وقَلَّ مَن ذَكَرَ (كي ولعلَّ ومتَى) في حروفِ الْجَرِّ، فأَمَّا (كي): فتكونُ حَرْفَ جَرٍّ في مَوْضِعَيْنِ(٦):

أَحَدُهما: إذا دَخَلَتْ على (ما) الاستفهاميَّةِ، نَحوُ: (كَيْمَهْ)؛ (أيْ: لِمَهْ(٧))(٨)، فـ(ما) استفهاميَّةٌ(٩) مَجرورةٌ(١٠) بـ(كَيْ)، وحُذِفَتْ

---

(١) في (ع): «حروف الجر». وليس في (ص).
(٢) أي: فيما دخلت عليه؛ فسميت بأثرها، وتسمَّى أيضًا: (حروف الإضافة)، وذلك من جهة معناها؛ لأنها تضيف إلى الاسم ما قبله أو ما بعده، فإذا قلت: (مررت بزيد)، فقد أضفت المرور إلى (زيد) بالباء.
وإذا قلت: (رُبَّ رجل يقول ذاك)، فقد أضفت القول إلى الرجل بـ(رُبَّ)، وكذلك سائر الحروف. «المقاصد الشافية» (٣/ ٥٦١). وقدمها على الإضافة؛ لأنها تقدر بالحرف دون العكس.
(٣) في (س): «وقد تقدم».
(٤) في (ص)، (ع): «في».
(٥) رسمت في (ع): «وحاشى».
(٦) (م) ولـ«كي» الْجَارَّةِ مَوْضِعٌ ثالِثٌ؛ تَقَعُ فيه، وَهوَ أنْ يَكُونَ مَدْخُولُها (مَا) الْمَصدرِيَّةَ؛ كَمَا فِي قَولِ الشاعِرِ:
إذَا أنتَ لم تَنْفَعْ فَضُرَّ فإنَّمَا … يُرادُ الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ ويَنْفَعُ
أيْ: للضَّرِّ والنفعِ. وتَقْدِيرُهُ عَلَى نحوِ مَا قالَ الشارحُ - فِي الْمَوْضِعِ الثاني (م).
(٧) في (س): «لمَ».
(٨) ليس في (ص).
(٩) في (س)، (ص)، (ح): «استفهام».
(١٠)؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

ألِفُها؛ لدُخولِ حرْفِ الْجَرِّ عليها، وجِيءَ بـ(الهاءِ) للسَّكْتِ.

الثاني: قولُكَ: (جئتُ كيْ أُكْرِمَ زَيدًا). فـ(أُكْرِمَ): فعْلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(أنْ) بعْدَ (كَيْ)[1]. و(أنْ) والفعْلُ مُقَدَّرانِ بِمَصْدَرٍ مَجرورٍ بـ(كيْ)، والتقديرُ: (جِئتُ كيْ إكْرَامِ زَيدٍ)؛ أيْ[2]: (لإكرامِ زيدٍ).

وأمَّا (لعَلَّ): فالْجَرُّ بها لُغةُ عُقَيْلٍ[3]، ومنه قولُه[4]:

١٩٦ - .... لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنكَ قَرِيبُ[5]

وقولُه:

١٩٧ - لَعَلَّ اللَّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ[6]

فـ(أَبِي الْمِغْوَارِ) و(الاسمُ الكريمُ): مُبْتَدَآنِ[7]، و(قَرِيبُ)،

---

(١) (م) اعلَمْ أنَّهُ قد يُؤتَى بلام قَبْلَ كَيْ، فيُقالُ: (جئتُ لِكَيْ أتَعلَّمَ)، وقد يُؤتَى بأنِ الْمَصْدَرِيَّةِ بعدَ كَيْ، فيُقالُ: (جئتُ كَيْ أن تُكرمَني)، وَعَلَى الوجهِ الأوَّلِ تكونُ كي مَصدريَّةً بلا تَرَدُّدٍ، وَهوَ الأكثرُ استعمالًا، وَعَلَى الوجهِ الثاني تكونُ (كَي) حرْفَ جَرٍّ دَالًّا عَلَى التعليلِ بلا تَرَدُّدٍ، وَهوَ أَقَلُّ استعمالًا مِن سابِقِه، وقد يُؤتَى بـ(كَيْ) غيرَ مَسبوقةٍ باللام ولا سابِقَةٍ لأنْ، كَمَا يُقالُ: (جِئتُ كَيْ أتعلَّمَ)، وَهِيَ حِينَئذٍ تَحتَمِلُ الْمَصدَرِيَّةَ بتَقديرِ اللام قَبْلَها، وتَحْتَمِلُ أنْ تَكونَ حرْفَ جَرٍّ دالًّا عَلَى التعليلِ، وأنِ الْمَصدريَّةُ مُقَدَّرَةً بعدَها، وحَمْلُها عَلَى الوجهِ الأوَّلِ أوْلَى؛ لأنه الأكثَرُ فِي الاستعمالِ - كَمَا قُلْنا. ومِن هنا: تَعْلَمُ أنَّ مَا جَرَى عليه الشارِحُ فيه حَمْلُ الكلامِ عَلَى أقَلِّ الوَجهينِ (م).

(٢) في (ع): «أَي: لأجل».

(٣) قاله أبو زيد - كما في «سر الصناعة» (٢/ ٨٣)، و«الصحاح» (٥/ ١٧٧٤).

(٤) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١١٩٨): «قائله: هو كعب بن سعد الغنوي».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لَعَلَّ أَبِي**...) إلخ؛ حَيْثُ جُرَّ بـ(**لَعَلَّ**) (م).

(٦) (م) هَذا البيتُ مِن الشَّواهِدِ؛ التي لم نَقِفْ عَلَى نِسْبَتِها لقائلٍ مُعَيَّنٍ.
الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لَعَلَّ اللهِ**) حَيْثُ جُرَّ بلَعَلَّ مَا بعدَها لَفْظًا؛ عَلَى لُغةِ عُقَيْلٍ، كَمَا فِي البيتِ السابِقِ، وَهوَ مَرفوعٌ فِي التَّقديرِ، ولم يَمنَعْ مِن ظُهورِ رَفْعِه إلَّا الحرَكَةُ التي اقْتَضَاهَا حرْفُ الْجَرِّ الشبيهُ بالزائدِ.

(٧) في (ص): «مجروران».

الباء

و(فَضَّلَكم): خبرانِ، ولعَلَّ حرْفُ جَرٍّ زائدٌ[١] دخلَ على الْمُبْتَدَأِ، فهو (كـ(الباءِ) ـ في بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)[٢].

وقد رُوِيَ على لُغةِ [١٢٣/ظ] هَؤلاءِ في (لامِها) الأخيرةِ؛ الكسْرُ والفتْحُ، ورُوِيَ أيضًا: حذْفُ (اللامِ) الأُولَى، فتقولُ: (عَلَّ)؛ بفتْحِ اللامِ وكسْرِها.

متى

وأمَّا (متى): فالْجَرُّ بها لُغةُ هُذَيْلٍ[٣]، ومِن كَلامِهم: (أَخْرَجَها مَتى كُمِّهِ)[٤]. يُريدونَ: (مِن كُمِّهِ)، ومنه قولُه[٥]:

١٩٨ ـ شَرِبْنَ بماءِ البحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[٦]

وسيأتي الكلامُ على بَقِيَّةِ العِشرينَ ـ عندَ (كَلامِ المصنِّفِ عليها)[٧].

ولم يَعُدَّ الْمُصَنِّفُ في هذا الكتابِ (لَوْلَا) مِن حُروفِ الْجَرِّ، وذَكَرَها في غَيْرِه[٨].

---

(١) (م) **الصوابُ**: أنْ يَقولَ: (حرْفُ جَرٍّ شَبيهٌ بالزائدِ)، وأمَّا (الباءُ) فِي قولِهم: (بحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)؛ فهي حرْفٌ زائدٌ، فليسَ التَّشبيهُ فِي كَلامِ الشارحِ دَقيقًا.
واعلَمْ أنَّ حرْفَ الْجَرِّ إمَّا أنْ يُفيدَ مَعْنًى خاصًّا، ويكُونَ له مُتَعَلِّقٌ، وإمَّا ألَّا يُفيدَ معنًى خاصًّا ولا يَكُونَ له مُتَعَلِّقٌ، وإمَّا أنْ يُفيدَ مَعنًى خاصًّا، ولا يَكُونَ له مُتَعَلِّقٌ، فالأوَّلُ **الحرْفُ الأَصْلِيُّ**؛ الَّذي يَعقِدُ له النُّحاةُ بابَ حُروفِ الْجَرِّ، والثاني هو الحرْفُ الزائدُ؛ كالبَاءِ فِي (حَسْبِكَ دِرْهَمٌ)، و(مِن) فِي قولِك: (ما زَارَني مِن أحَدٍ)، والثالثُ هو الشبيهُ بالزائدِ، وإنما أَشْبَهَ الزائدَ فِي أنَّهُ لا مُتَعَلَّقَ له، وأَشْبَهَ الأَصْلِيَّ فِي الدَّلالةِ عَلَى معنًى خاصٍّ؛ كالتَّرَجِّي فِي (**لَعَلَّ**)، والتقليلِ فِي (رُبَّ) (م).
(٢) العبارة في (ح)، (ص)، (ع): «كرُبّ في قولك: رُبَّ رجل قائم».
(٣) كما في «غريب الحديث» للحربي (٣/ ٩٧١)، و«المقصور» لابن ولاد (ص١١٧).
(٤) ذكره الكسائي عن العرب ـ كما في: «أمالي ابن الشجري» (٢/ ٦١٤).
(٥) هو: أبو ذؤيب الهذلي ـ كما في ديوان الهذليين (ص٥٠).
(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مَتى لُجَجٍ**)؛ حَيْثُ استَعْمَلَ (**متى**) جارَّةً، كَمَا هو لُغَةُ قَوْمِه هُذَيْلٍ (م).
(٧) في (ع): «ذكر المصنف لها».
(٨) (م) قد يُقالُ فِي القَسَمِ: (**آللهِ لأَفْعَلَنَّ**)، وقد يُقالُ: (**ها اللهِ لأَفْعَلَنَّ**)؛ بذِكْرِ هَمزةِ =

ومَذهَبُ سِيبَوَيْهِ[١]: أنَّها (مِن حُروفِ الْجَرّ)[٢]؛ لكنْ لا تَجُرُّ إلَّا الْمُضْمَرَ[٣]، فتَقولُ: (لَوْلايَ، ولولاكَ، ولَوْلاهُ).

[فـ(الكاف) و(الهاء) و(الياء)][٤] ـ عِندَ (سِيبَوَيْهِ مَجرورة[٥])[٦] بـ(لَوْلا).

وزَعَمَ **الأخفَشُ**[٧] أنَّها في مَوْضِعِ رفْعٍ بالابتداءِ، ووُضِعَ ضَميرُ الْجَرِّ مَوْضِعَ ضَميرِ الرفْعِ؛ فلَمْ تَعْمَلْ (لَوْلا) فيها شَيئًا، كما لا[٨] تَعْمَلُ في الظاهِرِ، نحوُ: (لولَا زَيدٌ لأَتَيْتُكَ).

وزَعَمَ **الْمُبَرِّدُ**[٩]: أنَّ هذا التركيبَ ـ أَعْنِي: (لَولاكَ)[١٠] ونحوَه ـ لم يَرِدْ مِن لِسانِ[١١] العرَبِ! وهو مَحجوجٌ بثُبُوتِ ذلك عنهم؛ كقولِه[١٢]:

= الاستفهام ـ كَمَا فِي الْمِثالِ الأوّلِ، أو (ها) التنبيهِ ـ كَمَا فِي الْمِثالِ الثاني، عِوَضًا عن باءِ الْجَرِّ، ولم يَذْكُرِ الناظِمُ ولا الشارحُ هَذينِ الْحَرفَيْنِ فِي حُروفِ الْجَرِّ؛ نظَرًا إلَى حَقيقةِ الأمْرِ، وَهِيَ أنَّ جَرَّ لفْظِ الْجَلالَةِ بحَرْفِ الْجَرِّ؛ الَّذِي نابَتْ عنه (الْهَمزَةُ) و(ها)، وليس بـ(الْهَمزَةِ) ولا بِها، فاعْرِفْ ذلك.

(١) «الكتاب» (٢/ ٣٧٣). (٢) في (ع): «حروف جر».

(٣) في (ك): «مضمر».

(٤) ما بين المعكوفين في (م): «فالياءُ والكافُ والهاءُ».

(٥) في (م): «مجرورات».

(٦) تقديم وتأخير في (س).

(٧) وكذا الفراء ـ كما في «شرح السيرافي» (٣/ ١٣٧).

(٨) في (س)، (ص)، (ح): «لم».

(٩) «الكامل» (٣/ ٢٤٧).

(١٠) في (ص): «لولاي».

(١١) في (س): «كلام».

(١٢) قال العيني (٣/ ١٢٠٧): «قائله: هو عمرو بن العاص. وهو من قصيدة من الطويل؛ يخاطب بها معاوية بن أبي سفيان ﵁ أولها:

مَعاويَ إنِّي لَم أُبايِعْكَ فَلْتَةً ... ومَاذَا كَمَا أَسْرَرتُ مِني كَمَا عَلَنْ»

١٩٩ ـ أَتُطْمِعُ[١] فِينَا مَن أَراقَ دِماءَنا ولَوْلاكَ[٢] لم يَعْرِضْ لأَحْسَابِنا حَسَنْ[٣][٤]

وقوله[٥]:

٢٠٠ ـ وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كما هَوَى بأَجْرَامِهِ[٦] مِن قُنَّةِ[٧] النِّيقِ مُنْهَوِي[٨][٩]

---

(١) في (س): «أيطمع»، وهو جائزٌ عربيةً، لكن المصادر موافقة للمثبت من باقي النسخ.

(٢) في (ك): «ولولاه».

(٣) ضبطها بضم الحاء في (ص)، وفي (ع) بفتحها. قلت: والصواب إسكانها لأجل الروي، وهي في أصل الإعراب: مرفوعة.

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لَولاكَ**)؛ فإنَّ فيه رَدًّا عَلَى أبي العَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ؛ الَّذِي زَعَمَ أنَّ (لَولَا) لم تَجِئْ مُتَّصِلَةً بضَمائِرِ الْجَرِّ: كـ(الكافِ والهاءِ والياءِ)، ومِثْلُه: قَوْلُ الآخَرِ، ويُنسَبُ إِلَى عمَرَ بنِ أبي رَبيعةَ، وليس فِي «دِيوانِه»، والصوابُ أنَّهُ للعَرْجِيِّ. انظُرْ: «خِزانَةَ الأَدَبِ» (٢/ ٤٢١):

لَولاكَ فِي ذا العالَمِ لم أَحْجُجِ

ومعَ وُرُودِه فِي كلامِ العرَبِ الْمَوثوقِ بعَرَبيَّتِهم، فإنه قَليلٌ غيرُ شائعٍ شُيوعَ وُقوعِ الاسمِ الظاهِرِ والضَّمِيرِ الْمُنفَصِلِ بعْدَ لولا، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ۝﴾ [سبأ: ٣١]، ونحوُ قولِ الْمُتَنَبِّي:

لَولَا العُقولُ لكانَ أَدْنَى ضَيْغَمٍ   أَدْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الإنسانِ

وقالَ الراجزُ:

والـلَّـهِ لَوْلَا الـلَّـهُ مَا اهْتَدَيْنَا   ولا تَصَدَّقْنَا ولا صَلَّيْنَا (م)

(٥) قال العيني (٣/ ١٠٧٠): «قائله: هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي». اهـ.

(٦) في «العقد الفريد» (٢/ ٣١٣): «بأجرماه».

(٧) في «الكتاب» (٢/ ٣٧٤)، و«عيون الأخبار» (٣/ ٩٥)، و«الكامل» (٣/ ٢٤٧): «قلة». وهما روايتان، ومعناهما متقاربٌ.

(٨) رسمها في (ع): «من هوي». قال في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٦٩٧): «(**طحتِ**): بكسر التاء وضمها، من طاح يطيح، ويطوح هلك. **وهوى**: سقط. ومن هوى: بضم الميم، الهاوي. **والأجرام**: جمع جرم، بالكسر، وجرم الشيء جثته. **والنيق**: بكسر النون وسكون التحتية وقاف، أرفع موضع في الجبل. **والقُنَّة**: بضم القاف، وتشديد المعطوف على المعطوف عليه ضرورة. وقيل: إنه مفعول معه؛ أي: جمعت مع فحش».

(٩) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لَولايَ**) حَيْثُ اتَّصَلَتْ (**لَوْلَا**) بالضَّمِيرِ؛ الَّذِي أَصلُه أنْ يَقَعَ فِي مَحلِّ الْجَرِّ والنصْبِ، وفيه رَدٌّ عَلَى الْمُبَرِّدِ [«الكامل» (٣/ ٢٤٧)]؛ الَّذِي أَنْكَرَ =

تقسيم حروف الجر

[ص] [٣٦٦] بالظاهِرِ اخْصُصْ (مُنذُ، مُذْ، وحَتَّى   والـكـافَ، والـواوَ، ورُبَّ، والـتَّـا)
[٣٦٧] واخْصُصْ بِـ(مُذْ، ومُنذُ) وَقْتًا، و(بِرُبّ)   مُـنَـكَّـرًا، والـتـاءُ لِـ(الـلَّـهِ، ورَبّ)
[٣٦٨] ومـا رَوَوْا مِـنْ نـحـوِ (رُبَّـهُ فَـتَـى)   نَـزْرٌ، كَـذَا (كـهـا)، ونـحـوُهُ أَتَـى

[ش] مِن حُروفِ الْجَرِّ: ما لا يَجُرُّ إلَّا الظاهِرَ، وهي هذه السبْعَةُ المذكورةُ في البيتِ الأوَّلِ، فلا تَقولُ: (مُنْذُهُ) ولا (مُذْهُ)، وكذا الباقي.

عمل (منذ ومذ)

ولا تَجُرُّ (مُنذُ ومُذْ) مِن الأسماءِ الظاهِرَةِ؛ إلَّا أسماءَ الزمانِ[1].

فإنْ كانَ الزمانُ حاضِرًا: كانَتْ بمعنى (في)، نحوُ: (ما رَأيْتُه مُنْذُ يَوْمِنا)؛ أي: في يَوْمِنا، **وإنْ كانَ الزمانُ ماضِيًا:** كانَتْ بمعنى (مِن)، نحوُ: (ما رَأَيْتُه مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ)؛ أيْ: مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وسيَذْكُرُ المصنِّفُ هذا في آخِرِ البابِ، وهذا معنى قولِه: (**واخْصُصْ بِمُذْ ومُنْذُ وقْتًا**).

حتى

وأمَّا (**حتَّى**) فسَيَأْتِي الكلامُ على مَجْرُورِها، عنْدَ ذِكْرِ المصنِّفِ له، وقَدْ شَذَّ جَرُّها للضميرِ[2]؛ كقولِه:

٢٠١ ـ فلا واللَّهِ لا يُلْفِي[3] أُناسٌ   فَتًى حَتَّاكَ يا ابنَ أبي زِيادِ[4][5]

= أنْ يَقَعَ بعْدَ (لَولا) ضَمِيرٌ مِن الضمائِرِ الْمُتَّصِلَةِ التي تَكونُ فِي مَحلِّ نصْبٍ أو فِي مَحلِّ جَرٍّ، وقالَ: إنَّ ذلك لا يَجوزُ عَربيَّةً. وقد جاءَ هَذا الَّذِي أنْكَرَه فِي هَذا الشاهِدِ، وفي البيتِ الَّذي قَبْلَه، وفي البيتِ الَّذِي ذَكَرْناهُ أثناءَ شرْحِ البيتِ السابِقِ، فكانَ نقْلُ هذه الشواهِدِ رَدًّا عليه (م).

(١) (م) منذُ ومُذْ يكونانِ ظَرْفَيْ زمانٍ، وهما حِينَئِذٍ اسمانِ، ويَكونانِ حَرفَيْ جَرٍّ، وحينئذٍ: لا يَجُرَّانِ إلَّا أسماءَ الزمانِ؛ طَلَبًا للمناسَبَةِ بينَ حالَتَيْهِما، وأمَّا نحوُ قولِكَ: (ما رَأيْتُه منذُ حَادَثَ كذا، وَمَا رَأيْتُه مُنذُ أنَّ اللهَ خَلَقَه)؛ فإنَّ اسمَ الزمانِ مُقَدَّرٌ فِي هَذينِ المِثالَيْنِ ونحوِهما، وأصْلُ الكلامِ: منذُ زمانٍ حَصَلَ كذا، ومُنذُ زَمانٍ خَلَقَ اللهُ إيَّاهُ (م).

(٢) في (ك)، (ع): «للمضمر».

(٣) في «الضرائر» (ص٣٠٩)، و«التذييل» (٢/ ٢٣٥)، (١١/ ٢٤٧)، و«توضيح المقاصد» (٢/ ٧٤٨): «يلقى».

(٤) في «الضرائر» (ص٣٠٩)، و«التذييل» (١١/ ٢٤٧)، و«توضيح المقاصد» (٢/ ٧٤٨): «يزيد».

(٥) (م) ـ هَذا البيتُ مِن الشواهِدِ التي لا يُعرَفُ قَائِلُها. والشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**حَتَّاكَ**)؛ =

الواو

ولا يُقاسُ على ذلك، خِلافًا لبَعْضِهم، ولُغةُ هُذَيْلٍ[١]: إبدالُ حائِها عَيْنًا، وقَرَأَ ابنُ مَسعودٍ: (فَتَرَبَّصُوا بِهِ[٢] عَتَّى حِينٍ)[٣].

وأمّا (الواوُ) فمُخْتَصَّةٌ بالقَسَمِ، وكذلك (التاءُ)، ولا يَجُوزُ ذِكْرُ فعْلِ القَسَمِ معَهما[٤]، فلا تَقولُ: (أُقْسِمُ واللهِ)، ولا (أُقْسِمُ تاللهِ).

ولا تَجُرُّ (التاءُ) إلّا لفْظَ (اللهِ)[٥]، فتقولُ: (تاللَّهِ لأَفْعَلَنَّ)، وقد سُمِعَ جَرُّها لـ(رَبِّ)[٦] مُضافًا إلى (الكَعْبَةِ)، قالوا: (**تَرَبِّ الكَعبةِ**)[٧]، وهذا معنى قولِه: (**والتاءُ للهِ ورَبّ**). وسُمِعَ أيضًا: (**تَالرحمٰنِ**)[٨]. وذَكَرَ

= حَيْثُ دَخَلَتْ (حتّى) الجارَّةُ عَلَى الضَّمِيرِ، وَهوَ شاذٌّ.

(١) وثقيفٍ أيضًا ـ كما في إعراب النحاس (١/ ٧٢)، و«التثقيف» (ص١٨٨).

(٢) ليس في (ع)، (ك).

(٣) أخرجه أبو جعفر الضرير في «الوقف» (ص٦٩)، وابن الأنباري في «الوقف» (١/ ١٣)، من طريق كعب بن مالك، عن أبيه، عن جده، قال: «كنت جالسًا عند عمر بن الخطاب ﵁، فسمع رجلًا يقرأ: ﴿عتى حين﴾، فقال عمر: من أقرأك هذه القراءة؟ قال: أقرأني عبد الله بن مسعود، قال: فكتب عمر إلى عبد الله بن مسعود ﵄: أما بعد، فإن الله ﷺ أنزل هذا القرآن وجعله قرآنًا عربيًّا مبينًا، وأنزله بلغة هذا الحي من قريش، فلا تقرؤوه بلغة هذيل، والسلام». وفي إسناده عبد الرحمٰن بن عبد الله: ضعيفٌ.

قال ابن جني في «المحتسب» (١/ ٣٤٣): «العرب تُبْدل أحد هذين الحرفين من صاحبه لتقاربهما في المخرج، كقولهم: بُحْثِرِ ما في القبور؛ أي: بعثر، وضبعت الخيل؛ أي: ضبحت، وهو يُحنْظِي ويُعَنْظِي: إذا جاء بالكلام الفاحش، فعلى هذا يكون عتَّى وحتَّى؛ لكن الأخذ بالأكثر استعمالًا، وهذا الآخر جائز وغير خطأ».

(٤) في (ع)، (ك): «معها».

(٥) في (ع): «الجلالة».

(٦) في (ك)، (ع): «الرب».

(٧) حكاها الأخفش ـ كما في «المفصل» (ص٣٨٣).

(٨) حكاها الأخفش؛ وقد تفرد بهذا النقل ـ كمافي «الشوارد» (ص٢٠٨). ولذا قال الفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٥١): «العرب لا تقول: (تالرحمٰن)، ولا يجعلون مكان (الواو) ـ (تاء) إلا في الله ـ ﷻ». اهـ. وبنحوه: قال الطبري في «تفسيره» (١٦/ ١٨١)، والزجاج في «معانيه» (٣/ ١٢٠)، وابن الأنباري في «شرح القصائد» (ص٧).

الْخَفَّافُ[١] ـ في (شرحِ الكتابِ): أنَّهم قالوا: (**تَحَيَاتِكَ**)[٢]. وهذا **غريبٌ**.

اختصاص رب بالنكرة

ولا تَجُرُّ (رُبَّ) إلَّا نكِرَةً[٣]، نحوُ: (رُبَّ رجُلٍ عالِمٍ لَقِيتُ)، وهذا معنى قولِه: (وبِرُبَّ مُنَكَّرًا)؛ أيْ: واخْصُصْ برُبَّ النَّكِرَةَ، وقد شَذَّ جَرُّها ضَميرَ الغَيْبَةِ[٤]؛ كقَولِه[٥]:

٢٠٢ ـ [وَاهٍ رَأَبْتُ[٦] وُشِيكَا][٧] صَدْعَ أَعْظُمِهْ   ورُبَّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ [مِنْ عَطَبِهْ[٨]][٩][١٠]

---

(١) هو: الإمام النحوي الضليع أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي، المالقي، المعروف بالخفاف، كان نحويًا بارعًا، ورجلًا صالحًا مباركًا، قرأ على الشلوبين، وبَرَعَ، فصنف شرحًا على «كتاب سيبويه» و«إيضاح الفارسي» و«لمع ابن جني»، توفي في القاهرة سنة (٦٥٧هـ). ينظر: «بغية الوعاة» (١/ ٤٧٣).

(٢) كما في «توضيح المقاصد» (٢/ ٧٤٣)، و«الارتشاف» (٤/ ١٧١٧).

(٣) أي: موصوفة غالبًا؛ إن لم تكن هي وصفًا لا لزومًا.

(٤) أي: قياسًا، لا استعمالًا لكثرته.

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٢٠٥): «أنشده ثعلب، ولم يعزه إلى قائله».

(٦) في (ك): «رأيت».

(٧) العبارة في «تهذيب الأزهري» (١٥/ ١٣٤)، و«تاج الزبيدي» (٢/ ٤٧٦): «كائِنْ رأيتُ وهايا»، وفي «إبانة» الصُحاري (٣/ ١٢٣): «واهه رأيتُ وهايا»، وفي «اللسان» (١/ ٤٠٩): «كائن رأبت وهايا». وهي روايات لم تمس الشاهد؛ فلا اكتراث لاختلافها.

(٨) في «الزاهر» لابن الأنباري (٢/ ١١٩)، و«الإبانة» (٣/ ١٢٣): «عطب».

(٩) العبارة في «تهذيب الأزهري» (١٥/ ١٣٤)، و«اللسان» لابن منظور (١/ ٤٠٩)، (١٣/ ٣٧٢): «م العطب».

(١٠) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**ورُبَّهُ عَطِبًا**)؛ حَيْثُ جَرَّ (**رُبَّ**) الضميرَ، وَهوَ شاذٌّ.
واعلَمْ أنَّ **العُلماء** قد اختَلَفُوا فِي هَذا الضَّمِيرِ الَّذِي تَدْخُلُ عليه (**رُبَّ**)، أَمَعْرِفَةٌ هو أَمْ نَكِرَةٌ؟ فذَهَبَ الْجُمهورُ: إِلَى أَنَّهُ مَعرِفَةٌ عَلَى أَصْلِه، وذَهَبَ ابنُ عُصفورٍ، والزَّمَخْشَرِيُّ: إِلَى أَنَّ هَذا الضميرَ نَكِرَةٌ؛ لأنه واقِعٌ مَوقِعَ اسمٍ واجِبِ التنكيرِ؛ لأنَّ (**رُبَّ**) لا تَجُرُّ غيرَ النَّكِرَةِ، ولأنَّ مَرْجِعَه ـ وَهوَ التمييزُ ـ واجبُ التنكيرِ.

(رُبَّ) الْمُضمَرَ، نحوُ: (رُبَّهُ فَتًى) قَليلٌ، وكذلك جَرُّ الكافِ الْمُضْمَرَ، نحوُ: (كَهَا). (والله أعلم)(١).

معاني (من)

[ص] [٣٦٩] بَعِّضْ، وبَيِّنْ، وابْتَدِئْ في الأَمْكِنَهْ بِـ(مِنْ)، وقد تأتي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

[٣٧٠] وزِيدَ في نَفيٍ وشِبْهِهِ فَجَرّ نَكِرَةً، كـ(ما لِباغٍ مِن مَفَرّ)

[ش] تَجيءُ (مِن)(٢) للتَّبعيضِ(٣)، ولِبَيانِ الْجِنْسِ(٤)، ولابتداءِ الغايةِ(٥) في غيرِ الزمانِ كَثيرًا، وفي الزمانِ قَليلًا، وزَائدةً.

فمِثالُها للتَّبعيضِ: قَوْلُكَ: (أَخَذْتُ مِن الدراهِمِ). ومنه قولُه تعالَى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨].

ومِثالُها(٦) لبَيانِ الْجِنْسِ: قولُه تعالَى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠].

ومِثالُها لابتداءِ الغايةِ في المكانِ: قولُه تعالَى: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

ومِثالُها لابتداءِ الغايةِ في الزمانِ: قولُه تعالَى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وقولُ الشاعرِ(٧):

---

(١) من (ع).

(٢) (من): تأتي على خمسة عشر وجهًا، ساقها بأمثلتها: ابن هشام في «المغني» (ص٤١٩ ـ ٤٢٥).

(٣) علامتها: صحة حلول بعض مكانها.

(٤) علامتها: صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها.

(٥) علامتها: أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها؛ كأعوذ بالله من الشيطان. فإن معنى (أعوذ به): ألتجئ إليه منه، فـ(الباء): أفادت الانتهاء، والغالب فيها الابتداء؛ حتى قيل: إن سائر معانيها ترجع إليه، فكان ينبغي تقديمه. والمراد بالغاية: المسافة إطلاقًا لاسم الجزء على الكل؛ إذ الغاية هي النهاية، وليس لها ابتداء. وبهذا يظهر معنى قولهم: (إلى) لانتهاء الغاية. «الخضري» (١/ ٢٢٤).

(٦) في (ك): «ومثاله».

(٧) هو: النابغة في «ديوانه» (ص٤٠).

٢٠٥ ـ تُخُيِّرْنَ مِنْ أزمانِ يومِ حَلِيمَةٍ[١] إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التَّجارِبِ[٢]

ومِثالُ الزائدةِ: (ما جاءَنِي مِن أحَدٍ)، ولا تُزادُ[٣] عندَ جُمهورِ البَصْرِيِّينَ؛ إلَّا بشَرطينِ:

أحَدُهما: أنْ يَكونَ المجرورُ بها[٤] نكِرَةً.

الثاني: أنْ يَسْبِقَهَا نَفْيٌ[٥] أو شَبَهُهُ[٦]، والمرادُ بشَبَهِ النَّفْيِ: النَّهْيُ، نحوُ: (لا تَضْرِبْ مِن أحَدٍ)، والاستفهامُ، نحوُ: (هل جاءَكَ مِن أحَدٍ).

ولا تُزَادُ في الإيجابِ[٧]، ولا (يُؤْتَى بها)[٨] جارَّةً لِمَعْرِفَةٍ، فلا تَقولُ: (جاءَنِي مِن زَيدٍ)، خِلَافًا للأَخْفَشِ[٩]، وجَعَلَ منه قولَه تعالَى:

---

(١) هو: يومٌ يضرب به المثل في الشدة والهول، وحليمة هي بنت الحارث بن جبلة. ينظر: «أمثال العرب» للمفضل (ص١١٨)، برقم (١٦٥)، و«الأمثال» لابن سلّام (ص٩٢).

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (مِن أزمانٍ)؛ حَيْثُ وَرَدَتْ (مِن) لابتداءِ الغايَةِ فِي الزَّمَنِ، وفي المسألةِ كلامٌ طويلُ الذَّيْلِ عَميقُ السيْلِ، **وتلخيصُه**: أنَّهُ قد ذَهَبَ جُمهورُ الكُوفِيِّينَ وأبو العَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ [«الكامل» (٢/ ٢٠٣)] والأخفَشُ وابنُ دَرَسْتَوَيْهِ ـ مِن البَصرِيِّينَ: إِلَى أنَّ (مِن) قد تأتي لابتداءِ الغايَةِ فِي الزمانِ، ومالَ إِلَى هَذَا المُحَقِّقُ الرَّضِيُّ، وَهوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابنُ مالِكٍ [«شرح التسهيل» (٣/ ١٣٢)، وشرح الكافية (٢/ ٧٩٧)] وابنُ هِشامٍ [«أوضح المسالك» (٣/ ٢٠)، و«المغني» (ص٤٢٠)]، وذهَبَ جُمهورُ البَصْرِيِّينَ ـ إِلَى أنَّها لا تَجيءُ لذلكَ، واتَّفَقَ الْجَميعُ: عَلَى أنَّها تَأتي لابتداءِ الغايَةِ فِي الأَمْكِنَةِ والأحداثِ والأشخاصِ (م).

(٣) في (ك): «يزاد».

(٤) ليس في (ك).

(٥) فلا تزاد في الإثبات إلا في تمييز (كَمْ) الخبرية؛ إذا فصل منه بفعل متعدٍ.

(٦) في (ع): «شبه».

(٧) (م) ذكَرَ السعْدُ: أنَّ (مِن) الجارَّةَ تُزادُ فِي الإثباتِ اختيارًا فِي مَوْضِعٍ واحِدٍ، وَهوَ تَمييزُ (كَم) الخَبَرِيَّةِ؛ إذا فُصِلَ بينَ (كَمْ) وبينَ التمييزِ بفِعْلٍ، ومَثَّلَ له بقولِه تعالَى: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ﴾ [الدخان: ٢٥]، فـ(مِن): زائدةٌ، و(جَنَّاتٍ): تَمييزُ (كَمْ) (م).

(٨) ما بين القوسين: ليس في (ك)، ومكانها في (ع): «تأتي».

(٩) كما في «المفصل» (ص٣٨٠)، و«الإنصاف» (١/ ٣١٠).

﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١][١].

وأَجازَ **الكُوفيُّونَ** زِيادَتَها في الإيجابِ؛ بشَرْطِ تنكيرِ[٢] مَجرورِها، ومنه عندَهم: **(قد كانَ مِن مَطَرٍ)**[٣]؛ أيْ: قد كانَ مَطَرٌ.

[ص] [٣٧١] لِلانْتِهَا (حتَّى، ولامٌ، وإلَى) و(مِن، وبَاءٌ) يُفْهِمَانِ بَدَلَا[٤]

[ش] يَدُلُّ على انتهاءِ الغَايَةِ (إلى وحتَّى واللامُ)، والأَصْلُ مِن هذه الثلاثةِ (إلى)؛ فلذلك تَجُرُّ الآخِرَ وغيرَه، نحوُ: (سِرْتُ [البارِحَةَ إلى آخِرِ الليلِ، أو][٥] إلى نِصْفِه)، ولا تَجُرُّ (حتَّى)[٦] إلَّا ما كانَ آخِرًا أو مُتَّصِلًا

---

(١) أجاب عنه **الجمهور**: بأن (من) فيه تبعيضية، لا زائدة فهي: بمعنى بعض، مفعول به. و﴿ذُنُوبِكُمْ﴾ مضاف إليه. ولا ينافيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]؛ لأنَّ هذا لنا معشر الأمة المحمدية، والأولى لأمة نوح ـ عليه وعلى نبيِّنا أفضل الصلاة والسلام ـ على أنَّ الموجبة الجزئية، لا يناقضها إلا السالبة الكلية، لا الموجبة. وفي «الإتقان» للسيوطي (٢/ ٢٩٦)؛ عن بعضهم [الزمخشري «كشاف» (٢/ ٥٤٣)]: أنَّ ﴿يَغْفِرْ لَكُم﴾ حيث كانت للمؤمنين؛ لا تذكر معها (مِن)؛ بخلافها للكفرة تفرقة بينهما. «الخضري» (١/ ٢٣٤)، بتصرف.

(٢) في (ك): «تنكر».

(٣) حكى هذا بعض البغداديين عن العرب ـ كما في «التمام في تفسير أشعار هذيل» (ص١٤٩)، و«الخصائص» (٣/ ١٠٨).
لكن أجيب: «بأنها تبعيضية. أو: بيانية لمحذوف؛ أي: قد كان شيء من مطر، أو: أن زيادتها في ذلك؛ حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل: هل كان من مطر؟ فأجيب بذلك حكاية للسؤال.
والظاهر: صحة البيان في الآية أيضًا، وجملة ما ذكره هنا لـ(من): أربعة معان. وبقي الظرفية كـ: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩] والتعليل: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥] **والمجاوزة**: كعن ﴿قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَـٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾، **والاستعانة** كالباء: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]، والاستعلاء كعلى: ﴿وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الأنبياء: ٧٧]؛ فالجملة عشرة. «الخضري» (١/ ٢٣٥).

(٤) في (ك): «البدل». (٥) العبارة في (ك): «إلى آخر الليل».

(٦) في (ك)، (ع): «بحتى».

ما يدل على انتهاء الغاية

بالآخِرِ[١]؛ كقولِه تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥]، ولا تَجُرُّ غيرَهما؛ فلا تَقولُ: (سِرْتُ البارِحَةَ حتَّى نِصْفِ الليلِ). واستعمالُ (اللامِ) للانتهاءِ قَليلٌ، ومنه قولُه تَعالَى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٥].

ويُسْتَعْمَلُ (مِن) و(الباءُ) بمعنى (بَدَل)، فمِن استعمالِ (مِن) بمعنى (بَدَل): قولُه ﷻ: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]؛ (أيْ: بَدَلَ الآخِرَةِ)[٢]، وقولُه تعالَى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِي ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ۝٦٠﴾ [الزخرف: ٦٠]؛ أيْ: بدَلَكُم، وقولُ الشاعِرِ[٣]:

٢٠٦ ـ جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا[٤]

أيْ: بدَلَ (البُقولِ).

ومِن استعمالِ (الباءِ)، بمعنى (بَدَل) ـ ما وَرَدَ في الحديثِ: «**مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ**»[٥]؛ أيْ: بدَلَها. وقولُ الشاعِرِ:

استعمال من بمعنى بدل

استعمال الباء بمعنى بدل

---

(١) (م) الآيةُ الكريمةُ التي تَلَاهَا الشارِحُ ـ مِثالٌ لِمَا كَانَ مُتَّصِلًا بالآخِرِ، ومِثالُ مَا كَانَ آخِرًا: قولُهم: (أكَلْتُ السمَكَةَ حتى رَأْسِها). واعْلَمْ أنَّ (حتى) الجارَّةَ عَلَى ضَرْبَينِ: جارَّةٍ للمفرَدِ الصريحِ، وهذه هِيَ التي لا تَجُرُّ إلا الآخِرَ أو الْمُتَّصِلَ بالآخِرِ، ولا تكونُ إلَّا غائيَّةً، وجارَّةٍ لـ(أنِ) المصدَريَّةِ ومَدْخُولِها، وهذه تَكونُ غائيَّةً، وتَكونُ تَعليليَّةً، وتَكونُ استثنائيَّةً (م).

(٢) ليس في (ك).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٢٢١): «قائله: هو أبو نخيلة؛ بالنون والخاء المعجمة، واسمه: يعمر بن حزن».

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: (**مِنَ البُقولِ**)؛ حَيْثُ وَرَدَ (**مِن**) بمعنى البَدَلِ، يعني أنَّها لم تَسْتَبْدِلِ الفُسْتُقَ بالبُقولِ، وهكذا قالَ ابنُ مالِكٍ وجماعةٌ مِن النَّحْوِيِّينَ، **وقالَ آخَرُونَ**: إنَّ (مِن) هنا للتَّبعيضِ، وعِندَهم أنَّ الفُسْتُقَ بعضُ البُقولِ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أنْ تَكونَ (**مِن**) اسْمًا بمعنى (**بعضٍ**)، ومَوْقِعُها في الإعرابِ عَلَى هَذَا ـ مَفْعُولٌ بِهِ لِـ(**تَذُقْ**)، ويَكُونُ قَوْلُهُ: (**الفُسْتُقَا**) بَدَلًا منها.

(٥) وردت هذه اللفظة كثيرًا في الأحاديث مرفوعة وموقوفة، ولها أسانيد حسان، ينظر: «مسند أحمد» (٢/ ١٨٦) (ح٨٠٧)، و«المستدرك» للحاكم (٢٨٧٠)، =

فَلَيْتَ لي بِهِمُ قَوْمًا إذا رَكِبُوا شَنُّوا الإغارَةَ (فُرْسانًا ورُكبانا)(١)

(أي: بَدَلَهُمْ)(٢)، [وقد تقدم ذكره](٣).

معاني اللام

[ص] [٣٧٢] واللامُ لِلمِلْكِ، وشِبْهِهِ، وفي تَعْدِيَةٍ أيْضًا، وتعليلٍ قُفِي -

[٣٧٣] وزِيدَ، والظرفيَّةَ استَبِنْ بِـ(بَا وفي)، وقد يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

[ش] تَقدَّمَ أنَّ (اللامَ) تكونُ للانتهاءِ، وذَكَرَ هنا: أنها تكونُ للمِلْكِ، نحوُ: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، و(المالُ لِزَيْدٍ). ولِشِبْهِ المِلْكِ، نحوُ: (الْجُلُّ للفَرَسِ، والبابُ للدَّارِ). وللتَّعْدِيَةِ(٤) نحوُ: (وَهَبْتُ لِزَيْدٍ مَالًا)، ومنه قولُه تعالَى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ (يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ)(٥)﴾ [مريم: ٦]. وللتعليلِ، نحوُ: (جِئْتُكَ(٦) لِإِكْرامِكَ)، وقولُه(٧):

٢٠٧ - وإنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْراكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ(٨)

وزائدةٍ قِياسًا(٩)، نحوُ: (لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ)، ومنه: قولُه تعالَى: ﴿إِن

= و«المختارة» للضياء (٦٥٦)، (٦٥٧)، (٢٨١)، (٩١٧).

(١) هَذَا هو الشاهدُ رَقْمُ (١٥٤)، وتَقَدَّمَ شرْحُه فِي بابِ (المفعولِ له)، فانْظُرْه هناكَ.

(٢) من (ك)، (ع).

(٣) من (ع).

(٤) المجردة عن إفادة معنًى.

(٥) سقط من (ع).

(٦) في (ع)، (ك): «جئت».

(٧) هو: أبو صَخْرٍ الهذليّ - كما في «شرح أشعار الهذليين» (٢/ ٩٥٧).

(٨) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (لِذِكْرَاكِ)؛ فإنَّ «اللامَ» فيه للتَّعليلِ (م).

(٩) (م) زِيادَةُ اللامِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: الأَوَّلُ: زِيادَتُها لِمُجَرَّدِ التأكيدِ، وَذَلِكَ إذا اتَّصَلَتْ بِمَعمولِ فعْلٍ، وقد تَقدَّمَ الفعْلُ عَلَى المعمولِ الْمُقْتَرِنِ بـ(اللامِ)؛ كقولِ ابنِ مَيَّادَةَ الرَّمَّاحِ بنِ أبْرَدَ:

وَمَلَكْتَ مَا بينَ العراقِ ويَثْرِبِ مُلْكًا أجارَ لمسلِمٍ ومُعاهِدِ

والزيادةُ الثانيةُ لتَقْوِيَةِ عامِلٍ ضَعُفَ عن العمَلِ بأحَدِ سَبَبَيْنِ:

أحَدُهما: أنْ يَقَعَ العامِلُ مُتَأَخِّرًا، نحوُ قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ۝١٥٤﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وقوله سُبحانَه: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ۝٤٣﴾ [يوسف: ٤٣].

وثانيهما: أنْ يَكُونَ العامِلُ فَرْعًا فِي العمَلِ: إمَّا لكَوْنِه اسمَ فاعِلٍ، نحوُ قوله =

كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [يوسف: ٤٣]. وسَماعًا، نحوُ: (ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ)، وأشارَ بقولِه: (والظرفيَّةَ استَبِنْ[1]) إلى آخِرِه إلى معنى (الباءِ)، و(في)، فذَكَرَ أنَّهما اشْتَرَكا (في) إفادَةِ الظرفيَّةِ والسببيَّةِ، فمِثالُ (الباءِ) للظَّرفيَّةِ: قولُه تعالَى: ﴿(وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ)[2] ﴿١٣٧﴾ وَبِالَّيْلِ (أَفَلَا تَعْقِلُونَ)[3] ﴿١٣٨﴾﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨]؛ أيْ: وفي الليلِ. ومِثالُها للسَّببيَّةِ: قولُه تعالَى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾﴾ [النساء: ١٦٠]، ومِثالُ (في) للظَّرْفيَّةِ قولُكَ: (زَيدٌ في المَسجِدِ)، وهو الكثيرُ فيها، ومِثالُها للسَّببيَّةِ: قولُه ﷺ: «**دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا: فَلَا هِيَ[4] أَطْعَمَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ**»[5][6].

[ص] [٣٧٤] **بالبَا اسْتَعِنْ، وعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ ... ومِثْلَ (مَعْ، ومِن، وعَن) بها انْطِقِ**

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ (الباءَ) تكونُ للظرفيَّةِ وللسببيَّةِ، وذَكَرَ هنا: أنَّها تكونُ **للاستعانةِ**، نحوُ: (كَتَبْتُ بالقلَمِ)، وَ(قَطَعْتُ بالسِّكِّينِ)، **وللتَّعْدِيَةِ**[7]، نحوُ: (ذَهَبْتُ بزيدٍ)، ومِنه قولُه تعالَى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي

= تعالَى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٢]. وإمَّا لكَونِه صِيغَةَ مُبالَغَةٍ، نحوُ قولِه سُبحانَه: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ [هود: ١٠٧] (م).

(١) زاد في (ك): «بباء».
(٢) سقط من (ع).
(٣) من (ع)، (ك).
(٤) ليس في (ك).
(٥) أخرجه البخاري (٢٣٦٥)، ومسلم (٢٢٤٢)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.
(٦) (م) (**خَشاشُ الأرضِ**): هَوامُّها وحَشراتُها، الواحدةُ: خَشَاشَةٌ. وفي روايةٍ في الحديثِ: «**حَشِيشِ الأَرْضِ**» [لفظ نافع؛ عند البخاري (٧٤٥)]، وفي روايةٍ ثالثةٍ: «**حَشِيشَةِ الأَرْضِ**»، بحاءٍ مُهمَلَةٍ. وَهوَ يابِسُ النباتِ، وَهوَ وَهْمٌ. قالَه ابنُ الأثير [«النهاية» (٢/ ٣٣)] (م).
(٧) أي: الخاصة وهي تعدية الفعل إلى مفعول كان قاصرًا عنه بأن كان قبلها فاعلًا فتصيِّره مفعولًا فهي كالهمزة في ذلك وأكثر ما تعديه الفعل القاصر كذهبت بزيد؛ أي: أذهبته. ولذا قرئ: (أَذْهَبَ الله نُورَهُم) أما تعدية معنى العامل إلى المجرور فعامة في كل الحروف غير الزائدة. «خضري» (١/ ٢٣٤).

معاني الباء

ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [البقرة: ١٧][1]. **وللتَّعْويضِ**[2]، نحوُ: (اشتَرَيْتُ الفرَسَ بألْفِ دِرْهَمٍ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٦]. **وللإلصاقِ**، نحوُ: (مَرَرْتُ بزَيدٍ)، وبمعنى **مع**، نحوُ: (بِعتُكَ[3] الثوبَ بطِرَازِهِ)؛ أيْ: معَ طِرَازِهِ، وبمعنى **مِن**؛ كقولِه[4]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ[5] ....

أيْ: مِن ماءِ البَحْرِ، وبمعنى **عنْ**، نحوُ[6]: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ﴾ [المعارج: ١]؛ أيْ: عن عَذابٍ، [وتكونُ (الباءُ) أَيضًا **للمُصَاحَبَةِ**، نحوُ: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨]؛ أيْ: مُصَاحِبًا حَمْدَ رَبِّكَ[7]][8]. (والله اعلم)[9].

معاني (على)

[ص] [٣٧٥] **(عَلَى) لِلِاستِعْلَا، ومعنَى (فِي، وعَنْ)** ... **بِـ(عَن) تَجاوُزًا عَنَى مَن قد فَطِنْ**

[٣٧٦] وقد تَجِي مَوضِعَ (بَعْدٍ، وعَلَى) ... **كما (عَلَى) مَوْضِعَ (عنْ) قَدْ جُعِلَا**

[ش] تُسْتَعْمَلُ (على) **للاستعلاءِ** كَثيرًا، نحوُ: (زَيْدٌ على السَّطحِ)، وبمعنى **في**، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ (مِّنْ أَهْلِهَا)[10]﴾ [القصص: ١٥]؛ أي: في حِينِ غَفلَةٍ. وتُسْتَعْمَلُ (عن)؛ **للمُجاوَزَةِ** كَثيرًا، نحوُ: (رَمَيْتُ السهْمَ[11] عن القَوْسِ)، وبمعنى **بعْد**، نحوُ قولِه تعالَى[12]: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾ [الانشقاق: ١٩]؛ أيْ: بعْدَ

---

(١) من (ع).

(٢) وتسمى باء المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان.

(٣) في (ع): «بعت». (٤) في (ع): «كقولك».

(٥) (م) هذه قِطعَةٌ مِن بيتٍ هو الشاهِدُ رقْمُ (١٩٨)، وقد سَبَقَ في أوَّلِ بابِ حُروفِ الْجَرِّ (م). قلت: ونصه كاملًا:

شربنَ بماءِ البحرِ ثمَّ تَرَفَّعتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئيجُ

(٦) زاد في (ع): «قوله تعالى».

(٧) كما في «تفسير ابن عرفة» (٤/ ٣٥٨).

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من (ك). (٩) من (ع).

(١٠) سقط من (ك). (١١) ليس في (ع)، (ك).

(١٢) ليس في (ك).

طَبَقٍ[1]، وبمعنى على، نحوُ قولِه[2]:

٢٠٨ ـ لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي، ولا أنتَ ديَّانِي فتخزُونِي[3]

أيْ: لا أَفْضَلْتَ في حسَبٍ علَيَّ

كما استُعْمِلَتْ (على) بمعنى (عنْ) ـ في قولِه[4]:

٢٠٩ ـ إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[5]

أيْ: إذا رَضِيَتْ عَنِّي.

معانى (الكاف)

[ص] [٣٧٧] **شَبِّهْ بكافٍ، وبها التعليلُ قَدْ يُعْنَى، وزائدًا لتوكيدٍ وَرَدْ**

[ش] تَأتي الكافُ **للتَّشْبِيهِ** كَثيرًا؛ كقولِكَ: (زَيْدٌ كالأسَدِ)، وقد تَأتِي **للتعليلِ**؛ كقولِه تعالَى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]؛ أيْ: لِهِدَايَتِه إيَّاكُمْ[6]، وتَأتِي **زائدةً** للتوكيدِ.

---

(١) كما في «البسيط» للواحدي (٢٣/ ٣٧٠).

(٢) قال العيني (٣/ ١٢٢٩): «قائله: هو ذو الأصبع العدواني».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (عَنِّي)؛ فإنَّ (عن) هنا بِمَعنى (على)، والسرُّ فِي ذلك: أنَّ (أفْضَلَ) بمعنى زادَ فِي الفضْلِ ـ إنما يَتَعَدَّى بـ(عَلَى).
ومِثْلُ مَا وَرَدَ فِي صدْرِ هَذَا البَيْتِ ـ مِن قَوْلِه: (**لاهِ ابنُ عمِّكَ**) ـ قولُ عمرَ بنِ أبي رَبيعةَ المَخزوميِّ (البيت ١٧ مِن القِطْعَةِ ٢٣ مِن «دِيوانِه» بشَرْحِنا):
قُلتُ: كَلَّا، لاهِ ابنُ عَمِّكِ بلْ خِفْنَا أُمُورًا كُنَّا بِهَا أَغْمَارَا (م)

(٤) في (ك): «كقوله». قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٢٢٩): «قائله: هو قحيف العامري؛ كذا قاله المبرد».

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (رَضِيَتْ عَلَيَّ)؛ فإنَّ (عَلَيَّ) فيه بمعنى (عن)، ويَدُلُّكَ عَلَى ذلك أنَّ (رَضِيَ) إنَّما يتعَدَّى بـ(عَنْ)؛ كَمَا فِي قوله تعالَى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقوله: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨]، وقد حَمَلَ الشاعِرُ (**رَضِيَ**) عَلَى ضِدِّهِ، وَهوَ (**سَخِطَ**)، فعَدَّاهُ بالحرْفِ الَّذِي يَتَعَدَّى بِهِ ضِدُّه، وَهوَ (**على**)، وليسَ فِي ذلك مَا تُنْكِرُه؛ فإنَّ العرَبَ تَحْمِلُ الشيءَ عَلَى ضِدِّه؛ كَمَا تَحْمِلُه عَلَى نَظِيرِه (م).

(٦) ليس في (ع)، (ك).

[ص] [٣٧٨] واستُعْمِلَ اسمًا، وكذا (عن، وعَلَى)   مِن أَجْلِ ذا عليهما (مِن) دَخَلا

استعمال الكاف اسمًا

[ش] استُعْمِلَ (الكافُ) اسمًا قليلًا؛ كقولِه[1]:

٢١١ ـ أَتَنْتَهُونَ ولنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ   كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ[2]

فـ(الكافُ): اسمٌ مَرفوعٌ على الفاعليَّةِ، والعاملُ فيه (يَنْهَى)، والتقديرُ: ولن يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ مِثْلُ الطَّعْنِ.

واستُعْمِلَتْ (على) و(عن) اسمَيْنِ عندَ دُخولِ (مِن) عليهما[3]، وتكونُ (على) بمعنى (فَوْق)، و(عن) بمعنى (جانِب)، ومنه قولُه[4]:

٢١٢ ـ غَدَتْ[5] مِن عليه بعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها   تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِزِيزاءَ[6] مَجْهَلِ[7]

---

(١) هو: الأَعْشَى مَيمون بن قَيْسٍ؛ في «ديوانه» (ص٩٩).

(٢) المعنى: لا ينهى أصحاب الجور مثل طعن جاء في غيب فيه الزيت والفتل ـ كما في شرح المعلقات (ص٣٥).

(م) والشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (كالطَّعْنِ)؛ فإنَّ (الكاف) فيه اسمٌ بمعنَى (مِثْل)، وَهِيَ فَاعِلٌ لقولِه: (يَنْهَى).

(٣) ظاهره: قصر اسميتها على ذلك. وليس كذلك؛ فإن قولك: (زيد على السطح)، و(سرت عن البلد) ـ يحتمل الحرفية والاسمية؛ فإذا دخلت (من) تعينًا للاسمية، وكذا غير (من)؛ فإن (عن) جرت بـ(على) نادرًا، ولذا جعل المتن دخولها شاهدًا للاسمية، لا ضابطًا فكان الأولى للشارح موافقته. ومما يرد اسمًا (إلى) بمعنى (المنتهى)، وترد منونة بمعنى (النعمة)، و(من) بمعنى (بعض) ـ كما عند الزمخشري [«المفصل» (ص٣٧٩)]، والطيبي، وترد (علا) فعلًا ماضيًا من العلو، ومن أمرًا من المين، وهو الكذب فاستكملا أقسام الكلمة. «خضري» (١/ ٢٣٦).

(٤) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٢٤٠): «قائله: هو مزاحم بن الحارث العقيلي، وهو إسلامي، قاله أبو حاتم وأبو الفرج [«الأغاني» (١٩/ ٩٨)]، وهو الصحيح. لا ما قاله ابن سِيده: إنه جاهلي».

(٥) في (ك): «غدوت».

(٦) في (ك)، و«أدب الكاتب» (ص٥٠٤)، و«الإيضاح» للفارسي (ص٢٥٩)، و«الإبانة» (١/ ٣٦٢): «ببيداء».

قلت: الزِّيْزاءُ ـ الأرضُ الغليظة.

(٧) البيت وصف لقطاةٍ غدت عن فرخها طالبة للورد بعد تمام الخمس.

=

Black plate (859,1)

أيْ: غَدَتْ مِن فَوْقِه. وقولُه[1]:

٢١٣ ـ ولقَدْ[2] أَرَانِي للرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وأَمَامِي[3][4]

أيْ: مِن جانِبِ يَمِينِي.

استعمال منذ ومذ

[ص][٣٧٩] و(مذْ، ومُنذُ) اسمانِ حيثُ رَفَعَا أو أُولِيَا الفعلَ، كـ(جِئْتُ مُذْ دَعَا)

[٣٨٠] وإن يَجُرَّا في مُضِيٍّ فـ(كَمِنْ) هما، وفي الحضورِ معنَى (في) اسْتَبِنْ

[ش] تُستعْمَلُ (مُذْ ومُنذُ) اسْمَيْنِ؛ إذا وَقَعَ بعدَهما الاسمُ مَرفوعًا، أو: وقَعَ بعْدَهما فعْلٌ، فمِثالُ الأوَّلِ: (ما رَأيتُه مُذْ يَومُ الْجُمُعَةِ)، أو (مُذْ شَهْرُنا)، فـ(مُذْ): اسمٌ مُبتدأٌ خَبَرُه ما بعدَه، وكذلك (مُنْذُ)، وجَوَّزَ بعضُهم: أنْ يَكونَا خَبَرَيْنِ لِمَا بَعْدَهما[5].

= (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (مِن عَليهِ)؛ حَيْثُ وَرَدَ (عن) اسْمًا بمعنى فوق؛ بدَليلِ دُخولِ حرْفِ الْجَرِّ عليه.

(١) قال العيني في «المقاصد» (٣/١٢٤٣): «قائله: هو قطري بن الفجاءة الخارجي».

(٢) في (ك)، و«زهر الآداب» (٤/١٠٩٩)، و«شرح المفصل» (٤/٥٠٠)، و«شرح التسهيل» (٢/٩٣): «فلقد». وهما روايتان.

(٣) في «شرح التسهيل» (٣/١٤٠)، و«جامع الدروس» للغلاييني (٣/١٧٧): «وشمالي».

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (مِن عنْ)؛ حيث استَعْمَلَ (عن) اسْمًا بمعنى (جِهَةٍ)، ودَليلُ ذلك: أنَّهُ أَدْخَلَ عليه حرْفَ الْجَرِّ.

(٥) أي: ظرفيين بمعنى بين وبين؛ متعلقين بمحذوف هو الخبر عما بعدهما، فمعنى: (ما لقيته مذ يومان): (بيني وبين لقائه يومان). **واعترض**: بأن فيه ظرفية الشيء؛ وهو يومان في نفسه. وهو (مذ)؛ لأنها حينئذ زمانية بمعنى بين. **وأجيب**: بأن هذا يرد على قولهم: (بيني وبين لقائه يومان)، وهو جائز بلا نكير؛ فما كان جوابًا عنه فهو الجواب عن هذا؛ (دماميني).
وحاصل الجواب: أن الزمان المتخيَّل يكون ظرفًا للحقيقي؛ كما في قولهم: (أمس قبل اليوم)؛ أي: في زمن متخيل قبل اليوم، وهذا منه. **بقي**: أن هذا التفسير لا يطرد، فيما إذا قلت في يوم الأحد: (ما رأيته مذ يوم الجمعة)؛ لأن بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت، لا الجمعة فقط.
وأجيب: بأنه على حذف العاطف؛ أي: الجمعة وما بعده إلى الآن، وجملة (مذ) =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

ومِثالُ الثاني: (جِئتُ مُذ دَعَا)، فـ(مُذْ): اسمٌ مَنصوبُ الْمَحَلِّ على الظَّرْفِيَّةِ، والعامِلُ فيه (جِئتُ).

وإنْ وَقَعَ ما بعدَهما مَجرورًا؛ فهما حرْفَا جَرٍّ بمعنى (مِن)؛ إنْ كانَ الْمَجرورُ ماضِيًا، نحوُ: (ما رَأيتُه مُذْ يَومِ الْجُمُعَةِ)؛ أيْ: مِن يَومِ الْجُمُعَةِ، وبمعنى (في) إنْ كانَ حاضِرًا، نحوُ: (ما رَأيتُه مُذْ يَوْمِنا)؛ أيْ: في يَوْمِنا.

[ص] [٣٨١] وبعدَ (مِن، وعن، وباءٍ) زِيدَ (مَا) فلَمْ يَعُقْ عن عَمَلٍ قد عُلِمَا

[ش] تُزادُ (ما) بعْدَ (مِن وعن والباءِ)؛ فلا تَكُفُّها عن العمَلِ؛ كقولِه تعالَى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]، وقولِه تعالَى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وقولِه تعالَى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

[ص] [٣٨٢] وزِيدَ بعدَ (رُبَّ، والكافِ) فَكَفّ وقد تَلِيهِمَا وجَرٌّ لم يُكَفّ

[ش] تُزادُ (ما) بعْدَ (الكافِ) و(رُبَّ)، فتَكُفُّهما[1] عن العمَلِ؛ كقولِه:

زيادة (ما) بعد حروف الجر

= وما بعدها على هذا القول وما قبله ـ مستأنفة استئنافًا بيانيًّا. لا مرتبطة بالجملة الأولى.

وقيل: إنهما ظرفان مضافان لجملة فعلية؛ لأن المرفوع بعدهما فاعل بمحذوف؛ أي: مذ كان أو مضى يومان، وهما متعلقان بمضمون ما قبلهما؛ بملاحظة استمراره ـ إلى آن التكلم، فمعنى (ما رأيته مذ يوم الجمعة): انتفت الرؤية وقت وجود الجمعة أو مضية، واستمر إلى الآن، فلا يصدق بالرؤية بعده. وقبل التكلم؛ حتى ينافي المقصود، وكذا يقال في: (سرت مذ كذا)، قاله «الخضري» (١/ ٢٣٧).

(١) (م) أنتَ تَعلَمُ أنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَدخُلُ عَلَى اسمٍ مفْرَدٍ ـ أي: غيرِ جُملةٍ ـ فيَجُرُه، فالكَفُّ: هو أنْ تَحُولَ (ما) بينَ (رُبَّ) والكافِ، وبينَ مَا يَقْتَضِيهِ كلُّ حَرْفٍ مِنهما، وَهوَ الدُّخولُ عَلَى الاسم المفرَدِ وجَرُّه، **وَذَلِكَ**: بأنْ تُهَيِّئَهما للدُّخولِ عَلَى الْجُمَلِ، اسْمِيَّةً كانَتْ أو فِعليَّةً، فأمَّا دُخولُهما عَلَى الْجُمَلِ الاسمِيَّةِ: فقد استَشْهَدَ له الشارِحُ (ش٢١٤ و٢١٥)، وأمَّا دُخولُهما عَلَى الْجُمَلِ الفِعليَّةِ: فمِنه قولُ جَذِيمَةَ الأَبْرَشِ: =

٢١٦ ـ مَـاوِيَّ يـا رُبَّـتَـمَـا غَـارَةٍ   شَعْـوَاءَ كاللَّذْعَةِ بالْمِيسَمِ (١)

وقولِه:

٢١٧ ـ ونَـنْـصُـرُ مَـوْلَانَـا ونَـعْـلَـمُ أنَّـهُ   كما النّاسِ مَجرومٌ عليه وجَارِمُ (٢)

[٣٨٣] وحُذِفَتْ (رُبَّ) فجَرَّتْ بعدَ (بَلْ   والْفَا)، وبعدَ (الواوِ) شاعَ ذا العَمَلْ [ص]

[ش] لا يَجوزُ حذْفُ حرْفِ الْجَرِّ وإبقاءُ عمَلِه ـ إلَّا في (رُبَّ) بعْدَ (الواو)، وفيما سنَذْكُرُه. وقد وَرَدَ حذْفُها بعْدَ (الفَاءِ) و(بل) قليلًا، فمِثالُه بعْدَ الواوِ: قولُه (٣):

وقاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي (٤) الْمُخْتَرَقْنْ (٥)   ....

ومِثالُه بعْدَ الفاءِ: قولُه (٦):

٢١٨ ـ فمِثْلِكِ حُبْلَى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ (٧)   فأَلْهَيْتُهَا عن ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ (٨)

---

(١) قال العيني: قوله: (غارة): اسم من أغاري غير، و«الشعواء»: الفاشية المتفرقة، قوله: (كاللذعة) [بالذال المعجمة والعين المهملة؛ من لذعته النار إذا أحرقته، و(الميسم) ـ بكسر الميم؛ آلة الوسم، وهو المكوى.
(م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (رُبَّتَمَا غَارَةٍ)؛ حَيْثُ دَخَلَتْ (ما) الزائِدَةُ التي مِن شَأْنِها أنْ تَكُفَّ حَرْفَ الْجَرِّ عن عمَلِ الْجَرِّ ـ عَلَى (رُبَّ)؛ فلم تَكُفَّها عن عَمَلِ الْجَرِّ فِي لَفْظِ مَا بعدَها (م).

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قولُه: (كما الناسِ)؛ حَيْثُ زِيدَتْ (ما) بعْدَ الكافِ، ولم تَمْنَعْها مِن عمَلِ الْجَرِّ فِي الاسمِ الَّذِي بَعْدَها (م).

(٣) ليس في (ع).

(٤) في (ع): «حاوِ»، وفي (ك): «حاوي».   (٥) تقَدَّمَ.

(٦) هو: امْرِئُ القَيْسِ بن حُجْرٍ، في «ديوانه» (ص٣٣).

(٧) في (ع): «ومرضعًا». لكنها ليست في الرواية، ولذا قال في «شرح القصائد العشر» (ص١٩): «لو روى: (فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعًا)؛ لكان جيدًا، على أن تنصب مثلًا بـ(طرقت)، وتعطف (مرضعًا) عليه، إلا إنه لم يُرو».

(٨) في (ك)، و«جمهرة أشعار العرب» (ص١٢١)، وغريب أبي عبيد (٤/٥٢)، و«الأضداد» (ص١٨٦): «مغيل». وهما روايتان. (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (فمِثْلِكِ) حَيْثُ جُرَّ بـ(رُبَّ) المحذوفَةِ بعْدَ الفاءِ (م).

حذف رُبَّ وإبقاء عمله

ومِثالُه بعْدَ (بَلْ): قولُه[١]:

٢١٩ ـ بلْ بَلَدٍ مِلْءُ[٢] الفِجَاجِ قَتَمُهْ لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ[٣]

(والشائعُ مِن ذلك: حذْفُها بعْدَ الواوِ[٤]، وقد شَذَّ الْجَرُّ بـ(رُبَّ) مَحذوفةً، مِن غيرِ أنْ يَتقدَّمَها شَيءٌ؛ كقولِه[٥]:

٢٢٠ ـ رسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَياةَ مِنْ جَلَلِهْ[٦]

[ص] [٣٨٤] وقد يُجَرُّ بسِوَى (رُبَّ) لَدَى حَذْفٍ، وبعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

[ش] الْجَرُّ بغَيْرِ (رُبَّ) مَحذوفًا على قِسمينِ: مُطَّرِدٍ، وغَيرِ مُطَّرِدٍ.

فغَيْرُ الْمُطَّرِدِ: كقَولِ رُؤبةَ[٧] ـ لِمَن قالَ له: (كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟) ـ (خَيْرٍ، وَالحمْدُ للهِ)، التقديرُ: على خَيْرٍ. (وقولِ الشاعِرِ)[٨]:

٢٢١ ـ إذا قِيلَ: أيُّ الناسِ شَرُّ[٩] قَبِيلَةٍ[١٠] أَشارَتْ كُلَيْبٍ[١١] بالأَكُفِّ الأَصابِعُ[١٢]

---

(١) هو: رُؤْبَة بن العَجَّاج ـ في «ديوانه» (ص١٥٠).

(٢) رسمت في (ع): «ملاء».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (بلْ بَلَدٍ)؛ حَيْثُ جَرَّ (بلَدٍ) بـ(رُبَّ) المحذوفةِ بعْدَ (بَلْ).

(٤) ما بين القوسين سقط من (ك).

(٥) هو: جميل بثينة ـ في «ديوانه» (ص١٨٨ ـ ١٩٠).

(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (رَسْمِ دارٍ) ـ فِي رِوايةِ الْجَرِّ ـ حَيْثُ جَرَّ قولَه: (رَسْمِ) برُبَّ مَحْذُوفًا؛ مِن غيرِ أنْ يَكُونَ مَسبوقًا بأَحَدِ الحروفِ الثلاثةِ: (الواوِ، والفاءِ، وبلْ)، وَذَلِكَ شاذٌّ (م).

(٧) كما في «شرح الألفية» لابن الناظم (ص٢٧٠).

(٨) في (ك)، (ع): «وكقول الشاعر». وهو: الفرزدق في «ديوانه» (ص٥٢٠)

(٩) تقرأ بوجهين: (شرٌّ قبيلةً)، و(شرُّ قبيلةٍ) ـ كما في «شرح النقائض» (٣/ ٨٢٨).

(١٠) في «شرح التسهيل» (٢/ ٢٢٤)، (٣/ ١٩٣)، و«التذييل» (١١/ ٣٢٣): «عصابة».

(١١) في «مجمل اللغة» (ص٥٠١)، و«مقاييس اللغة» (٣/ ١٨٢): «أشرت كليبًا». وعليها فلا شاهد. بل قال في «خزانة البغدادي» (٩/ ١١٣) ـ ما نصه: «أنشده أبو علي الفارسي، في «التذكرة القصرية»: بالرفع. وكذا رأيته في «شرح المناقضات». قال شارحها: أراد أشارت الأصابع: هذه كليب».

(١٢) (م) الشاهِدُ فيه: قولُه: (أشارت كُلَيْبٍ)؛ حَيْثُ جَرَّ قولَه: (كُليبٍ) بحَرْفِ جَرٍّ =

الجر بغير (ربّ)

أيْ: أشارَتْ إلى كُلَيبِ. وقولِه:

٢٢٢ ـ وكَريمةٍ مِن آلِ قَيْسَ أَلَفْتُهُ حَتَّى تَبَذَّخَ فارْتَقَى الأَعْلامِ[(١)]

أيْ: فارْتَقَى إلى الأعلامِ.

والْمُطَّرِدُ: كقولِكَ[(٢)]: (بكَمْ دِرْهَمٍ اشتَرَيْتَ هذا؟)؛ فـ(دِرْهَمٍ): مَجرورٌ بـ(مِن)[(٣)] مَحذوفةً عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[(٤)] والخليلِ، وبالإضافةِ ـ عِندَ الزَّجَّاجِ[(٥)]. فعَلَى مَذهَبِ سيبَوَيْهِ والخليلِ: يَكونُ الجارُّ قد حُذِفَ وأُبْقِيَ عمَلُه، وهذا مُطَّرِدٌ عندَهما في مُمَيِّزِ (كَمْ) الاستفهاميَّةِ؛ إذا دخَلَ عليها حرْفُ الْجَرِّ.

❁ ❁ ❁

= محذوفٍ، والجَرُّ بالحرْفِ المحذوفِ ـ غيرَ مَا سبَقَ ذِكْرُه ـ شاذٌّ (م).

(١) (م) هَذَا البيتُ مِن الشواهِدِ التي لا يُعْلَمُ قائِلُها. و فِي هَذَا البَيْتِ عِدَّةُ شَواهِدَ للنُّحاةِ: أوَّلُها، وثانِيهَا فِي قولِه: (كَريمةٍ)؛ حَيْثُ جَرَّ هذه الكلِمَةَ بـ(رُبَّ) مَحذوفةٍ بعْدَ (الواوِ)، وحيثُ أَلْحَقَ (التاءَ) الدالَّةَ عَلَى المبالَغَةِ لصِيغَةِ فَعيلٍ، وهذا نادِرٌ، والكثيرُ: أنْ تَلحَقَ صِيغَةَ (فَعَّالٍ)؛ كـ(عَلَّامَةٍ ونَسَّابَةٍ)، أو صِيغَةَ (مِفْعَالٍ): كـ(مِهْذَارَةٍ، أو صِيغَةَ (فَعُولٍ): كـ(فَرُوقَةٍ). وثالثُها: وَهوَ الْمُرادُ هنا، قَوْلُهُ: **(فارْتَقى الأعلامِ)**؛ حَيْثُ جَرَّ قولَه: **(الأعلامِ)** بحَرْفِ جَرٍّ مَحذوفٍ، وَذَلِكَ شاذٌّ. ورابعُها: فِي قولِه: **(قَيْسَ)**؛ حَيْثُ مَنَعَه مِن الصرْفِ وَجَرَّه بالفَتْحَةِ نِيابَةً عن الكَسْرَةِ، فإِنْ أَرَدْتَ بِهِ اسمَ القَبيلَةِ: فهو مَمنوعٌ مِن الصرْفِ؛ قِياسًا: للعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ المعنوي، وَإِنْ أرَدْتَ بِهِ علَمَ مذكَّرٍ؛ كأبي القَبيلَةِ، كَانَ مَنْعُه مِن الصرْفِ شاذًّا، وَهوَ ـ مَعَ شُذوذِهِ ـ مِمَّا له نَظائِرُ فِي شِعْرِ العرَبِ، ومِن نَظائِرِه قَوْلُ الأَخْطَلِ:

طَلَبَ الأَرزَاقَ بالكتائِبِ إِذَا هَوَتْ بِشَبِيبَ غائِلَةُ النُّفُوسِ غَرُورُ

فقَدْ مَنَعَ (شَبِيبَ) مِن الصرْفِ، وليسَ فيه عِلَّتَانِ، ومِثلُه قولُ الآخَرِ:

قالَتْ أُمَيْمَةُ: مَا لثَابِتَ شاخِصًا عاري الأَشَاجِعِ نَاحِلًا كالْمُنْصُلِ (م)

(٢) في (ك): «كقولك».

(٣) قال ابن الوراق في: «علل النحو» (ص٣١٥): باتفاق النحويين! وفيه نظر.

(٤) «الكتاب» (٢/ ١٥٨).

(٥) نقله عنه النحاس ـ كما في: «شرح التسهيل» (٢/ ٤١٩).

الإضافةُ

[ص] [٣٨٥] نونًا تَلِي الإعرابَ أو تنوينَا ... مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ، كـ(طُورِ سِينَا)

[٣٨٦] والثانِيَ اجْرُرْ، وانْوِ (مِن) أو (في[1]) إذَا ... لم يَصْلُحِ الّا ذاكَ، واللامَ خُذَا ـ

[٣٨٧] لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، واخْصُصْ أوَّلَا ... أو أَعْطِهِ التعريفَ بالذي تَلَا

[ش] إذا أُريدَ إضافةُ اسم إلى آخَرَ ـ حُذِفَ ما في الْمُضافِ مِن نُونٍ تَلِي الإعرابَ[2]، وهي: نُونُ التَّثْنِيَةِ أو نُونُ الْجَمْعِ، وكذا ما أُلْحِقَ بهما، أو تَنوينٍ، وجُرَّ الْمُضافُ إليه، فتَقولُ: (هذانِ غُلامَا زَيْدٍ، وهَؤلاءِ بَنُوهُ، وهذا صَاحِبُهُ).

واختُلِفَ في الْجَارِّ للمُضافِ إليه: فقِيلَ: هو مَجرورٌ بحَرْفٍ مقدَّرٍ، وهو (اللامُ)، أو (مِن)، أو (في). وقِيلَ: هو[3] مَجرورٌ بالمضافِ. (وهو الصحيحُ مِن هذه الأقوالِ)[4].

ثُمَّ الإضافةُ تَكونُ بمعنى (اللامِ) ـ عندَ جَميعِ النَّحْوِيِّينَ[5]، وزَعَمَ

---

(١) أي: معناهما، وليس المنوي لفظهما.

(٢) أي: حرف الإعراب؛ وهي نون المثنى والجمع وما ألحق بهما ـ بخلاف نون (بساتين، وشياطين)، فلا تحذف للإضافة؛ لأنها لا تلي الإعراب؛ بل علامته هي التي تليها بمعنى: أنها تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للمحل. وإن كان الأصح: أن الإعراب مقارن لآخر الكلمة وجودًا لا متأخرًا عنه.اهـ.. وظاهر: أن المقارن إنما هو الحركة؛ بقطع النظر عن وصفها بالإعراب، لما هو معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معربة ولا مبنية. فوصف الحركة بكونها إعرابًا أو بناءً، متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها. «الخضري» (٢/٢).

(٣) ليس في (ع).

(٤) ما بين القوسين ليس في (ك)، (ع).

(٥) قال الخضري (٢/٣): «فيه نظر! فقد قال أبو حيان [«التذييل» (٨/٨٨ ـ ٩٢)] ـ تبعًا لابن درستويه ـ: إن الإضافة ليست على تقدير الجر أصلًا، وإلا لزم أن: =

بعضُهم: أنَّها تَكونُ أيضًا[١] بمعنى (مِن) أو (في)، وهو[٢] اختيارُ الْمُصَنِّفِ، وإلى هذا أَشَارَ بقولِه: (وانْوِ مِن أو في...) إلى آخِرِه.

وضابِطُ ذلك: أنَّه إنْ لم يَصْلُحْ إلَّا تَقديرُ (مِن) أو (في)؛ فالإضافةُ بمعنى ما تَعَيَّنَ تَقديرُه، وإلَّا فالإضافةُ بمعنى (اللامِ).

فيَتَعَيَّنُ تَقديرُ (مِن) إنْ كانَ الْمُضافُ إليه جِنْسًا للمُضافِ، نحوُ: (هذا ثَوْبُ خَزٍّ، وخاتَمُ حَديدٍ). والتقديرُ[٣]: (هذا ثَوْبٌ مِن خَزٍّ، وخَاتَمٌ مِن حَديدٍ). و[٤]يَتَعَيَّنُ تَقديرُ (في) إنْ كانَ الْمُضافُ إليه ظَرْفًا واقِعًا فيه الْمُضافُ[٥]، نحوُ: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ اليوم زَيْدًا)[٦]؛ أيْ: ضَرْبُ زَيْدٍ في اليومِ، ومِنه[٧] قولُه تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وقولُه تَعالَى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣][٨].

فإنْ لم يَتَعَيَّنْ تَقديرُ (مِن) أو (في): فالإضافةُ بمعنى (اللامِ)، نحوُ: (هذا غُلامُ زَيدٍ، وهذه يَدُ عَمْرٍو)؛ أيْ: غُلامٌ لزَيْدٍ ويَدٌ لعَمْرٍو.

وأَشارَ بقولِه: (واخْصُصْ أوَّلَا...) إلى آخِرِه - إلى أنَّ الإضافَةَ على قِسمينِ: مَحْضَةٍ، وغيرِ مَحْضَةٍ.

= (غلام زيد) يساوي: (غلام لزيد). وليس كذلك: فإن معنى المعرفة غير النكرة. **وأجيب**: بأن قولنا: (غلام لزيد)؛ ليس تفسيرًا مطابقيًا من كل وجه؛ بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط، ويمكن أن الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه».

(١) ليس في (ع). (٢) في (ك): «وهذا».

(٣) في (ك)، (ع): «التقدير». (٤) في (ع): «أو».

(٥) زمانيًا أو مكانيًا، حقيقيًا أو مجازيًا كقوله: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]، وقوله: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٤١]، وقوله: ﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ۝٢٠٤﴾ [البقرة: ٢٠٤].

(٦) زادفي (ع): «التقدير». (٧) ليس في (ك).

(٨) (م) ومِن ذَلِكَ قولُ الشاعِرِ [هو الشَّمَّاخ]:

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّ طَبَّاخِ سَاعاتِ الْكَرَى زَادَ الكَسِلْ

عِندَ مَن رَوَاهُ بإضافةِ (طَبَّاخِ) إلَى (ساعاتِ الكَرَى). ومَعناه: طَبَّاخٌ فِي سَاعاتِ النَّوْمِ (م).

متى يتعين تقدير (من)؟

(**فالْمَحْضَةُ**: هي غيرُ إضافَةِ الوَصْفِ الْمُشَابِهِ للفعْلِ المضارِعِ إلى مَعمولِه)(١).

وغيرُ الْمَحْضَةِ: هي: إضافَةُ الوصْفِ المذكورِ. . . ـ كما سنَذكُرُه [بعدُ. وهذه لا تُفِيدُ الاسمَ الأوَّلَ تَخصيصًا ولا تَعريفًا، على ما سَنُبَيِّنُ](٢)، والْمَحْضَةُ(٣) لَيسَتْ كذلك، وتُفيدُ الاسمَ الأوَّلَ **تَخصيصًا**(٤) إنْ كانَ المضافُ إليه(٥) نَكِرَةً، نحوُ: (هذا غُلامُ امْرَأةٍ)، **وتَعريفًا**(٦) **إنْ كانَ الْمُضافُ إليه مَعرِفَةً، نحوُ: (هذا غُلامُ زَيْدٍ). [والله أعلم]**(٧).

نوعا الإضافة

[ص] [٣٨٨] **وإن يُشَابِهِ المضافُ (يَفْعَلُ) وَصْفًا فعَنْ تَنكيرِه لا يُعْذَلُ**(٨)
[٣٨٩] **كـ(رُبَّ رَاجينَا، عظيمِ الأَمَلِ مُرَوَّعِ القلبِ، قليلِ الْحِيَلِ)**

---

(١) ما بين القوسين ساقط في (ك)، (ع)، وأدخل جملة (الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله) ـ فيما بعدها من الإضافة غير المحضة، وهو اضطراب نشأ عن انتقال نظر.

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٣) العبارة في (ع): «والمحضة ما». والذي في (ك): «والمحضة: هي إضافة غير الوصف المذكور وهذه».

(٤) ليس المراد به ما يشمل التعريف؛ بل قلة الاشتراك فقط.

(٥) العبارة في (ك): «إليه الأول».

(٦) نوعًا من أنواعه المقررة في (أل)، فإن الإضافة تأتي لما تأتي له (اللام) من العهد وغيره، وإنما تؤثر التعريف إذا كان المضاف قابلًا له بخلاف نحو: (غيرك، ومثلك، وحسبك، وناهيك)، فلا يتعرف لتوغله في الإبهام. وكذا نحو: (رب رجل وأخيه، وكم ناقة وفصيلها، وجاء وحده)؛ لأن (رب) و(كم): لا يجران المعارف؛ بل هما في تأويل (أخ له وفصيل له وفصيل لها)، وقيل: معرفتان للتسامح في التابع. وأما (وحده): فحال، وهو واجب التنكير.
وهل الإضافة إلى الجمل تفيد التعريف؛ لأنها في تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدئها أو التخصيص؛ لأن الجمل نكرات؟
استظهر الرُّوداني الأول، ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة؛ لأنه باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن التأويل، وظاهر: أن محل ذلك إذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة، كما هو مفاد التعليل، وإلا كانت للتخصيص. «الخضري» (٢/ ٤).

(٧) من (ع).

(٨) في (ك): «تعذل».

الإضافة غير المحضة

[٣٩٠] وذي الإضافةُ اسمُها لَفظِيَّةْ   وتلك مَحْضَةٌ ومَعْنَوِيَّةْ

[ش] هذا هو القِسْمُ الثاني مِن قِسْمَيِ[١] الإضافةِ، وهو **غَيْرُ الْمَحْضَةِ**، وضَبَطَها الْمُصَنِّفُ بما [إذا كانَ الْمُضافُ][٢] وَصْفًا يُشْبِهُ (يَفعَلُ) - أي: الفِعْلَ المضارعَ - **وهو**: كلُّ اسْمِ فاعِلٍ أو مَفعولٍ بمعنى الحالِ[٣] أو الاستقبالِ، أو صِفَةٍ مُشَبَّهَةٍ، (ولا تكونُ إلَّا بمعنى الحالِ)[٤].

فمِثالُ **اسمِ الفاعِلِ**: (هذا ضارِبُ زَيدٍ الآنَ أو غَدًا، وهذا راجِينا).

ومثالُ **اسمِ الْمَفعولِ**: (هذا مَضروبُ الأبِ[٥]، وهذا مُرَوَّعُ القَلْبِ).

ومِثالُ **الصِّفَةِ الْمُشبَّهَةِ**: (هذا حَسَنُ الوَجْهِ، وقليلُ الْحِيَلِ، وعَظيمُ الأمَلِ).

فإنْ كانَ الْمُضافُ غيرَ وَصْفٍ، أو وَصْفًا غيرَ عامِلٍ، فالإضافَةُ مَحْضَةٌ؛ كالْمَصْدَرِ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زَيْدٍ)، واسمِ الفاعِلِ بمعنى الماضِي، نحوُ: (هذا ضارِبُ زيدٍ أَمْسِ).

[وأشارَ بقَوْلِه: (فعَنْ تنكيرِه لا يُعْذَلُ) إلى أنَّ][٦] هذا القِسْمَ مِن الإضافةِ - أَعْنِي: غيرَ الْمَحْضَةِ - لا يُفيدُ[٧] تَخصيصًا[٨] ولا تَعريفًا، ولذلك تَدْخُلُ (رُبَّ) عليه، وإنْ كانَ مُضافًا لِمَعْرِفَةٍ، نحوُ: (رُبَّ راجِينا)، وتُوصَفُ[٩] به النَّكِرَةُ، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة:

---

(١) في (ع): «أقسام».

(٢) العبارة في (ع): «كان المضاف فيه».

(٣) لأنه حينئذٍ يكون بمعنى المضارع؛ فيعمل في محل المفعول به، والفعل لا يتعرف، فكذا ما هو بمعناه. فإضافته لمعموله لا تفيد إلا التخفيف، بخلاف الماضي أو مطلق الزمن: فلا يقوى على العمل في محل المفعول به لبعده عن المضارع؛ فهو مضاف لغير معموله، فيتعرف به. «الخضري» (٢/ ٥).

(٤) ما بين القوسين ليس في (ك)، (ع).   (٥) في (ك): «الأن».

(٦) ما بين المعكوفين ليس في (ك).   (٧) بعدها في (ع): «لنا».

(٨) لحصوله بالمعمول قبل أن يضاف إليه.   (٩) في (ك): «يوصف».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

٩٥]، وإنَّما يُفيدُ التخفيفَ، [وفَائدتُه[١] تَرجِعُ إلى اللفْظِ؛ فلذلك][٢] سُمِّيَتِ الإضافةُ فيه لَفظيَّةً.

وأمَّا القِسْمُ الأوَّلُ: فيُفيدُ تخصيصًا أو تعريفًا ـ كما تَقدَّمَ؛ فلذلك[٣] سُمِّيَتِ الإضافةُ فيه مَعْنويَّةً، وسُمِّيَتْ مَحْضَةً أيْضًا؛ لأنها خالِصَةٌ مِن نِيَّةِ الانفصالِ، **بخلافِ غيرِ الْمَحْضَةِ**؛ فإنها على تَقديرِ الانفصالِ، [تَقولُ: (هذا][٤] ضارِبُ زيدٍ الآنَ)، على تَقديرِ: (هذا ضارِبٌ زَيْدًا)، ومَعناهما مُتَّحِدٌ، وإنما أُضيفَ طَلَبًا للخِفَّةِ[٥].

[ص] [٣٩١] وَوَصْلُ (أَلْ) بذا المضافِ مُغْتَفَرْ ... إنْ وُصِلَتْ بالثانِ، كـ(الْجَعْدِ الشَّعَرْ) ـ

[٣٩٢] أو بالذي له أُضيفَ الثاني ... كـ(زيدٌ الضاربُ رأسَ الْجَانِي)

[ش] لا يَجوزُ دُخولُ (الألِفِ) و(اللام) على الْمُضافِ الذي إضافَتُه مَحْضَةٌ[٦]، فلا تَقولُ: (هذا الغُلامُ رجُلٍ)؛ [لأنَّ الإضافَةَ مُنافِيَةٌ[٧] للألِفِ واللامِ، فلا يُجمَعُ بينَهما][٨].

وأمَّا ما كانَتْ[٩] إضافتُه غيرَ مَحْضَةٍ، وهو المرادُ بقولِه: (بذا الْمُضافِ...)؛ أيْ: بهذا الْمُضافِ الذي تَقدَّمَ الكلامُ فيه قَبْلَ هذا البيتِ، فكانَ القِياسُ أيْضًا: يَقتضِي أنْ لا تَدخُلَ (الألِفُ واللامُ) على الْمُضافِ

---

(١) في (ع): «ففائدته».
(٢) العبارة في (ك): «ففائدته ترجع إلى اللفظ ولذلك».
(٣) في (ك): «ولذلك».
(٤) ما بين المعكوفين في (ك): «كهذا»، وفي (ع): «فهذا».
(٥) في (ك): «للتخفيف».
(٦) لأن المقصود الأصلي من الإضافة التعريف.
(٧) في (ع): «معاقبة». قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد ـ عن هذه النسخة: «والمقصودُ لا يَتَغَيَّرُ؛ فإنَّ معنى المعاقَبَةِ: أنَّ كلَّ واحِدَةٍ مِنْهُما تَعْقُبُ الأُخْرَى؛ أي: تَدْخُلُ الكَلِمَةُ عَقِبَها، فهما لا يَجْتَمِعانِ فِي الكَلِمَةِ، وسيَأتي يَقولُ: (لِمَا تَقَدَّمَ مِن أنَّهما مُتَعاقِبات)». انتهى.
(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ك). (٩) في (ك): «كان».

حكم دخول (ال) على المضاف

فيه[١]؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِن أنَّهما مُتعاقِبانِ، ولكنْ لَمَّا كانَتِ الإضافَةُ فيه على نِيَّةِ الانفصالِ - اغتُفِرَ ذلك، بشَرْطِ أنْ تَدْخُلَ (الألِفُ واللامُ) على الْمُضافِ إليه[٢]؛ كـ(الْجَعْدِ الشَّعَرِ)، و(الضارِبِ الرجُلِ)، أو: على ما أُضيفَ إليه الْمُضافُ إليه؛ كـ(زَيدٌ الضاربُ رَأْسَ الجانِي).

فإنْ لم تَدخُلِ (الألِفُ واللامُ) على الْمُضافِ إليه ولا على ما أُضيفَ إليه[٣] [الْمُضافُ إليه][٤]: امتَنَعَتِ المسألةُ[٥]، فلا تَقولُ: (هذا الضارِبُ رَجُلٍ)، [ولا: (هذا الضارِبُ زيدٍ)][٦]، [ولا: (هذا الضارِبُ رأسِ جَانٍ)[٧]][٨].

هوامش رخول (ال) على المضاف

هذا إذا كانَ الْمُضافُ غيرَ مُثَنًّى ولا مَجموعٍ جَمْعَ سَلَامَةٍ[٩] لِمُذَكَّرٍ، ويَدخُلُ في هذا: **الْمُفْرَدُ** كما مُثِّلَ، **وجَمْعُ التكسيرِ**، [نحوُ: (الضوارِبُ][١٠]، أو: (الضُّرَّابُ الرجُلِ)، أو: [غُلامِ الرجُلِ). **وجمْعُ**

---

(١) من (ك)، (ع).

(٢) **اعترض**: بأنه لا فائدة للإضافة حينئذٍ لا تخفيفًا؛ لعدم التنوين فيه، ولا رفع قبح؛ لأن الوصف متعدَ، فلا قبح في نصبه المفعول به، فكان القياس منْع الإضافة كما منعت في: (الحسن وجه والحسن وجهه)؛ لعدم فائدتها.
وأجيب: بأن هذا الشرط بحسب الأصالة إنما هو لجواز إضافة الصفة المشبهة المحلاة بـ(أل)، كـ(الحسن الوجه)؛ لأن رفع القبح فيها لا يكون إلا بذلك الشرط. فحمل عليها: (الضارب الرجل) - في جواز الجر لاشتراكهما في تعريف الجزأين؛ كما حملوها عليه في جواز النصب وإن كان قبيحًا فيها، **وأيضًا**: ليكون دخول (أل) على المضاف الذي هو خلاف الأصل كالمشاكلة. «الخضري».

(٣) لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد؛ فلذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه (أل) أكثر من اسم واحد.

(٤) ليس في (ك)، (ع).

(٥) أي: مسألة الإضافة، ووجب النصب. وقد رسمت في النسختين (ك)، (ع): «المسئلة».

(٦) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٧) لانتفاء فائدة الإضافة.

(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ع).

(٩) في (ك): «السلامة».

(١٠) في (ك): «كالضوارب». وكتب فوقها: «نحو».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

السلامةِ لِمُؤَنَّثٍ، نحوُ: (الضارباتُ الرجُلِ) أو][1]: (غُلامِ الرجُلِ).

فإنْ كانَ الْمُضافُ مُثَنًّى أو مَجموعًا جَمْعَ سَلَامَةٍ لمذَكَّرٍ، كفَى وُجودُها في الْمُضافِ، ولم يُشْتَرَطْ وُجودُها في الْمُضافِ إليه، وهو[2] المرادُ بقَوْلِه:

[ص] **[٣٩٣] وكونُها في الوَصْفِ كافٍ إنْ وَقَعْ مُثَنًّى اوْ جَمْعًا[3] سبيلَهُ اتَّبَعْ**

[ش] أيْ: وُجودُ (الألِفِ واللام) في الوصْفِ[4] الْمُضافِ؛ إذا كانَ مُثَنًّى أو جَمْعًا اتَّبَعَ سَبيلَ [١٣٠/و] الْمُثَنَّى - أيْ: على حَدِّ الْمُثَنَّى، وهو جمْعُ الْمُذَكَّرِ السالِمِ - يُغْنِي[5] عن وُجودِها [[6]في الْمُضافِ إليه، فتَقولُ: (هَذانِ الضارِبَا زَيدٍ، وهَؤلاءِ الضارِبو[7] زَيدٍ)، وتُحْذَفُ النونُ[8] للإضافَةِ.

[ص] **[٣٩٤] ورُبَّمَا أَكْسَبَ ثانٍ أَوَّلَا تأنيثًا انْ كانَ لِحَذْفٍ[9] مُوهَلَا**

[ش] يَكتَسِبُ[10] الْمُضافُ المذكَّرُ مِن الْمُؤَنَّثِ المضافِ إليه التأنيثَ،

استفادة المضاف من المضاف إليه التذكير والتأنيث

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط في (ك).
(٢) في (ك) «وهذا».
(٣) في (س) «أو دعا». وهو وهمٌ.
(٤) ليس في (ك).
(٥) في (ك)، (ع) «مُغْنٍ». وضبطها في (ك) بالتنوين.
(٦) من هنا يبتدئ خرم في النسخة (ع)؛ ينتهي عند قوله فيما يأتي - في فصل (الإضافة إلى ياء المتكلم): «فتقولُ فيه أيضًا: (جاءَ زَيْدِيَّ)؛ كما تَقولُ في حالَةِ النصْبِ والْجَرِّ، والأصْل».
(٧) (م) ومِن شَواهِدِ ذلك: قولُ عَنْتَرَةَ بنِ شَدَّادٍ العبسي في «مُعَلَّقَتِهِ» [«شرح المعلقات» (ص٢٥٩)]:

ولَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ ولم تَدُرْ ... للحرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ
الشَّاتِمَيْ عِرضي ولَمْ أَشْتُمْهُمَا ... والنَاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي

وقولُ الآخَرِ:

إِنْ يَغْنَيَا عني الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنَ ... فإنني لسْتُ يَوْمًا عنْهُما بغني (م)

(٨) ليس في (ك).
(٩) في (س) «بحذف».
(١٠) في (ح): «قد يكتسب». وفيها إيهام قلة الاستعمال، فالمثبت أقوى.

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

حكم إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى

[ص] [٣٩٥] **ولا يُضافُ اسمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى وأَوِّلْ مُوهِمًا إذَا وَرَدْ**

[ش] المضافُ يَتَخَصَّصُ بالْمُضافِ إليه أو يَتَعَرَّفُ به، فلا بُدَّ مِن كَوْنِه غيرَه؛ إذ لا يَتَخَصَّصُ الشيءُ أو يَتَعَرَّفُ بنَفْسِه، ولا[1] يُضافُ اسمٌ لِمَا به اتَّحَدَ في المعنى؛ كالْمُتَرَادِفَيْنِ، وكالموصوفِ وصِفَتِه، فلا يُقالُ: (قَمْحُ بُرٍّ)، ولا: (رجُلُ قائِم). وما ورَدَ مُوهِمًا لذلك مُؤَوَّلٌ؛ كقولِهم: (سعيدُ كُرْزٍ)، فظاهِرُ هذا: أَنه مِن إضافةِ الشيءِ إلى نفْسِه؛ لأنَّ الْمُرادَ بـ(سَعيدٍ)[2] و(كُرْزٍ) فيه[3] واحِدٌ، فيُؤَوَّلُ الأوَّلُ: بالْمُسَمَّى[4]، والثاني: بالاسم، فكأنه قالَ: جاءَني مُسَمَّى[5] كُرْزٍ؛ أيْ: مُسَمَّى هذا الاسمِ، وعلى ذلك يُؤَوَّلُ ما أَشْبَهَ هذا مِن إضافَةِ الْمُتَرَادِفَيْنِ؛ كـ(يومِ الخميسِ)، **وأمَّا ما ظاهِرُه إضافةُ الموصوفِ إلى صِفَتِه**: فمُؤَوَّلٌ[6] على حذْفِ المضافِ إليه الموصوفِ بتِلك الصفَةِ؛ كقولِهم: (حَبَّةُ الْحَمْقاءِ)[7]، و(صَلاةُ الأُولَى)، والأصْلُ: حَبَّةُ البَقْلَةِ الْحَمقاءِ، وصَلاةُ الساعةِ الأُولَى، فـ(الْحَمقاءُ)[8]: صِفَةٌ للبَقْلَةِ لا للحبَّةِ، والأُولى صِفَةٌ للساعةِ لا للصلاةِ، ثم حُذِفَ الْمُضافُ (إليه، وهو)[9] البَقْلَةُ والساعةُ ـ وأُقِيمَتْ صِفَتُه مَقامَهُ [١٣٠/ظ]، فصارَ (حَبَّةُ الْحَمقاءِ)، و(صَلاةُ الأُولَى)، فلم يُضَفِ الموصوفُ إلى صِفَتِه؛ بل إلى صِفَةِ غيرِه. والله تعالى أعلم.

---

(١) في (ك): «فلا». (٢) في (ك): «سعيد».
(٣) من (م).
(٤) أي: إذا كان الحكم مناسبًا للمسمَّى، فإن ناسب الاسم كـ(كتبت سعيد كرز)، عكس التأويل؛ أي: كتبت اسم هذا المسمى. «خضري» (٦/٢).
(٥) رسمت في (ك): «مسمّا». في الموضعين.
(٦) في (س) «فأول».
(٧) في (ك): «القمحا». ثم ضرب عليها، وكتبها في الحاشية كالمثبت.
(٨) في (ك): فالقمحاء!. في الموضعين.
(٩) في (ك): «وهى». والتذكير والتأنيث جائزان هنا.

[ص] [٣٩٦] **وبعضُ الاسماءِ[١] يُضافُ أَبَدَا وبعضُ ذا قد يأتِ لَفْظًا مُفْرَدَا[٢]**

[ش] مِن الأسماءِ ما يَلْزَمُ الإضافةَ، وهو قِسمان: **أَحَدُهما** [١٣١/و]: ما يَلْزَمُ الإضافةَ لفظًا ومعنًى[٣]، فلا يُستعمَلُ مُفْرَدًا؛ أيْ: بلا إضافةٍ، وهو الْمُرادُ بشَطْرِ البيتِ، وذلك نحوُ: (عندَ[٤]، ولَدَى، وسِوَى، وقُصَارَى الشيءِ، وحُمَادَاه، بمعنى غَايَتِه). **والثاني**: ما يَلْزَمُ الإضافةَ معنًى دونَ لفْظٍ [(نحوُ: كلٍّ وبعضٍ وأيٍّ)[٥]، ويَجوزُ][٦] أنْ يُستَعْمَلَ مُفْرَدًا؛ أيْ: بلا إضافةٍ، وهو المرادُ بقولِه: (وبعضُ ذا)؛ أيْ: وبعضُ ما لَزِمَ الإضافةَ معنًى[٧]؛ قد يُستعمَلُ مُفْرَدًا لفْظًا، وسيَأتِي كلٌّ مِن

---

(١) قال الخضري (٧/٢): «يشعر بأن الأصل، والغالب في الأسماء صلاحيتها للإضافة وعدمها. وقوله: (وبعض ذا....) إلخ، يشعر بأن الأصل في ملازمة الإضافة أن لا يقطع عنها. واعلم أن أقسام الاسم بالنسبة للإضافة وعدمها عشرة: ما تجوز إضافته وهو الغالب، وما تمتنع: كالمضمرات والإشارات وغير أي من الموصولات، وأسماء الشرط والاستفهام وما تجب إضافته للجملة: فإما لخصوص الفعلية؛ وهو (إذا) و(لما) الحينية؛ عند من جعلها اسمًا، أو لمطلق الجملة، ولا يقطع عنها لفظًا وهو (حيث)، أو يقطع وهو (إذ) وما تجب إضافته للمفرد مطلقًا. فأما لفظًا أو نية وهو (غير ومع والجهات) ونحوها: ككل إذا لم يقع توكيدًا ولا نعتًا أو لفظًا فقط كـ(كلا وكلتا)، وعند وما عطف عليه في الشرح أو للمفرد الظاهر، وهو: (أولو وأولات وذوو وذات) وفروعهما: كـ(ذوا، وذواتا) وكل المنعوت بها فيما يظهر؛ كـ(زيد الرجل كل الرجل)، أو للضمير مطلقًا كـ(وحدك، وكل) في التوكيد، أو: لخصوص ضمير المخاطب كـ(لبيك وأخواته)».

(٢) زاد في (س):

وبعض ما يضاف حتمًا امتنع إيلاؤه اسمًا ظاهرًا حيث وقع

وسيسقطها في موضعها القادم من المتن.

(٣) رسمت في (ك): «معنا».

(٤) في (ك): «عندى». وضرب على الياء.

(٥) ما بين القوسين من (ك) (م).

(٦) مكان ما بين المعكوفين في (ك): «فيجوز».

(٧) ليس في (ك).

أقسام الاسم من حيث الإضافة

القِسمينِ ـ (إن شاء الله تعالى)[١].

ما يضاف للضمير

[ص] [٣٩٧] وبعضُ ما يُضافُ حَتْمًا امْتَنَعْ   إيلاؤُهُ اسْمًا ظاهِرًا حيثُ وَقَعْ[٢]

[٣٩٨] كـ(وَحْدَ، لَبَّيْ، ودَوَالَيْ، سَعْدَيْ)   وشَذَّ إيلاءُ (يَدَيْ) لِـ(لَبَّيْ)

[ش] مِن اللازِمِ للإضافَةِ لفظًا[٣]: ما لا يُضافُ إلَّا إلى الْمُضْمَرِ، وهو المرادُ هنا، نحوُ: (وَحْدَكَ)؛ أيْ: منْفَرِدًا، (ولَبَّيْكَ)؛ أيْ: إقامةً على إجابَتِكَ بعْدَ إقامَةٍ، و(دَوَالَيْكَ)[٤]؛ أيْ: إدَالَةً بعْدَ إدالَةٍ، و(سَعْدَيْكَ)؛ أيْ: إسعادًا[٥] بعدَ إسعادٍ، وشَذَّ إضافةُ (لَبَّى)[٦] إلى ضَميرِ الغَيْبَةِ، ومنه قولُه[٧]:

٢٢٤ ـ إنَّكَ لو دَعَوْتَني ودُوني   زَوْراءُ ذاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ[٨]

لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُوني[٩].

وشَذَّ إضافَةُ (لَبَّيْ) إلى الظاهِرِ، أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ[١٠]:

---

(١) من (ح).   (٢) سقط من (س).

(٣) من (م).

(٤) كتبها وما بعدها بالذال المعجمة في (ك).

(٥) في (ك): «إسعاد». في الموضعين.

(٦) ضبطها في (ك)؛ بتشديد الباء الموحدة، وإسكان الياء.

(٧) قال العيني (٣/١٣٠٧): «لم أقف على اسم قائله».

(٨) رسمها في (ك): «بيونى». وضرب على الياء الأخيرة.

(٩) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (لَبَّيْهِ)؛ حَيْثُ أضاف (لَبَّيْ) إلَى ضَميرِ الغائِبِ، وذاكَ شاذٌّ، وقد أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ (١/١٧٦) البيتَ التالي لهذا البيتِ (رَقْم ٢٢٥)؛ للاستدلالِ بِهِ عَلَى أنَّ (لَبَّيْكَ) مُثَنًّى، وليسَ اسمًا مُفْرَدًا بِمَنْزِلَةِ (لَدَى) و(الفَتَى)، ووجْهُ الاستدلالِ: أنَّ الشاعِرَ أَثْبَتَ (الياءَ) معَ الإضافةِ للظاهِرِ كَمَا تُثْبِتُها فِي إضافَةِ الْمُثَنَّى، نحوُ: (غلامي زَيدٍ)، و(كتابي بكْرٍ)، ولو كَانَ مُفْرَدًا لقالَ: (لَبَى يدي) بالألِفِ، كَمَا تَقولُ: (لَدَى زَيْدٍ)، و(فَتَى العرَبِ)، وسيُوَضِّحُه الشارحُ أتمَّ التوضيحِ (م).

(١٠) «الكتاب» (١/٣٥٢).

[الملك: ٤]؛ أيْ: مُزْدَجَرًا وهو كَليلٌ[١]، ولا يَنقَلِبُ البصَرُ مُزْدَجَرًا كَليلًا مِن ﴿كَرَّتَيْنِ﴾ فقَطْ، فتعَيَّنَ: أنْ يَكونَ المرادُ بـ﴿كَرَّتَيْنِ﴾ التكثيرَ، لا اثنينِ[٢] فقَطْ، وكذلك (لَبَّيْكَ): معناه: إقامةً بعدَ إقامةٍ[٣]، كما تَقَدَّمَ، فليسَ المرادُ: الاثنينِ فقَطْ، وكذا باقي أَخَواتِه؛ على ما تَقَدَّمَ في تَفسيرِها.

ومَذهَبُ يُونُسَ[٤]: أنَّه ليسَ بمثَنًّى، وأنَّ أَصْلَه (لَبَّى)[٥]، وأنَّه: مَقصورٌ قُلِبَتْ أَلِفُه ياءً معَ الْمُضْمَرِ؛ كما قُلِبَتْ أَلِفُ (لَدَى)، و(عَلَى) مع [الضميرِ في][٦] (لَدَيْهِ) و(عَلَيْهِ).

ورَدَّ عليه سِيبَوَيْهِ[٧]: بأنَّه لو كانَ الأمْرُ - كما ذَكَرَ - لم تَنْقَلِبْ أَلِفُه معَ الظاهرِ ياءً، كما لا تَنْقَلِبُ أَلِفُ (لَدَى) و(عَلَى)، فكما تقولُ: (على زَيدٍ) و(لَدَى زَيدٍ) - كذلك كانَ[٨] يَنْبَغِي أنْ يُقالَ: (لَبَى زَيدٍ)، لكنَّهم لَمَّا أَضافُوهُ إلى الظاهِرِ - قَلَبُوا الألِفَ ياءً فقالُوا:

.... فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

فدَلَّ ذلك على أنَّه مُثَنًّى، وليسَ بِمَقصورٍ - كما زَعَمَ يُونُسُ.

[ص] [٣٩٩] وأَلْزَمُوا إضافةً إلى الْجُمَلْ (حيثُ، وإذْ)، وإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ -

[٤٠٠] إفرادُ (إذْ)، وما كـ(إذْ) معنًى كـ(إذْ) أَضِفْ جَوَازًا، نحوُ (حِينَ جا نُبِذْ)

[ش] مِن الْمُلَازِمِ[٩] للإضافةِ ما لا يُضافُ إلَّا إلى الْجُملةِ، وهو:

---

(١) ينظر: «الدر المصون» للسمين (٦/ ١١٤)، (١٠/ ٣٧٩).

(٢) في (ك): «الاثنين».

(٣) قاله الخليل - كما في «غريب الحديث» لابن سلّام (٢/ ٢٩٠).

(٤) «الكتاب» (١/ ٣٥١). (٥) رسمت في (ك): «لبا».

(٦) العبارة في (ك): «المضمر فقيل»، وفي (س): «فقيل».

(٧) «الكتاب» (١/ ٢٥٤).

(٨) ليس في (ك)؛ لكنه كتبها بين السطرين.

(٩) في (ك): «اللازم».

(حيثُ، وإذْ، وإذا)، فأمَّا (حيثُ): فتُضافُ إلى الْجُملةِ الإسميَّةِ[١]، نحوُ: (اجلِسْ حيثُ زَيْدٌ جالِسٌ)[٢]، وإلى [١٣٢/و] الْجُملةِ الفِعليَّةِ نحوُ: (اجْلِسْ حيثُ جَلَسَ زَيْدٌ)، أو: (حيثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ)، وشَذَّ إضافتُها إلى مُفْرَدٍ؛ كقولِه[٣]:

٢٢٦ ـ أَمَا تَرَى حيثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا   نَجْمًا يُضِيءُ[٤] كالشِّهابِ لَامِعَا[٥]

---

(١) في (ك): «الفعلية»، وضرب عليها، وكتب فوقها كالمثبت. قال خالد الأزهري في «التصريح» [«شرحه» (١/ ٤٥٠)]: «شرط الاسمية بعد (حيث): أن لا يكون خبرها فعلًا، وبعد (إذ): أن لا يكون خبرها فعلًا ماضيًا؛ نصَّ على ذلك سيبويه [«الكتاب» (١/ ١٠٧)]. اهـ. قال الخضري: ولعل ذلك شرط للحسن لا للجواز، لما في «المغني» (ص١٧٧): أن نصب (زيد) في: (جلست حيث زيدًا) ـ أراه أرجح من رفعه على الابتداء؛ لأن إضافة (حيث) إلى الفعلية أكثر».

(٢) (م) وإذا أُضِيفَتْ (حَيْثُ) إِلَى جُملةٍ اسْمِيَّةٍ؛ فالأَحْسَنُ: ألا يَكُونَ الخَبَرُ فيها فِعْلًا، نحوُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ حبَسْتُه)، أو: (جَلَسْتُ حَيْثُ زيدٌ نَهَيْتُه)، فإذا أَرَدْتَ أنْ يَكُونَ هذانِ الْمِثالانِ ـ غيرَ قَبِيحَيْنِ فانْصِبْ الِاسْمَ؛ لِتَكونَ حَيْثُ مُضافَةً إِلَى جُملةٍ فِعليَّةٍ (م).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٠٨): «هذا الشطر أنشده ابن الأعرابي، ولم ينشد تمامه، ولا عزاه إلى قائله، **وقد قيل**: إن قائله مجهول». اهـ. قلت: وكذا أنشده الفراء ـ كما في «التهذيب» للأزهري (٥/ ١٣٦)، والكسائي ـ كما في «شرح الأبيات» للفارسي (ص١٨٠).

(٤) عند ابن الناظم (ص٢٧٩): «مضيئًا».

(٥) الشطر الأخير من (ك)، (م). قال الشيخ محيي الدين: الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(حيثُ سُهَيْلٍ)**؛ فإنه أضافَ **(حَيْثُ)** إِلَى اسم مفْرَدٍ، وَذَلِكَ شاذٌّ عندَ جَمْهَرَةِ النُّحاةِ، وإنما تُضافُ عندَهم إِلَى الجُمْلَةِ، وقد أجازَ الكِسائِيُّ إضافةَ **(حَيْثُ)** إِلَى المفرَدِ، واستَدَلَّ بهذا البيتِ ونحوِه، واعلَمْ أَنَّهُ يُرْوَى هكذا:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طالِعٌ

برَفْعِ **(سُهَيْلٌ)** عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، ورفْعِ **(طالِعٌ)** عَلَى أَنَّهُ خَبَرُه، و**(حيثُ)**: مُضافَةٌ إِلَى الجُمْلَةِ، فلا شاهِدَ فيه حِينَئِذٍ، ولكِنْ يَبقَى أَنَّ القوافي مَنصوبةٌ ـ كَمَا تَرَى فِي البيتِ التالي له (م).

وأمَّا (إذْ) فتُضافُ أيْضًا إلى الْجُملةِ الاسميَّةِ[١]، نحوُ: (جِئْتُكَ إذ زَيدٌ قائمٌ)، وإلى الْجُملَةِ الفِعليَّةِ، نحوُ[٢]: (جِئتُكَ إذ [قامَ زَيدٌ][٣])، ويَجوزُ حذْفُ الْجُملةِ الْمُضافِ إليها، ويُؤتى التنوينُ[٤]؛ عِوَضًا عنها؛ كقولِه تعالَى[٥]: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [الواقعة: ٨٤]، وهذا معنى قولِه: (وإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إفرادُ إذْ)؛ أيْ: وإنْ يُنَوَّنْ (إذْ) يُحْتَمَلُ إفرادُها؛ أيْ: عدَمُ إضافَتِها لفْظًا؛ لوُقوعِ التنوينِ؛ عِوَضًا عن الْجُملةِ المضافِ إليها.

وأمَّا (إذا) فلا تُضافُ إلَّا إلى جُملةٍ فِعْلِيَّةٍ، نحوُ[٦]: **(آتِيكَ**[٧] **إذا قامَ زَيْدٌ)، ولا يَجوزُ** إضافتُها إلى جُملةٍ اسميَّةٍ، فلا تَقولُ: (آتِيكَ إذا زَيدٌ قائمٌ)، خِلَافًا لقَوْمٍ، وسيَذْكُرُها المصنِّفُ.

وأَشارَ بقولِهِ: (وما كـ(إِذْ) معنًى كـ(إِذْ)) إلى أنَّ ما كانَ مِثْلَ (إذ)؛ في كونِه ظَرْفًا مَاضِيًا غيرَ مَحدودٍ، يَجُوزُ إضافتُه إلى ما تُضافُ[٨] إليه (إذْ) مِن الْجُملةِ، [وهي الْجُمَلُ][٩] الاسميَّةُ والفِعليَّةُ، وذلك نحوُ: (حينَ ووَقْتَ وزمانَ ويومَ)، فتقولُ: (جِئْتُكَ حِينَ جاءَ زَيدٌ، ووَقْتَ جاءَ عَمْرٌو، وزمانَ قَدِمَ بكْرٌ، ويومَ خَرَجَ خالِدٌ)، وكذلك تَقولُ: (جِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ قائمٌ)، كذلك الباقي.

وإنَّما قالَ الْمُصنِّفُ[١٠]: (أَضِفْ جَوَازًا)؛ لِيُعْلَمَ[١١] أنَّ هذا النَّوْعَ -

---

(١) (م) ويَحْسُنُ أنْ تَكونَ الْجُمْلَةُ الاسميَّةُ التي تُضافُ إليها **(إذ)** غيرَ مَاضَوِيَّةِ العَجُزِ، بأنْ يَكُونَ الْخَبَرُ اسْمًا؛ كمِثالِ الشارحِ، أو فِعْلًا مُضارِعًا، نحوُ: (جِئتُ إذْ زَيْدٌ يَقرَأُ) (م).

(٢) ليس في (ك).

(٣) في (ك): «زيد قائم». ووضع عليها علامة الإبدال، وضرب على الهمزة.

(٤) في (ك): «بالتنوين».

(٥) اختصرها في (ك)؛ فكتبها: «تع». وهو اختصار غير مرضي.

(٦) في (س)، (ح) «فتقول».

(٧) في (ك): «أتيتك!».

(٨) في (ك): «يضاف».

(٩) العبارة في (ك): «وهو الجملة».

(١٠) ليس في (ك).

(١١) في (ك): «التعلم».

أَعْنِي[١]: ما كانَ مِثْلَ (إذْ) في المعنى ـ يُضافُ إلى ما [١٣٢/ظ] يُضافُ إليه (إذْ) ـ وهو الْجُملةُ ـ جَوازًا لا وُجوبًا، فإنْ كانَ الظرْفُ غيرَ ماضٍ أو مَحدودًا: لم يَجْرِ[٢] مَجْرَى (إذا)[٣]؛ بل يُعامَلُ غيرُ الماضي، وهو المستقْبَلُ، مُعامَلَةَ (إذا)، فلا يُضافُ إلى الْجُملةِ الاسميَّةِ؛ بل إلى الفِعليَّةِ، فتَقولُ: (أَجيئُكَ حينَ يَجِيءُ زَيدٌ)، ولا يُضافُ المحدودُ إلى جُملةٍ، وذلك نحوُ: (شَهْرٍ وحَوْلٍ)؛ بل لا يُضافُ إلَّا إلى مُفرَدٍ، نحوُ: (شَهْرِ كذا، وحَوْلِ كذا).

[ص] [٤٠١] وابْنِ أوَ اعْرِبْ ما كـ(إذْ) قَدْ أُجْرِيَا ... واخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

[٤٠٢] وقبلَ فعلٍ مُعْرَبٍ أو مُبْتَدَا ... أَعْرِبْ، ومَن بَنَى فلن يُفَنَّدَا

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ الأسماءَ الْمُضافَةَ إلى الْجُملةِ على قِسمينِ: أحَدُهما: ما يُضافُ إلى الْجُملةِ لُزومًا. والثاني: ما يُضافُ إليها جَوازًا.

وأشارَ في هَذينِ البَيْتينِ: إلى أنَّ[٤] ما يُضافُ إلى الْجُملةِ جَوازًا يَجُوزُ فيه الإعرابُ والبناءُ، سواءٌ أُضيفَ إلى جُملةٍ فِعليَّةٍ صُدِّرَتْ بماضٍ، أو: جُملةٍ فِعليَّةٍ صُدِّرَتْ بِمُضارِعٍ، أو: جُملةٍ اسْمِيَّةٍ، نحوُ: (هذا يومُ[٥] جاءَ زيدٌ، ويومُ [يَقومُ عَمْرٌو، أو يَوْمُ بكرٌ قائِمٌ][٦]).

وهذا مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ، وتَبِعَهم: الفَارِسِيُّ[٧] والمصَنِّفُ[٨]. لكنَّ المختارَ فيما أُضيفَ إلى جُملةٍ فِعلِيَّةٍ؛ صُدِّرَتْ بماضٍ البناءُ، وقد رُوِيَ بالبِناءِ والإعرابِ قولُه[٩]:

---

(١) في (ح)، (م): «أي». (٢) ضبطها في (ك): بضم الياء.
(٣) في (ك): «إذ». ووضع على الذال المعجمة سكونًا.
(٤) ليس في (ك). (٥) ضبطها بالفتح في (ك).
(٦) العبارة في (س)، (ك): «يقدم بكر، ويوم عمرو قائم».
(٧) «الشيرازيات» (ص١٣٨).
(٨) هنا، وأيضًا ـ في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٥٥).
(٩) هو: النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيّ في «ديوانه» (ص٥٣).

صُدِّرَتْ بِمُضارعٍ أو إلى جُملةٍ اسْمِيَّةٍ إلَّا الإعرابُ، ولا يَجوزُ البِناءُ إلَّا فيما أُضيفَ إلى جُملةٍ فِعليَّةٍ؛ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ، هذا حُكْمُ ما يُضافُ إلى الْجُمْلَةِ جوازًا. وأمَّا ما يُضافُ إِلَيْهَا وُجوبًا: فلازِمٌ للبِناءِ؛ لِشَبَهِه بالحرْفِ في الافتقارِ إلى الْجُمْلةِ، كـ(حيثُ) و(إذْ) و(إذَا). (والله تعالى أعلم بالصواب)[1].

[ص][٤٠٣] وأَلْزَمُوا (إِذَا) إضافةً إلى جُمَلِ   الأفعالِ، كـ(هُنْ إذا اعْتَلَى)

[ش] أشارَ في هذا البيتِ إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُه؛ مِن أنَّ (إذا) تَلْزَمُ الإضافةَ إلى الْجُملةِ الفِعليَّةِ، ولا تُضافُ إلى الْجُملةِ الاسميَّةِ، خِلافًا للأخفَشِ[2] والكُوفِيِّينَ، فلا تَقولُ: (أَجِيئُكَ إذا زَيْدٌ قائمٌ)، وأمَّا (أَجيئُكَ إذا[3] زَيدٌ قامَ): فـ(زَيدٌ): مَرفوعٌ بفِعْلٍ محذوفٍ[4]، وليسَ مَرفوعًا على الابتداءِ، هذا مَذهَبُ سِيبَوَيْهِ[5].

وخالَفَه الأخفَشُ: فجَوَّزَ كَونَه مُبتدأً، خَبَرُه الفِعْلُ الذي بَعْدَه.

وزَعَمَ السِّيرَافِيُّ[6]: أنَّه لا خِلَافَ بينَ سِيبَوَيْهِ والأخفَشِ في جَوازِ وُقوعِ الْمُبتَدَأِ بعدَ (إذا)، وإنَّمَا الْخِلَافُ بينَهما في خَبَرِه، فسِيبَوَيْهِ: يُوجِبُ أنْ يَكونَ فِعْلًا، والأخْفَشُ: يُجَوِّزُ أنْ يَكونَ [١٣٣/ظ] اسْمًا، فيَجُوزُ في (أَجِيئُكَ إذَا زَيدٌ قامَ): جَعْلُ (زيدٌ): مُبتَدَأً عندَ سِيبَوَيْهِ والأخفَشِ، ويَجُوزُ (أَجِيئُكَ إذا زَيدٌ قائمٌ)؛ عندَ الأَخْفَشِ فقَطْ[7].

إضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية

= جعل الجملة بعده مفتقرة إليه وإلى غيره، بعد أن كانت كلامًا تامًّا وذلك عامٌّ في كل جملة. «الخضري» (٢/ ١٠). وينظر: «التذييل» (٨/ ٧٩).

(١) من (ح).
(٢) ينظر: شرح السيرافي (١/ ٤٤).
(٣) نونها في (ك)!
(٤) يفسره المذكور.
(٥) «الكتاب» (١/ ٢٥٥).
(٦) في «شرح الكتاب» (٣/ ٨٩).
(٧) (م) قد يُسْتَدَلُّ للأَخْفَشِ بقولِ الشاعِرِ [الفرزدق]:

إذا باهِلِيّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ   لهُ وَلَدٌ منها فذاكَ الْمُذَرَّعُ

وأنصارُ سِيبَوَيْهِ: يُخَرِّجونَ هَذا البيتَ عَلَى أنَّ (كانَ) مُضمَرَةٌ بعْدَ (إذا)، وكأنَّه قد =

[ص] [٤٠٤] لِمُفْهِمِ اثنينِ مُعَرَّفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ[١] أُضيفَ (كِلْتَا، وكِلَا)

ما يضاف إليه كلا وكلتا

[ش] مِن الأسماءِ الْمُلازِمَةِ للإضافةِ لفظًا ومعنًى: (كِلْتَا وكِلَا)، ولا يُضافانِ إلَّا إلى مَعرفةٍ مُثَنًّى؛ لفظًا ومَعنًى[٢]، نحوُ: (جاءَني كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وكِلْتَا الْمَرأتَيْنِ)، أو مَعنًى دُونَ لفْظٍ، نحوُ: (جاءَني كِلاهما وكِلتاهما)، ومنه قولُه[٣]:

٢٢٨ ـ إنَّ للخيرِ وللشَّرِّ[٤] مَدًى وكِلَا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ[٥]

وهذا هو المرادُ بقولِه: (لِمُفْهِمِ اثنينِ مُعَرَّفٍ)، واحترَزَ بقولِه: (بلا تَفَرُّقٍ) مِن مُعَرَّفٍ أَفْهَمَ الاثنينِ بتَفَرُّقٍ[٦]؛ فإنه لا يُضافُ إليه (كِلَا وكِلْتَا)، فلا تَقولُ: (كِلَا زَيْدٍ وعمرٍو جَاءَ)، وقد جاءَ شَاذًّا؛ كقولِه[٧]:

٢٢٩ ـ كِلَا أَخِي وخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا في النَّائباتِ وإلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ[٨]

[ص] [٤٠٥] ولا تُضِفْ لمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ (أيًّا)، وإنْ كَرَّرْتَها فأَضِفِ

حكم إضافة (أيّ)

= قالَ: إذا كَانَ باهِلِيٌّ، فتكونُ (إذا) مُضافَةً إِلَى جُملَةٍ فِعليَّةٍ، وَهوَ تَكَلُّفٌ (م).

(١) بأن تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين؛ لأنهما موضوعان لتأكيد المثنى؛ فالشروط ثلاثة: التعريف، وإفهام اثنين، وعدم التفرق. «الخضري» (٢/ ١٠).

(٢) ليس في (ك).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٣٤): «قائله: هو عبد الله بن الزبعري».

(٤) في «مفتاح العلوم» (ص١٣٢): «والشر».

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وكِلَا ذلك)**؛ حَيْثُ أضافَ **(كِلَا)** إِلَى مفرَدٍ لفْظًا، وَهوَ **(ذلك)**؛ لأنه مُثَنًّى فِي المعنَى؛ لِعَوْدِه عَلَى اثنينِ، وهما الْخَيْرُ والشَّرُّ (م).

(٦) (م) فقَدْ صارَتْ شُرُوطُ مَا تُضافُ **(كِلَا وكِلتَا)** إِلَيْهِ ثَلَاثَةً:

أَوَّلُها: أنْ يَكُونَ الْمُضافُ إِلَيْهِ مَعرِفَةً.

وثانِيهَا: أنْ يَدُلَّ عَلَى اثْنَيْنِ أو اثْنَتَيْنِ.

وثالثُها: أنْ يَكُونَ لفظًا واحِدًا؛ كرَجُلَيْنِ، وامْرَأَتَيْنِ، وخَلِيلَيْنِ (م).

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٣٥): «لم أقف على اسم قائله».

(٨) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كِلا أخِي وخَليلِي)**؛ حَيْثُ أضافَ **(كِلَا)** إِلَى مُتَعَدِّدٍ مَعَ التفَرُّقِ بالعطْفِ، وَهوَ شاذٌّ (م).

[٤٠٦] أَوْ تَنْوِ الاجْزَا، واخْصُصَنْ بالْمَعْرِفَهْ   مَوصولةً (أَيًا)، وبالعكْسِ[١] الصِّفَهْ

[٤٠٧] وإنْ تَكُنْ شَرْطًا أوِ استفهامَا   فمُطْلَقًا كَمِّلْ[٢] بها الكلامَا

[ش] مِن الأسماءِ المُلازِمَةِ للإضافَةِ مَعْنًى: (أيٌّ)[٣]، ولا تُضافُ إلى مُفْرَدٍ مَعْرِفَةٍ؛ إلَّا إذَا تَكَرَّرَتْ، ومِنه قولُه[٤]:

٢٣٠ ـ أَلَا تَسْأَلُونَ النَاسَ أَيِّي وأَيُّكُمْ   غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كانَ خَيرًا وأَكْرَمَا[٥]

أو قَصَدْتَ الأَجزاءَ؛ كقولِكَ: (أيُّ زَيْدٍ أحسَنُ؟)؛ أيْ: أيُّ أجزاءِ زَيدٍ أحسَنُ [١٣٤/و]؛ ولذلك يُجابُ بالأجزاءِ، فيُقالُ: عَيْنُه أو أَنْفُه. وهذا إنما يَكونُ فيما إذا قُصِدَ بها الاستفهامُ[٦].

و(أيٌّ): تَكونُ استفهامِيَّةً، وشَرطيَّةً، وَصِفَةً، ومَوْصُولةً.

فأمَّا **الْمَوصولَةُ**: فذَكَرَ الْمُصنِّفُ ـ أنَّها لا تُضافُ إلَّا إلى معرِفَةٍ،

أنواع (أيّ)

---

(١) قال الخضري: «عطف على المعرفة؛ فهو متعلق بـ(**أخصص**)، والصفة عطف على (**أيًا**)؛ فهي مفعوله؛ أي: واخصص أيا الصفة بعكس المعرفة، وهو النكرة، والأولى بالضدِّ؛ لأن العكس ـ **لغةً**: تبديل أول الشيء آخره، وليس مرادًا هنا. ويحتمل: أن الصفة مبتدأ مؤخر خبره (**بالعكس**)؛ أي: والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم، أي: خلافه، فإن العكس قد يطلق على مطلق التغير».

(٢) في (س): «تمم».

(٣) (م) اعلَمْ أوَّلًا أنَّ (**أيًا**) علَى أربعةِ أنواعٍ ـ كَمَا سيَذكُرُه الشارحُ ـ: الشَّرطيَّةُ، والْمَوصولةُ، والاستفهاميَّةُ، والوصفيَّةُ. وكُلُّ واحِدَةٍ مِن الثلاثةِ الأُولَى قد تَتكرَّرُ، وقد يُنوَى بها الأجزاءُ، فأمَّا **الوَصفيَّةُ بنَوْعَيْهَا**: فلا يَجوزُ تَكرارُها، ولا يَجوزُ أنْ تُنوَى بها الأجزاءُ، ثُمَّ اعْلَمْ ثانِيًا: أنَّ مِثلَ إرادةِ الأجزاءِ أنْ تَقْصِدَ الجِنْسَ بالمضافِ إلَيْهِ، وذَلِكَ نحوُ أنْ تقولَ: أيُّ الكَسْبِ أَطْيَبُ؟ وأيُّ الدِّينارِ دِينارُكَ؟ ومِثلُه ـ **أيضًا**: المعطوفُ بـ(الواوِ)، كأنْ تَقولَ: أيُّ زَيْدٍ وعمرٍو أفْضَلُ؟ (م)

(٤) قال العيني (٣/١٣٣٨): «لم أقف على اسم قائله».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أيِّي وأيُّكُم**)؛ حَيْثُ أضافَ (أيًا) إلى المعرِفَةِ، وَهِيَ ضَميرُ المُتَكَلِّمِ فِي الأوَّلِ وضَميرُ الْمُخاطَبِينَ فِي الثاني، والذي سَوَّغَ ذلك تكرارُها (م).

(٦) قد عَلِمْتَ مِمَّا ذَكَرْناهُ قَرِيبًا: أنَّ الشَرطيَّةَ والْمَوصولةَ قد يَتَكَرَّرانِ، وقد يُرادُ بكُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا الأجزاءُ، فالحصْرُ الَّذِي ذَكَرَه الشارحُ هنا غيرُ مسَلَّمٍ له (م).

فتقولُ: (يُعجِبُني أيُّهم قائمٌ)، وذَكَرَ غيرُه: أنها تُضافُ أيضًا إلى نَكِرَةٍ، ولكنَّه قَليلٌ، نحوُ: (يُعجِبُني أيُّ رَجُلَينِ قامَا).

وأمَّا **الصِّفَةُ**: فالْمُرادُ بها ما كانَ صِفَةً لنَكِرَةٍ، أو حالًا مِن مَعرِفَةٍ، ولا تُضافُ إلَّا إلى نَكِرَةٍ، نحوُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ)، و(مَرَرْتُ بزَيْدٍ أيَّ فَتًى)، ومنه قولُه[1]:

٢٣١ ـ [فأَوْمَأْتُ إِيمَاءً][2] خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ   فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى[3]

وأمَّا **الشرطيَّةُ والاستفهاميَّةُ**: فيُضافانِ إلى الْمَعرفَةِ وإلى النَّكِرَةِ مُطلَقًا؛ أيْ: سَواءً كانَا مُثَنَّيَيْنِ أو مَجموعَيْنِ أو مُفْرَدَيْنِ، إلَّا الْمُفْرَدَ المعرفَةَ؛ فإنهما لا يُضافانِ إليه، إلَّا الاستفهاميَّةَ؛ فإنها تُضافُ إليه، كما تَقَدَّمَ ذِكْرُه.

واعلَمْ أنَّ (أيًّا) إنْ كانَتْ صِفَةً أو حالًا: فهِيَ مُلازِمَةٌ للإضافَةِ لفْظًا ومَعنًى، نحوُ: (مَررْتُ برَجُلٍ أيِّ رجُلٍ)، وبـ(زَيْدٍ أيَّ فَتًى)، وإنْ كانتِ استفهاميَّةً أو شَرطيَّةً أو مَوصولَةً: فهي مُلازِمَةٌ للإضافَةِ معنًى، لا لفْظًا، نحوُ: (أيُّ رجُلٍ عندَكَ؟ وأيٌّ عندَك؟ وأيَّ رجُلٍ تَضرِبْ أضرِبْ، وأيًّا تَضْرِبْ أضْرِبْ، ويُعْجِبُني أيُّهم عندَكَ، وأيٌّ عندَك)، ونحوُ: (أيَّ الرَّجُلَيْنِ تَضرِبْ أضْرِبْ، وأيَّ رَجُلينِ [١٣٤/ظ] تَضرِبْ أضْرِبْ، وأيَّ الرجالِ تَضْرِبْ أضرِبْ، وأيَّ رِجالٍ تَضرِبْ أضرِبْ، وأيُّ الرَّجُلَيْنِ عندَكَ؟ وأيُّ الرجالِ عندَك؟ وأيُّ رجُلٍ، وأيُّ رَجُلينِ، وأيُّ رِجالٍ؟).

[ص] [٤٠٨] **وأَلْـزَمُـوا إضـافـةً (لَـدُنْ) فَـجَـرّ   ونَـصْـبُ (غُـدْوَةٍ) بِـهَـا عَـنْـهُـمْ نَـدَرْ**

[٤٠٩] **و(مَعَ) (معْ) فيها قَليلٌ، ونُقِلْ   فَتْحٌ وكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ**

[ش] مِن الأسماءِ الملازِمَةِ للإضافَةِ: (لَدُنْ) و(مَعَ). **فأمَّا** (لَدُنْ)[4]:

إضافة (لدن) و (مع)

---

(١) هو: الراعي النميري، في «ديوانه» (ص٢٥٦).

(٢) في «كتاب الأفعال» لابن الحدَّاد (٤/ ٢٢٠)؛ برقم (٤٧٩٨): (فأومضت إيماضًا)، وهما روايتان.

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(أَيَّما فَتى)**؛ حَيْثُ أضاف **(أَيًّا)** الوَصفيَّةَ إِلَى النَّكِرَةِ (م).

(٤) (م) اعلَمْ أنَّ **(لَدُنْ)** تُخالِفُ عندَ مِن أربعةِ أَوْجُهٍ: =

فلابْتِدَاءِ غَايةِ زَمانٍ أو مَكانٍ، وهي مَبْنِيَّةٌ عندَ أكثَرِ العرَبِ؛ لِشَبَهِهَا بالحَرْفِ في لُزومٍ؛ استعمالٍ واحدٍ، وهو الظَرْفِيَّةُ وابتداءُ الغايةِ، وعدَمُ جَوازِ الإخبارِ بها، ولا تَخْرُجُ عن الظَّرفيَّةِ إلَّا بجَرِّهَا بـ(مِن)، وهو الكثيرُ فيها، ولذلك لم تَرِدْ في القُرآنِ إلَّا بـ(مِن)؛ كقولِه تعالَى: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾﴾ [الكهف: ٦٥]، وقولِه تعالَى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]. **وقَيْسٌ**: تُعْرِبُها[(١)]، ومنه قِراءةُ أبي بكرٍ، عن عاصِمٍ[(٢)]: (لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنِهِ)، لكنَّه أسْكَنَ الدال، وأَشَمَّهَا الضمَّ.

قالَ المُصَنِّفُ[(٣)] رَحِمَهُ اللهُ: ويَحْتَمِلُ أنْ يَكونَ منه قولُه[(٤)]:

٢٣٢ ـ تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِي   مِن لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ[(٥)]

= أوَّلُها: أنَّ (لَدُنْ) مَبنِيَّةٌ وعندَ مُعرَبَةٌ.

وثانيها: أنَّ (لَدُنْ) مُلازِمَةٌ للدَّلالَةِ عَلَى مُبتدَأِ غايةِ زمانٍ أو مَكانٍ، وأمَّا (عندَ): فقَدْ تكونُ لِمُبتدَأِ الغايَةِ، وَذَلِكَ إذا اقْتَرَنَتْ بِـ(مِن)، وقد لا تَدُلُّ عَلَى ذلك.

وثالثُها: أنَّهُ لا يُخبَرُ بـ(لَدُنْ)، وقد يُخبَرُ بـ(عِندَ)، نحوُ: زيدٌ عندَكَ.

ورابعُها: أنَّ (لَدُنْ) قد تُضافُ إِلَى جُملةٍ؛ كقولِ الشاعِرِ [القَطَّامي، «ديوانه» (ص٤٤)]:

صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ ورُقْنَهُ   لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

وَهِيَ عِندَئذٍ ظَرْفُ زَمانٍ، وأمَّا (عندَ): فلا تُضافُ إِلَّا إِلَى مُفْرَدٍ (م).

(١) في (س)، (ك): «يعربها». والتذكير والتأنيث وجهان سائغان.

(٢) بفتح اللام، وإشمام الدال الضمة، وكسر النون والهاء، ويصل الهاء بياء في الوصل، ولم يقرأ بذلك أحد غيره ـ قاله ابن مجاهد في «السبعة» (ص٣٨٨).

(٣) في «شرح التسهيل» (٢/ ٢٣٧)، ونصه: «ويمكن أن يكون من هذه اللغة قول الراجز...» إلخ.

(٤) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٣٤٣): «قائله: هو راجز من رجَّاز طيء: لم أقف على اسمه».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (مِن لَدُنِ) حَيْثُ كسَرَ نُونَ (لَدُنِ) وَقَبْلها حرْفُ جَرٍّ، فيَحْتَمِلُ أنَّهُ أعْرَبَ (لَدُنِ) عَلَى لُغَةِ قَيْسَ، فجَرَّها بالكَسْرَةِ، ويَحْتَمِلُ: أنها مَبنيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جَرٍّ، وأنَّ هَذَا الكَسْرَ: للتَّخَلُّصِ مِن الْتِقاءِ الساكِنَيْنِ، لا للإعرابِ، ولهذا لم يَسْتَدِلَّ بِهِ العَلَّامَةُ ابنُ مالِكٍ لِلُغَةِ قَيْسَ، وإنما قالَ: إِنَّهُ يَحْتَمِلُ =

ويُجَرُّ ما وَلِيَ (لَدُنْ) بالإضافَةِ إلَّا (غُدْوَةً)؛ فإنَّهم نَصَبُوها بعْدَ (لَدُنْ)؛ كقولِه[١]:

٢٣٣ ـ وما زالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكلْبِ مِنهمُ لَدُنْ غُدْوَةً حتَّى دَنَتْ لغُروبِ[٢]

وهي مَنصوبةٌ على التَّمييزِ[٣]، وهو اختيارُ المصنِّفِ؛ ولهذا قالَ: (ونَصْبُ غُدْوَةٍ بها عنهم نَدَرْ) وقِيلَ: هي خبرٌ لكانَ المحذوفةِ، والتقديرُ: لَدُنْ كانَتِ [١٣٥/و] الساعةُ غُدوةً.

ويَجوزُ في (غُدوةٍ) الْجَرُّ، وهو القِياسُ، ونَصْبُها نادِرٌ في القِياسِ، فلو عَطَفْتَ على (غُدوةً) المنصوبةِ بعْدَ (لَدُنْ): جازَ النَّصْبُ؛ عَطْفًا على اللفْظِ، والْجَرُّ؛ مُراعاةً للأَصْلِ، فتَقولُ: (لَدُنْ غُدوةً وعَشِيَّةً وعَشِيَّةٍ)[٤]. ذكَرَ ذلك الأَخْفَشُ.

وحَكَى الكُوفِيُّونَ: الرفْعَ في (غُدوةٍ) بعْدَ (لَدُنْ)، وهو مَرفوعٌ بكانَ المحذوفةِ، والتقديرُ: لَدُنْ كانتْ غُدوةٌ، و(كانَ) تامَّةٌ[٥].

وأمَّا (معَ): فاسمٌ لِمَكانِ الاصطحابِ أو وَقتِه، نحوُ: (جَلَسَ زيدٌ معَ عمرٍو، وجاءَ زَيدٌ معَ بَكْرٍ)، والْمَشهورُ فيها: فتْحُ العَيْنِ، وهي مُعرَبَةٌ، وفَتْحَتُها فتحةُ إعرابٍ[٦]، ومِن العرَبِ مَن يُسَكِّنُها، ومِنهُ قولُه[٧]:

إضافة (مع)

= أنْ يَكُونَ قد جاءَ عليها. فتَفَطَّنْ لذلك (م).

(١) قال العيني في «المقاصد» (٣/١٣٤٣): «لم أقف على اسم قائله».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(لَدُنْ غُدوةً)**؛ حَيْثُ نَصَبَ **(غُدوةً)** بَعْدَ **(لَدُنْ)** عَلَى التمييزِ، ولم يَجُرَّهُ بالإضافَةِ (م).

(٣) (م) فِي نَصْبِ **(غُدوةً)**: ثَلاثةُ أقوالٍ، ذكَرَ الشارحُ اثْنَيْنِ مِنها، وثالثُها: أنَّهُ عَلَى التَّشبيهِ بالمفعولِ به (م).

(٤) ليس في (س).

(٥) ينظر: «شرح التسهيل» (٢/٢٣٨).

(٦) لشبهها بـ**(عند)** في وقوعها خبرًا أو حالًا وصفة وصلة، ودالة على حضور؛ نحو: نجني ومن معي، أو على قرب، نقله ابن قاسم عن المصنف. «صبان» (٢/٢٧٧).

(٧) هو: جريرٌ ـ في «ديوانه» (١/٤١٠).

٢٣٤ ـ فَرِيشِي مِنكُمُ وهَوَايَ مَعْكُمْ   وإنْ كانتْ زِيارتُكم لِمَامَا(١)

وزَعَمَ سِيبَوَيْهِ(٢) أنَّ (تسكينَ العين)(٣) ضرورةٌ. وليسَ كذلكَ؛ بل هو لُغةُ رَبيعةَ، وهي (عندهم مَبنيَّةٌ)(٤) على السُّكونِ، وزعَمَ بعضُهم: أنَّ الساكِنَةَ العَيْنِ حرْفٌ، وادَّعى النَّحَّاسُ الإجماعَ على ذلك(٥). وهو فاسِدٌ؛ فإنَّ سِيبَوَيْهِ: زعَمَ أنَّ ساكِنَةَ العَيْنِ اسمٌ.

هذا حُكْمُها إنْ وَلِيَها متحرِّكٌ، أَعْنِي: أنَّها تُفتَحُ، وهو المشهورُ، وتُسَكَّنُ، وهي لُغةُ رَبيعةَ، فإنْ وَلِيَها ساكِنٌ فالذي يَنْصِبُها على الظَّرفيَّةِ يُبْقِي فتْحَها، فيَقولُ: (معَ ابْنِكَ)، والذي يَبْنِيهَا على السكونِ يَكْسِرُ [١٣٥/ظ] لالتقاءِ الساكِنَيْنِ فيَقولُ: (مَعِ ابنِكَ).

[ص] **[٤١٠] واضْمُمْ بناءَ (غيرًا) انْ عَدِمْتَ مَا   لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا**

[٤١١] (قَبْلُ) كـ(غَيْرُ)(٦) بعدُ حَسْبُ أَوَّلُ   ودونُ والجِهاتُ أيضًا وعَلُ

[٤١٢] وأَعْرَبُوا نَصْبًا إذا ما نُكِّرَا   (قَبْلًا) وما مِن بعدِهِ قد ذُكِرَا

إضافة (قبل وبعد وغير) ونظائرها

[ش] هذه الأسماءُ الْمَذكورةُ، وهي: غيرُ وقَبْلُ وبعْدُ وحسْبُ وأوَّلُ ودُونُ، والجهاتُ الستُّ، وهي: أمامَكَ وخلفَكَ وفوقَكَ وتَحتَكَ ويَمينَكَ وشِمالَكَ، [وعَلُ ـ لها أربعةُ أحوال(٧)؛ تُبْنَى في حالَةٍ مِنها، وتُعرَبُ في بَقِيَّتِها،

---

(١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (مَعْكُمْ)، حَيْثُ سكَّنَ العينَ مِن (مَعْ)، وهوَ عندَ سِيبَوَيْهِ ضَرورةٌ، لا يَجوزُ ارْتِكابُها إلَّا فِي الشِّعْرِ، لكنَّ الَّذِي نقلَه غيرُه مِن العُلماءِ: أنَّ قَوْمًا مِن العرَبِ بأعْيانِهم ـ وهم قَيْسُ ـ مِن لُغَتِهم تَسْكِينُها، فعلى هذه اللُّغَةِ: يَجوزُ تَسكِينُها فِي سَعَةِ الكلامِ، ولا شَكَّ: أنَّ مَن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَن لم يَحفَظْ (م).

(٢) «الكتاب» (٣/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).   (٣) في (ع)، (م): «تسكينها».

(٤) تقديم وتأخير في (س).

(٥) ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٣١)، (٢/ ٢٣٦).

(٦) «يجوز ضبط (قبل) و(غير) بالضم من غير تنوين، وبالتنوين والرفع، وهو الأصل؛ لأنهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء» «شرح المكودي» (١/ ٤٤٣).

(٧) زاد في (س): «أولها».

لا يَنصرِفُ: للصِّفَةِ ووَزْنِ الفعْلِ، **والكسْرُ**: على نِيَّةِ المضافِ إليه لفْظًا.

فقَولُ الْمُصَنِّفِ: (واضمُمْ بِناءً...) البيتَ، إشارةٌ إلى الحالةِ الرابِعَةِ.

وقولُه: (ناوِيًا ما عُدِمَا) مُرادُه: أنَّك تَبْنِيها على الضمِّ إذا حَذَفْتَ ما تُضافُ إليه ونَوَيْتَه معنًى لا لفظًا، وأشارَ بقَولِهِ: (وأعْرَبوا نَصْبًا) إلى الحالَةِ الثالِثَةِ، وهي: ما إذا حُذِفَ المضافُ إليه ولم يُنْوَ لفْظُه ولا معناه، فإنها تكونُ حِينَئِذٍ نَكِرَةً مُعْرَبَةً.

وقولُه: (نَصْبًا) مَعناه: أنها تُنْصَبُ إذا لم يَدْخُلْ عليها جارٌّ، فإنْ دَخَلَ عليها جُرَّتْ، نحوُ: ﴿مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤].

ولم يَتْعَرَّضِ الْمُصنِّفُ[1] للحالَتَيْنِ الباقِيَتَيْنِ؛ أَعْنِي: الأُولَى والثانيةَ؛ لأنَّ حُكمَهما ظاهِرٌ مَعلومٌ مِن أوَّلِ البابِ، وهو الإعرابُ وسُقوطُ التنوينِ، كما (تَقَدَّمَ [في كلٍّ)[2] ما يُفعَلُ بكلِّ مُضافٍ مِثلِها][3].

[ص] [٤١٣] **وما يَلِي المضافَ يَأْتِي خَلَفَا عنه في الإعْرَابِ إذا ما حُذِفَا**

[ش] يُحذَفُ المضافُ لقِيامِ قَرينةٍ تَدُلُّ عليه، ويُقامُ المضافُ إليه مَقامَه فيُعرَبُ بإعرابِه؛ كقولِه تعالَى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[4] [البقرة: ٩٣]؛ أيْ: حُبَّ العِجْلِ[5] [١٣٦/ظ]، وكقولِه تعالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]؛ أيْ: أمْرُ رَبِّكَ[6]، فحُذِفَ المضافُ، وهو: (حُبُّ) و(أمْرُ)، وأُعْرِبَ المضافُ إليه، وهو: (العِجْلُ) و(رَبُّكَ) بإعرابِه.

---

(١) من (م). (٢) ما بين القوسين ليس في (س).

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (ص)، (ح). (٤) من (ك)، (م).

(٥) قاله قتادة وأبو العالية والربيع ـ كما في «معاني القرآن» للفراء (١/ ٦١)، و«تفسير الطبري» (٢/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨).

(٦) نسب لابن عباس ـ في رواية الكلبي، والحسن ـ كما في «الوسيط» للواحدي (٤/ ٤٨٤).

حذف المضاف

وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ) [الأنفال: ٦٧]؛ في قِراءةِ مَن جَرَّ[١] (الآخِرَةِ)، والتقديرُ: (واللهُ يُريدُ (ما في)[٢] الآخِرَةِ)، ومِنهم مَن يُقَدِّره: (واللهُ يُريدُ عَرَضَ[٣] الآخِرَةِ)، فيكونُ المحذوفُ على هذا مُمَاثِلًا للمَلفوظِ به[٤]. والأوَّلُ أَوْلَى، وكذا قَدَّرَه ابنُ أبي[٥] الرَّبيعِ في (شرحِه للإيضاحِ).

[ص] [٤١٦] ويُحْذَفُ الثاني فيَبْقَى الأَوَّلُ كحالِهِ إذا بِهِ يَتَّصِلُ ـ

[٤١٧] بشَرْطِ عَطْفٍ وإضافةٍ إلَى مِثْلِ الذي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلا

حذف المضاف إليه

[ش] يُحذَفُ المضافُ إليه ويَبْقَى المُضافُ كحالِه [١٣٧/و] لو كانَ مُضافًا، فيُحْذَفُ تَنوينُه، وأكثَرُ ما يكونُ ذلك: إذا عُطِفَ على المُضافِ اسمٌ مُضافٌ إلى مِثْلِ المحذوفِ مِن الاسمِ الأوَّلِ؛ كقولِه: (قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَن قَالَها)[٦]، التقديرُ: (قَطَعَ اللهُ يَدَ مَن قالَها ورِجْلَ مَن قالَها)، فحُذِفَ ما أُضيفَ إليه (يَدَ) ـ وهو (مَن قالَها) ـ لِدَلالَةِ ما أُضيفَ إليه

---

(١) هي قراءة ابن جمّاز ـ كما في «المحتسب» (١/ ٢٨١).

(٢) كما في «همع الهوامع» للسيوطي (٢/ ٥٢١)، والذي في (م): «باقي». **وأظنه تحريفًا.**

(٣) كذا قدره السكاكي في «مفتاح العلوم» (١/ ١٢٩)، وابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٨١)، وابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٨٨). قلت: وقدَّره القيسي في «إيضاح شواهد الإيضاح» (١/ ٤٢٢)، وابن هشام في «أوضح المسالك» (٣/ ١٤٦): **(عمل الآخرة)**. وفي «المغني» (ص١١٩): **(ثواب الآخرة)**.

(٤) ليس في (ك).

(٥) سقط في (س). وهو إمام النحو في زمانه: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله؛ المعروف بابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، له كتب استفاد منها الأعيان، منها: «الإفصاح في شرح الإيضاح»، و«شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الجمل» وغيرها، توفي (٦٨٨هـ)، وله ترجمة حافلة في «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٥/ ٦١١).

(٦) قال الفراء: سمعت أبا ثروان العكلي يقول: قطع الله الغداة يدور جل من قاله. كما في «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري (٢/ ١٩١)، و«الخصائص» (٢/ ٤٠٩)، و«سر الصناعة» (١/ ٣٠٧).

مُضافَيْنِ إلى (مَن قالَها)، ولا حذْفَ في الكلامِ، لا مِن الأوَّلِ ولا مِن الثاني.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

[ص] [٤١٨] فَصْلَ مُضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ   مَفعولًا او ظَرْفًا أَجِزْ، ولم يُعَبْ ـ

[٤١٩] فصلُ يمينٍ، واضطرارًا وُجِدَا   بِأَجْنَبِيٍّ، أو بنَعْتٍ، أو نِدَا

[ش] أجازَ الْمُصنِّفُ أنْ يُفصَلَ ـ في الاختيارِ ـ بينَ المضافِ؛ الذي هو شَبَهُ الفعْلِ، والمرادُ به: المصْدَرُ واسمُ الفاعلِ، والمضافِ إليه بما نَصَبَه المضافُ؛ مِن مَفعولٍ به أو ظَرْفٍ أو شَبَهِه.

فمِثالُ ما فُصِلَ فيه بينَهما بمفعولِ المضافِ(١): قولُه تعالَى: (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) [الأنعام: ١٣٧] ـ في قِراءةِ ابنِ عامرٍ(٢)؛ بنَصْبِ (أَوْلَادٍ)، وجَرِّ (الشُّركاءِ).

ومِثالُ ما فُصِلَ فيه بينَ الْمُضافِ والمضافِ إليه بظَرْفٍ؛ نَصَبَه المضافُ الذي هو مَصدَرٌ، ما حُكِيَ عن (بعضِ العربِ، مِمَّن)(٣) يُوثَقُ بعَرَبيَّتِه: (تَرْكُ يَومًا نفْسِكَ وهَواهَا، سَعْيٌ لها في رَدَاهَا)(٤).

ومِثالُ ما فُصِلَ فيه بينَ المضافِ والمضافِ إليه بمفعولِ المضافِ؛ الذي هو اسمُ فاعِلٍ، قِراءةُ بعضِ السلَفِ(٥): (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ) [إبراهيم: ٤٧] بنصْبِ (وَعْدٍ)، وجَرِّ (رُسُلٍ).

ومِثالُ الفَصْلِ بِشِبْهِ الظرْفِ: قولُه ﷺ؛ في حديثِ أبي الدَّرداءِ:

= ورِجْلَ مَن قالَها)، والربُعِ والنصْفِ فِي نحوِ: (خُذْ رُبُعَ ونِصْفَ هذا)، وقبلَ وبعدَ فِي قولِك: (رَضِيتُ عنكَ قَبْلَ وبعْدَ مَا حدَثَ)، بخِلافِ نحوِ: (هذا غُلامُ ودارُ هِنْدٍ)، مِن كلِّ لَفظَيْنِ لا يَكثُرُ استعمالُهما معًا (م).

(١) في (س): «للمضاف».

(٢) كما في «السبعة» لابن مجاهد (ص٢٧٠).

(٣) العبارة في (ك)، (م): «بعض من».

(٤) ينظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٢٧٣)، و«شرح الألفية» لابن قاسم (١/ ٢٢٨)، و«أوضح المسالك» (٣/ ١٥٣).

(٥) ينظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٨٥)، و «غيث النفع في القراءات السبع» (ص٢٢٥).

«هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي»[١]. وهذا معنى قولِه: (فصْلَ مُضافٍ...) إلى [١٣٨/و] آخرِه).

وجاءَ الفصْلُ أيضًا في الاختيارِ بالقَسَم، حكَى الكِسائيُّ: (هذا غُلامُ واللهِ زَيْدٍ)، ولهذا قالَ المصنِّفُ: (ولم يُعَبْ فصْلُ يمينٍ).

وأشارَ بقولِه: و(اضْطِرارًا وُجِدَا) إلى أنَّه قد جاءَ الفَصْلُ بينَ الْمُضافِ والْمُضافِ إليه في الضَّرورةِ بأَجْنَبِيٍّ مِن الْمُضافِ، وبنَعْتِ المضافِ، وبالنداءِ، فمِثالُ الأَجْنَبِيِّ قولُه[٢]:

٢٤٠ ـ كما خُطَّ الكِتابُ بكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزيلُ[٣][٤]

ففَصَلَ بـ(يَوْمًا) بينَ (كَفِّ) و(يَهُودِيٍّ)، وهو أَجْنَبِيٌّ مِن كَفٍّ؛ لأنه مَعمولٌ لـ (خُطَّ).

ومِثالُ النعْتِ قولُه[٥]:

٢٤١ ـ نَجَوْتُ وقدْ بَلَّ الْمُرادِيُّ سَيْفَهُ مِن ابنِ أبي شَيْخِ الأَباطِحِ طالِبِ[٦]

الأَصْلُ: (مِن ابنِ أبي طالِبٍ شَيْخِ الأَباطِحِ). وقولُه[٧]:

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦١). وينظر: «شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح» لابن مالك (ص٢٢٣)، و«فتح الباري» لابن حجر (٧/ ٢٥).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٧٤): «قائله: هو أبو حية النميري».

(٣) في (س)، (ص): «يزيد»، وفي «الجُمَل» للخليل (ص١٠٥): «يعيد».

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (بكَفِّ يَوْمًا يهوديٍّ)؛ حَيْثُ فَصَلَ بينَ المضافِ وَهوَ (كَفِّ)، والمضافِ إِلَيْهِ وَهوَ (يهوديٍّ)، بأجنبيٍّ مِن المضافِ وَهوَ (يَومًا)، وإِنَّما كَانَ الفاصِلُ أجنبيًّا؛ لأَنَّ هَذا الظرْفَ ليسَ مُتَعَلِّقًا بالْمُضافِ، وإنما هو مُتَعَلِّقٌ بقولِه: (خُطَّ)، وقد بَيَّنَه الشارحُ (م).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٨٠): «قائله: هو معاوية بن أبي سفيان».

(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أبي شيخِ الأَباطِحِ طالِبِ)؛ حَيْثُ فَصَلَ بينَ المضافِ وَهوَ(أبي)، والْمُضافِ إِلَيْهِ وَهوَ (طالِب)، بالنعْتِ وَهوَ (شَيْخِ الأَباطِحِ)، وأصْلُ الكلام: (مِن ابنِ أبي طالِبٍ شَيْخِ الأَبَاطِحِ).

(٧) هو: الفرزدق في «الديوان» (١/ ٢٢٧).

الفصل في الاختيار بالقسم

٢٤٢ ـ ولَئِنْ حَلَفْتُ على يَدَيْكَ لأَحْلِفَنْ   بيَمينِ أَصْدَقَ مِن يَمينِكَ مُقْسِمِ (١)

الأصلُ: (بيَمينِ مُقْسِمٍ أَصْدَقَ مِن يَمينِكَ).

ومِثالُ النِّداءِ قولُه(٢):

٢٤٣ ـ وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ   تَعجِيلِ تَهْلُكَةٍ والْخُلْدِ في سَقَرِ (٣).

وقولُه(٤):

٢٤٤ ـ كـأَنَّ بِـرْذَوْنَ أَبـا عِـصـامِ   زَيْـدٍ حِـمـارٌ دُقَّ بـالـلِّـجَـامِ (٥)

---

(١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (بيمينِ أَصْدَقَ مِن يَمينِكَ مُقْسِمِ)؛ حَيْثُ فَصَلَ بينَ المضافِ وَهوَ (يَمينِ)، والمضافِ إِلَيْهِ وَهوَ (مُقسِمِ)، بنَعْتِ الْمُضافِ وَهوَ (أَصْدَقَ مِن يَمينِكَ)؛ كَمَا فِي البيتِ السابِقِ، وأَصْلُ الكَلامِ: (بيمينِ مُقسِمٍ أَصْدَقَ مِن يَمينِكَ).

وفي البيتِ شاهِدٌ آخَرُ، وَهوَ فِي قولِه: (لأَحْلِفَنْ)؛ حَيْثُ أَتَى بجَوابِ القَسَمِ، وحذَفَ جَوابَ الشرْطِ؛ لكَوْنِ القَسَمِ الْمُوَطِّأِ له باللامِ فِي قولِه: (لَئِنْ) مُقَدَّمًا عَلَى الشرْطِ (م).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٨٩): «قائله: هو بجير بن زهير بن أبي سلمى».اهـ. وهو: بضم الباء الموحدة، وفتح الجيم المعجمة؛ شاعر صحابي من بيت أبي سلمى المزني، كان يزاول الصيد، إضافة إلى رعي الغنم بصحبة أخيه: كعب بن زهير. قدم إلى النبي ﷺ بالمدينة وأسلم وحسن إسلامه. له شعر في مدح النبي ﷺ، وشارك في غزوة خيبر وفتح مكة ـ ينظر: «الاستيعاب» (١/ ١٤٨)، ترجمة (١٦٥)، و«الإصابة» (١/ ٤٠٣)، ترجمة (٥٩١).

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (وِفاقُ كعْبُ بُجَيْرٍ)؛ حَيْثُ فَصَلَ بينَ المضافِ وَهوَ (وِفاقُ)، والمضافِ إِلَيْهِ، وَهوَ (بُجَيْرٍ)، بالنداءِ وَهوَ قَوْلُهُ: (كَعْبُ)، وأَصْلُ الكلامِ: وِفاقُ بُجَيْرٍ يا كَعْبُ مُنقِذٌ لك.

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٨١): «لم أقف على اسم راجزه».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (كأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبا عِصامِ زَيْدٍ)؛ حَيْثُ فَصَلَ بينَ المضافِ وَهوَ (بِرْذَوْنَ)، والمضافِ إِلَيْهِ وَهوَ (زَيْدٍ)، بالنداءِ وَهوَ قَوْلُهُ: (أَبا عِصامِ)، وأَصْلُ الكلامِ: كَانَ بِرْذَوْنَ زَيْدٍ يا أبا عِصامِ، كَمَا ذَكَرَه الشارِحُ العَلَّامَةُ رَحِمَهُ اللهُ.

ومِمَّا هو مِن بابِ الضَّرورةِ ـ فِي الفَصْلِ بينَ المضافِ والمضافِ إِلَيْهِ ـ الفصْلُ بينَهما بفَاعِلِ الْمُضافِ، ومِن ذلك قولُ الشاعِرِ:

نَرَى أَسْهُمًا للمَوْتِ تصمي ولا تنمي   ولا نَرْعَوِي عن نقْضِ أَهواؤُنا العَزْمَ =